



معهد التخطيط القومى

سلسلة قضايا

التخطيط والتنمية

(273)

إشكالية المواطنة فى مصر: الحقوق والواجبات
دراسة ميدانية على عينة من الشباب (18-35)
بمحافظة القاهرة

أغسطس 2016

جمهورية مصر العربية – طريق صلاح سالم – مدينة نصر – القاهرة – مكتب بريد رقم 11765

A.R.E Salah Salem St. Nasr City , Cairo P.O.Box : 11765



سلسلة قضايا التخطيط والتنمية

رقم (273)

(سلسلة علمية محكمة)

إشكالية المواطنة في مصر : الحقوق والواجبات
دراسة ميدانية على عينة من الشباب
(18 – 35 سنة)
بمحافظة القاهرة

أغسطس 2016

لم يسبق نشر هذا البحث أو أي أجزاء منه، ويحظر إعادة نشره في أي جهة أخرى قبل أخذ موافقة المعهد.

تقديم

تعتبر سلسلة قضايا التخطيط والتنمية المصدر الرئيسي لنشر نتاج المعهد من دراسات وبحوث جماعية محكمة في مجال التخطيط والتنمية. وبحوث المعهد التي يتم نشرها في تلك السلسلة هي بحوث يتميز بها المعهد دون غيره من المؤسسات البحثية وتعتبر مرجعاً رئيسياً للباحثين من الجامعات ومراكز البحوث في مصر والدول العربية، فالمعهد به باحثين متنوعي التخصصات وهذا بدوره ينعكس على إثراء الفكر وشمولية الدراسة لأى قضية يقوم المعهد بدراساتها من جوانبها وأبعادها المختلفة وخاصة الجانب الاقتصادي، الجانب الاجتماعي، الجانب البيئي، الجانب المؤسسي والجانب المعلوماتي والإحصائي.

ومنذ بدء نشر الإصدار الأول لسلسلة قضايا التخطيط والتنمية في عام 1977 وحتى الآن ومعهد التخطيط القومي يقدم للباحثين ومتخذي القرار العديد من الدراسات القيمة التي تعالج العديد من القضايا كلها تحت مظلة التخطيط والتنمية ومن أهمها: العمالة - التنمية الإقليمية - التنمية الزراعية - التجارة الخارجية - التضخم - تنمية القرى المصرية - الصناعات التحويلية - دور القطاع الخاص في التنمية - الخصخصة والإصلاح الاقتصادي - السياسات الزراعية في مصر - تخطيط الصادرات - صناعة الغزل والنسيج - آفاق الاستثمار الصناعي - التفاوتات الإقليمية للنمو الاقتصادي والاجتماعي - تخطيط الطاقة - آفاق الاستثمارات العربية - السياسات التسويقية للسلع الزراعية - الاستزراع السمكي في مصر - الصناعات الصغيرة - الإنتاجية والأجور والأسعار - سياسات اصلاح ميزان المدفوعات - تطوير مناهج التخطيط - تخطيط التعليم - السياسات القطاعية - إدارة الأزمات المهددة لاطراد التنمية - النماذج التخطيطية - التخطيط الصحي - العلاقات الاقتصادية الدولية - التنمية البشرية - التشغيل والبطالة - الحسابات القومية - اللامركزية - قضايا البيئة والموارد الطبيعية.

وبالرغم من أن المعهد دائم التطوير والتنوع فى مصادر النشر لإنتاجه العلمي إلا أن سلسلة قضايا التخطيط والتنمية ستظل أحد أهم مصادره لنشر البحوث الجماعية التي يقوم بإجرائها باحثين من المعهد، بالإضافة إلى المجلة المصرية للتنمية والتخطيط التي يصدرها معهد التخطيط القومي لنشر البحوث الفردية المحكمة للباحثين من خارج وداخل المعهد.

والله ولى التوفيق،،،

رئيس المعهد

أ.د. عبد الحميد سامى القصاص

موجز البحث

إشكالية المواطنة فى مصر : الحقوق والواجبات دراسة على عينة من الشباب (18- 35 سنة) بمحافظة القاهرة

سعت هذه الدراسة إلى الكشف عن إشكالية المواطنة : مفهومها ومبدأ ، وقضية وسلوكا تنظيميا ، وحقوقا وواجبات فى إطار الصراع بين المشترك والمختلف فيه ، أيضا التعرف على مقومات ومعوقات المواطنة وآليات تنميتها لدى الشباب . ولتحقيق أهداف هذا البحث ، تم الاستعانة بمناهج البحث : الوصفى ، والتأملى ، ودراسة الحالة ، والمدخل النظمى ، كما تم بناء إستبيان وجه لعينة من الشباب فى السن 18 - 35 سنة بمحافظة القاهرة طلبة وعاملين بالحكومة ، بلغ عدد الاستبيانات المستوفاه (460) بنسبة أكثر من 76.6% من حجم العينة المبحوثة.

خلصت الدراسة إلى إتفاق المبحوثين حول تلبية احتياجات وتطلعات الشباب تعزيزا للإرتقاء بروح المواطنة لديهم من خلال الاهتمام بمراحل الطفولة تربية وتعلما وتنقيفا وترويجا حتى الانتهاء من تعليم الشباب وتشغيلهم ، مع أهمية التأكيد على وضع تعريف جامع مانع للمواطنة يكفل تحقيق العدالة والمساواة فى الحقوق والواجبات ، مع السعى نحو القضاء على معوقات المواطنة سيما الأمية والفقر وبطالة المتعلمين وتطوير مناهج التربية على المواطنة ونشر ثقافة الحوار مع الآخر وتأسيس المواطن الواعى بحقوقه والملتزم بواجباته المنتمى لمجتمعه المدافع عن بلده.

الكلمات الدالة:

إشكالية المواطنة – حقوق وواجبات المواطنة – تنمية روح المواطنة – الشباب.

Abstract

Citizenship Problematic in Egypt: Rights and Duties Field study on Youth Sample (18 – 35 years) in Cairo Governorate

This study aimed to identify citizenship problematic concept, behavior or generational, Rights and Duties within the frame of conflict between the common and different extended. And to identify the ingredients and obstacles of citizenship in Egypt and up grading the spirit of it among Youth.

To achieve the objectives of research the study use methods descriptive, cognitive, case sandy and systematic Approach.

and build a questionnaire for sample of youth its age 18-35 Years divided 400 terms for students, and 200 for workers The completed of them are 460 term .

This study refers the Agreement of research sample for improving spirit of citizenship among youth from childhood to employ them. And also focused to put inclusive definition of citizenship ensure Justices in Right and Duties and elimination obstacles such as illiteracy poverty and unemployment, And to develop education curricula of citizenship and culture of dialogs.

And establishment of an informed citizen of his Rights and Duties, obligor who belongs to his community, defender his country.

Keywords: problematic: -Rights and Duties citizenship – spirit of Development youths.

فريق البحث

أعضاء الهيئة العلمية بالمعهد:

أ.د. دسوقي حسين عبدالجليل

(باحث رئيس)

أ.د. خضر عبدالعظيم أبو قورة

أ.د. لطف الله إمام صالح

أ.د. زينات محمد طباله

أ.د. عزة عمر الفندرى

أ.د. إيمان محمد منجى

د. مجده إمام حسانين

أعضاء الجهاز الإدارى بالمعهد:

د. بدر إسماعيل محمد

من خارج المعهد:

أ.د. سالم عبدالعزيز محمود

أ.د. همام بدرأوى زيدان

باحثون ميدانيون:

أ. شاذلى محمد

أ. صهيب محمد طلبه

أ. مبروك عبدالحليم عفيفى

أ. تامر إسماعيل عبدالحميد

معاونون:

أ. أحمد هاشم خاطر

سكرتارية:

السيدة: إلهام أبو المعاطى

السيدة: ليالى عبده أحمد

الفصل الأول : الإطار المنهجى والمفاهيمى

الفصل الحادى عشر : منهجية الدراسة الميدانية

الفصل الثالث عشر : النتائج والتوصيات

الفصل الثالث : قضية المواطنة فى مجتمع متغير رؤية إجتماعية نقدية

الفصل السادس : المواطنة: المفاهيم – الأبعاد – المستويات

الفصل السابع: المواطنة فى مصر ، من منظور حقى العمل وتكافؤ فرص التعليم

الفصل الثامن: المواطنة فى مصر ، من منظور حقى الصحة والرعاية الصحية.

الفصل التاسع: السلوك التنظيمى للمواطنة واثره على الشباب فى سن العمل.

الفصل العاشر : طموحات وتطلعات الشباب فى ضوء حقوق وواجبات المواطنة.

الفصل الثانى عشر : عرض وتحليل البيانات الميدانية

الفصل الرابع: المواطنة ، إشكالية مفاهيمية وتحديات مجتمعية.

الفصل الثانى: من أدبيات المواطنة ، دراسات ميدانية

الفصل الخامس: التربية من أجل المواطنة

ترجمة

المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
	تقديم - كلمة رئيس المعهد
أ	موجز (بالعربي)
ب	مستخلص (بالإنجليزية)
د	فهرس المحتويات
هـ	فهرس الجداول
ح	فهرس الأشكال
1	مقدمة
6	الباب الأول : الإطار النظري للدراسة
7	تمهيد...
8	الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والمنهجي
32	الفصل الثاني : من أدبيات المواطنة
50	الفصل الثالث: قضية المواطنة في مجتمع متغير - رؤية إجتماعية نقدية
73	الفصل الرابع : المواطنة : إشكالية المواطنة مفاهيمية وتحديات مجتمعية
90	الفصل الخامس: التربية من أجل المواطنة
110	الباب الثاني : المواطنة في مصر في إطار العلاقة - بين الموقع والمرجع
111	تمهيد
112	الفصل السادس: المواطنة : المفاهيم - الأبعاد - التحديات
146	الفصل السابع : المواطنة في مصر من منظور الحق في العمل وتكافؤ الفرص في التعليم
170	الفصل الثامن: المواطنة في مصر من منظور الحق في الصحة والرعاية الصحية.
195	الفصل التاسع: سلوكيات المواطنة وأثرها على الشباب في سن العمل.
214	الفصل العاشر : طموحات وتطلعات الشباب في ضوء واجبات وحقوق المواطنة.
237	الباب الثالث: الإطار التطبيقي للدراسة
238	تمهيد..
239	الفصل الحادي عشر: منهجية الدراسة الميدانية
257	الفصل الثاني عشر: عرض وتحليل بيانات الدراسة الميدانية
301	الفصل الثالث عشر: النتائج - التوصيات
315	ملخص البحث
321	المراجع
335	الملاحق

قائمة الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
150	التقديرات السنوية للقوى العاملة طبقا للنوع 2004 - 2013	1-7
151	مقدار التغير فى إعداد كل من قوة العمل والمشتغلين والمتعطلين 2004 - 2013	2-7
152	توزيع المتعطلين (أعداد ونسب) طبقا للحالة التعليمية عام 2013	3-7
153	السكان وإتجاهات قوة العمل خلال الفترة من 1996 - 2006	4-7
154	توزيع السكان حسب الوضع التعليمى (10 سنوات فأكثر)	5-7
155	تقدير أعداد السكان طبقا للنوع فى أول يناير 1996 - 2014	6-7
156	إسقاطات السكان طبقا للقروض المختلفة	7-7
157	متوسط أجور العاملين وعدد ساعات العمل الأسبوعية بالقطاعين العام والخاص 2012	8-7
158	الفقر ومتوسط إنفاق الأسر على التعليم فى مسوح الدخل والإنفاق والاستهلاك	9-7
159	التعليم ماقبل الجامعى 2004 - 2012	10-7
160	بعض مؤشرات التعليم الأساسى عام 2012/2013	11-7
161	أعداد الطلاب بالتعليم الثانوى الفنى عام 2012/2013	12-7
162	أعداد ونسب المقيدين بمراحل التعليم المختلفة عام 2012/2013	13-7
163	التسرب من التعليم الأساسى من 6-18 سنة وفقا للنتائج النهائية لتعداد 2006	14-7
167	صورة مجتمعة لحقى العمل وتكافؤ الفرص فى التعليم.	15-7
210	عناصر بيئة العمل الأخلاقية المثالية	1-9
211	معايير الاختيار الأولى للموظف	2-9
251	عدد المبحوثين موزعا وفقا للجهة	1-11
252	عدد المبحوثين موزعا للنوع.	2-11
252	عدد المبحوثين موزعا للفئة العمرية.	3-11
253	عدد المبحوثين موزعا للحالة التعليمية	4-11
253	عدد المبحوثين موزعا للحالة العملية.	5-11
253	عدد المبحوثين موزعا للحالة الاجتماعية	6-11
254	عدد المبحوثين موزعا للحالة المادية.	7-11
254	عدد المبحوثين موزعا للإهتمامات الشخصية	8-11

255	عدد المبحوثين موزعا للإهتمامات بالقضايا العامة.	9-11
255	عدد المبحوثين موزعا بالأهداف المستقبلية	10-11
256	عدد المبحوثين موزعا وفقا لامتلاكهم التكنولوجيا المناسبة.	11-11
257	آراء المبحوثين من معهد التخطيط القومي حول مشاكل الشباب	1-12-أ
258	آراء المبحوثين من وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري حول مشكلات الشباب	1-12-ب
259	آراء المبحوثين من كلية علوم عين شمس حول مشكلات الشباب	1-12-ج
260	آراء المبحوثين من كلية تربية عين شمس حول مشكلات الشباب	1-12-د
261	آراء المبحوثين من كلية علوم الأزهر حول مشكلات الشباب	1-12-هـ
262	آراء المبحوثين من كلية تربية الأزهر	1-12-و
263	آراء المبحوثين من معهد التخطيط القومي حول تحقيق تطلعات الشباب.	2-12-أ
264	آراء المبحوثين من وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري حول تحقيق متطلبات الشباب	2-12-ب
266	آراء المبحوثين من كلية علوم عين شمس حول تحقيق تطلعات الشباب	2-12-ج
268	آراء المبحوثين من كلية تربية عين شمس حول تحقيق تطلعات الشباب	2-12-د
269	آراء المبحوثين من كلية علوم الأزهر حول تحقيق تطلعات الشباب	2-12-هـ
271	آراء المبحوثين من كلية تربية الأزهر حول تحقيق تطلعات الشباب	2-12-و
273	آراء المبحوثين من معهد التخطيط القومي حول معوقات المواطنة	3-12-أ
274	آراء المبحوثين من وزارة التخطيط والمتابعة حول معوقات المواطنة	3-12-ب
275	آراء المبحوثين من كلية علوم عين شمس حول معوقات المواطنة	3-12-ج
276	آراء المبحوثين من كلية تربية عين شمس حول معوقات المواطنة	3-12-د
277	آراء المبحوثين من كلية علوم الأزهر حول معوقات المواطنة	3-12-هـ
278	آراء المبحوثين من كلية تربية الأزهر حول معوقات المواطنة	3-12-و
279	آراء المبحوثين من معهد التخطيط القومي حول مقومات المواطنة	4-12-أ
281	آراء المبحوثين من وزارة التخطيط والمتابعة حول مقومات المواطنة	4-12-ب
282	آراء المبحوثين من كلية علوم عين شمس حول مقومات المواطنة	4-12-ج
284	آراء المبحوثين من كلية تربية عين شمس حول مقومات المواطنة	4-12-د
285	آراء المبحوثين من كلية علوم الأزهر حول مقومات المواطنة	4-12-هـ
286	آراء المبحوثين من كلية تربية الأزهر حول مقومات المواطنة	4-12-و
287	آراء المبحوثين من معهد التخطيط القومي حول آليات تنمية روح المواطنة النشطة	5-12-أ
288	آراء المبحوثين من وزارة التخطيط والمتابعة حول آليات تنمية روح المواطنة النشطة	5-12-ب
289	آراء المبحوثين من كلية علوم عين شمس حول آليات تنمية روح المواطنة النشطة	5-12-ج
291	آراء المبحوثين من كلية التربية عين شمس حول آليات تنمية روح المواطنة النشطة	5-12-د
292	آراء المبحوثين من كلية علوم الأزهر حول آليات تنمية روح المواطنة النشطة	5-12-هـ

293	آراء المبحوثين من كلية تربية الأزهر حول آليات تنمية روح المواطنة النشطة	12-5-و
294	قيمة كا2 والقيمة احتمالية P value لكل من الحالة التعليمية والعملية والاجتماعية وعلاقتها بإجابات المبحوثين حول مشكلات الشباب	12-6-أ
296	قيمة كا2 والقيمة الاحتمالية P value لكل من الحالة التعليمية والعملية والاجتماعية وعلاقتها بتطلعات الشباب من أجل تنمية روح المواطنة	12-6-ب
297	قيمة كا2 والقيمة الإحتمالية P value حول معوقات المواطنة	12-6-ج
298	قيمة كا2 والقيمة الاحتمالية P value حول مقومات المواطنة	12-6-د
299	قيمة كا2 والقيمة الاحتمالية P value وعلاقتها بتنمية روح المواطنة	12-6-هـ
300	تباين آراء المجموعات المستهدفة حول آليات روح المواطنة	12-6-هـ-1

قائمة الأشكال

م	الشكل	الصفحة
1-4	تصنيف المجتمعات وفقا لمفهوم المواطنة	77
1-5	الحقوق الأساسية للمواطنة	97
1-7	مقارنة بين السكان في تعداد 2006 ، والبطالة 2013	151
1-9	الدعم التنظيمي في مجال العمل وأبعاده	202
1-10	أنواع الحقوق	223
2-10	قيم المواطنة	224

مقدمة

لما كان مفهوم المواطنة مفهوماً خاضعاً للشروط التاريخية وعامل الزمن ، فقد مثلت المواطنة حلاً لمعضلات من قبل تداخل الزمنى والروحى للإضطراب الدينى ، والاستبداد السياسى فى أوربا ، كما تصاعد الجدل حول أزمة الأقليات – فى أوربا ، ذات الأصول المهاجرة ، كما شهد المجال السياسى تحولات نحو إتحدات وتكتلات مثل : الاتحاد الأوروبى ، واتحاد دول اسيان .

ولما كانت السلطة تستمد مشروعيتها من الشعب ، فحينئذ تُنزع القداسة عن الفعل السياسى ، والتأسيس على أسس مدنية قوامها المواطنة كصيغة للإجتماع السياسى الحديث . وعلى المستوى العربى ، فشلت المواطنة و/أو الدولة الوطنية فى خفض التوترات الطائفية و/أو العرقية ، وفى ترسيخ الانتماء إلى الوطن ، ويمكن القول بأن الفكر العربى قد اتسم بالتقليد و/أو المحاكاة للغرب . فضلاً عن أن هذا الفكر تراوح بين المدافع عن الذات والمتعصب لها ، وبين النقد والتشكيك إنبهاراً بالغرب .

وحتى بدايات القرن العشرين ظل مبدأ المواطنة مهجوراً فى الفكر العربى أسوة بمفاهيم وأفكار أخرى ترتبط بالديمقراطية ، من أهمها ، تكريس الفرد فى مواجهة الجماعة ، وذلك أن جُل اهتمام أوائل مؤسسى فكرة القومية قد أعادوا تعريف المواطنة مقابل هويات وتعريفات أخرى ..

وهذا يوضح لماذا اهتم الحصرى * ، بتعريف الفرد من زاوية هويته القومية " ، ولكنه لم يبد بالابحاث حقوق وواجبات الفرد ، فى حين شدد زريق ** على كرامة الفرد شرط للحياة الوطنية السليمة التى تنمو بالعطاء والأخذ معاً .

ويرجع أول من قدم الفرد على المجتمع ، وجعل المجتمع فى خدمة الفرد كما تناول الحقوق السياسية – الاقتصادية ، الاجتماعية . وكما عبر عن عدم سعادة الفرد بحقوقه أدى إلى تحلل الفرد من واجباته لعدم إقتناعه بها ، إنه سيف الرزاز ***

* ابن خلدون ، ساطع الحصرى ، العروبة أولها ، ورد فى الأعمال القومية لساطع الحصرى ، سلسلة التراث القومى ، القسم الثانى ، مركز

دراسات الوحدة العربية ، بيروت 1983 ص9

** قسطنطين زريق ، الأعمال الفكرية الكامل لقسطنطين زريق ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، 1994 ، ص ص 636 - 630

*** سيف الرزاز ، الأعمال الفكرية والسياسة ، دار المتوسط ، بيروت 1986 ، ط (1) ، ص ص 65 - 76

بينما يرجع الفضل إلى رافع رفاعه الطهطاوى فى ربط المواطنة بالحقوق العامة ، ومن أعظم هذه الحقوق : الحرية التامة .. وعلى المواطن أن يتمتع بحقوقه المدنية وأداء حقوق الوطن عليه * .

إستناداً لما تقدم يلاحظ مايلى:-

- أن مبدأ المواطنة كان مختفياً من على أجندة الفكر القومى العربى ، بسبب تطور الدولة الوطنية العربية ، حيث مازالت معظم الدول العربية فى طور التكوين ، وبحاجة إلى مزيد من التطور والنمو ..
- هذا التراجع الديمقراطى من قبل الدول العربية ، ومن ثم تهميش مبدأ المواطنة .. وعليه فإن أى تغيير لتكريس مبدأ المواطنة وغيرها من الحقوق الديمقراطية ، أمر وثيق الصلة بطبيعة الدول ومستوى نموها وتطورها ، ودرجة إستعدادها لاحتضان هذا المبدأ.
- ارتبط تأجيل الإصلاح السياسى والدستور بإتمام تقرير الإستقلال الوطنى ، وتصفية الإستعمار ، وإزالة آثار العدوان الثلاثى، من هنا كان تحرير الوطن يسبق تحرير المواطنة ، وأيضاً تقديم الأمن القومى على الفرد.
- يعد النقص فى كفاءة تطبيق الديمقراطية فى حل المشكلات فى غياب الدولة العربية الموحدة...
- وفى سياق تنامى الفردانية .. غدت المواطنة واقعا لتحصيل حقوق مادية ، يسعى الفرد لتوسيع دائرتها أقصى ، مايمكن إستجابة لدوافع اللذة ، والمتعة والمنفعة الشخصية فى ظل ضمور روح التطوع ، والضمير الخلقى ، والحس الجماعى،
- هذا ويلحظ المتأمل فيما شهدته مجتمعات الحداثة من تدفق الفضاءات الخاصة ، وفيضانها على الفضاء العام ، ومن مظاهر ذلك :
- عزوف الفرد عن المشاركة فى الشأن العام
- إنطواء الفرد عن الشأن الحميمى الخاص به
- إصطحاب الفرد لماهو حميمى داخل الفضاء العام:-
- (الإعتراف بالمشكلات الخاصة جدا ، الخيانة الزوجية - الطلاق - مشاكل تربية الأبناء... الخ)

* عبدالعزيز الدورى ، التكوين التاريخى للأمة العربية ، دراسة فى الهوية والوعى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ط 2 ، 1986 ، صص 144 - 147

- إتصالاً بما سبق فإن ذلك كله بحول دون إمكانية التواصل ، أو بناء المشترك ، و/أو زيادة مساحته فى الحقوق / الواجبات / الحريات والقيم.
- ومما تجدر ملاحظته وجود علاقة وثيقة بين حقوق المواطنة وحقوق الإنسان غير قابلة للفصل ، وهذه الحقوق ، حقوق متكاملة ومعتمدة بعضها على بعض ، بجانب أنها نصوص ومواد قانونية جسدتها موثائق ومعاهدات دولية ، إلا أنها راسخة داخل النفس البشرية .

وتمثل قضية حقوق المواطنة وواجباتها محوراً رئيساً فى النظرية والممارسة الديمقراطية ومن حقوق المواطنة:-

- الحق فى الحياة
 - الحق فى المساواه
 - الحق فى التعليم
 - الحق فى الصحة
 - الحق فى العمل
 - الحق فى الرعاية الصحية
 - الحق فى الضمان الاجتماعى
 - الحق فى ممارسة النشاط الاقتصادى
 - الحق فى حرية التفكير وإبداء الرأى
 - الحق فى حرية العقيدة والعبادة
 - الحق فى الانتخابات
 - الحق فى تكوين الأحزاب
 - الحق فى التنقل الخ.
- وحقوق الإنسان تتطوى على البعد الفلسفى الذى يجعل منها حقوقاً ترتبط بالطبيعة الإنسانية :- القيم
- المبادئ - الحريات ...الخ.
- والبعد القانونى الذى يجعل الامتيازات المتأصلة فى الطبيعة البشرية حقوقاً تتمتع بضمانات قانونية..
- هذا وتعكس حقوق وواجبات المواطنة فروضاً أساسية منها:-

- مبدأ المساواة ، بين كافة المواطنين فى الصحة / التعليم / العمل / الجنسية/ المعاملة/ القضاء....الخ.
- مبدأ الحرية والاعتقاد ، ممارسة الشعائر ، التنقل - الحديث - المنافسة _ الإحتجاج ، المؤتمرات ...الخ.
- مبدأ المشاركة السياسية : الحق فى تنظيم حملات الإنتخاب ، التظاهر ، الأحزاب ...الخ.
- مبدأ المسؤولية الاجتماعية : يتضمن العديد من الواجبات منها:-
 - دفع الضرائب - الخدمة العسكرية
 - إحترام القانون - حرية وخصوصية الآخر
 - الدفاع عن الدولة - المشاركة السياسية
 - حماية النظام - الآداب العامة
- مكافحة الجرائم ...الخ

تأسيسا على ماتقدم فإن تناول إشكالية المواطنة فى مصر فى إطار الحقوق والواجبات ، بالبحث يعد أمراً ذا معنى وجدوى فى آن واحد ، من هنا تكمن أهمية اختيار هذه الإشكالية للمدرسة بقصد التأسيس النظرى للمواطنة كإشكالية مفاهيمية وتحديات إجتماعية ، وبحث المواطنة فى مصر من منظور حقوق : العمل وتكافؤ الفرص فى التعليم وحق البقاء والرعاية الصحية المتكاملة فى إطار جدلية العلاقة بين الموقع والمرجع ، وبحث قضية المواطنة فى مجتمع متغير - رؤية إجتماعية نقدية ، وأيضاً مدرسة السلوك التنظيمى للمواطنة و ، أثره على الشباب فى سن العمل ، والتربية على المواطنة وتطلعات واهتمامات الشباب من منظور حقوق وواجبات المواطنة.

ولما كانت طبيعة هذه الدراسة تمثل إحدى الدراسات الاجتماعية والإنسانية والتى تتميز بالطابع الإستطلاعى الوصفى ، الأمر الذى يقضى الاعتماد على أكثر من منهج وتقنية بحثية لتحقيق أهدافها ، والإحاطة بمختلف المتغيرات ، فإن منهجية الدراسة الراهنة تجمع بين المنهج الكمي وأدائه الاستبيان والطريقة الكيفية وأدائها المقابلة ، كما تستعين بالمنهج الوصفى ، ودراسة الحالة ، والمنهج التأملى ، وتحليل المضمون والمدخل النظمى.

وتمدنا الصورة الكمية للشباب المصرى عام 2013/12 (إحصاءات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء) بأن (عدد الشباب فى الفئة العمرية 18 - 35 سنة وهى الفئة التى تم تحديدها لاختيار عينة

الدراسة على ضوءها ، يقدر بأكثر من (22) مليون وبنسبة أكثر من (24%) من إجمالى السكان منها أكثر من (51%) ذكور ، وأيضا فقراء ، وأكثر من (28%) يعانون الفقر المدقع ، ويبلغ عدد المقيدين منهم فى التعليم حكومى + خاص أكثر من (2 مليون) والمقيدون بمعاهد حكومى + خاص أكثر من 84 ألف طالب) ، ونسبة المساهمين منهم فى قوة العمل أكبر من (53%) منهم حوالى (75% ذكور) ، ومن يعمل منهم بعمل دائم أكثر من (44%) ونسبة المشتركين فى التأمين الصحى والتأمينات الاجتماعية على الترتيب أكثر من (23%) ، (34%) ومعدل البطالة من الشباب (29%).

وتم توجيه إستبيان لعدد (600) مفردة من الشباب ، بعد القيام بعدد من المقابلات وموزعين على الكليات العملية (200) مفردة (عدد 100 علوم عين شمس ، عدد 100 علوم الأزهر ، الكليات النظرية (200) مفردة (عدد 100 تربية عين شمس ، عدد 100 تربية الأزهر ، العاملون بوزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى ، ومعهد التخطيط القومى (200) مفردة منها عدد (140) الوزارة عدد (60) المعهد.

ويتوقع من هذه الدراسة أن تبصر المسئولين بمشكلات الشباب واهتماماتهم ذات العلاقة بالمواطنة بما ييسر تقديم الحلول المناسبة لذلك – وأيضا تخفيف حدة الصراع بين المشترك والمختلف بين الشباب بخاصة – والمواطنين بعامة ، فيما يتعلق بحقوق وواجبات المواطنة ومبادئ وقيم وحرىات المواطنة بما يدفع إلى زيادة مساحة المشترك وتقليص المختلف فيه بما يسهم فى زيادة النسيج المجتمعى ، وايضا يسهم بلا شك فى الحد بين الانحرافات والصراعات والعنف بما يزيد من مساحة الأمن والأمان وبما يسهم بشكل كبير فى برامج ومشروعات التنمية فى مصر.

ومن السمات الإيجابية لهذه الدراسة هو فريق البحث الذى يجمع أساتذة أجلاء ، فى تخصصات : علم الاجتماع التنموى ، التخطيط التربوى ، الإحصاء التعليمى ، الاقتصاد ، التخطيط الصحى ، إدارة الأعمال وتنمية الموارد البشرية ، والاجتماع.

ويتقدم الباحث الرئيسى والمشارك بخالص الشكر والتقدير لكل أعضاء فريق البحث ، ولكل من قدم مساهمة أو مشورة أو أبدى رأى بما انعكس أثره فى إثراء هذه الدراسة ..

والحمد لله من قبل ومن بعد .. وهو يهدى السبيل ، الباحث الرئيسى والمشارك

الباب الأول

الإطار النظرى للدراسة

- تمهيد
- الفصل الأول- الإطار المفاهيمى والمنهجى للدراسة
- الفصل الثانى - من أدبيات المواطنة
- الفصل الثالث- قضية المواطنة فى مجتمع متغير رؤية نقدية إجتماعية
- الفصل الرابع - إشكالية المواطنة بين إشكالية مفاهيمية وتحديات مجتمعية
- الفصل الخامس - التربية من أجل المواطنة

تمهيد...

- يشتمل هذا الباب على خمسة فصول رئيسة هى كالتالى:
- الفصل الأول ،الإطار المفاهيمى والمنهجى للدراسة ، ويتناول منطلقات الدراسة وأهميتها وتقرير مشكلتها ، وأهدافها وتساؤلاتها ، والمناهج البحثية والتقنيات المستخدمة فيها ومفهومها الرئيسى وهو المواطنة ومايرتبط بها من مفهومات مقاربية وعينة الدراسة وخطتها.
- ويتناول الفصل الثانى : من أدبيات المواطنة ، دراسة ميدانية .
- ويتناول الفصل الثالث: قضية المواطنة فى مجتمع متغير - رؤية إجتماعية نقدية.
- فى حين يتناول الفصل الرابع ، المواطنة إشكالية مفاهيمية وتحديات مجتمعية فى سياق إستعراض التحولات الرئيسة التى طورت من مفهوم المواطنة والأبعاد المؤثرة على بلورة وترسيخ المفهوم ، وبعض مؤثرات قياس المواطنة.
- أما الفصل الخامس: فيتناول التربية من أجل المواطنة من خلال مفهوم المواطنة ، وأهدافها والحقوق الأساسية للمواطنة وأبعادها ، وعناصر المواطنة الفعالة ومقومات ومعوقات المواطنة ثم يعرض للاتجاهات المعاصرة فى التربية من أجل المواطنة .

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي والمنهجي

مقدمة

يلحظ المتأمل في أدبيات المواطنة مايلي:

- أن جذور المواطنة ترجع إلى العصر اليوناني ، في ظل الممارسة الديمقراطية البدائية في اثينا ، وقد برزت صيغة المواطن الامتيازية ، أى تمتع بعض المواطنين بامتيازات أكثر من غيرهم ، مع حرمان البعض الآخر (نساء وعبيد من حقوق المواطنة).
- شهدت الحضارات المختلفة مفهومات متعددة للمواطنة كما حددته كل دولة منها ، وذلك وفق معايير خاصة بها ، وبعد ثورة فرنسا (1789) صدر بيان حقوق الإنسان والمواطن ، ومن خلال المؤتمرات والاتفاقات نجحت المدينة الحديثة في ترسيخ مفاهيم الوطن والمواطن والمواطنة ، ومن هنا كان نقطة البدء في الصراع بين المشترك والمختلف من حقوق وواجبات ، وقيم وحرّيات ... مما دفع لمزيد من العمل الدءوب ، لتشكيل حقوق والتزامات المواطنة في النسيج الاجتماعي ، مع إرساء دعائمها في البنيان المؤسسى.
- وتاريخ المواطنة متصل بتاريخ الديمقراطية ، وهذا يعنى تلازم العلاقة بينها ، فالديمقراطية تعد الحاضنة للمواطنة ومن مظاهر ذلك ، ديمقراطية السلطة ، وديمقراطية المشاركة ، وإقرار نظام للمساءلة والمحاسبة.
- ومن الحقوق الأساسية للمواطنة ، والتي تمثل الحد الأدنى كى يكون المواطن شيئاً موجوداً ذا معنى وقيمة حقوق : تكافؤ الفرص (المساواة - العدالة) حق العمل ، حق البقاء ، حق الرعاية الصحية المتكاملة ... بجانب الحق فى التعبير عن الرأى ، وحق التنقل والإنتقال ، ومن الحريات ، حرية العقيدة ، حرية الاختيار ، حرية التعبير ...الخ.
- فرضت فكرة المواطنة - نفسها - تدريجيا فى الفضاء الغربى ، ومنه إنتقلت إلى الفضاءات الحضارية فى آسيا وأمريكا اللاتينية . وظل لفظ المواطنة غائبا فى المعاجم المتداولة : لسان

- العرب – تاج العروس ... وأن هذه اللفظة غابت فى نصوص الأدب شعرا ونثرا ، حتى دخل مفهوم المواطنة إلى الحضارة الغربية من خلال حضارة العرب.
- المواطنة من حيث طبيعتها ، ترتبط بطبيعة الأفراد والقيم التى تميز الشعور بالولاء والانتماء والعطاء للجميع وطبيعة العلاقة بالآخر ، لذا فالمواطن الصالح يختلف باختلاف الزمان والمكان والثقافة ، والنوع والفلسفة السائدة ، فى ضوء هذا الاختلاف تظهر نماذج متنوعة من المواطنة.
- وهناك من يروج لمفهوم عالمية المواطنة، أى المواطنة متعددة الأبعاد ، وهذا إستجابة طبيعية للآثار المصاحبة للعولمة سواء أكانت أثارا فكرية أم سياسية أم إجتماعية أم اقتصادية ... الخ . ومن بين أهم المتغيرات المعاصرة مايلى:-
- وجود إختلاف ثقافى ملحوظ على المستوى القومى والدولى .
 - وجود تأثير واضح للدين فى مركز السلطة عالميا.
 - زيادة حالات التوتر والصراع والمنافسة والمسئوليات الأخلاقية والبيئية.
 - إحتدام الصراع داخل الجماعات محليا / إقليميا من المنظور الدينى .
 - تطور ملحوظ فى مجالات العلم وتنقية المعلومات والإعلام وإنعكاس ذلك على سلوك البشر.
 - إستخدام اللغة الانجليزية وبشكل واسع مصاحبا فى صناعة الإتصالات.

هذا وقد تجلى مفهوم المواطنة على الصعيد المحلى من خلال:-

- إحساس المواطن بإنتمائه* إلى مجتمعه المحلى ، كما يساهم فى نسج العلاقات وتبادل المنافع وخلق الحاجات ، وإبراز الحقوق والواجبات والمسئوليات على أساس من المساواه وتكافؤ الفرص وتحقيق العدالة.

هذا وتعتبر المواطنة كمفهوم وكبعد حضارى من القضايا الهامة التى تحتل موقعا خاصاً فى المجتمعات المعاصرة ، لأن المواطنة تشمل طائفة واسعة من القضايا الاجتماعية والسياسية المعاصرة ، فمن

* والانتماء هنا يعنى العمل على الاندماج مع خصوصية المجتمع المحلى وقيمه والحقوق تتمثل فى الحق فى التعليم والبقاء والعمل والرعاية الصحية المتكاملة والواجبات تتمثل فى إحترام النظام العام والحفاظ عليه وأداء الواجبات الحياتية وإحترام الأنظمة المحلية.

إشكالية المواطنة فى مصر : الحقوق والواجبات - دراسة ميدانية على عينة من الشباب (18 - 35 سنة) بمحافظة القاهرة

ناحية ، تتجاوز الدلالة الحديثة للمواطنة حدود منطق الانسان المنغلق غير الفعال الى الفاعل ، وبهذا المعنى فإن المواطنة تغطى إهتمامها المواطن المساهم والمتمتع بجميع حقوقه المدنية والاجتماعية والمتلزم بواجباته ومسئوليته .

من هنا يأتى البحث الذى بين أيدينا ليحاول كشف النقاب عن قضية المواطنة فى مجتمع متغير من منظور نقدى إجتماعى ، وعن المواطنة كإشكالية مفاهيمية وتحديات مجتمعية ، وإلقاء مزيد من الضوء حول التربية من أجل المواطنة ، ومفاهيم وأبعاد وتحديات المواطنة ، وكشف الفجوة بين المرجع والموقع فيما يتعلق بحقوق المواطنة فى مصر سيما حقوق العمل ، وتكافؤ الفرص التعليمية والصحة والرعاية الصحية ، والتعرف على السلوك التنظيمى للمواطنة وأثره على الشباب فى سن العمل وطموحات وتطلعات الشباب فى ضوء حقوق وواجبات المواطنة . وكذلك الوقوف على مشكلات واهتمامات الشباب المصرى فى سن التعليم والعمل (18 - 35 سنة) ذات العلاقة بالمواطنة ، وتحديد معوقات ومقومات المواطنة لدى لاشباب وآليات تنمية روح المواطنة لديهم.

لقد شهدت مصر - فى الوقت الراهن - تحولات مجتمعية كبيرة بعد ثورتى 25 يناير - 30 يونيو تحتاج إلى بلورة الإدراك حول المواطنة مفهوماً وفلسفة وتنظيمياً وأهمية ، والذى عكسه دستور 2014 الذى يشكل العقد الاجتماعى الجديد بين أفراد المجتمع بعضهم البعض وبين سلطات الدولة ، هذا وقد شهدت الساحة السياسية فى مصر جدلاً واسعاً حول مفهوم المواطنة عقب ثورة 25 يناير 2011 والتى شارك فيها مختلف فئات الشباب وكافة طوائف الشعب.

إن إحياء قيمة المواطنة فى ظل إختلاف نسيج المجتمع المصرى وتنوعه أمر شديد الأهمية حيث أن مفهوم المواطنة يتعدى كونه نصاً بالدستور إلى كونه قيمة أساسية للبناء المجتمعى المصرى وأسلوب ممارسة لجميع المواطنين.

هذ وقد شدد المؤتمر الجزائرى المصرى حول قيم المواطنة فى العالم العربى (2016) على أن التحولات المختلفة التى شهدتها المجتمعات العربية داخلياً ، أو تلك المرتبطة بتطورات المحيط الدولى إى أنه

لم يعد بإمكان القنوات التقليدية من أسرة ، ومدرسة ، ورفقاء ... أن تؤثر بمفردها فى تشكيل الوعى ، والهوية الثقافية ، والإنتماء ، والقيم ، والمرجعيات حيث دخلت قنوات أخرى متطورة سيما العولمة ، والتي تجاوز تأثيرها حدود الدولة أو المجتمع الواحد.

أيضاً تضافرت مجموعة من العوامل والتي دفعت إلى مزيد من تراجع مفهوم المواطنة فى إطاره المحلى الضيق ، مقابل بروز مفهوم عالمية المواطنة و/أو المواطنة العالمية ، والمواطن العالمى.

من هنا تأكل المفهوم التقليدى للسيادة وتراجع ، إلى جانب إستفحال التطور التكنولوجى والإتصالات وعالم المعرفة والمعلومات ، وبروز ما يسمى بالمواطن الميديا الذى صاحب تطور شبكة الإنترنت. الأمر الذى ساهم فى تجديد هذه القنوات وتفعيلها من أجل إحياء قيم المواطنة لدى الشباب العربى.¹

والواقع أن هذه الدراسة قد تميزت بسمات منها ، أنها تمثل – بحق – نموذجاً للعمل الجماعى المتكامل فى كل مراحله، كما تتسم بالعمق والشمول فى تناولها لإشكالية المواطنة ، كما تمثل نموذجاً لإتفاق على خطة عمل مع تحديد دور كل عضو فيها ، والاتفاق ايضا على لغة البحث المشتركة ومفرداتها بين فريق البحث تجنباً للتضارب و/أو الإزدواجية و/أو التكرار ، مع المشاركة فى إعداد الأدوات ومراجعتها وتعديلها . هذا وقبل ذلك كله فقد توفر لهذه الدراسة أساتذة أجلاء (مستشارون) وأساتذة مساعدون (خبراء أوائل) وخبراء ، ومعيدين من خارج المعهد، ليكونوا بذلك فريقاً متكاملًا جمع التخصصات التالية : الاجتماع التتموى ، الاجتماع التربوى ، التخطيط التربوى ، الإدارة التربوية ، التخطيط الصحى. الاحصاء ، الاقتصاد ، الإدارة ... كل ذلك مما كان له أثره فى الدراسة فى جميع مراحلها ومستوياتها معرفة وخبرة ومكانة.

1- 1 منطلقات الدراسة:

فى ضوء المتاح من أدبيات المواطنة ، فإن هذه الدراسة تستند إلى مجموعة من الأسس والمبادئ ، والتي تعد بمثابة منطلقات لها ، وهى كما يلى:

¹ - لمزيد من التفضيل يرجى الرجوع إلى :
المؤتمر الجزائرى المصرى حول قيم المواطنة فى العالم العربى ، جامعة العربى بن عهدى أم البواقي – الجزائر وبالتعاون مع جامعة القاهرة فى 1-2 مارس 2016.

أ- يتطلب الموقف البحثى فى إشكالية المواطنة ، دراسة الواجبات بجانب الحقوق ، إذ تمثل الواجبات المحور الأساسى الذى ينبغى أن ينال نصيبه من الاهتمام البحثى ، سيما وأن الواجبات تعد العامل الرئيسى فى تعميق المواطنة المتساوية و/أو النشطة و/أو الفعالة.

ب- توجد علاقة إرتباط قوية بين ممارسة الحقوق والواجبات وبين تحقيق العدالة ونشر الديمقراطية فى المجتمع ، وعدم وجود هذه الرابطة ، سيظل الصراع قائما حول الحرية والعدالة الاجتماعية والمواطنة من أجل إنتزاع إعتراف بالمواطنة المتساوية و/أو النشطة ، وتوطيئها للممارسة بحيث تتحقق المساواة وتكافؤ الفرص فى التعليم والعمل والصحة والرعاية .. كحد أدنى.

ج- مازال مفهوم المواطنة مفهوما ملتبسا ، وفى طور المخاض من جهة ، كما أن هذا المفهوم - فيما بعد الحداثة - يتأسس على الأقلية وارتباط الفرد بتاريخ وتراث مخصوصين من جهة أخرى ، وهذا يعنى فيما يعنى التركيز على الفوارق بين الذات المتمركزة حول نفسها وبين غيرها من الجماعات داخل المجتمع الواحد وهو ما يجعلها تحمل نظره إقصاء للآخر . ان مفهوم المواطنة سيظل فى حاجه إلى صيرورة دائمة ومستمرة إحياء لقيمة فى ظل اختلاف النسيج المجتمعى.

د- تكفل بناء المواقف والاتجاهات ، ومناقشتها فى ضوء قيم ومبادئ المواطنة مزيدا من الإبداع والإبتكار والتميز ، مما يدفع إلى ظهور نماذج إيجابية من المواطنة تشجع مشاركة المواطنين وارتباطهم بالمجتمع ، وهذا كله يتطلب نمو الإحساس بالمواطنة الحقه التى تسهم فى إكتشاف المواطن لذاته ومحيطه ، وحتى تتشكل لديه القنوات والتصورات المرتبطة بوجوده.

هـ- تبقى دراسة إشكالية المواطنة فى مصر بين أخذ ورد ، فضلا عن طرح القضايا العميقة والعالقة فى الفكر ، لذا فإن بحث إشكالية المواطنة يشكل موضوعا متعددة الوجوه ، والمقاربات يهدف إلى زيادة مساحة المشترك بين المواطنين وتقليص مساحة المختلف فيه من قيم ومبادئ وحقوق وواجبات وحریات..

و- وتتمثل المسعى الهادف من تناول ومعالجة إشكالية المواطنة فى مصر ، كشف النقاب عن الحقيقة، وإدراك المعرفة ، والإجابة على أسئلة إستقهامية ، والبحث عن مخرج لممارسة المواطنة باعتبارها

الضامن الوحيد للدخول إلى دلالة الدولة التى تنشأ الحداثة وما بعدها من خلال الممارسة الكاملة للحقوق والواجبات لكافة مواطنيها.

ز- تعد إشكالية المواطنة تناولا ومعالجة من الإشكاليات القديمة الجديدة ، والمتجددة فى آن واحد ، وتقرض المواطنة نفسها من خلال معالجة أبعاد التنمية البشرية المستدامة ، وكما تعد أيضا أحد مداخل رئيسه فى عمليات الإصلاح والتطوير فى المجتمع.

ح- وإذا كانت الهوية تمثل التعبير الاجتماعى – الثقافى فى عملية الإنتماء وعطاء الانسان لذاته ، وعطاؤه لمجتمعه ، فإن تدنى مستوى الإنتماء يؤدي إلى تراجع المواطنة والهوية والإنتماء معا ومن ثم يشيع الإندفاع نحو الإنتماءات التقليدية الضيقة ، والصراعات الدينية ، والعنف والتحول نحو السلطة التسلطية.

ط- تشكل المواطنة نسقا من القيم تتفاعل فيما بينها ، كما تتفاعل مع غيرها من قيم أخرى ، وكلها قيم تتحرك نحو المواطن والوطن والدولة .. هذه القيم تعمل على تعزيز الإنتماء للوطن وخدمته والدفاع عنه ، كما تحيط ممارسة الحقوق والواجبات بإطار أخلاقى لضمان عدم إنتهاكها.

د- ولما كانت المواطنة تدخل فى إطار النسق القيمى للمجتمع ، فإن عمليات التعليم والتعلم ، والإجراءات الخاصة بهما سوف تنبثق من نظريات التعليم .. على أن تسعى مؤسسات التربية والتعليم بتنمية المعرفة النظرية بمفهوم المواطنة على إعتبار أن القيمة مكون معرفى.

ك- لا تعنى ثقافة المواطنة – فقط – المعرفة التامة بجميع القيم ، بل الوعى بأهميتها فى الحياه والاقتناع بفعاليتها فى المجتمع ، لأجل تحقيق الأهداف المنوطة بها.

ل- تكتسب المواطنة من خلال التربية عليها ، وعمليات التنشئة الاجتماعية بدأ من الأسرة وإنتهاء بالمدرسة مروراً بدور الثقافة والإعلام ، ومؤسسات المجتمع المدنى ، وتقع على مؤسسات التنشئة

إشكالية المواطنة فى مصر : الحقوق والواجبات - دراسة ميدانية على عينة من الشباب (18 - 35 سنة) بمحافظة القاهرة

الاجتماعية دور هام ورئيسى فى تعضيد مبدأ المواطنة والانتماء والهوية للوطن والدولة ، ومعرفة الحقوق والواجبات والمسئولة.

م- شهدت نهاية القرن العشرين تحولات وتغيرات ارتبطت بتغيرات فى مضمون واستخدام المواطنة ، ودلالاتها من بين تلك التحولات:-

- تزايد المشكلات العرقية ، الدينية ، انفجار العنف والإبادة الدموية....
- بروز فكرة العولمة ، وثورة الإتصالات والتكنولوجيا ، مما دفع على مزيد من مراجعة مفهوم المواطنة.
- إبراز الحقوق والواجبات الأساسية وتتمثل فى :-
الحرية - العدالة - المساواة ، المسئولية الاجتماعية
- ن- تعميق المواطنة لدى الشباب المصرى ، وبالتركيز على نشر الوعى بأهمية المواطنة وحقيقة مايعنيه ، مع إدراك أهمية التربية على المواطنة ، أو بالأحرى تعميق الجانب التربوى للمواطنة.

2-1 أهمية دراسة إشكالية المواطنة فى مصر:

تأتى أهمية دراسة إشكالية المواطنة فى مصر من خلال :

- أ- من طبيعة الموضوع الذى تتناوله الدراسة الراهنة ، وهو إشكالية المواطنة ، إذ تعد المواطنة من القضايا ذات الأبعاد السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية والأمنية... الخ . والتى تعبر عن معايير الانتماء والولاء ، ومستوى مشاركة الأفراد والتضحية من أجل الوطن ، كما تعبر عن وعى الفرد بحقوقه وواجباته والحوار مع الآخر ، كما تعكس مدى إدراك المواطن لدوره فى مجابهة التحديات التى تواجه المجتمع والدولة معاً.
- ب- من خلال مايسعى إليه البحث من إستكشاف طبيعة وعى الشباب المصرى فى الفئة العمرية (18 - 35) بأبعاد المواطنة ومن خلال مايطرح من مقترحات لتفعيل آليات تنمية روح المواطنة لديهم بما يدفع إلى زيادة مساحة المشترك بينهم من حقوق وواجبات ومبادئ وقيم وحرىات .. وتقليص المختلف فيه ، فى إطار المتغيرات المحلية والعالمية.

ج- من معاشية الظروف الصعبة والعصية التى تشهدها الساحة المصرية ، وهى ظروف تستدعى البحث . وصولا لتقهم هذا الواقع ، والتعرف على ملابساته وأسبابه من المنظور الشبابى ، إذ يعد ذلك نقطة البداية الصحيحة لمدارسة إشكالية المواطنة فى مصر من منظور الحقوق والواجبات.

ح- يسهم البحث الحالى فى التعرف على مجموعة العوامل التى تساعد فى خلق كثير من الأمراض الاجتماعية كالاغتراب ، والتفكك .. وغيرها وذلك من خلال تناوله ومعالجته للعلاقة بين المواطنة والهوية والانتماء إذ بعد ذلك أحد أهم الأدوات المقيدة فى هذا السياق.

هـ- طرح تأصيل نظرى لمفهوم المواطنة ، والمفاهيم ذات العلاقة المباشرة كمفهوم الانتماء والهوية لدى فئة الشباب المصرى مع تقديم إطارا تحليليا لأهم المتغيرات المحلية والعالمية التى إنعكست على مفهوم المواطنة ، ويساهم فى التعرف على طبيعة وعى الشباب المصرى بشأن مشكلاته واهتماماته ومعوقات ومقومات المواطنة ، وآليات تعزيز روح المواطنة لديه

- وإستنادا لما تقدم فإن أهمية البحث تتمثل فى ثلاث نواحى هى:

- 1- الناحية العلمية
- 2- الناحية الاجتماعية والمجتمعية
- 3- الناحية السياسية

فمن حيث الناحية العلمية ، فإنه من المتوقع ، فيما يقدمه هذا البحث يعد إسهاما وإثراء فى ميادين علوم : الاجتماع السوسولوجى ، الاجتماع التربوى ، الاجتماع التنموى ، والاجتماع الأثنربولوجى...

أما من الناحية الاجتماعية والمجتمعية ، فسيتم التعرف على مجموعة العوامل التى تؤدى إلى خلق بعض الأمراض الاجتماعية التى تعوق مسيرة المواطنة ومسيرة التنمية بشكل عام. ومن الناحية السياسية ، فمن المتوقع فيما يحصل عليه من نتائج من شقى الدراسة النظرى والميدانى زيادة مساحة المشترك بين الشباب وتقليص مساحة المختلف فيه من قيم ، مبادئ ، حريات ، حقوق

إشكالية المواطنة فى مصر : الحقوق والواجبات - دراسة ميدانية على عينة من الشباب (18 - 35 سنة) بمحافظة القاهرة

وواجبات ، بما يدفع إلى تحقيق تماسك اجتماعى أشد ، وتوافق أرحب ، بما يزيد الوعى الإيجابى بعمليات التنمية البشرية المستدامة.

3-1 تقرير المشكلة:

إرتبط مفهوم المواطنة - تاريخياً - بالتطور فى حق المشاركات ، الفاعلة والمسئولة سياسيا واقتصاديا ، واجتماعيا، والمساواة بين الجميع أمام القانون .

وتعنى المواطنة - كمفهوم - بالحقوق والواجبات التى يفرضها إنتماء الفرد إلى مجتمعه ، وأيضاً ترتبط بشعور الفرد نحو مجتمعه ووطنه ، وإعتزازه بالإنتماء إليه ، وإستعداده للتضحية من أجله ، وإقباله طواعية على المشاركات الإيجابية فى الأنشطة التى تستهدف الصالح العام.

وثمة إتفاق بين علماء الاجتماع السياسى والتموى والتربوى على أن الهدف من التربية هو تحقيق مبدأ المواطنة ، ويقصد بالتربية على المواطنة عملية التنشئة الاجتماعية التى تستهدف البناء المتكامل والمتوازن للمواطن فى جوانب شخصيته (فكرياً ، روحياً ، إجتماعياً ، وجدانياً، إنسانياً ...الخ). والوعى لحقوقه ، والإلتزام بواجباته ، والمؤمن بحقوق الإنسان ، ومبادئ العدالة والمساواة ، والقادر على الإنتاج والإبتكار ، والمعتز بإنتمائه لوطنه ، والمتحلى بالروح العلمية والموضوعية ، والسلوك الديمقراطى والمتسم بالوسطية والإعتدال ...الخ.

إستناداً لما تقدم فإن التربية على المواطنة ، هى تربية ثقافية ، ثقافة أداء الواجبات ، قبل أخذ الحقوق ، والتربية على حقوق الإنسان والديمقراطية ، عبر منهجية شاملة ، تربط بين مكونات الثقافة (العقل والوجدان والإرادة معا..).

كما أن تعدد المرجعيات الثقافية يجعل الإنسان لا يشعر بالإنتماء ولايملك هوية متميزة ، كما أن الماضى يعجز عن علاج مشكلات الحاضر .. لذا من الخطر الجسيم ترك الشباب يواجه المرجعيات الثقافية المتعددة ، وإنسياقه خلف معطيات ثقافة العولمة ، وتثبته ببعض قشورها ، وغفلته عن لبابها ، ومما يدعم ذلك كيفية إستثمار الوقت ووقت الفراغ خاصة لدى الشباب ؟!

وتعد الهوية السمة الجوهرية العامة للثقافة ، وهى ليست منظومة جاهزة ومعلبة ، وإنما هى مشروع مفتوح على المستقبل ، مشروع تشاركى مع الواقع والتاريخ ، من هنا يبرز دور ووظيفة الهوية فى حماية الذات الفردية والجماعية من عوامل التعرية والذوبان . والهوية غاية فى الأهمية حيث تنطلق المصالح ، ذلك أن سياسة المصالح تفرض وجود هوية .. ومن هنا فإن الهوية تمثل التعبير الاجتماعى الثقافى فى عملية الانتماء وعطاء الإنسان لذاته ولمجتمعه ، والانتماء حاجة متأصلة فى طبيعة النفس البشرية . وإنسان من غير هوية شئ موجود لامعنى له.

هذا ونعيش عصرا تتضارب فيه القيم ، مما يصعب الاجماع على معايير سلوكية موحدة ، ومن ثم تحدث تنوعات فى أساليب الحياه يجعل من العسير الحديث عن وحدة الهوية وتماسكها ، وهذا بدوره يولد حالات من الصراع بين المشترك والمختلف فيه لدى فئة الشباب بخاصة ، بفعل تعدد الأنظمة الإدراكية لديهم وصعوبة التكيف معها.

وفى إطار الظروف الصعبة والعصيبة التى يمر بها المجتمع المصرى ، ومن خلال ما يحدث كنتيجة للتحويلات والتغيرات فى بنية المجتمع ، ويسال عنها ، الشباب إزاءها من هم ؟ ومن يكونون ؟ وأى من القيم يتفقون عليها فى معاملتهم ؟ إنه صراع بين المشترك والمختلف ، يستمد وقوده من معايير أسرية أو من عالم الكبار الملئ بالصراعات...الخ.

إن حال الشباب المصرى يمكن تشبيهه بأنه يعيش أزمة هوية ثقافية وهى من أخطر الأزمات التى تواجه المواطن .. فى الوقت الذى يقال فيه أن الشباب قوة الدفع فى المجتمع ، وأيضا ضميره ووقوده نحو المستقبل

إن ثقافة الشباب بالطبع تظهر فى سلوكهم واتجاهاتهم وقيمهم وأنماط ملابسهم ومظهرهم .. ومن الثابت أن الهوية الثقافية والحضارية لأى أمة هى القدر الجوهري والمشارك من السمات والقسمات التى تميزها عن غيرها..

والسؤال الآن – إذا كان مايعانيه الشباب المصرى هو أزمة حقيقية ، فإن مفهوم الأزمة فى حاجة الى دراسة وتحليل للمراحل والعوامل والمتغيرات التى ساعدت على وأدت إلى حدوثها ؟ والسؤال هو : كيفية دراسة أزمة الشباب المصرى فى سياقاتها المجتمعية والأيدلوجية؟.

إشكالية المواطنة فى مصر : الحقوق والواجبات - دراسة ميدانية على عينة من الشباب (18 - 35 سنة) بمحافظة القاهرة

إن تقارير (الاسكوا) تشير الى أن الشباب العربى وقع تحت ضغط الإحباط ، والتوقعات التى يحدثها بشكل جزئى تدعمها مؤثرات إعلامية وتكنولوجية ، وديناميات تحويلية فى البنى الأسرية والمدرسية ، بالإضافة الى الصراعات السياسية والأزمات المستمرة على المستوى المحلى والعالمى ..الخ.

ويرى البعض أن ما يحدث فى الواقع المصرى المعاش - يرجع - الى تراجع المواطنة والهوية والانتماء ، وفى هذا دليل على ضعف الدولة .. فكيف يمكن قبول هذا الرأى باعتبار المواطنة كمنظومة حامية وجامعة لجميع المواطنين بما يدفع الى تقليل مساحة المختلف فيه من حقوق وواجبات وقيم وحرىات مبادئ وأمور...؟

شهدت الآونة الأخيرة نقاشات وحوارات موسعة حول إشكالية المواطنة مفهومها وتصرفاتها ، وذهب البعض إلى أن المواطنة هى مجموعة من الحقوق فى الأساس ، ويرى البعض الآخر أن المواطنة ماهى إلا مجموعة من الإلتزامات والواجبات التى يؤديها الفرد تجاه وطنه.

وباتت المواطنة رابطا إجتماعيا وقانونيا بين الأفراد والمجتمع السياسى الديمقراطى ، وهو مايعنى أن المواطنة تستلزم إلى جانب الحقوق والحرىات مسئوليات والتزامات ، وبدونها يفشل المشروع الديمقراطى.

ويقسم الباحثون المواطنة من حيث المسئوليات والواجبات إلى قسمين ، قسم إلزامى وقسم تطوعى ، أما المسئوليات الإلزامية فهى مسئوليات تفرضها الدولة على المواطنين وتتمثل فى الضرائب - الخدمة العسكرية - الإلتزام بالقانون ...

أما المسئوليات التطوعية فتتمثل فى المشاركة فى تحسين نوعية الحياة سياسيا ومدنيا ، ومكافحة الأمية باعتبارها واجب وطنى ، وأيضا واجب العمل ، والدفاع عن الوحدة الوطنية ، وصيانة أسرار الدولة والمساهمة فى الحياة العامة ..

وتطفو على سطح إشكالية المواطنة فى مصر مجموعة مهمة من التساؤلات فى مقدمتها :-

- ما وضعية مفهوم المواطنة لغة واصطلاحاً؟ وما مفهوم المواطنة فى مصر فى إطار التغيرات الاجتماعية والسياسية والثقافية ؟ وما العوامل المحددة للمواطنة فى مصر ؟ وما معوقات المواطنة؟ وما مقوماتها؟ وما المواطنة بين إشكالية مفاهيم وتحديات مجتمعية؟ وما واقع المواطنة بين الفعل التربوى والفعل التعليمى ؟ وما واقع حقوق تكافؤ الفرص ، حق العمل ، حق البقاء ،

وحق الرعاية الصحية بين جدلية المرجع والموقع؟ وحول أثر السلوك التنظيمى على مواطنة الشباب ؟ وما القضايا المعاصرة للشباب وإنعكاساتها على المواطنة لدى الشباب وتنمية روح المواطنة لديهم؟..

هذه التساؤلات تحاول الدراسة الراهنة الإجابة عليها من خلال بحث إشكالية المواطنة فى مصر: الحقوق والواجبات دراسة ميدانية على عينة من الشباب المصرى (18 – 35 سنة) بمحافظة القاهرة

4-1 أهداف الدراسة وتساؤلاتها:

- 1- على المستوى التنظيرى
 - التأصيل للمواطنة ، كقضية فى مجتمع متغير ، وكإشكالية مفاهيمية وتحديات مجتمعية .
 - مدارس التربية على المواطنة
 - المواطنة ، المفاهيم – الأبعاد – التحديات
- 2- ومن منظور العلاقة بين الموقع والمرجع: *
 - عرض وتحليل لواقع حقوق المواطنة : حق العمل ، حق تكافؤ الفرص فى التعليم ، حق الصحة وحق الرعاية الصحية .
 - مدارس السلوك التنظيمى واثره على لاشباب فى سن العمل
 - إلقاء الضوء على تطلعات واهتمامات الشباب من منظور حقوق وواجبات المواطنة.
- 3- وعلى المستوى التطبيقى: فى سن التعليم والعمل
 - التعرف على مشكلات الشباب فى سن التعليم والعمل (18 – 35 سنة) بمحافظة القاهرة واهتماماتهم ، ومعوقات ومقومات المواطنة لدى الشباب وتنمية آليات روح المواطنة فى المجتمع.
- ب- التساؤلات:
 - التأصيل النظرى للمواطنة كقضية فى مجتمع متغير؟
 - ما إشكالية المواطنة المفاهيمية ، والتحديات المجتمعية؟

* يمثل المرجع ، الإطار المرجعى Reference frame (أدبيات : دراسات سابقة ، أوراق عمل بحوث ...الخ فى حين يمثل الموقع الإطار الواقعى practical reality (الواقع العملى ، الممارسات والتطبيقات..الخ.

إشكالية المواطنة فى مصر : الحقوق والواجبات - دراسة ميدانية على عينة من الشباب (18 - 35 سنة) بمحافظة القاهرة

- لماذا التربية على المواطنة ، وكيف؟
- مامفاهيم وأبعاد وتحديات المواطنة؟
- ماواقع حقى العمل وتكافؤ الفرص التعليمية فى المواطنة فى مصر من منظور العلاقة بين الموقع والمرجع؟
- ما واقع حقى الصحة والرعاية الصحية فى المواطنة فى مصر من منظور العلاقة بين الموقع والمرجع؟
- ما السلوك التنظيمى للمواطنة وأثره على الشباب فى سن العمل؟
- ماتطلعات وتحديات الشباب فى مصر من منظور حقوق وواجبات المواطنة؟
- ما مشكلات وتطلعات الشباب المصرى فى سن التعليم والعمل (18 - 35 سنة) فى الواقع العملى؟
- مامعوقات ، ومقومات المواطنة لدى الشباب فى سن التعليم والعمل (18-35) فى الواقع العملى؟
- ما آليات تنمية روح المواطنة لدى الشباب فى سن التعليم والعمل (18 - 35) فى الواقع العملى؟

1-5 المنهج والأدوات:

إتساقا مع طبيعة هذه الدراسة فإن أنسب المناهج البحثية هو المنهج الوصفى . كما تستعين الدراسة الحالية بالمنهج التأويلى المعتمد على إعادة تفسير النص (الخطاب المنتج) وفقا لرؤية فكرية معينة لدى الباحث.

هذا وعلى الرغم من أن هذه الدراسة لاتتنمى للدراسات الإستشرافية إلا أنها تلتقى معها فى غاياتها حيث يمكن إستشراف تفهم صورة المستقبل الشبابى الحاضر ومعرفة إتجاهاته وبخاصة فيما يخص المواطنة ولما كانت هذه الدراسة تنتمى إلى البحوث والدراسات الاجتماعية الإنسانية لذا يتميز طابعها بالوصفى - الإستطلاعى ، فى محاولة للإحاطة بالأبعاد والمتغيرات ، وهذا يستدعى الاستعانة بأكثر من منهج وتقنية بحثية.

فبجانب المنهجين السابقين : الوصفى ، والتأويلى، فإن هذه الدراسة تستعين بمنهج دراسة الحالة ، مع تحليل المضمون.

ومن الأدوات ، فسوف يتم إجراء مقابلات محددة من مفردات من عينة البحث الإستطلاعية بهدف التحقق من صدق المحتوى وثباته لدى المبحوثين . وفى المرحلة الثانية يتم الاستعانة بالاستبيان ويحتوى على ستى محاور رئيسة هى:

- (1) البيانات الأساسية والشخصية (ويحتوى (10 بنود)
- (2) عن مشكلات الشباب (وتحتوى (15 عبارة)
- (3) عن احتياجات وتطلعات الشباب (وتحتوى (15 عبارة)
- (4) عن معوقات المواطنة لدى الشباب (تحتوى (15 عبارة)
- (5) عن مقومات المواطنة (وتحتوى(24 عبارة)
- (6) عن آليات تنمية روح المواطنة (وتحتوى (14 عبارة)

6-1 عينة البحث:

تم الإتفاق على أن تكون العينة الإستطلاعية المختارة عشوائيا مابين الطلبة (سن التعليم الجامعى) والموظفين (فى الحكومة عمال وموظفين) عدد(600) مفردة وفقا لمعيار السن المختار والمحدد ب 18 – 35 سنة* ، وذلك فى محافظة القاهرة لاعتبار الوقت المسموح للدراسة وهو ستة شهور فقط) وقد اتفق على أن يكون النطاق المكانى كما يلى:

* سن التعليم والعمل

عدد	مفردة
(200)	لطلبة في الكليات النظرية وتم توزيعهم .
عدد 100 طالب بكلية التربية جامعة عين شمس	
عدد 100 طالب بكلية التربية جامعة الأزهر	
(200)	لطلبة الكليات العملية وتم توزيعهم:
عدد 100 طالب بكلية علوم عين شمس	
100 طالب بطلبة علوم الأزهر	
(200)	موظف بوزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري
	ومعهد التخطيط القومي موزعه:
عدد 140 وزارة التخطيط	
عدد 60 معهد التخطيط القومي	

وقد إستجاب لهذا البحث الميداني عدد 460 مفردة من إجمالي 600 مفردة أى بنسبة أكثر 76.6%. هذا عن طبيعة عينة البحث الميداني الإستطلاعية المختارة عشوائيا وفقا لمعيار السن المحدد سلفا وهو 18 - 35 سنة سن التعليم والعمل . أما فيما يخص الأسلوب الإحصائي المستخدم، ففي حدود الاستبيان الذي تم توجيهه إلى العينة الإستطلاعية العشوائية من الشباب من 18 - 35 سنة ، فسوف تعالج البيانات إحصائيا على أساس حساب النسب المئوية تم إستخدام كا² لتحليل البيان ، وإستخدام تحليل المضمون للإجابات المفتوحة . كما تم تحديد حدود البحث بالعينة المستخدمة عدد (460) والمسجبية وكذلك بنوعية المتغيرات التي تضمنها الاستبيان وبالأسلوب الإحصائي المستخدم في تحليل البيانات*.

* لمزيد من التفاصيل يرجى الرجوع إلى الفصل الخاص بإجراءات الدراسة الميدانية من هذه الدراسة.

1-7-7-1 :المفهوم ، المجالات والمستويات:

1-7-1 :المفهوم:

تعد المواطنة من المفاهيم التي يشيع استخدامها في الأدبيات السياسية والاجتماعية، وفي أوساط المجتمع المدني بشكل خاص، دون أن تحظى في الوقت ذاته بالكثير من الشرح والتفسير، إضافة إلى الظلال التي تضفيها التكييفات المختلفة التي تقدمها العديد من الأنظمة السياسية في المنطقة والعالم لهذا المفهوم، ليرتبط أحياناً بالولاء لنظام بعينه، وأحياناً بالمواطنين الأصليين دون غيرهم، وأحياناً بمعانٍ عنصرية تتنافى مع المفهوم المعتمد في السياق الحقوقي⁽¹⁾.

وقد نشأ مفهوم المواطنة مع انتصار الثورة الفرنسية عام (1789م) علي النظام الملكي، بحيث تحول الأفراد من مجرد رعايا لا حقوق لهم عند مسئوليتهم إلي مواطنين في ظل نظام ديمقراطي تتشكل فيه السلطة من الأسفل إلي الأعلى، بحيث لا تتفك السلطة أن تكون مجرد عقد بين الاثنين قابل للإبطال حالما .

فقد المواطنون الثقة في حاكميهم ، ولهذا فمفهوم المواطنة يرتبط عضوياً بالديمقراطية⁽²⁾.

وقد انعكس تطور مفهوم المواطنة على تعريفاته المختلفة، فانقل من الإشارة إلى نسبة الانتماء التاريخي والثقافي والحضاري إلى بلد معين والشعور بالتعلق به أكثر من غيره؛ إلى تضمن أبعاد جديدة تتضمن الحقوق والواجبات والمبادرات والمسؤوليات تجاه النفس وتجاه الجماعة التي ينتمي إليها، وهذه الحقوق والواجبات لا تمارس إلا في مجتمع عادل وديمقراطي يحرص على المساواة وتكافؤ الفرص وتحمل أعباء التضحية من أجل ترسيخ هذه المبادئ وحمايتها وفتح آفاق ممارستها برؤية تتطلع إلى المستقبل بفعالية⁽³⁾.

(1) ضمن مشروع "خلى صوتك مسموع" ، المعهد، المواطنة المسؤولة – دليل المفاهيم والمواضيع : (جمال بندقمان 2012م) ، العربي

للتنمية والمواطنة بالإشتراك مع المؤسسة الدولية للتدريب والتنمية والجمعية المتحدة لتأطير الطفولة والشباب ، ص 4

(2) الموسوعة العربية العالمية ، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع ، الرياض ، 1996 ص 311 .

(3) محمد عاطف غيث وآخرون ، قاموس علم الاجتماع ، دار المعرفة الجامعية تسكندرية ، 2006 ، ص 56

ومفهوم المواطنة كما استقر في الفكر السياسي المعاصر هو مفهوم تاريخي شامل ومعقد له عدة أبعاد متنوعة، منها ماهو مادي-قانوني، ومنها ماهو ثقافي-سلوكي، ومنها أيضا ماهو وسيلة أو هو غاية يمكن بلوغها تدريجيا، ولذلك إن نوعية المواطنة في دولة ما تتأثر بالنضج السياسي والرقى الحضاري. وبعقائد المجتمعات وبقيم الحضارات، كما يتأثر مفهوم المواطنة عبر العصور بالتطور السياسي والاجتماعي وبعقائد المجتمعات وبقيم الحضارات والمتغيرات العالمية الكبرى، ومن هنا يصعب وجود تعريف جامع وثابت لمبدأ المواطنة⁽¹⁾.

وقد اقترن مضمون مفهوم المواطنة بحركة النضال الإنساني عبر التاريخ، بهدف إقرار المشاركة بكافة أبعادها سواءً علي المستوى الجزئي أو الكلي، في كافة شئون الحياة الاجتماعية والاقتصادية واتخاذ القرارات الملزمة للجماعة، إضافة لتولي المناصب العامة، علي أسس العدالة الاجتماعية والمساواة وسيادة القانون⁽²⁾. ويفتقر مفهوم المواطنة إلي التحديد المفهومي الدقيق، وذلك لاختلاف الباحثين حول تحديد ماهية وجوهر المفهوم نظرا لاختلاف الأطر المرجعية -الفكرية والعملية- التي ينتمون إليها، كما أنه من المفاهيم الرحالة التي تستخدم في حقول معرفية مختلفة ومن ثم يكون له مضمون ومدلول مختلف تبعا لاختلاف حقل الدراسة.

ويعود أصل الكلمة الإنجليزية Citizen أو الفرنسية citoyen في أصلها إلي كلمة Civis الإغريقية القديمة، وهي تعني الشخص القاطن في المدينة Civitas، وتقترب كلمة Civis بمعنى مواطن من كلمة Civil (بالإنجليزية والفرنسية)، والتي تعني مدني، وترتبط كلمة (مدني) بدورها بمجتمع مستمر ينظم العلاقة بين أفرادهم، وبينهم وبين الدولة حسب القانون، أما في اللغة العربية فإن كلمة "مواطن" مشتقة لغوياً من "الوطن". وبذلك فإن المواطنة من المفاهيم التي لم تعد هنا كإمكانية للاستغناء عنها في أي ثقافة سياسية تهدف إلى إقامة مجتمع يسوده العدل والديمقراطية والتنمية، وقد كتب عنها الكثير في مختلف اللغات والثقافات، ويبقى أن كل التعريفات تتفق على أنها مفهوم جامع؛ معناه الانتماء إلى مجموعة سياسية منظمة في إطار دولة تقتض واجبات وحقوقاً، وتجعل مجموع المواطنين يشتركون في تحقيق هدف واحد يتمثل في العمل الجماعي من أجل تحسين شروطاً لحياة الجماعة بغض النظر عن المعتقد أو العرق أو اللغة أو الثقافة⁽³⁾.

(1) فتحي هلال وآخرون ، تنمية المواطنة لدى طلبة المرحلة الثانوية بدولة الكويت ، الكويت ، مركز البحوث التربوية والمناهج بوزارة التربية والتعليم ، 2000 ، ص 25.

(2) محود سفر وآخرون ، الوطنية كائن هلامي ، الرياض ، وزارة المعارف ، رونا للإعلام ، 1421 هـ ص 90.

(3) Patrick John, The concept of citizenship in Education for Democracy p.p 2.3 (ERIC Digst.ED,1999).

وتعرف (الموسوعة العربية العالمية) المواطنة بأنها "اصطلاح يشير إلى الانتماء إلى أمة أو وطن"⁽¹⁾ وفي (قاموس علم الاجتماع) تعرف المواطنة أيضاً علي أنها مكانة أو علاقة اجتماعية تقوم بين فرد طبيعي ومجتمع سياسي (دولة)، ومن خلال هذه العلاقة يقدم الطرف الأول الولاء، ويتولى الطرف الثاني الحماية، وتتحدد هذه العلاقة بين الفرد والدولة عن طريق القانون ⁽¹⁾.

وينظر إليها (فتحي هلال وآخرون 2000م) من منظور نفسي بأنها الشعور بالانتماء والولاء للوطن وللقيادة السياسية التي هي مصدر الإشباع للحاجات الأساسية وحماية الذات من الأخطار المصرية⁽²⁾. وعرفها (سفر 1421هـ) بأنها: "انتماء وولاء لعقيدة وقيم ومبادئ وأخلاق، لتصبح سلوكاً في حياة الفرد وضميره الذي يشكل جزءاً من شخصيته وتكوينه، وتقوم بدور في بقاء الإنسان خادماً لقومه، بانياً لحضاراتهم، وإن شق عليه ظلمهم وتخلفهم" ⁽³⁾.

وعرفها (Patrick John 1999) بأنها الارتباط الاجتماعي والقانوني بين الأفراد، الذي يلتزم بموجبه الفرد اجتماعياً وقانونياً بالجمع بين الفردية والديمقراطية، ويكون الفرد مواطناً إذا ما التزم باحترام القانون واتباع القواعد ودفع الضرائب والمحافظة على أموال الدولة وأداء الخدمة العسكرية والإسهام في نهضة المجتمع المحلي وتحسين نوعية الحياة السياسية والمدنية للدولة ⁽⁴⁾ كما عرفها (Diversity Banks 2008) على أنها تمثل وضعية أو مكانة الفرد في المجتمع باعتباره مواطناً، وبما يستتبع ذلك من تمتعه بمجموعة من الحقوق، والواجبات، والهويات التي تربط المواطنين بالدولة القومية التابعين لها ⁽⁵⁾.

وعرفها (الحسبان 2011م) بأنها "علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق، والمواطنة تدل ضمناً على مرتبة من الحرية مع ما يصاحبها من مسؤوليات، وهي على وجه العموم تسبغ على المواطنة حقوقاً سياسية" ⁽⁶⁾.

(1) Diversity Banks, Group Felonry and citizenship washing ton, 2008.p129,

(2) عبيد الحسبان ، المقاربات القانونية لمبدأ المواطنة في المنظومة التشريعية الردنية والممارسات السياسية. وقائع لبقدرة الفكرية – انتمواطنة بين المتطور الحقوقي وإشكاليات الواقع ، المركز الوطني الحقوقي 2011 ، ص 27

(3) طاهر محسن الحوي ، مفهوم المواطنة لدى طلبة الجامعة دراسة ميدانية ، جامعة بابل ، مجلة جامعة بابل للعلوم الانسانية ، مجلد (18) ع (1) ، 2010 ، ص 3

(4) عبدالله بن سعيد بن محمد بل عيود ، قيم المواطنة لدى الشباب وإسهامها في تعزيز الأمن الوقائي ، جامعة نايف للعلوم الأمنية ، الرياض ، 2011 ، ص 25.

(5) عبدالسلام نوير ، التعليم كبنية للمواطنة ، المواطنة المصرية ومستقبل الديمقراطية رؤى جديدة لعالم متغير – أعمال المؤتمر السنوي السابع عشر للبحوث السياسية ، القاهرة ، مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة 21 – 23 ديسمبر 2005 مجلد (2).

(6) لمزيد من التفصيل يرجى الرجوع إلى :

إشكالية المواطنة في مصر : الحقوق والواجبات - دراسة ميدانية على عينة من الشباب (18 - 35 سنة) بمحافظة القاهرة

وعرفها (الجبوري 2010م) علي أنها "شعور الفرد بالانتماء إلى جماعة اجتماعية لها ثقافة وتاريخ ومصير مشترك، ويُنظم هذا الشعور اجتماعياً وقانونياً وسياسياً، ويساهم الفرد من خلال هذا الانتماء بشكل فاعل في الحياة الاجتماعية" (1).

وعرفها (آل عبود 2011م) بأنها "المشاركة والارتباط الكامل بين الإنسان ووطنه المبني علي أسس من العقيدة والقيم والمبادئ والأخلاق والتمتع بالحقوق وأداء الواجبات بعدل ومساواة، ينجم عنه شعور بالفخر وشرف الانتماء لذلك الوطن، في ظل علاقة تبادلية مثمرة تحقق الأمن والسلامة والرقي والازدهار للوطن والمواطن في جميع المجالات، فالمواطنة هي التفاعل الإيجابي ما بين المواطن والمجتمع والدولة أثناء ممارسة منظومة القيم لتحقيق مصالح الجميع تحت مظلة المصلحة العليا للوطن" (2).

ومن خلال ما سبق يتضح خلاصة تعريفات مفهوم المواطنة أنها تحدد الحقوق وواجبات يفرضها انتماء الفرد إلى مجتمع معين في مكان محدد، كما أنها ترتبط بشعور الفرد نحو مجتمعه ووطنه واعتزازه بالانتماء إليه، واستعداده للتضحية من أجله وإقباله طوعية على المشاركة في أنشطة وإجراءات وأعمال تستهدف المصلحة العامة. وقد ارتبط المفهوم تاريخياً بالتطور في حق المشاركة في النشاطات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بفاعلية ومسؤولية، فضلاً عن المساواة أمام القانون.

1-7-2 المواطنة : المجالات ، المستويات ، القيم والحريات:

لما كانت المواطنة - في مدلولها العام - تعنى إحساس الفرد بانتمائه الى مجتمعه ، وإسهامه باستمرار في تحولاته من خلال نسيج العلاقات ، وتبادل المنافع وخلق الحاجات ، وإبراز الحقوق والواجبات

--بسام ابو حشيش ، دور كليات التربية في تنمية قسم المواطنة لدى الطلبة /المعلمين بمحافظة غزة ، مجلة جامعة الأقصى - سلسلة

العلوم الإنسانية ، مجلد (4)، ع(1)، 2010

- عبدالمنعم إبراهيم ، غستخدام المدخل التنموي في طريقة هندسة الجماعة لتنمية المواطنة لدى الشباب الجامعي ، دكتوراه ، تربية الأزهر ، 2010.

(1) علي عبدالرازق حلمي ن الاندماج الاجتماعي والمواطنة النشطة - مصر بعد ثورة 25 يناير نموذجاً ، لامؤتمر السنوي الثاني للعلوم

الاجتماعية والانسانية 30 - 31 مارس 2013 الدوحة قطر ، ص 25

(2) ثائر رحيم كاظم ، العولمة والمواطنة والهوية ، تأثير العولمة على الانتماء الوطني والمحلي في المجتمعات ، مجلة القادسية في الآداب

والعلوم التربوية - مجلد (1)(8) ، 2009 ص 254.

والمسؤوليات على أساس المساواة، وتكافؤ الفرص ، والعدل الاجتماعى ، فإن لهذا المعنى مجالات و/أو أبعاداً متعددة ومتكاملة ومتراصة فى تناسق تام منها البعد السياسى والمتمثل فى حق المواطن فى ممارسة جميع حقوقه القانونية والدستورية ، والبعد و/أو المجال القانونى الذى يتجلى فى العلاقة القائمة بين المواطن والدولة ، والبعد الاقتصادى والاجتماعى الذى يستهدف تلبية حاجات المواطن والحرص على توفير الحد الأدنى من الحاجات الأساسية من خدمات المواطنة ، والبعد الثقافى والحضارى الذى ينبى على احترام خصوصية الهوية الثقافية والحضارية للفرد ، والبعد و/أو المجال الفلسفى والقيمى الذى ينطلق من مرجعية فلسفية وقيمية ، تمنح دلالاتها مفاهيم الحرية - العدل - الحق... الخ ، والبعد السيوسيو ثقافى ، والذى يتجلى فى وضع المواطنة كمرجعية معيارية وقيمية ، ترعى التوازنات الاجتماعية ، وتحقق المساواة ، وتدفع إلى مزيد من التواصل ، والانفتاح على الآخر .

ولقد حدد "هريت وسيرز" أبعاداً و/أو مجالات المواطنة فى أربعة مجالات رئيسية ، تتمتع بدرجة كبيرة من الترابط ، وهى على النحو التالى :- (1)

أ- البعد أو المجال المدنى:-

ويشير إلى أسلوب حياة المواطنين نحو تحقيق مجموعة من الأهداف المشتركة وثيقة الصلة بالمبادئ والأسس الديمقراطية ، كما يتضمن مجموعة القيم الأساسية والقيود المفروضة على الحكومة على صنع واتخاذ قرارات المواطنة ، والحقوق والواجبات والحرىات.... الخ. ومن متطلبات تطبيق وتفعيل هذا البعد و/أو المجال ، يتطلب الأمر ضرورة معرفة الأفراد بطبيعة الأحوال المدنية "أهداف ... مبادئ ، قيم ، حريات .. الخ.

ب- البعد و/أو المجال السياسى : (2)

برز هذا البعد لأول مرة خلال القرن (19)، ويمنح المواطنين كافة الفرص والإمكانات اللازمة لممارسة السلطة السياسية المتاحة لهم ، من خلال المشاركة فى العملية السياسية ، وتعد الانتخابات النزيهة الركيزة الأساسية لهذا البعد و/أو المجال ، كما هو الحال فى التمتع بالحرية فى السعى نحو تولى المناصب السياسية ، ويشير إلى مجموعة الحقوق والواجبات الأساسية الوثيقة الصلة بالنظام القائم فى المجتمع ولتفعيل

(1) - على خليفة الكواري ، المرجع السابق مباشرة

(2) Herbert.y. & scers, Acitizenship education, the, rered form, 2003.

هذا البعد ، يتطلب ضرورة معرفة الأفراد بطبيعة النظام السائد ، والاتجاهات الديمقراطية ، والمهارات التشاركية.

ج- البعد و/أو المجال الاقتصادي والاجتماعي : (1)

ظهر هذا البعد لأول مرة خلال القرن (20) والذي يتجلى في توفير الخدمات الاجتماعية : صحة ، تعليم ، ترفيه ...الخ. ويتضح هذا المجال في تمتع الأفراد بحقوق الرفاهة ، والكفاية الاقتصادية ، كالشعور بالأمن الاجتماعي ، والحصول على عمل ، والتنشئة في بيئة آمنة. ولمزيد من الإرتقاء بهذا المجال يتطلب الأمر ضرورة معرفة الفرد بالعلاقات الاجتماعية السائدة واحترامها ، وبالمهارات الاجتماعية والمهارات الاقتصادية.

د- البعد و/أو المجال الثقافي الجماعي:

ويهتم بنشر الوعي بالتراث الثقافي المشترك ، والتنوع الثقافي والانفتاح على الثقافات الأخرى. ويتطلب تفعيل هذا المجال ، ضرورة معرفة الفرد بالذات الثقافية ، وتاريخ المجتمع ، والتمتع بمهارات جديدة في القدرة على القراءة والكتابة.

هـ- البعد المكاني: إذ ينظر إلى مبدأ المواطنة على أنه غاية ينشدها كل مجتمع سياسى يطمح إلى تحقيق الاندماج والاستقرار ، هذا من جانب ومن جانب ثان هو تعبير عن الوسيلة المثلى لتحقيق الاستقرار والسلم الاجتماعي في المجتمعات المتعددة ثقافيا (2).

على حين أشارت كتابات أخرى (3) على أن المواطنة لها أبعاد ثلاثة وتتمثل في :

1- المواطنة الفاعلة

2- قانونية المواطنة

3- معنوية المواطنة

(1) Banks, J. diveaity, Group Identity and citizenship Education in global Age Educational Researcher washing, ppr.2008.

(2) Ibid.

(3) على خليفة الكواري ، مرجع سابق ص 40

أما المواطنة الفاعلة فتتمثل من خلال القدرة على ممارسة النشاط السياسى ، وبالتالي فإن مؤشر تحقيق بعد فاعلية المواطنة من عدمه فى أى وحدة سياسية ، مرتبط بمتغير المشاركة السياسية. وفى حين يرتبط البعد الثانى والمتمثل فى الوضع القانونى للمواطن من حيث تمتعه بحق الجنسية وما يترتب عليها من بقية الحقوق وما يقابلها من التزامات.

بينما يتعلق البعد الثالث بالحس الثقافى ، أى تلك الرابطة المعنوية التى تقوم على :

- الولاء والانتماء للوطن
- التسامح واحترام التنوع الاجتماعى والثقافى

3/ مستويات المواطنة :

هذا عن أبعاد و/أو مجالات المواطنة ، أما فيما يتعلق بمستويات المواطنة فقد وضع "بانكس" تصنيفا للمواطنة فى أربعة مستويات متكاملة ومتداخلة ، ومترابطة هى على النحو التالى : (1).

- 1- المواطنة النشطة و/أو الحقيقية
- 2- المواطنة المحددة.
- 3- المواطنة الإنتقالية
- 4- المواطنة القانونية.

وتتضمن المواطنة النشطة ، ثمة إجراءات عملية ، تهدف إلى تدعيم البنى الاجتماعية والسياسية ، منها ، المشاركة الفعلية فى سن وتطبيق القوانين والتشريعات أيضا ، يشارك المواطنون فى المظاهرات ، المؤتمرات المتعلقة بالشأن العام . ويرى "بونتام" ، أن المواطنة النشطة تمثل مصدراً هاماً هاماً لرأس المال الاجتماعى وتزيد خبرات التفاعل والتعاون فى سبيل تحقيق الأهداف المشتركة. ويتخذ مواطنو هذا المستوى إجراءات عمليا فيما يتجاوز التصويت فى الانتخابات لتطبيق القوانين والتشريعات ، هنا يعد المواطن تقليديا.

فى حين تنطبق المواطنة المحددة ، على الأفراد الذين لهم حق التصويت فى الانتخابات والقضايا المطروحة للإستفتاء عليها فقط ، والمواطن المحدود ، هو ذاك المواطن الذى يصوت فى الانتخابات لصالح المرشحين ، والقضايا العامة.

(1) -منى مكرم عبيد ، مفهوم المواطنة ، مجلة مفاهيم ، المركز الدولى للدراسات المستقبلية والإستراتيجية ، ع(15) ، السنة 22 مارس ، 2006 ص 5.

بينما تتضمن المواطنة الإنتقالية ، مجموعة من الإجراءات المدنية من أجل إضفاء الطابع العملى على القيم والمبادئ ، والمثل الأخلاقية ، ويتخذ المواطن الإنتقالى إجراء عملياً لتطبيق القيم والمبادئ الأخلاقية بما يتجاوز مثيلاتها الخاصة بالسلطة ويعد ذلك المواطن ، مواطناً مابعد التقليدى . ويتمتع مواطنو المواطنة القانونية بحقوق وواجبات تجاه الدولة ولكنه لا يشارك فى النظام السياسى .

4/ حقوق وواجبات المواطنة:

هذا فيما يخص مستويات المواطنة ، أما فيما يتعلق بحقوق وحرىات وقيم المواطنة ، فهى على النحو التالى (1)

1/ الحقوق:

هناك أربعة حقوق ، تتمثل كما يلى:-

1-أحق البقاء ، ويتمثل فى :

- الحق فى الحياة
- الحق فى الرعاية الأسرية
- الحق فى الرعاية الصحية
- الخ

1-ب حق الإنتماء ، ويتمثل فى:-

- التربية والتعليم
- البيئة السليمة
- الحصول على المعلومة
- الخ

1-ج حق المشاركة ، ويتمثل فى:-

- حرية الرأى والتعبير
- المعرفة / التفكير / الاختبار
- الإنتماء (جمعية ، نقابة..)

1-د حق الحماية ، ويتمثل فى:

(1) Pulan K.D., Bounding: The collapse and revival of American community, N.Y.2000

- الإساءة والتعذيب
- الاستقلال الاقتصادى
- الحروب / الصراعات
- الخ

2/ أما القيم فهي على النحو التالى:-

- 2-أ القيم الذاتية
- 2-ب القيم العلائقية
- 2-ج القيم البيئية

وتتمثل القيم الذاتية فى :-

- تقدير الذات / الثقة بالنفس
- التفكير الإيجابى
- تقدير الحقيقة / العدل / حقوق الإنسان
- وسيادة القانون
- الخ

فى حين تتمثل القيم العلائقية فى *:-

- الشفافية والموضوعية
- إحترام التنوع / الاختلاف / إحترام الآخر
- المشاركة فى الحياة العامة
- الخ

بينما تتمثل القيم البيئية فى :

- تقدير البيئة الطبيعية
- حماية البيئة
- التثقيف البيئى / التلوث
- الخ

* وهى القيم التى تحكم السلوك Relational Values

الفصل الثانى من أدبيات المواطنة

تمهيد

تزحر الأدبيات الخاصة بالمواطنة بالعديد من البحوث والدراسات التى تناولت تجارب المجتمعات العربية والأجنبية فى بلورة مفهوم المواطنة ، ومراحل اكتشافها ، ومستوى تواجدها وإكتمالها والدور الذى يلعبه المجتمع المدنى فى تعزيزها ، والمشكلات التى تواجه هذه المجتمعات فى ترسيخها والآليات المقترحة لتحقيق هذه المجتمعات للمواطنة المكتملة ، هذا من جانب.

ولقد حظيت هذه الأدبيات من جانب آخر بالإهتمام المتزايد بالواقع المأزوم الذى تعاني منه المجتمعات العربية بصفة عامة ، والمجتمع المصرى بصفة خاصة ، حيث ركزت كثير من البحوث والدراسات ذات العلاقة على الميزان المختل للمواطنة متمثلاً فى الكشف المتزايد والمتسارع فى التمتع بالحقوق على حساب التراجع فى أداء الواجبات أو الإلتزامات.

ولقد إهتمت بعض هذه الأدبيات بالمصادر أو المداخل التى تستخدمها المجتمعات العربية فى بناء المواطنة وتعزيزها لدى المواطنين بداية من مرحلة الطفولة ، ونعنى بذلك أساليب التنشئة الاجتماعية التى تكسبها الأسرة لأبنائها ، وأساليب التنشئة التربوية التى تكسبها المؤسسات التعليمية بمختلف مستوياتها وتعدد مراحلها لطلابها ، ووسائل الاتصال الجمعى المسموعة والمكتوبة والمرئية فى توسيع ثقافة أفراد المجتمع وترسيخ وعيهم بالمقومات الأساسية للمواطنة والتى تتشكل من منظومة القيم التى تؤكد أو تتأسس على المشاركة والديمقراطية.

وفى إطار هذا السياق ، فقد ركز هذا الفصل على الأدبيات الخاصة بالمواطنة من خلال أهم البحوث والدراسات التى إتخذت منها موضوعاً رئيساً لها ، وذلك على النحو التالى:

أولاً: دور التعليم فى تعزيز المواطنة بالمجتمع المصرى (دراسة ميدانية)

ثانياً: فعالية المدرسة فى التربية المواطنة بالمجتمع اللبنانى (دراسة ميدانية).

ثالثاً: المواطنة فى الكويت : مكوناتها السياسية والقانونية وتحدياتها الراهنة.

رابعاً: ترسيخ قيم المواطنة وتكافؤ الفرص بالمجتمع البحرينى.

خامساً: التعليم والمواطنة بالمجتمع اليابانى.

سادساً: المواطنة وآليات تعزيزها بالمجتمع الأمريكى.

2-1 دور التعليم فى تعزيز المواطنة فى المجتمع المصرى : (1)

لقد تحددت الأهداف التى سعت إلى تحقيقها هذه الدراسة فى قياس اتجاهات عينة البحث من تلاميذ الصف الثالث الإعدادى إزاء العناصر المكونة للمواطنة (الجماعية – التواد – الإلتزام – الديمقراطية – الولاء والإنتماء) ، ولقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكن عرضها على النحو التالى :

1 - أن غالبية عينة البحث من تلاميذ الصف الثالث الإعدادى يميل نحو الإلتزام بالنظم والقوانين واللوائح ، وعلى وجه الخصوص فى حالة كونها سلوكاً وممارسة (92.5%) ، وفى هذا إشارة إلى ميل غالبية عينة البحث إلى الإلتزام ، ورغبتها فى الإعتقاد فيه كقيمة إيجابية لها دور فى تنظيم الأمور الحياتية مما يسهل سرعة الإنجاز .

2 - أن غالبية عينة البحث من تلاميذ الصف الثالث الإعدادى لديها إتجاه نحو الجماعية ، وعلى وجه الخصوص فى حال كونها سلوكاً وممارسة (82%) ، وربما يرجع ذلك إلى خصائص هذه المرحلة العمرية من ميلها إلى العمل مع الجماعة ، وحب المشاركة ، والعمل مع الآخرين .

3 - أن معظم عينة البحث من تلاميذ الصف الثالث الإعدادى قد وافقوا على بعد الديمقراطية على مقياس الاتجاه نحو الإنتماء (72.2%) ، وذلك يعنى أنه فى حالة التعامل مع الديمقراطية كسلوك يمارس فى المواقف الحياتية المختلفة (إبداء الرأى – حرية الحوار – إحترام الرأى الآخر) تبرز أهمية دور الأسرة فى عملية التنشئة الاجتماعية من ضرورة أن يكون الوالدين بمثابة القدوة أو النموذج فى معاملة أبنائها ، حتى لا تصبح القيم الموجبة والآليات والأساليب السلوكية مجرد كلام أجوف لا مكان لها فى أذهان الأطفال ، وبخاصة وأن هذه المرحلة العمرية بمثابة مرحلة إكتساب القيم الإيجابية وإكتساب المفاهيم والتكوين السياسى والاجتماعى ، وهى مرحلة تتسم بالتواد والتعاطف الوجدانى وحب البذل والعطاء ويمكن القول بصفة عامة بأن معظم عينة الدراسة من تلاميذ المرحلة الإعدادية ترحب بالديمقراطية وتسعى إليها كأسلوب للتعامل والتفاعل الاجتماعى .

4 - أن معظم عينة البحث من تلاميذ الصف الثالث الإعدادى قد وافقوا على بعد الولاء على مقياس الإتجاه نحو الإنتماء ، وتشير النتائج بصفة عامة إلى أن غالبية عينة البحث إتسم بالولاء ، وعلى

(1) لطيفة إبراهيم خضر ، دور التعليم فى تعزيز المواطنة (دراسة ميدانية) دار الكتب ، القاهرة ، 2000 .

وجه الخصوص على مستوى السلوك والممارسة (85.8%) ، ويشير ذلك إلى سمات المواطن المصرى وما تربى عليه من حبه لوطنه ، وترجمة هذا الحب إلى سلوك وممارسة فعلية إلى جانب خصائص هذه المرحلة العمرية - وما تتسم به من حب العطاء . والتعاطف الوجدانى فهى مرحلة تلقى واكتساب ، كما أنها مرحلة تشكيل إجتماعى وسياسى.

5 - أن معظم عينة البحث من تلاميذ الصف الثالث الإعدادى قد وافقوا على بعد التواد على مقياس الاتجاه فى حالة كونه سلوكاً وممارسة (75.3%) ، حيث تتسم هذه المرحلة العمرية بالتواد والتآلف ، وحب البذل والعطاء ، وحب الصداقة ومساعدة الآخرين ، ومشاركتهم مشاعرهم ، والتعاطف الوجدانى معهم ، وجميعها سمات تشير إلى الحب الذى يمثل المفاهيم التى تشير إلى الإلتزام ، وتدل على وجودها وما يقال تجاه الجماعة الصغيرة يعم على المجتمع الكبير.

6 - أن غالبية عينة البحث من تلاميذ الصف الثالث الإعدادى قد وافقوا على مقياس الموقف من الإلتزام (80%) ، وهذا يشير إلى إرتفاع مستوى الإلتزام لدى غالبية عينة البحث ، وقد يرجع ذلك إلى فعالية الدور التربوى للمدرسة ، وبخاصة المقررات والمناهج الدراسية ، وأسلوب المعلم ، ووسائل الإلتصال الجمعى والتى تلعب دوراً هاماً فى بلورة المفاهيم وتنمية الوعى الحقيقى بإعتبارها أهم المصادر الفاعلة والمباشرة التى يستقى منها التلاميذ فى هذه المرحلة الحرجة ، وبخاصة القيم والمفاهيم والاتجاهات.

7 - أن مستوى التعليم المرتفع للآباء له دوره الفاعل فى إكساب أبنائهم قيم المواطنة ، حيث التعبير والتوجيه وبلورة المفاهيم ، وغالباً ما يتخذ الأبناء آباءهم قدوة ونموذجاً يحتذون به فى حياتهم كمصدر من مصادر الولاء ، حيث جاء ذلك فى عينة البحث لصالح أبناء الآباء ذوى التعليم العالى ، مما يؤكد على ضرورة الإهتمام بالتعليم لكافة أبناء الوطن فى جميع مراحلهم مما يساهم فى تعزيز وتأكيد الإلتزام مفهوماً وسلوكاً لدى المواطنين.

8 - على الرغم من التأكيد على دور المدرسة فى عملية التنشئة التربوية والسياسية ، وما تكسبه للتلاميذ من معارف وإتجاهات وقيم ومهارات إلا أنه لا يمكن تجاهل دور الأسرة فهى أول المؤسسات وأهمها التى يكتسب الفرد من خلالها قيم الضبط الإجتماعى ، والإلتزام والتعاون والمسئولية منذ سنوات التنشئة الأولى والتى تقوى لديه مشاعر الولاء والإلتزام التى تترجم من خلال مفهوم المواطنة.

2-2 فعالية المدرسة فى التربية الوطنية بالمجتمع اللبنانى

(دراسة ميدانية): (1)

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم ما يمتلكه الطلبة اللبنانيين فى نهاية المرحلة الثانوية من معارف ومهارات ، ومواقف وطنيه واجتماعية وسياسية ، وقيم لها علاقة مباشرة بالمواطنة ، أو بمعنى أكثر تحديداً تسعى هذه الدراسة إلى قياس توافر العناصر الأساسية للمواطنة لدى عينة عمدية من طلاب الصف الثالث الثانوى بلغ جملة أعدادهم 1511 طالباً يمثلون 606% من مجموع طلاب هذا الصف الذين تقدموا للإمتحان الرسمى عام 1996 البالغ عددهم 22.795 طالباً ، حيث تم إختيارهم من بين طلاب المدارس الثانوية فى حوالى 56 مدرسة ثانوية موزعة بالتساوى على محافظات لبنان الخمس.

ولعل أهم الإستنتاجات التى إنتهت إليها هذه الدراسة وذلك على النحو التالى:

- 1 - أكد الطلاب فى عينة البحث (93.4%) أن لديهم معارف لا بأس بها فى مجال الحقل الدستورى والقانونى ، حيث باتت هذه المعارف ضرورة أساسية للمواطن ليتعرف على حقوقه وواجباته ، ودور المؤسسات التى يتعامل معها ، وعلاقات السلطات ببعضها البعض ومع المواطنين ، كذلك أكدت نتائج الدراسة أن هناك لغة مشتركة ومفاهيم محددة بالقضايا من الأفضل أن يعرفها المواطن ليفهم المقصود منه سماعها ، أو لإستعمالها بطريقة صحيحة عند الضرورة.
- 2 - أن هناك نسبة كبيرة من الطلاب فى عينة البحث (89.2%) لديهم المعرفة بدور مؤسسات الدولة خصوصاً القضاء ، كما تنخفض هذه النسبة عندما يريدون تحصيل حقوقهم من خلال مؤسسات أخرى غير مؤسسات الدولة.
- 3 - وعند معالجة مواقف الطلاب السياسية فى عينة البحث التى تضمنت إلتزام الفرد بالحقوق والواجبات التى ينص عليها الدستور والقوانين وآراءهم فى الممارسات السياسية ، وإمكانية مشاركتهم فى الشؤون السياسية فقد إتسمت بالمواقف الإيجابية (80.2%) كذلك أظهرت إتجاهاتهم القبول بالحقوق السياسية للجميع ، وإطاعة القوانين ، والقبول بحرية الرأى (79.4%) ، وإنتماؤهم القوية وإرتباطهم بعناصر المجتمع الشخصانى (ولاء الناس لزعيمهم السياسى أو الدينى أو القبلى قبل ولائهم للدولة ، حيث المؤسسات العائلية والطائفية والقبلية والدينية أفضلية على تلك الموجودة فى بلدهم أو فى

(1) نمر فريحة ، فعالية المدرسة فى التربية الوطنية (دراسة ميدانية)، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت ، 2002.

مجتمعهم ، وخصوصاً عندما وضعوا الوطن في المرتبة الثالثة بعد العائلة والطائفة ، حيث بلغت نسبة الطلاب في عينة البحث الذين يبدون ولائهم للعائلة (48.5%) إلى ذلك الولاء للطائفة (33.5%) ، ويأتى الولاء للوطن في المرتبة الثالثة بواقع (15.5%) ، إلى ذلك الولاء للمنطقة الجغرافية أو المحافظة بواقع (5.5%) وأخيراً يأتى الولاء للحزب بواقع (2%) ، حيث يعتبر أكثرية اللبنانيين هاتين المؤسستين مجموعتين مرجعيتين تنشأ ضمنهما وتتشرب أفكارهما وتتماشى مع توقعتهما.

4 - أن هناك ضعفاً عاماً في مجموع المعارف التاريخية لدى الطلاب في عينة البحث (32.8%) والتي تعتبر من البديهيات في ثقافة أى مواطن ، وهذا يؤثر سلباً على تنمية تفكير الطالب وأخلاقيات التي تشكل بدورها الأساسى الجيد للمواطنة.

5 - تؤكد اتجاهات الطلاب في عينة البحث إزاء المواقف الدينية على إستعدادهم لقبول الآخر وهو أى مواطن زميل من دين آخر (88.2%) ، كذلك أظهرت اتجاهاتهم على قناعة الحوار والتواصل حول الأمور المصيرية (95.5%) ، هذا مع العلم أن الهوية الدينية تسبق الهوية الوطنية.

6 - تظهر مواقف الطلاب الاجتماعية في عينة البحث دعماً لتكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة ، وبين مواطن وآخر بصرف النظر عن خلفيته الدينية (87.4%) ، احتراماً للآخر (91.2%) ، ولقد عبر الطلاب في عينة البحث عن مواقف مقبولة ومطلوبة من مواطن يتحلى بالمسؤولية نحو المجتمع الذى يعيش فيه.

7 - أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية بين ثقافة الأب والأم والسلوك الديمقراطي للطلاب في عينة البحث ، فكلما زادت واتسعت ثقافة أى منهما إتجهت مواقف أبنائهما من الطلاب نحو الإيجابية (يسلكون سلوكاً ديمقراطياً).

8 - بالرغم من إظهار الطلاب في عينة البحث وعياً لأكثر القضايا الاجتماعية والسياسية وإظهار ليونة وإيجابية نحو بعضهم البعض ونحو باقى أفراد المجتمع إلا أنهم ما زالوا أسرى القيم التي تربوا عليها في العائلة والمحيط الاجتماعى الذى ينتمون إليه.

9 - أن طبيعة المجتمع اللبناني ودور المؤسسات العامة فيه ليس لها تأثير على قناعات الطلاب في عينة البحث ، وذلك راجع إلى أن هذه المؤسسات ما زالت تقوم على أسس تقليدية تعيق التقدم تجاه المواطنة الحقة ، ونحو الحرية في موازنة العائلة والعشيرة والطائفة ويحول دون تحول ديمقراطي يحول الأفراد إلى مواطنين فاعلين.

3-2 المواطنة في المجتمع الكويتي .. مكوناتها السياسية والقانونية وتحدياتها الراهنة : (1)

لقد جاءت دراسة المواطنة في المجتمع الكويتي لكي تكشف عن أهم مكوناتها السياسية والقانونية وتحدياتها الراهنة ، حيث تحددت أهدافها في التعرف على النموذج الكويتي للمواطنة منذ التشكيل السياسي للدولة والمجتمع وحتى الوقت الراهن ، والكشف عن الإشكاليات والتحديات التي تحول دون تحقيق المواطنة بأبعادها المكانية والزمانية.

ولقد سعت هذه الدراسة للإجابة على تساؤلين يمكن صياغتهما وطرحهما على النحو التالي:

1 - هل توجد في الكويت سياسات فعلية لسياسات الاندماج الاجتماعي والتعايش المجتمعي بما يكرس غايات وأهداف المواطنة؟

2 - هل هناك فجوة بين قواعد المواطنة النظرية والعملية وبين الواقع المعاش؟ وفي إطار هذين التساؤلين ، فقد توصلت الدراسة لمجموعة من الاستنتاجات يمكن عرضها على النحو التالي:

1 - بالرغم من أنه لا يوجد في المجتمع الكويتي مفهوم مدني وديمقراطي متماسك للمواطنة، إلا أن هناك أشكالاً متعددة للمواطنة تتجسد في شكل ثنائيات الواحد منها أعلى مرتبة من الآخر ، حيث توجد مواطنة نوعية تمنح الرجل حقوقاً أكثر من المرأة ، ومواطنة قانونية تمنح الكويتي بالتأسيس حقوقاً أكثر من الكويتي بالتجنيس ، ومواطنة دينية تفتح أبواب التجنيس للمسلمين وتغلق الأبواب في وجه المنتسبين للأديان الأخرى ، ومواطنة إقصائية تعترف بحقوق الكويتيين في حين تجرد شريحة المستحقة للتجنيس والمقيمة بالبلاد (لبدون) منذ عقود طويلة من أبسط حقوقها المدنية والقانونية*.

(1) فارس مطر الوقيان ، المواطنة في الكويت ، مكوناتها السياسية والقانونية وتحدياتها الراهنة ، سلسلة الفكر الاجتماعي (1) مركز الدراسات الإستراتيجية والمستقبلية ، جامعة الكويت ، الكويت ، 2003.

* تشير الإحصاءات الواردة عن تقرير السمات الأساسية للسكان والقوى العاملة في 2008/12/2 إصدار (33) من إدارة التنمية البشرية بالأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية في مارس 2009 إلى أن جملة السكان تبلغ 2.441.812 نسمة منهم 1.087.552 كويتي ويمثلون 31.6% والباقي غير كويتي ويمثلون 68.4% أي 1.751.714 نسمة هذا وحجم قوة العمل 2.088.013 مشتغلا منهم 3336.298 ثوة العمل الوطنية ويمثلون 16.1% والباقي قوة العمل الوافدة 1.751.714 ويمثلون 83.9%.

** وتشير الإحصاءات في 2008 /8/21 أن جملة أعداد غير محدودى الجنسية البدون Uner termind Nationdity 1.751.714 ويمثلون 83.9%.

- 2 - يتأسس المكون القيمي التاريخي الذي يحكم العلاقات المجتمعية بالكويت على تريبية عمودية أو رأسية تمنح من هم في الأعلى حقوقاً وإميازات أكثر ممن هم في الأدنى ، ومازالت تلك المواطنة العمودية أو الرأسية متجسدة في طريقة التعاطي مع شريحة من غير محددى الجنسية (البدون) .
والعمالة الوافدة وفقاً لنظام الكفيل والمسئول عن تواجدها بشكل غير مسبوق في تاريخ الكويت (تجار الإقامات)
- 3 - لقد حدث التمييز غير الديمقراطي في المواطنة بين الأفراد الذين يعيشون على الأراضي الكويتية نتيجة لإستخدام مجالات التشريع وسلطة القانون كأداة سياسية لتحقيق مصالح سياسية ومجتمعية وإقتصادية لمراكز القوى الفاعلة والمتنفذة في الوسائط القيادية وهي متميزة من فترة تاريخية إلى فترة تاريخية أخرى ، ففي فترة تاريخية كانت الصفوة المعتمدة على رأس المال ، وفي فترة تاريخية لاحقة كانت الصفوة المعتمدة على المكنات الدينية.
- 4 - ليست هناك رؤية مؤسسية وإستراتيجية لما يعرف بالاندماج المجتمعي والوطني في المجتمع الكويتي ، فالوصول على المواطنة الكاملة لا ترتبط بمفهوم الانتماء للأمة والوعي بتاريخها وثقافتها ، وليست مرتبطة بالتضحية من أجل الوطن ، أو بإحترام القانون وقيم المجتمع ودستوره ، بل إن الحصول على المواطنة إعتد على روابط وعلاقات المصلحة في المقام الأول في إطار سياسي محصن ، كما لا يوجد في الكويت مؤسسات ووسائل فاعلة (إعلامية - تربوية - تشريعية) لتكريس مفهوم الاندماج المجتمعي على أرض الواقع.
- 5 - لقد أدى إلتفاف المواطنين وفقاً لتشكيلات تقوم على روابط الدم والنسب ، والتمرس حول تجمعات دينية ومناطقية وطبقية إلى خلق واقع مشوه من خلال بروز ثلاثة تكتلات رئيسية مجتمعية تتمثل في الكتلة القبلية ، والحضر ، والسنة ، والكتلة السيعية وإنعكس مخاضها الاجتماعي على آليات عمل المؤسسات الرسمية والبرلمانية بما لا يؤدي إلى إستخدام الأدوات القانونية والدستورية كوسيلة تعبر عن مصالح هذه التكتلات الفئوية ، وليس مصلحة الوطن العليا. *

* تشير دراسة المواطنة في الكويت ، إلى أن المادة (1) من قانون الجنسية تنص على أن هناك نوعان من المواطنة في الكويت تتمثل الأولى في الكويتيين بصفة أصيلة بالتأسيس ، وهم المستوطنون في الكويت قبل عام 1960 ، وتحدد الثانية في الكويتيين بالميلاد (حق الدم ، أو حق الإقليم لضمان تناسل الأجيال)، وتعددي ذلك إلى قرار نوعين من المواطنة الكويتية من حيث المساواة في الحقوق والواجبات ، فالمواطنة الكاملة للحاصلين على الجنسية بالتأسيس تمكنهم من نيل كل الحقوق بما فيها شغل الوظائف العامة دون إستثناء في حين وجدت بجانب ذلك المواطنة الناقصة للمتجنسين جرموا فيها من النيابة البرلمانية ، وعضوية المجلس البلدي ، وتولي المنصب الوزاري ، وأيضاً ليس لهم حق الإنتخاب إلا بعد مرور عشرين عاماً من التجنيس ، وغيرها من الحقوق بمرتبة أدنى متمتعة بالرعاية السكنية وقانون التأمينات الاجتماعية.

- 6 - لقد أدت تلك الإختلالات الهيكلية التى أصابت مفهوم المواطنة إلى ضعف قيم الولاء والانتماء للدولة وقيمها الدستورية ، ودفعت بالإضافة إلى ذلك بروز ظواهر الفساد والمحسوبية والشللية والفئوية ، وتهميش قيم إحترام القانون كحكم فى فض المنازعات، وإقرار الحقوق ، وأصبحت هناك ومؤسسات للدولة تشكل تجسيدا للتركيبية الفئوية القائمة.
- 7 - لن يكتب النجاح لأى جهود من أجل مواطنة مدنية ومتساوية وفاصلة فى الكويت ما لم تعمل على توحيد وتلاحم التشريعات والأنظمة والقوانين ، وتبنى قيم ومبادئ حقوق الإنسان والتعلق بالمساواة والحرية ، ومن أجل تحقيق هذا التحول المدنى لا بد من الفهم بأن الإنتماء والولاء الوطنى والقناعة بالمواطنة المتساوية ، وارتباط بمطلبى التربية والتدريب بصورة مكثفة عبر مراكز التأهيل والتعليم والمعرفة*.

2-4 ترسيخ قيم المواطنة وتكافؤ الفرص فى المجتمع البحريني: (1)

لقد هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تأثير المشاركة فى القرار السياسى ، وفى ثروة المجتمع ، ونشر ثقافة الحوار ، وإحترام الرأى الآخر على تعزيز قيم المواطنة وتكافؤ الفرص ، ولقد توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج المحققة لأهدافها ، والتى تم الإعلان عنها ضمن مؤتمر الجمعيات السياسية الست : الوفاق - وعد - التجمع - أمل - المبنى النقدى - الإنماء ، والتى يمكن عرضها فى نقاط محددة ، وذلك على النحو التالى :

- 1 - إجراء التعديلات الدستورية ،، بحيث تضمن سيادة القانون ، وقيام المؤسسات الدستورية بوظائفها الرئيسية ، وضمان حرية الفكر والمعتقد والرأى والتعبير.
- 2 - ضمان المشاركة السياسية العادلة والواسعة لكل أفراد المجتمع ومكوناته بما يتوافق مع مبدأ تكافؤ الفرص.
- 3- ضمان الرقابة على عمل السلطات وممارستها لضمان إلزامها بالدستور وميثاق العمل الوطنى.
- 4 - ضمان التطبيق الفعلى لمبدأ الفصل بين السلطات وإستقلال القضاء.
- 5 - التوزيع العادل للثروات وذلك بإعتبارها ملكاً للشعب.

(1) الجمعية السياسية ، ترسيخ قيم المواطنة وتكافؤ الفرص بالمجتمع البحريني ، المنامة ، مملكة البحرين، 2010

- 6 - نشر ثقافة الحوار ، والتسامح ، والتعايش السلمى ، وإحترام الرأى والرأى الآخر ، والشفافية بين جميع مكونات المجتمع وقواه السياسية ، ورفض الإستبعاد والإقصاء السياسى من المشاركة فى العملية السياسية.
- 7 - ضمان تمتع البحرينى والبحرينى بحق الجنسية وعدم إسقاطها ، إذ أن هذه الجنسية تعبر عن الرابطة القانونية بين الفرد والدولة التى تجسد المواطنة الحقيقية.
- 8 - تشكيل تحالفات وطنية سياسية وغير سياسية لتعزيز مفهوم المواطنة ضمن المشاركة فى برامج تفعيلية فى خدمة المجتمع.
- 9 - تعزيز دور المرأة فى بناء المجتمع ، وذلك بإعطائها مساحات أكبر فى أجهزة الدولة لتشارك فى صناعة الوطن.
- 10 - معالجة كافة الملفات العالقة من التجنيس والمعتقلين والفساد الإدارى بمنهج الشفافية والعدل وضمن نصوص الدستور.
- 11 - إنشاء هيئة وطنية لمكافحة التمييز ، وتعزيز مبدأ تكافؤ الفرص من خلال المواطنة الكاملة.
- 12 - تعديل قانون الجنسية ، بحيث يتم التجنيس على أساس المصلحة الوطنية ، و اندماج الجنس فى النسيج الوطنى ، وتأمين حقوقه كمواطن.
- 13 - إصدار قانون يحرم التميز بين المواطنين بغض النظر عن الأصل والجنس والدين والمذهب والعرق.
- 14 - إعادة النظر فى المناهج الدراسية والتوجه نحو تعزيز الوحدة الوطنية ، ونبذ التفرقة المذهبية بما يرسخ التواصل بين مكونات المجتمع فى صفوف الأجيال الجديدة.
- 15 - إصدار تشريعات تعزز المواطنة ، وتجرم انتهاكى حقوقها وواجباتها ، ومحاكمتهم شعبياً وحكومياً.
- 16 - المطالبة بضمان الحقوق والحريات العامة دستورياً وقانونياً وقضائياً ، ورفع يد السلطة عن الإعلام بكل وسائله بما فيه المواقع الإلكترونية ، وكافة وسائل التعبير وعدم التعدى على الحريات الشخصية باسم الدين ، أو أى مبررات قائمة.
- 17 - ضرورة العمل على سيادة حكم الدستور البحرينى فى حق المواطن دون تمييز بسبب مذهبه أو معتقده.
- 18 - إعتداف مبدأ المؤهلات والكفاءات العلمية والمهنية فى جميع وزارات ومؤسسات الدولة.
- 19 - رفض كل المحاولات التى تحاول تشويه هوية المعارضة السياسية ، والتشكيك فى إنتمائها وولائها.
- 20 - إعتداف المواطنة والقدرة والكفاءة كأساس للمشاركة فى بناء الأجهزة الأمنية والعسكرية.

21- التعاون مع مؤسسات المجتمع المدنى (الإتحادات العمالية - النقابات - الجمعيات) فيما يتعلق بمتابعة الإتفاقيات التى صادقت عليها مملكة البحرين التى تنص على تكافؤ الفرص وعدم التمييز ، وخصوصاً الإتفاقية رقم 111 لمنظمة العمل الدولية بشأن التمييز فى الإستخدام والمهنة ومقارنة نصوصها.

5-2 التعليم والمواطنة بالمجتمع اليابانى : (1)

تعد دراسة التعليم والمواطنة بالمجتمع اليابانى التى أعدها الكندرى أحد أهم الدراسات الإمبريقية التى قامت بتحليل الآليات التى إستخدمها المجتمع اليابانى لبلورة وترسيخ مفهوم المواطنة فى نفوس أفراد المجتمع بداية من مرحلة الطفولة.

وعلى الرغم من أن الإنتماء للجماعة كما يشير الكندرى قد أصبح مكوناً ثقافياً من مكونات المجتمع والثقافة اليابانية ، إلا أنه قد إنتقل بشكل تدريجى منظم من جيل إلى جيل من خلال عقيدة الساموراي التى تشير إلى تضحية الفرد بنفسه من أجل الجماعة التى ينتمى إليها ، فهو يتقانى فى ولاءه إلى حد التضحية بحياته.

وتشير الدراسة فى هذا الصدد إلى أنه أثناء الحرب العالمية الثانية جعل الطيارون اليابانيون من طائراتهم وأنفسهم قذائف موجهة نحو الأسطول الأمريكى ، وكذلك ظاهرة إنتحار العاملين اليابانيين الذين تتخلى شركاتهم عن خدماتهم.

وفى إطار هذا السياق ، فىمكن عرض وتحليل المراحل الرئيسية لبلورة وترسيخ مفهوم المواطنة لدى أفراد المجتمع اليابانى منذ الطفولة المبكرة ، وذلك على النحو التالى :

1 - تعتبر المدرسة اليابانية الوسيلة الرئيسية والوحيدة فى عملية ترسيخ تقاليد الولاء لمكان العمل منذ أن يلتحق به الفرد حتى تقاعده ، ويبدأ تدريس مقررات ولاء الفرد للجماعة من أول يوم يدخل فيه الطفل المدرسة ، حيث يصبح عضواً فى جماعة KUMI اليابانية وعلى الرغم من أن هذه الجماعة تتشابه كثيراً مع الصف الدراسى الأول فى أى مدرسة فى كثير من المجتمعات المتقدمة منها والنامية ، إلا أنها تختلف عنها إختلافات جوهرية ، وذلك على النحو التالى.

(1) عبدالله عبدالرحمن الكندرى ، التجربة اليابانية فى بلورة قيم المواطنة ، قيم العمل والولاء ، ط (2)، مكتبة ابن كثير ، الكويت ، 2006 ، ص ص 87 - 93

- أ - أن جماعة الصف الأول في المدرسة اليابانية تمثل البداية العملية النظامية لتدريب الجماعة على نمط الحياة اليابانية ، حيث تعمل على تقوية العلاقات التي تربط الطفل بجماعة من أجل تحقيق التجانس بين أفراد الجماعة.
- ب - أن جماعة الصف الأول في المدرسة اليابانية تعد بمثابة المرحلة الأولى في التعليم الياباني من أجل إعداد وتهيئة العامل الياباني في المستقبل ، بحيث يكون متوافقاً مع نمط العلاقات الطيبة التي تربط بين العامل وصاحب العمل ، والتي تعد أحد الخصائص التي تميز علاقات العمل في المصانع اليابانية.
- ج - تتألف كل جماعة من جماعات KUMI من 40-50 طفلاً من تلاميذ الصف الأول ، ويعهد إلى معلم واحد بالإشراف عليهم لمدة عامين غالباً أو لنهاية الصف الثاني ، وعادة ما تكون المسؤولية ثقيلة على المعلم للتعامل مع هذه الجماعة من التلاميذ ، فضلاً عن قيامه بصهر هؤلاء التلاميذ في بوتقة واحدة ، أو لجعلهم أعضاء في وحدة واحدة.
- د - يستخدم المعلم مع جماعته أساليب بسيطة ومتواضعة للغاية تركز على جعل هؤلاء التلاميذ يتدربون على الضرورات العملية ، وقيم العمل الخاصة بالمجتمع الياباني.
- هـ - يقوم المعلم عادة ليس بالصف الأول في المدرسة اليابانية التي تعد المرحلة الأولى في التعليم الياباني فحسب ، بل بالمدارس اليابانية بصفة عامة بكل مراحلها بتنظيم الصف الدراسي في أربعة أو خمسة صفوف من المقاعد المزدوجة 2-4-6 والتي تظل ثابتة على هذا النحو طوال العام الدراسي ، ويتم إعادة توزيع التلاميذ بشكل عشوائي بعد ذلك على هذه المقاعد على أساس صف من البنين بجوار صف من البنات ، وتكرر هذه العملية عدة مرات طوال العام الدراسي ، ثم يقوم المعلم مرة أخرى بتغيير أماكن جلوس التلاميذ ، فالذين يجلسون بجوار النوافذ يتم نقلهم إلى المنتصف ، والذين يجلسون في مقدمة الفصل الدراسي يجلسون في المؤخرة.
- ومن شأن هذه العملية أن تزيد الروابط والعلاقات بين أعضاء الجماعة ، حيث تتيح الفرصة لكل عضو في الجماعة أن يتعرف على كل أعضائها ويتفاعل معهم جميعاً ، فضلاً عن أن هذه العملية - الإنتقال - تتم بشكل فيه قدر كبير من الإثارة واللعب والتشويق ، ولا ينبغي التقليل من شأن الإهتمام بتغيير أماكن جلوس التلاميذ أعضاء الجماعة ، حيث أن الأنشطة التي يمارسها التلاميذ تستغرق حياته الدراسية بأكملها ، فالتلميذ موجود في الجماعة باستمرار طوال اليوم الدراسي الذي يبدأ في الثامنة والنصف صباحاً حتى الثالثة والنصف بعد الظهر ، وأيضاً أثناء فترة الغذاء .

- و - تمارس جماعة KUMI فى المدرسة الابتدائية العديد من الأنشطة بعد إنتهاء اليوم الدراسى حتى الساعة الرابعة والنصف بعد الظهر ، كما يتعين على الأطفال الحضور إلى المدرسة كل يوم سبت وهو يوم عطلة من الساعة الثامنة والنصف صباحاً حتى الساعة الثانية عشرة والنصف ظهراً.
- ز - يمتد العام الدراسى فى اليابان من أول سبتمبر إلى العشرين من يوليو ، ومجموع أيام العام الدراسى تصل إلى 230 يوماً (زمن التمدرس) ، بينما يصل فى الولايات المتحدة الأمريكية إلى حوالى 180 يوماً ، ومعنى ذلك أن التلميذ اليابانى يستمر عضواً فى الجماعة لمدة 400 يوماً ، وعلى مدى ستة أيام فى الأسبوع لمدة عامين ينتمى الطفل إلى صف لا يتغير وإلى جماعة ثابتة ، ويقدم التحية إلى نفس المعلم ، ويتحدث إلى نفس زملائه من التلاميذ ، ويجلس فى نفس المقعد لمدة ثلاثة أشهر على الأقل ، وذلك قبل الانتقال إلى مقعد آخر فى نفس الفصل الدراسى.
- ج - يتعلم التلميذ اليابانى بشكل طبيعى كيف يرتبط بشكل وثيق بجماعة KUMI ، وحتى عندما يتقابل أحد الجيران من الكبار مع الطفل ، فأول سؤال يلقيه على الطفل يكون عن جماعة KUMI التى ينتمى إليها ، ويرد عليه الطفل بإعتزاز : أنا فى الفئة الثالثة من الصف الثانى ، فتلميذ الصف الثانى ينتمى لجماعة محددة KUMI موجود دائماً فى ظلها ، ومقعد محدد لا يتغير بشكل مستمر ، ومن ثم يكون بمثابة المنزل بالنسبة له ، ويصبح الطفل مرتبطاً بجماعته وبمعلمه الذى يذكر دائماً بأن الجماعة تعتمد عليه من خلال توجيه الثناء عليه عند ما يؤدي عملاً جيداً وناجحاً ، أو من خلال إشعاره بالخلل عندما يأتى عملاً سيئاً . الأمر الذى يجعل من حياة الطفل دائرة فى فلك فى إطار جماعة المدرسة ، وبالتالي يصبح معتمداً على جماعته فهى تمثل مجتمعه الصغير المغلق داخل المدرسة.
- ط - يتعلم الطفل مفهوم المكان ، وأمن المكان وقداسته حيث يقضى معظم يومه فى السنة الدراسية الأولى داخل الجماعة ، ومن ثم تتكون العلاقات الشخصية الوثيقة بين أفراد الجماعة ، وجماعة KUMI تبنى داخل الطفل ، وداخل أعضائها الشعور بالـ "نحن" فى مواجهة الآخرين ، والآخرين هم أولئك الذين من خارج الجماعة ، ويستخدم التلاميذ أثناء لعبهم عبارة الغرباء Nakama Hazures التى تشير باليابانية إلى أولئك الذين لا ينتمون للجماعة.
- ى - يطلق على معلم المرحلة الأولى فى اليابان باسم معلم الجماعة " حيث يلعب دوراً هاماً فى حياة كل طفل يابانى ، ويبنى داخل كل طفل الشعور بالانتماء للجماعة ، إلا عليه أن يبذل قصارى جهده

- لخدمة أفراد الجماعة ، وهنا يتعلم الطفل مبكراً عمل المستحيل لخدمة مجتمعة وأن التواضع سمة رئيسية من سمات القائد الناجح ، وأنه لا يمكن أن يعمل بنجاح طالما هناك فجوة تفصل بينه وبين الجماعة أن يسلك سلوكاً وفقاً للإدارة الجماعية ، وعليه أن يحاول بكل جهد أن يقنع أفراد جماعته ، وغالباً ما يتم ذلك من خلال المناقشات من أجل دعم عمل معين ، وعلى القائد أيضاً أن يشجع جو من التوافق والتجانس بين أفراد الجماعة من خلال حل المشكلات والتوفيق بين مختلف الآراء للوصول إلى الحلول ، كما يجب عليه أن يشعر الجميع بالعدل ، ومن خلال هذه العملية يتم ترسيخ الولاء للجماعة فى نفس كل طفل ، ويتم تنمية مهارات القيادة لديهم ، وهذا هو أسلوب الحياة اليابانية
- ك- أن عملية إتخاذ القرار داخل الجماعة لابد أن يساهم فيها كل فرد فى الجماعة، فلا قرار يتخذ دون مشاركة كل فرد ، فالتقاليد اليابانية المتوارثة والتي إنتقلت حتى إلى المؤسسات الصناعية الحديثة ، إذ أن كل قرار يتخذ لابد أن يكون نتيجة ديمقراطية الإجماع.
- ل- أن العمل داخل الجماعة KUMI لابد أن يشارك فيه الجميع على قدم المساواة ، ففي المدرسة قد تكلف المجموعة بإجراء تجربة أو بحث معين ، وهنا ينكب الجميع لإعداد التكاليفات سواء داخل الصف الدراسى أو فى منزل أحد التلاميذ بعد إنتهاء اليوم الدراسى ، وفى أثناء فترة تناول الغذاء الذى تقدمه المدرسة ، فإن هناك مندوبين عن كل مجموعة يرتدون ملابس أو زياً خاصاً ، ويتولون خدمة زملائهم وتقديم الطعام لهم ، ويتم ذلك بشكل دورى ، حيث لا بد أن يشارك الجميع فى تقديم هذه الخدمة ، وبعد إنتهاء الطعام هناك مجموعة أخرى تقوم بتنظيف الطاولات وجمع الأواني وإعادتها إلى المطبخ الرئيسى ، حيث يتم من خلال ذلك تنمية روح العمل الجماعى.
- ن- يتم التعاون بين المنزل والمدرسة ، أو بالتحديد بين المعلم وأولياء الأمور بشكل ينمى روح العمل الجماعى والترابط بين الجميع ، ويتم تشجيع أولياء الأمور على حضور بعض الدروس بشكل جماعى ، حيث يقفون فى آخر الفصل الدراسى ويلاحظون أبنائهم أثناء الدرس ، وتتم هذه العملية أكثر من مرة أثناء العام الدراسى ، وهذا من شأنه أن تزيد الرابطة بين التلاميذ والجماعة التى ينتمى إليها ، كما أن المعلم بإعتباره قائدا الجماعة يقوم بزيارات للتلاميذ فى منازلهم ، ومن المشاهد الشائعة فى المجتمع اليابانى رؤية المعلم على دراجة هوائية وهو ينتقل من منزل إلى منزل آخر وفقاً لجدول زمنى محدد منظم ، ويتحدث مع أولياء الأمور بشكل ودود وفى حضور أبنائهم التلاميذ ، وهذا ما يدعم ويقوى أيضاً من روح الإلتزام والولاء للجماعة (المواطنة).

2 - أن الولاء للجماعة مع العمل على تحقيق التناغم والتجانس بين أعضائها هو سمة مميزة للمجتمع اليابانى يتشربه الطفل منذ الصغر وينتقل منه تلقائياً عندما يلتحق بعالم العمل ، فالشركة أو المصنع أو المؤسسة الذى يلتحق به المواطن اليابانى بعد إستكمال تعليمه يعد بمثابة الجماعة التى يتوجه إليها الفرد بولائه ، فبعد أن يقضى الفرد سنوات من التدريب الجماعى فى جماعات KUMI يستطيع بعد ذلك أن يتوافق وأن ينقل ولائه إلى المؤسسة الانتاجية التى يعمل بها ، حيث يستبدل بمكان جلوسه فى جماعة المدرسة أو المعهد التعليمى بمكانه فى الشركة أو المصنع أو المؤسسة التى يعمل فيه ، وفى هذا الصدد تؤكد الدراسة على أن الولاء لمكان العمل والترابط بين العاملين فيه قيمة أخلاقية أساسية فى المجتمع اليابانى إلى الحد الذى لا يعطى العامل الملتحق حديثاً بالعمل وقتاً طويلاً قبل أن يتكيف مع العاملين القدامى ويقيم معهم علاقات وطيدة ويصبح جزءاً منهم.

3- أن الولاء لمكان العمل يحكمه ميثاق شرف أخلاقى غير مكتوب بين العاملين وبين الشركة أو المصنع أو المؤسسة التى يعمل بها ، ومن ثم فإن دور نقابات العمل يفترض فيها الحماية والدفاع عن حقوق العمال مهمش وضعيف ، حيث أن الرابطة أقوى بين العاملين ومكان عمله الذى لا يغيره غالباً ، ولا يتركه إلا عند التقاعد ، ولذلك فمن النادر أن يضرب العمال عن العمل ، أو يتوقفوا عنه لفرض مطالبهم على الإدارة لأن ميثاق الشرف الأخلاقى الذى يقوم على قيم المواطنة كفيل بحل كل المشكلات.

4- أن ترسيخ قيم الولاء والعمل لدى الفرد اليابانى أدى إلى بروز ظاهرة الإفراط فى العمل ، فمن الشائع أن يقضى الكثير من العاملين ساعة أو ساعتين وربما أكثر فى شركاتهم أو مصانعهم أو مؤسساتهم بعد إنتهاء ساعات الدوام الرسمى ، بل أن هناك من يذهب إلى العمل فى أيام العطلات الرسمية بشكل منتظم ، فالعامل اليابانى يعمل من 50 إلى 60 ساعة أسبوعياً (***) ، ويرجع ذلك كما تشير الدراسة إلى أن الولاء للجماعة تم ترسيخه منذ الصغر فى المدرسة ، بحيث أصبح جزءاً لا يتجزأ من شخصية المواطن اليابانى وثقافته.

*** تجدر الإشارة فى دراسة المواطنة فى المجتمع الأمريكى ، وآليات تعزيزها إلى أن كل من يعيشون على أرض الولايات المتحدة الأمريكية بغض النظر عن أجناسهم وأعرافهم وانتماءاتهم الثقافية يدينون بالولاء للمجتمع الأمريكى ، فعلى سبيل المثال عندما هاجمت الطائرات اليابانية السطول الأمريكى فى فى بيرل هاربر أثناء الحرب الثانية عن اليابانيون الأمريكيون من اصول يابانية عن رفضهم لهذا العمل ، وأعلنوا عن ولائهم بولايات المتحدة الأمريكية. فى السابع من ديسمبر عام 1941 فال موتوكى Motoki رئيس الجالية اليابانية بالولايات المتحدة قائلاً : إننا كجالية يابانية نعلن عن تعهدنا بالولاء المطلق لهذا البلد الذى تحبه ، وأن غالبية الأمريكيين من أصل يابانى الذى يعيشون على الأرض الأمريكية منذ أكثر من ربع قرن هم أمريكيون بالمعنى الحقيقى للكلمة حتى قبل أن يحصلوا على الجنسية الأمريكية بشكل رسمى.

2-6 المواطنة بالمجتمع الأمريكى وآليات تعزيزها (1)

تعد هذه الدراسة نموذجاً فريداً لمجتمع متعدد الإغراق والأجناس والهجرات التى وفدت إليه من كافة بلدان العالم ، ولقد استطاع المجتمع الأمريكى مواجهة التحدى الذى تمثل فى دمج وصهر تلك الثقافات المتعددة والمختلفة فى ثقافة واحدة أطلق عليها الثقافة الأمريكية أو بمعنى أكثر تحديداً المواطنة الأمريكية .

وفى إطار هذا السياق ، يمكن عرض وتحليل المراحل الأساسية للكيفية التى استطاع المجتمع الأمريكى من خلالها بلورة وترسيخ المواطنة فى نفوس أفراد المجتمع ، والآليات التى استخدمها لتحقيق هذا الهدف ، وذلك على النحو التالى :

1- لا تقف قضية المواطنة فى المجتمع الأمريكى عند حدود الشروط القانونية أو الشخصية التى يجب توافرها فى الأفراد ، وإنما تتعداها إلى التزامات أخلاقية وقيمية يجب أن يعلن الفرد تمسكه بها ، وأن يبرهن عن ذلك بالسلوك العملى .

2- المواطن الأمريكى عضو فاعل ومشارك ومؤثر فى الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، وتمنح المواطنة عندما تتوافر فى الفرد الشروط القانونية التى تفرضها الحكومة الفيدرالية ، وكذلك حكومة الولايات .

3- يتمتع المواطن الأمريكى بمجموعة من الحقوق والامتيازات وفى المقابل فإن عليه الواجبات أو الالتزامات ، ولقد ورد فى الدستور الأمريكى تفسير لمعنى المواطنة بالقسم الأول بأن المواطنة تشمل " جميع الأشخاص الذين ولدوا وتربوا فى الولايات المتحدة ، ويخضعون للتشريعات المذكورة من قبل من هم مواطنون أمريكيون ومواطنون فى الولايات التى يقيمون فيها " وهذا يؤكد على أن المواطنة الأمريكية سابقة ومتقدمة على المواطنة فى أى ولاية من الولايات .

4- للمواطنة الأمريكية بعدان : يتمثل الأول فى المستوى القومى أو الفيدرالى ، ويتحدد البعد الآخر ، على مستوى الولاية ، وتقوم المواطنة الأمريكية بالدرجة الأولى على قانون محل الميلاد ويعنى ذلك أن أى طفل يولد على الأرض الأمريكية يكتسب الجنسية بالميلاد.

5- يتصف الفرد الأمريكى بالولاء عندما تتوفر فيه ثلاثة شروط ، وذلك على النحو التالى :

(1) عبدالله عبدالرحمن الكندرى (2006) المرجع السابق ص ص 94-102

- أ - إذا كانت لديه قضية يتجه بولائه لها .
- ب- عندما يهب نفسه لخدمة هذه القضية ، والدفاع عنها طواعية .
- ج- التعبير بإخلاص وتفانى فى خدمة هذه القضية بطريقة عملية ومقبولة .
- ويتضح من هذه الشروط الثلاثة كما تشير الدراسة إلى أن هناك مجموعة من الأمور يمكن استخلاصها لعل أهمها ما يلى :

- الارتباط الوثيق بين الولاء والعمل ، ويتجسد هذا الولاء فى صورة سلسلة من الأفعال والأعمال التى تجعل منه حقيقة واقعة وليس قيمة نظرية .

- أن الولاء له جانبان : الأول ذاتى ويتمثل فى تبنى الفرد من الناحية الوجدانية والعاطفية ، والثانى موضوعى ويتحدد فى الشروط والظروف العملية التى تدفع الفرد أو الأفراد إلى الإيمان بالقضية والدفاع عنها .

- أن الولاء ظاهرة اجتماعية بمعنى مشاركة كل أفراد المجتمع فى هذه الظاهرة ، وإن اختلفوا فيما بينهم فى درجة الولاء ، وكيفية التعبير عنه ، بل وأيضاً فى كثير من القضايا التى يتوجهون إليها بولائهم .

6- يمتلك المجتمع الأمريكى العديد من البنى الاجتماعية القوية والمتساندة والمتكاملة التى تعطى المجتمع المدنى الطوعية غير الحكومية كالكنائس والجمعيات الأهلية والمهنية والمؤسسات الخيرية ، والمدارس والجامعات والمستشفيات ، وهذه الشبكة الواسعة الممتدة فى كل الولايات المتحدة الأمريكية ، فولاء الأمريكيين لهذه المنظمات يدفع على طريق التطور والتقدم فى مختلف المجالات ، حيث أن الفلسفة الأمريكية تربط دوماً بين الولاء والعمل ، فولاء الأمريكيين لمنظمات المجتمع المدنى ينتمون إليها يتجسد فى العمل والجهد من أجل أهدافها وتحقيق غايتها .

7- يتخذ الولاء لدى الشعب الأمريكى أشكالاً وصوراً متعددة ، فمجرد التزام الفرد بالذهاب إلى عمله يوميا ، وأداء ما هو مكلف به يعد شكلاً من أشكال الولاء ، والولاء للوطن هو القيام بخدمته مهما تكلف الأمر ، ويأتى على قمة ذلك الدفاع عن الوطن ، فمواجهة الموت حتى يعيش الآخرون هو

أسمى مراتب الولاء ، ويعنى ذلك أن الولاء فى المجتمع الأمريكى ليس قيمة نظرية مطلقة وإنما قيمة عملية مرتبطة بأداء الأفراد والجماعات فى سياقات محددة لتحقيق غايات معينة، وبقدر تعدد الغايات تتعدد الولاءات ، وبالرغم من ذلك فإن الولاء للقيم الأمريكية العليا تعد من الثوابت التى يقوم عليها المجتمع الأمريكى مثل : الديمقراطية والحرية والثقة والنفعية ، ولا ينحصر الولاء للوطن فى المفهوم الأمريكى فى الولاء للنظام السياسى ، وإنما يتخذ الولاء للوطن فى المفهوم الأمريكى فى تلك القيم التى يقوم عليها النظام السياسى وليس النظام ذاته .

8- وفيما يتعلق بالآليات التى يستخدمها المجتمع الأمريكى لبلورة وترسيخ المواطنة ، فىمكن عرضها على النحو التالى :

أ- قسم الولاء : يتطلب ميثاق الأخلاق الذى يوزع على طلاب المدارس الأمريكية القيام ببعض الأنشطة الوطنية من أهمها ترديد قسم الولاء فى طابور الصباح وتحية العلم .

ب- الأدعية والصلوات الدينية : من حق التلاميذ قراءة النصوص الدينية كجزء من المقررات الدراسية ، ولا يسمح لسلطات المدرسة أو مجلس الطلاب بإقامة شعائر دينية أو إقامة حفلات التخرج أو ممارسة الأنشطة المدرسية ، ولكن من حق عريف الحفل أن يستخدم بعض الإشارات الدينية المختصرة أثناء تقديمه للحفل .

ج- الأنشطة الدينية تتضمن الأنشطة الدينية للمسرح بها فى المدارس الأمريكية ما يلى:

- الوقوف دقيقة صمت أو حداد فى مناسبات معينة مثل إحياء ذكرى شخص متوفى ، أو على أرواح ضحايا كارثة معينة ، أو شهداء حرب ، ولكن بشرط أن لا يكون لها أى دلالات دينية .

- الاجتماعات الدينية مسموح بها ، ولكن بعد إنتهاء اليوم الدراسى ، ويسمح للطلاب خلالها باستخدام تجهيزات وأدوات المدرسة ، وبشرط عدم تدخل أعضاء هيئة التدريس أو مشاركتهم فيها ، كما لا يسمح لأفراد من خارج المدرسة بقيادة أو توجيه الاجتماعات أو الأنشطة الدينية داخل المدرسة .

د- الأغاني الوطنية : هناك العديد من الأغاني الوطنية التى يرددنها الأمريكيون فى المناسبات الوطنية مثل : "ليبارك الرب أمريكا" ، و "أمريكا الجميلة" ولكن ليس من حق المدارس فرضها .

هـ- تحية العلم : تتم تحية العلم فى المدارس الأمريكية ولكن ليس من حق المدرسة معاقبة التلاميذ الذين يرفضون ذلك طالما لم يعتدوا على ممتلكات المجتمع ، ومن حقهم إرتداء الشارات الخاصة بالسلام ، أو المحافظة على البيئة ولكن يمنع إرتداء الشارات ذات المدلول الدينى .

وفى إطار هذا السياق ، تشير دراسة المواطنة بالمجتمع الأمريكى وآليات تعزيزها على أن الآليات السابقة إذا كانت تعلّى من النزعة الفردية ولا تؤدى إلى تقوية الولاء ، ولكن بالرغم من ذلك تحض على الحرية الفردية ، وهذا هو جوهر الحياة والثقافة الأمريكية يقوم على شعار مكون من ثلاث كلمات تكتب باللغة اللاتينية Pluribus Unum أى الواحد من خلال المجموع ، فالأمريكيون ليسوا مثل غيرهم من الشعوب لم يصبحوا أمريكيين بمحض الصدفة الجغرافية أو بسبب قرون طويلة من التراث المشترك ، ولكن لأنهم تجمعهم المواطنة التى تركز على مثل وقيم مشتركة وفدت إليها من بلدان وأجناس وهجرات وديانات وثقافات مختلفة .

ولقد تمحورت هذه المثل والقيم فى الحرية ، وتكافؤ الفرص ، وسيادة القانون ، وحرية العمل والفردية وفصل الكنيسة عن الدولة ، ووضع هذه المثل والقيم موضع التنفيذ والتطبيق هو الذى جعل شعور الأمريكى بالولاء لأمتة والانتماء لثقافتها ينمو ويترسخ بشكل تلقائى وعملى .

خلاصة القول ، فإن المواطنة الأمريكية تقوم على احترام المواطن وعلى التوازن بين النزعة الفردية والجماعية ، فقد ساهمت التعددية العرقية فى تدعيم التماسك والتلاحم بين أفراد المجتمع الأمريكى ، ولم تشكل فى الوقت نفسه حاجزاً أمام عمليات التفاعل الاجتماعى أو الانصهار فى البوتقة العامة للمجتمع الأمريكى .

الفصل الثالث

قضية المواطنة في مجتمع متغير

رؤية إجتماعية نقدية

مُدْخَل

تلك الكلمة مقتبسة من الآية الكريمة الثمانين في سورة الإسراء ودلالاتها باختصار مساحة أو مكانا معلوماً وحددها القاموس المحيط بالساحة أو المساحة في أية بناية وحينما نكون فيها لانكون في جوهر البيت وإنما في جزء محدد ندخل منه إلى بقية الأجزاء الأخرى ووظيفته الوحيدة أن يسمح بهذا الدخول.

وتلك هي وظيفة الفقرات التالية في تلك الورقة البحثية الموسومة "قضية المواطنة في مجتمع متغير ، رؤية إجتماعية نقدية" فهي تخص مساحة علمية محدودة رسمها عدد من ثقافة المفكرين والباحثين في فرعى علم الاجتماع النقدي وعلم إجتماع المعرفة خاصة في الجزئية الخاصة بوضع المشكلة موضع الدراسة تحت مجهر الفحص والتحليل الدقيق خاصة بعد الموجات العلمية المتدفقة في هذين الفرعين منذ ثلاثة عقود خلت على وجه التقريب . وقد حفزني لتلك الإشارة حجم الجهد والوقت والمعاناة التي إستغرقتها تحقيق المصادر خاصة الأمهات منها ، وبالأخص المعاصر والحديث للغاية ، ووثيق الصلة بالموضوع على الصعيدين النظري والتطبيقي على حد سواء . أذكر منها على سبيل المثال لا الحصر مؤلفين إثنين لعالم الاجتماع الفرنسي المفكر الكبير Alain TOURAINE والصادرتين باللغة الفرنسية الأول بعنوان نقد الحداثة Critique de la modernite . والثاني ماهي الديمقراطية ، حكم أكثرية المواطنين أم ضمانات الأقلية Qu' est-ce que la democratie وقد صدرا ما بين عامي 1992م ، 2002م ، في دار النشر الجامعية الشهيرة P.U.F بباريس فرنسا (1). ثم دراسة بحثية حديثة للغاية عن إشكالية المواطنة في المجتمع المعاصر صدرت بالفرنسية أيضا عن دار نشر جاليمارد Gallimard في باريس - فرنسا عام 2012 ونشرت في كتاب بعنوان مالمواطنة؟

Qu"est-ce que la citoyennete دومينيك شنابر أستاذة علم الاجتماع بجامعة باريس - فرنسا

Dominique Schnapper وكريستان باشولبيه أستاذ التاريخ المعاصر بنفس الجامعة (2).

(1) Alain Touraibe, Critique de la mdermite-Et, critique de la deme cratie, Ed. P.U.F, paris, 1992, 2002.

(2) Dominique Shapper, Qu"est-ce que la citoyennete? Ed. Gallimand, paris, 2002,

وإذا كان ماسبق يعالج القضية فى المجتمعات الأوروبية عامه والمجتمع الفرنسى خاصة – فلقد ركب الباحث الصعب وهو عالم بركوبه إتجه إلى محاولة توظيف المنهج المقارن وذلك بالذهاب إلى نوعية مغايرة لما سبق وهو المجتمع الهندى والبريطانى والأيرلندى من خلال دراسة بحثية متميزة ومتعمقة للغاية نشرت وصدرت عام 2013م بعنوان سياسة جديدة للهوية – المبادئ الأساسية لعالم يتسم بالاعتماد المتبادل.

. Anew Politics of identity

بيكوباريك أستاذ الفلسفة السياسية فى جامعة ويستمينستر Westminster بالمملكة المتحدة وهو⁽¹⁾
Bhikhv Parekh

من خلال فحص وتحليل مضمون لبعض المباحث الواردة فى الدراسات السابقة ومحاولة الإستفادة منها على مستوى القضايا والفروض والمنهج المتبع ومحاولة توظيفها فى التعامل مع قضية المواطنة من واقعنا المصرى المعاصر ما طرأ عليها من تغيرات فيها من الإيجابيات الجامعة مافيهما لكن وفد عليها التشوهات والسلبيات مالىس بالهين ولا بالقليل.

ماسبق فيه من الدلالات الكثير ، لكننا سنوقف أمام مآثره هاما فى وضعنا الإجتماعى والسياسى والنفسى والثقافى والاقتصادى الراهن بل تمتد أهميته إلى التأثير فى المستقبل القريب والوسيط معاً. لقد أطل المصطلح مواطن "citoyen" بشكل فيه الكثير من الإصرار فى مستهل عقد التسعينات من القرن المنصرم خاصة بعد الزلزال السياسى والاجتماعى لتفكك الاتحاد السوفيتى وتأثيراته فى العالم أجمع . لكن الذى يعيننا بالأساس الواقع المجتمعى المصرى المعاصر على مدار عقد من الزمان تقريبا " 2005 – 2015".

خلال هذه الفترة فرض المصطلح وجوده بفاعلية على مختلف أطياف المجتمع مقرونا بحماس كبير فى إستخدامه – إتسم أحياناً بالمبالغة . لكن الأمر الذى إستوقفنى كثيراً ، وفرض على صاحب هذه السطور أعباءً ثقال هو المعنى القانونى لتلك الكلمة وفقاً للمضامين التى أوردها العلامة "جوزيف دماثر Joseph de Maistre عن الإنسان فى الإعلان العالمى لحقوق الإنسان والمواطن" لكنه يقول " لا يوجد إنسان قط فى العالم . يوجد فرنسيون ، إيطاليون يونان وبريطانيون...الخ.

(1) نقلاً عن جان كلود كوفمان "أستاذ علم الاجتماع بجامعة تانينتر – باريس فرنسا فى كتابه:

Kau fman J.c "L'invention de soi, theotie de l'identite, Ed. Armand colin, Paris, 20 14

لكن هناك ما يشبه الإجماع على أن المواطنة هي أساس الشرعية السياسية . كما أنها أي المواطنة مجموع المواطنين الذي يشكلون المجتمع ويملكون السيادة والتي منها المشاركة في الحياة السياسية ، شغل جميع الوظائف ، في مقابل ذلك عليهم إحترام القوانين والمساهمة في النفقات الجماعية كل وفق موارده والدفاع عن المجتمع إذا ما تهددته الأخطار ...الخ.

كما أن المواطنة هي أساس الرباط الإجتماعي . ففي المجتمع الحديث بعد طوفان العولمة وموجات الحداثة ، لم يعد الرباط بين الأفراد عرقيا أو دينيا ولكنه سياسيا إجتماعيا ونفسيا ، وقد ظهر مبدأ الشرعية المجتمعية تدريجيا في جميع أشكال الحياة الاجتماعية مما جعل مجتمع المواطنين في مؤسساته السياسية والاجتماعية وفي تعاملاته اليومية منفردا في خصائص كثيرة أبرزها المشاركة في حق السيادة والكرامة والإحترام وترتكز العلاقات بين المواطنين على قدر متساو من الحقوق والواجبات.

يضاف إلى ما سبق أنه وكما سبقت الإشارة في أولى الفقرات المتقدمة في الحرص على حسن إستقراء الجديد والمفيد فإن منها ما جاء في فرع سوسيولوجيا العلم La sociologie de la science وذو صلة وثيقة بتلك الورقة البحثية هي أن الفائدة الخاصة للمواطن قد تكون بالضرورة محصلة الفوائد الكلية للمواطنين . هذا في الظروف الطبيعية للمجتمع أي مجتمع، أما في الظروف الخاصة أو الإستثنائية . فكثيرا ما يحدث اللبس والخطأ وأحيانا الخطر وتلك إشكالية تحتاج إلى حسن تشخيص ودقة علاج.

والتساؤل المفروض في هذا السياق هو

أليس هذا واقع الحال في المجتمع المصري المعاصر ؟..

وإذا كان الجواب "أى نعم" . فما الحل أو هي الحلول ياترى ؟

3-1 عواصف التجديد في العلوم الاجتماعية وتأثيراتها في مفاهيم المواطنة والهوية:

* إن عواصف التجديد في منظومة العلوم الاجتماعية الرئيسية⁽¹⁾. (علم النفس ، علم الاجتماع ، علم السياسة وعلم الإقتصاد) وموجات الإنفتاح التي أجبرت هذه العلوم على التداخل فيما بينها كان له ولايزال

(1) قسطنطين رزيق : طفى معركة الحضارة ، بيروت ، دار العلم للملايين ، 1964 ص 90 - 96 ، 139 ، 185 ، 196 ومابعدها. وأنظر أيضا أسامة الخول "العرب والعولمة" مجموعة مؤلفين "مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت ، لبنان 1998 ص 153 ، 297 ، 309.

كبير الأثر فى مفاهيم المواطنة والهوية فلم تعد أفتوما ثابتا أو قالبا جاهزاً ونهائيا ، كما قد يفهم البعض أحيانا بل غدت مفهوما ديناميكيا متطوراً ومفتوحاً على المستقبل ، بحيث غدت نسيجاً متشابكاً مع واقع الجغرافيا والتاريخ والثقافة . بل غدت فى رأى عدد من المفكرين العرب الثقافة (سليم حسن ، شفيق غربال ، ساطع الحصرى ، قسطنطين رزيق ، زكى نجيب محمود ، عبدالله العروى ...الخ ذا بنية متعددة الأبعاد وليست أحادية البنية ، أى أنها لا تتشكل من عنصر واحد هو العنصر الدينى أو الإثنى القومى أو اللغة ، أو الثقافة أو الخبرة التراثية ، أو اللغة . وإنما هى حصيلة هذه العناصر منصهرة فى وعى مجتمعى كبير ، وإن برز إلى الصدارة أحد هذه العناصر فى مرحلة تاريخية على غيره من العناصر الأخرى.

إن قراءة متأنية فى علاقة الأنثروبولوجيا الثقافية والاجتماعية وارتباطها بعنصرين متلازمين – المكان والإنسان بالنسبة لوطننا ومجتمعنا وبلدنا مصر العزيزة الخالدة والتي كانت جزءاً من الإمبراطورية الرومانية ، ثم البيزنطية ، ثم العربية الإسلامية التى إنتحلت هيكلها الإمبراطورية العثمانية منذ القرن السادس عشر لتتهب موارد المنطقة تحت شعار الخلافة العثمانية ، وبعد ذلك وصلنا إلى الإحتلال الفرنسى وحملة نابليون ورغم قصرها إلا أنها أفادت الكثير حتى كان إحتلال البلاد من الإمبراطورية البريطانية كى نكون طريقاً ومرتكزاً لاستعمارها لشبه القارة الهندية ⁽¹⁾.

للمكان والانسان عَبرَ تلك الإمبراطوريات المتعاقبة تجربة عميقة فى الوطن – المكان – وفى المواطن – الإنسان – قوة وأصالة وعمقا وعبقورية ...الخ. وكان للفتى الفرنسى شامبليون الفضل حينما فك رموز وأسرار حجر رشيد . ذلك الفتى الذى نهل من علم وثقافة الراهب المصرى يوحنا سنة 1809 والذى أوصله بنجاح (جمع علاء النحو) اللغة القبطية وإستطاع أن يستشف الغاز اللغة الهيروغليفية والتى إستطاع من خلالها الحصول على الكثير من الإجابات على أسئلته العلمية والتى أبرزت وبراهين موثقة عما يسميه صاحب تلك السطور بالتلازم فى الوقوع بين عبقرية المكان – الوطن – وعبقرية الإنسان المواطن فى دراسة تحليلية موثقة فى Rivage et desert, Homage a Jacque Barque وهو مؤلف جماعى لمجموعة من الباحثين فى مختلف التخصصات تكريماً لروح المستشرق الفرنسى الكبير جاك بيرك .

والمواطن المصرى العبقرى الذى تلقف رسالة شامبليون وجَسَدَ تلك العبقرية هو العلامة الشيخ رفاعة رافع الطهطاوى الذى كان فى باريس يطلب العلم والذى قدّم نموذجاً فذاً للثقافة الوطنية والنقلة المعرفية للوطن،

(1) المرجع السابق

وطنه مصر. هذا المواطن إحتج بشجاعة واضحة على الوالى حينئذ محمد على باشا حينما أهدى فرنسا المسلة المصرية والتي نُصِبَت فى ميدان الكونكورد وهو من أكبر ميادين باريس ، ووضع هذا العبقري مشروعاً لحماية الآثار المصرية صدر فى جريدة الوقائع المصرية سنة 1835 وأسس أول متحف للآثار فى مدرسة الألسن التى كان أول مدير لها ، ثم جاءت محاوراته مع المستشرق الفرنسى سيلفستر دى ساس والتي وثقها فى موضوعات رحلته "تلخيص الإبريز فى تلخيص باريز" والتي توضح إستخدامه للمنهج النقدى تعبيراً عن عبقرية المواطن والوطن والتي أجاد التعبير عنها أيم إجادة المفكران الكبيران جمال حمدان وسليمان حزين .⁽¹⁾،⁽²⁾

3-2 الوعى بالمواطنة عنصر فاعل ديمومتها وقوتها كيف ؟

نصل إلى نقطة محورية فى تلك الورقة البحثية وهى الإشكالية التى أفرزت ما يشبه الأزمة فى الوعى الإدراكى بين الهوية والمواطنة - وكيف أن التغيرات المجتمعية الحادة التى يمر بها المجتمع ، بالإضافة إلى مؤثرات العولمة وثورة المعلومات وتكنولوجيا الإتصالات مثلما حينما حدث لدينا قبيل ثورتى 25 يناير 2011 و 30 يونيو و 3 يوليو 2012 وما بعدها كل هذا أوجد حالة من الخلط والإرتباك.

وإذا كانت الهوية فى تعريفها المبسط هى عناصر التركيب فى علاقتها أى بنيتها الداخلية التى تعطى للكائن خصائصه الأساسية ، والتي تتصل بالوسط الخارجى طبيعياً كان أو غير طبيعى . ويعنى ذلك أنها ليست كياناً مطلقاً بل هو متغير. من هنا فإن عناصر الهوية الانسانية فردية كانت أو جماعية لا تنحصر فى العناصر المادية وحدها بل تتعداها إلى مجموعة أخرى من العناصر يمكن رصدها فى النقاط التالية :

- العنصر النفسى الثقافى ويتضمن العقائد والأديان ونظام القيم الثقافية ، وأشكال التعبير الأدبى والتربوى والفنى ثم العناصر الفعلية فى نظرتة إلى العالم والغير فى نقاط التقاطع الثقافية وإنعكاسها على

(1) Collectif. Rivages et desert, Hamage a Jacques Berque, Ed Sidibad, Paris, 1988, , pp.zo9,-225

(2) A. Abdelmalek "Tdeologie et renouveau nationale:

L'Egypte moderne, Ed. Anthrapas,
Paris, 1969.

وأنظر أيضا :

جمال حمدان ، شخصية مصر ، دراسة فى عبقرية المكان ، أربعة أجزاء ، دار الكتب ، القاهرة 1977.

سليمان حزيم، ارض العروبة ، رؤية حضارية فى المكان والزمان ، دار الشروق ، القاهرة ، 1993.

مجلة الآداب - جامعة لاقاهرة ، عدد عام 1938 فى بعثة الجامعة المصرية إلى اليمن وحضرموت ، دراسة ميدانية

الإتجاهات والمعايير الجمعية والتي تشكل النظام المعرفى فى المجتمع والذى يتضمن السمات النفسية الخاصة وإتجاهات نظام القيم.

- العنصر النفسى الإجتماعى ويتضمن الأسس الإجتماعية للمواطن مثل (الإسم ، النوع والمهنة والسلطة والدور الإجتماعى والإنتماءات والتكيف ونمط السلوك والنظرة إلى المستقبل⁽¹⁾).

إن هذه العناصر الواتردة فى الفقرتين السابقتين هى عناصر ضرورية لتكوين نواة هوية المواطن والجماعة فى أى مجتمع بل إن وجودها كلها أو معظمها شرط جوهري لوجود هذه المواطن أو تلك الجماعة. وإذا كان من الصعب على البعض أن يعى كافة العناصر ، إلا أنه يمتلكها ويعيشها بصورة تلقائية. لكن الوعى شرط لهوية الجماعة ، التى تمتلك من الخبرات والتراث والأدوات العلمية – وخاصة فى المجتمع الحديث – ما يمكنها من الوعى بعناصر هوية المواطنة ، وتوصيل هذا الوعى لأفراد الجماعة (مجموعة المواطنين عبر قنوات التنشئة الاجتماعية من خلال سلم الأسرة ، المدرسة بمراحلها حتى آخر هذا السلم ، بما يحافظ على وجود مفرداتها _ (جمع مفردة وهى الإنسان المواطن) وتحفيزهم بإستمرار على تتميتها إلى الأفضل والأحسن⁽²⁾).

خلاصة كل ما سبق يؤدى إلى أن الوعى بالمواطنة يكون من خلال البذرة أو النواة التى هى الهوية داخل سياق إجتماعى معين وفيها عناصر ثابتة وأخرى متغيرة داخل كل سياق.

كما أنها تحوى مجموعة من الخصائص النفسية والتربوية والثقافية والاجتماعية والحضارية ، بالإضافة إلى أنها وثيقة العلاقة بالواقع الاجتماعى والسياسى والاقتصادى والتاريخى للمجتمع . وتكمن أهميتها الكبرى فى أنها معبرة عن المخزون الحضارى الذى أفرزته المجموعة التى تنتمى إليها فى اللغة والدين إلى القيم الأخلاقية والجمالية وكذلك أنماط العلاقات الاجتماعية بل إلى فلسفة وجود المجتمع ذاته وذلك المنحى هو الذى تبناه شيخ وأستاذ الأنثروبولوجيا الاجتماعية فى مصر والعالم العربى الدكتور أحمد

(1) أليكس ميكشيلى "الهوية" ترجمة د. على وطفه ، دار الوسيم – دمشق 1993. ص ص 15،16،19،20.
الدكتورة كوثر كوجك مدير مركز تطوير المناهج بوزارة التعليم فى ندوة مفتوحة بصحيفة الأهرام وأسفرت فيها أن شكوى جاءت من والدة أحد تلاميذ الحضانه ، لأنها – أى أم التلميذ – فوجئت بأن المدرسة تعلم إبنها اللغة العربية بجانب الإنجليزية ، وهى لم تدفع 3 آلاف جنيه لى يتعلم إبنها اللغة العربية ...وانظر أيضا
د. محمد عمارة "الهوية والتراث فى مجموعة أعمال ندوة المركز الإقليمى العربى للبحوث والتوثيق فى الهوية والتراث بالقاهرة عام 1984. الناشر دار الكلمه ، بيروت ص 42 ، 45.
د. سهير لطفى :الهوية والتراث" مجموعة أعمال مفردة المركز الإقليمى العربى للبحوث والتوثيق ، دار الكلمه ، بيروت 1984 ص 162 ، وما بعدها.

(2) - محور الإبداع والهوية فى "مجلة الوحدة عدد (يوليو – أغسطس 1989).
- الجرجاني "كتاب التعريفات تحقيق د. عبد المنعم الحفنى ، دار الرشاد- القاهرة 1991 ، ص 86 ، وما بعدها.

أبو زيد عليه رحمة الله في مؤلفة القيم ذي الجزئين البناء الإجتماعي وتبعه عدد من المفكرين النقاء نذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر د. محي الدين صابر ، د. عفيف بهنسي ، د. وجيه كوثراني ، د. زكي نجيب محمود ، د. عثمان أمين ومن قبلهم كان الرواد العظام . نذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر رفاعه رافع الطهطاوي ، محمد عبده ، محمد رشيد رضا ، قسطنطين زريق .. الخ (1).

إن إستنهاض وتجديد الوعي بهوية المواطنة في أمس الحاجة إلى تعليم وثقافة جديدين يملكان القدرة على الإستيعاب والفهم والتحليل والنقد والإبداع ، ودعم هويتنا الوطنية الأثيرة إلى نفوسنا وعقلنا وإدراكنا. خاصة ما جرى ولا يزال يجرى منذ نهاية عقد الثمانينات وبداية التسعينات في القرن العشرين المنصرف بدءاً من إنهيار الإتحاد السوفيتي وتفكك حلف وارسو وإستفراد الولايات المتحدة في الهيمنة على الإتحاد الأوروبي وبروزها كقطب أوحده يدير العالم وصولاً إلى حرب الخليج الأولى والثانية وتفكيك العراق ، إلى الشرق الأوسط الجديد ، إلى الفوضى الخلاقة إسمياً والهدامة فعلاً إلى العولمة حيث الوصاية الأحادية الجانب لهوية عالمية (أمريكية أوروبية غربية) متعالية ، عنصرية ، أنانية.... الخ هي التي أوصلتنا إلى حالة من العماء النفسي، الإجتماعي ، التعليمي ، التربوي ثم الثقافي الذي تعيشه معظم إن لم يكن كل البلدان العربية ومصر في قلبها مما يستوجب فرض عين اليقظة والانتباه لما يدبر ويحاك للهوية الوطنية دون أوهام كهف فكرية قبل فوات الأوان خاصة إذا عاد الوعي لنا وينبغي أن يعود اليوم قبل الغد أن شخصيتنا الوطنية المصرية ثلاثية الأبعاد كما حللها جمال حمدان من ومن قبله طه حسين وبينهما سليمان حزين و محمد عوض محمد ، وعز الدين فريد . البعد المصري الخالص الذي ورثناه عن أجدادنا المصريين ومن نيل مصر وصحرائها وسمائها، والثاني البعد العربي متمثلاً في ديننا الإسلامي الحنيف ولغتنا العربية التي تجرى فينا مجرى الدم في العروق والثالث الثقافة التي صهرت حضارة الشرق والغرب (اليونان ، الرومان ، الإنجليز ، الفرنسيين .. الخ. وهويتنا الوطنية متمثلة في شخصيتنا المصرية العربية أقوى من أن تضحل أو تزول .

أن الإستجابة للتحدي تكون من خلال الإنتاج الإبداعي بشقيه المادي (التقني) والمعنوي (التربوي التعليمي والثقافي الفكري) الذي يدعم ويرسخ تعظيم الجوامع وتقليص الفوارق في هويتنا الوطنية وشخصيتنا

(1) محمدعابد الجارى " العولمة والهوية الثقافية - عشر أطروحات "مجلة المستقبل العربى - فبراير 1998. وانظر أيضاً:

- السيد ياسين " في مفهوم العولمة - مجلة المستقبل العربى - المراجع السابق
- دوبريه " محاضرات في علم الإعلام العام" - ترجمة فؤاد شاهين وجورجيت حداد ، دار الطليعة بيروت ، 1996.

المصرية العربية والتي هي فعل الأنا الإجتماعية فى الزمان. فإن ما نفعله ونجزه هو الذى يحدد من نكون ؟ ومن سنكون ؟ فى الزمان والمكان (1).

3-3 تفكيك مفهوم المواطنة ومعايير وشروط تحقيقها

1/ من أحدث الدراسات البحثية وربما أعقبها والتي نشرت عام 2000م بعنوان " La crise des identities" أزمة المواطنة لعالم الاجتماع الفرنسى Claude Dular كلود دوبار تناول فيه المفهوم فى الفكر اليونانى بدءاً من هيراقليس إلى سقراط وتبدل المفهوم من مجتمع المدينة اليونانية القديمة موضحاً أن المفهوم يتبدل تاريخياً عبر الزمن ، وكيف أن لكل إنسان مواطن جوهري لهويته فى جماعته وبيئته موروثاً بالولادة يعبر عن الفردية الجوهرية لكل شخص والذى يصبح من الواقع ما هو عليه فى جيناته وفق وضعه الأسرى والذى يبقى مطابقاً لوجوده الجوهري (2).

وبالنسبة لعدد كبير من الباحثين فى مجال علم الاجتماع وعلم النفس والأنثروبولوجيا فإن فكرة المواطنة أفرزت مجموعة من قواعد الإنتماء الوطنى بدءاً من النسب وروابط الدم والأرض وامتزاج الاثنين ولا يمكن إغفال النوع الاجتماعى ، والمنشأ الاجتماعى والثقافى.

وقد ربط (T.H. Marshal) بين المواطنة والطبقة الاجتماعية (citizinship and Social class) وانطلق من تناوله لتطور الحقوق المدنية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية فى مجتمعه (بريطانيا منذ القرن الثامن عشر وحتى نهاية القرن العشرين) وكيف أن العدالة فى الحقوق الاجتماعية للمواطنين من شأنه تخفيف حدة التوتر بين القوة الاقتصادية لرأس المال والمواطنة وكيف يلعب نسق العدالة فى المكانة (Status) من خلال المواطنة إلى تخفيف أشكال الظلم الناتج عن البناء الطبقي الاجتماعى من خلال إيجاد درجة من التوازن بين الحقوق والواجبات.

إلا أن الإتجاه قد تعرض للنقد لتجاهله خصوصيات الجنس ، والتعليم ودرجة الثقافة ...الخ. وفى نهايات القرن العشرين وبدايات القرن الواحد والعشرين تعرض مفهوم المواطنة للبس وخليط شديدين نتيجة

(1) شافعى جلى ، جدلية القوة والفكر والتاريخ ، دار الفكر المعاصر ، بيروت – لبنان 1999، ص 9، 10، 11، 12، 13، 10، وأنظر ايضاً :

- محمد سبيلا " مدارات الحداثة" الشبكة العربية للأبحاث والنشر ، بيروت – لبنان 2009 – ص 101 ، 147.
- محمد على جمعة " حداثّة العرب وعرف الحداثة ، منشورات وزارة الثقافة ، دمشق – سوريا ، سلسلة الدراسات العسكرية رقم 76.
(2) John Scott "Sociology: The key concepts Ed. Routledge, 2006, &340, 348
John Scott Fifty key sociologists, the contempovory theousts, Ed, Routlege, 2009, p110, 130, 354.

الزيادة المطردة في البحوث الاجتماعية المهمة بمشكلات السكان في الأحياء الهامشية نتيجة موجات الهجرة الداخلية والخارجية أى الوافدة من خارج حدود المجتمع وأزمة الرابط الاجتماعي بين هذه الفئة من السكان وظاهرة الفقر الجديد وانتشار مصطلح الإقصاء أو التهميش في الخطاب السياسى والسوسيولوجى والسيكولوجى والإعلامى... الخ . مما أوجد خلا في العلاقات الاجتماعية وتصدع بعضها مما أثر سلبا على جوهر العدالة في قضية المواطنة ظهر معه تفوق الأنا على النحن والفرد على الجماعة مما أوجد نوعا من الخلخلة في مفهوم الهوية الشخصية للمواطنة (1).

2/ في كثير من المدارس السوسيولوجية المعاصرة نرى أن جوهر المواطنة يكمن في الهوية إلى الدرجة التي تجعل المصطلحين مترادفين بمعنى أن كلا منهما يتعلق بفهم الناس في مجتمع ما وتصورهم لأنفسهم وذواتهم وما يعتقدون أنه هام في حياتهم داخل مجتمعهم. ومن مصادر هذا الجوهر - المواطنة الكامنة في الهوية - أو العكس الجنسية ، المنطلقات الاثنية أو العرقية ، التراث الوطنى بكل مكوناته ، الطبقة الاجتماعية... الخ.

لكن البعض من علماء الاجتماع والأنثربولوجيا الثقافية يتحدثون عن فصيلتين من المواطنة في شقين الأول الهوية الاجتماعية والثانى الهوية الذاتية ويمكن التمييز بينهما عن طريق التحليل ، إلا انهما مترابطتين بشكل وثيق ، ويمكن النظر إليهما من خلال علامات ومؤشرات على ماهية هذا الشخص أو ذلك (البحراوى والصعيدى ، مثلاً في مصر . وفى نفس الوقت فإن هذه المؤشرات تحدد موضع الشخص والجماعة بين آخرين يشاركونه الخصائص نفسها.

ومن أمثلة محددات الهوية الاجتماعية الأب والأم ، والمدرس أو المهندس ، المسلم أو المسيحي ، فقد يكون الشخص أمّا أو أباً ، مدرسا أو مهندساً ، مسلماً أو مسيحياً ، من دمياط أو الإسكندرية ، أو من الأقصر وأسوان لكنه فى كل هذه الأحوال مواطناً مصرى الهوية . والمواطنون فى العادة ينظمون معانى حياتهم وتجاربهم حول هوية محورية أساسية تتميز بالإستمرارية عبر الزمان والمكان.

مما سبق يتضح أن المواطنة تركز على منظومة من الأهداف والقيم والتجارب المشتركة التى تُشكل قاعدة مهمة للطبقات والحركات الاجتماعية ،

(1) جى آر. مانل " العولمة والفقراء" تعريب وليد شحادة ، الحوار الثقافى للنشر - بيروت - لبنان 2004 ، ص 157

النقابات والروابط والإتحادات وكلها تتخذ من الهوية الاجتماعية المشتركة مركزا ومصدرا لتوجهاتها وأنشطتها⁽¹⁾.

وإذا كانت المواطنة هي غلاف أو قالب الهوية الاجتماعية فإنها تضع الحدود المميزة للأفراد بصفاتهم أفرادا. وتشير الهوية الذاتية للمواطن إلى عملية إجتماعية نفسية وهي التنمية الذاتية التى يتميز بها الناس بعضهم عن بعض ، المحامى ، المهندس ، المدرس ، الطبيب ، الزارع ، الصانع... الخ. ويسهم التفاعل بين الذات أو الأنا ، والنحن أى الجماعة والمجتمع إلى صلابة البنية المجتمعية من خلال ممارسة البيئة الاجتماعية ، التربوية والتعليمية ، الثقافية والاقتصادية فى تشكيل هوية المواطن.

وإذا تعمقنا وأمعنا النظر فى التغيرات التى جرت على مفهوم الهوية الذاتية للمواطنة والتى كانت فى الماضى تتأثر بانتماء المواطن إلى جماعة عريضة (عائلة أو عشيرة أو قبيلة... الخ) أو ترتبط بعوامل طبقية أو مهنية ، فإنها غدت أقل إستقرارا أو تعددت فيها الجوانب والمؤثرات والأبعاد ، بتأثير ثورة التصنيع والاتصالات والمعلومات وآخر وليس أخيرا العولمة . هذه العوامل كان لها أثرها على النقيض من آثار القواعد والتقاليد الموروثة ، وأصبح المواطن الفرد أكثر حراكا ، جغرافيا وإجتماعيا وإقتصاديا . وأدى ذلك إلى تحرير الناس من الجماعات الكثيفة الترابط والمتجانسة نسبيا والتى كانت أنماطها القيمية والسلوكية تنتقل وتسلسل بصورة منتظمة من جيل إلى جيل⁽²⁾.

إن مجتمع اليوم وعالمه يتمتع بفرص غير مسبوقة لكل مواطن أن يصنع ذاته ويشكل هويته المتميزة ويعرف من أين أتى وإلى أين يتوجه . وقد غدت الطرق التقليدية أقل بريقا وتأثيرا وضرورة . وأصبح المجتمع يواجه بمجموعة واسعة ومحيرة فى آن من الخيارات والتحديات والكثير من التساؤلات والقليل من الإجابات⁽³⁾.

(1) مورييس جنزرح ، نفسية المجتمع ترجمة عبدالعزيز عبدالحق " مجموعة الألف كتاب عدد 159 ، إدارة الثقافة العامة وإدارة التربية والتعليم ص 84 ، 117

(2) نفس المرجع السابق

(3) هشام جعيط " حول ربط عملية التحديث بالهوية" فى الإسلام والحداثة والاجتماع السياسى – سلسلة حوارات المستقبل العربى، مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت – لبنان 2004 ص 53 – 54 – 55 وأنظر أيضا:

Catherine HALPERN, J.C. ROUANO-BORALAN, IDENTITE"S", L' individu, le groupe, la societe. Ed. Sciences Humaines, Mai Paris, 2004.

3-4 أزمة المواطنة بين تعظيم المشترك وتقليص المختلف ... كيف؟

ترتبط الأزمة بالإنسان والجماعة والمجتمع فى آن ، فحينما إختلت منظومة التنشئة الاجتماعية منذ حقبة من الزمن ليست بالقصيرة وبدت مظاهرها الأولية فى غياب وعى الإنسان المواطن بذاته والذى يعد شرطاً ضرورياً لإدراك ماله وما عليه ، إدراك سماته وسمات غيره ، يصعب حينئذ العيش فى بيئة إجتماعية طبيعية ويصبح المواطن الإنسان كالأعمى بصراً وبصيرة ، ويستحيل أن يكون هذا المواطن نواة لمجموعة أو جماعة سليمة وسوية إجتماعيا ونفسيا وبالتبعية إقتصاديا ثم تربويا ومعرفيا . ومن ثم تتعثر حركة المجتمع إلى الأمام فى عملية التغير الاجتماعى السوية أى تلك التى تحقق التقدم .

بمعنى آخر فإن المواطن الجاهل بخصائص نفسه وذاته وللغير هو أقرب إلى المرتبة الحيوانية منه إلى المرتبة الإنسانية التى تتميز فى الأساس بحسن التربية ، والعقل والمعرفة ، فى حين أن المرتبة الحيوانية سمتها الجهل والثبات والإستقرار ...

ماسبق يجعل فى الوعى بالذات عند المواطن الإنسان مدخلاً لإدراك إمكاناته الخلقية بحيث تمكنه من معرفة إمكاناته الاقتصادية والاجتماعية والعلمية لديه ولدى الوسط الذى يعيش فيه . إن إيجابية هذه الحالة فى معرفة الذات ومعرفة الآخر كفيل بإحراز الطمأنينة والسعادة والتقدم ، والعكس أى الجهل بالذات والآخر كفيل بالتردى فى البؤس والشقاء والتخلف⁽¹⁾ .

ونتساءل سؤالاً جوهرياً

ماذا يعنى الإستمرار فى أزمة المواطنة؟

بوضوح أن الإنسان ضائع تائه وكونه كذلك يعنى أنه قلق مضطرب . وهذا وذاك يؤديان إلى حالة من العجز والضعف ، وهما على المدى الطويل يؤديان إلى حالة من الإحباط واليأس ، وهذه الصفات مجتمعة تدفع إما إلى العزلة النفسية والاجتماعية جزئياً أو كلياً بمعنى الإغتراب داخل حدود الوطن أو الهجرة بحثاً عن هوية أخرى داخل حدود الوطن الكبير أو خارجه . وما ينطبق على الأفراد ينطبق على الجماعات ، والمجتمعات والدول.

(1) د. محمد على جمعة "حادثة العرب وعرب الحداثة" ، منشورات وزارة الثقافة ، دمشق - سوريا - سلسلة الدراسات العسكرية رقم (76).

بالإضافة إلى ماسبق فإن جزءاً مفصلياً فى أزمة المواطنة ظهر على السطح منذ عدة عقود مضت وهو العلاقة بين المواطنة والهوية العربية والإسلامية فى داخل المجتمعات العربية عامة ومجتمعنا المصرى فى قلبها . خاصة حينما بدأ الربط بين عملية الحداثة ومابعد الحداثة والهوية . وهنا يؤكد صاحب هذه السطور أن فصل العمليتين – الحداثة ومابعد الحداثة – عن الهوية للوطن والمواطن يصبح نوعاً من التغريب . كما أن الإنغلاق فى الهوية للمواطن والوطن بمثابة خروج عن سياق التاريخ . وهنا نصل إلى جوهر العنصر الجامع للثابت والمعظم للمشارك والمؤتلف ، والمقلص للمختلف فى الأساس وهو صفتى الإسلام والعروبة ، فلا عروبة دون إسلام ديناً أو إنتماءً ولا إسلام عميق فى مستوياته الثقافية والاجتماعية والتربوية والنفسية دون تعمق فى العربية وتوغل فيهما . تلك هى النواة الصلبة لتعظيم المشترك وتقليص المختلف⁽¹⁾.

المواطن والوطن والمجتمع والدولة

تُعَدّ مفاهيم المواطن والوطن والمجتمع والدولة عناصر أضلاع فى مَرَبَعٍ يؤدي غياب أحد أضلاعه خلاً فى بنيته ووظيفته فليس هناك وطن بلا مواطنين ، كما أنه ليس هناك مجتمع منظم بلا دولة ، فالعلاقة بين هذه العناصر علاقة عضوية فى هذه المنظومة الرباعية . فالدولة الحديثة تقوم على قاعدة فكرة المواطنة ، وهى أن كل من يحمل جنسية الدولة فى مجتمع ما هو مواطن يتساوى مع غيره من المواطنين بصرف النظر عن أى إنتماء دينى أو عرقى أو أى نوع آخر من الإنتماءات سواء أكان المواطن مسلماً أو مسيحياً أو يهودياً أو غير ذلك . فهذه المسائل ليس لها علاقة بالمواطنة . والقضاء المصرى قد أقر هذا المبدأ وجعله من الثوابت الحافظة لاستقرار الوطن والمجتمع حيث أقر بالفصل بين الدين والطبقة والمستوى الاجتماعى والاقتصادى والثقافى والمواطنة . فالمواطن المصرى يظل كذلك ، أياً كان دينه ، غنياً أو فقيراً ريفياً أو حضرياً أو بدوياً ، فليس لذلك دَخل بحقوقه فى مجتمعه تحافظ عليها الدولة وتصونها وترعاها ويحميها الضمير المجتمعى الذى يحرص فى هيئاته ومؤسساته على تماسك المجتمع وترابطه.

(1) محمد سبيلا "مدارات الحداثة" الشبكة العربية للأبحاث والنشر بيروت – لبنان 2009 – ص 101 ، 147 .
ومحمود عمارة "الإسلام والآخر" من يعترف بمن ؟ ومن ينكر من ؟ مكتبة الشروق – القاهرة ، 2001 ، ص 132 .

هذا ومن الجدير بالذكر أن دعم ثقافة المواطنة تعتمد على ممارسة المواطنين للمسؤولية الأخلاقية والاجتماعية والاقتصادية والتربوية من خلال الإنتماء للوطن ، بمعنى التفاعل الاجتماعى الحى والإيجابى البناء والتوازن بين المطالبة بالحقوق من خلال الإلتزام بالواجبات ، وفى نفس الوقت التفكير فى مبادرات تسعى لمواجهة المشكلات كبديل عن ثقافة الشكوى أو إلقاء المسؤولية على أكتاف الآخرين.

كما أن تعزيز ثقافة المواطنة والسعى لإيجاد آليات لتفعيل ما يطرحه المواطنون من رغبات وتوصيات وتطلعات فى ماهية الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتربوية والتعليمية المرتبطة بمفهوم المواطنة والتي تُساعد كثيرا وكثيرا فى تجاوز أزمات التخلف والإغتراب ، والسلبية التى يعانىها ويشكو منها الكثير من المواطنين داخل المجتمع (1).

3-5 كيف يمكن تعزيز ثقافة المواطنة...؟؟

1/ تساؤل قد يبدو بسيطاً سهلاً بينما هو فى الحقيقة غير ذلك لأنه يرتبط بشبكة معقدة من الأدوار والآليات التى تقوم بها مجموعة من مؤسسات المجتمع بدءاً من الأسرة إلى المدرسة بمستوياتها إلى المعاهد والجامعات ودور العبادة مسجداً أو كنيسة إلى النوادى والروابط والنقابات إلى منظومة من الوزارات التنفيذية ذات الصلة بالتعامل مع شرائح إجتماعية كبيرة وواسعة مثل وزارات التربية والتعليم ، التعليم العالى ، الثقافة ، الأوقاف ، الشباب والرياضة ، الإعلام المسموع والمرئى والمقروء .. الخ. الخ. فلكل دوره فى التوجيه السليم لثقافة المواطنة والعمل المخطط فيما بين هذه المؤسسات المجتمعية الهادف لتعظيم الجوامع وتقليص الفوارق من أجل تحقيق أعلى درجة من تقوية المواطنة السلام الاجتماعى والأمن والعدل والتعاون والتسامح .. الخ. داخل المجتمع الكبير.

ما سبق يرتبط مباشرة بمجموعة خاصة من القيم الأخلاقية والتربوية والاجتماعية تحض وتُرسخ الوسطية والإعتدال والتسامح والفعالية ، والتعاون والمعرفة والمشاركة.

(1) جان بيبير فارنبيه " عولمة الثقافة ترجمة عبدالجليل الأزرى، الدار المصرية اللبنانية - القاهرة ، 2005 ص 137 ، 147. وأنظر أيضا :

- شريف الشوباشى "مستقبل مصر بعد الثورة " ، مكتبة مدبولى ، القاهرة ، 2011 ص 183 ، 195.
- حسن ابو طالب " صراع على روح مصر" مركز الأهرام للنشر والترجمة والتوزيع ، القاهرة 2011 ص 9 ، 169 ومابعدھا.

2/ وهنا يجب التوقف - ولو قليلاً - للجذور العلمية لإشكالية ثقافة المواطن.

1- كان ولا يزال وسوف يظل - بمشيئة الله تعالى - للمثل العليا في الدين الإسلامي الحنيف حجر الزاوية في إعلاء قيم التسامح ، والحلم ، والصبر ، والحوار ، والتعايش . تلك القيم التي مارسها العرب على مدار التاريخ على مدى أربعة عشر قرناً ونيف . فكان ولا يزال شعار " لا إكراه في الدين " ⁽¹⁾ الذي ترجمه العربي بتعايش المسلمين ، والنصارى ، واليهود ، والصابئة في مجتمع - بل وتجاوز العرب المسلمون مرحلة التعايش إلى مرحلة الحوار البناء . ويروى في هذا الصدد عن أبي حيان التوحيدي كيف كان يجتمع العلماء في البصرة في مجلس ليس له نظير من أمثالهم وهم "الخليل ، الحميري ، صالح بن عبد القدوس ، بن رأس الجالوت ، سفيان بن مجاشع ، بشار بن برد ، وحامد عجرد ، وابن رأس الجالوت ، بن نظير ، بن سنان الحراني ، هؤلاء منهم السني ، الشيعي ، النصراني ، اليهودي ، المجوسي ، الصابئي . وكيف كانوا يتحاورون في مجالس الخليفة المأمون ويتطرحون الرأي وكل يعبر عن رأيه ويتطرحون الأفكار وكل يطرح إجتهاده ورأيه دون خوف أو وجل ⁽²⁾.

لكن في لحظات الضعف والإنكسار ، ودخول الإستعمار البريطاني والفرنسي والإيطالي والأسباني والبلجيكي ...الخ القائمة وصولاً إلى الوريث الإستعماري الحديث الأمريكي ، ناهيك عن كارثة الإستعمار الإستيطاني الإسرائيلي في فلسطين ، وبات العرب يلهثون وراء الغرب يتعلمون في جامعاته . ويعيشون على إنتاجه ، ويستخدمون آلاته . وتحولنا إلى ما أشبه بالعالمة على الآخرين يستهلكون ولا ينتجون ، يستفيدون من التكنولوجيا ، ولا يشاركون في صنعها وتطويرها . فلكي تقوى المواطنة لابد - نعم لابد وألف بد - من إعادة إحياء قيم حب العلم ، والسعى وراء المعرفة المساهمة في الإبداع والإختراع والتصنيع وعدم الإكتفاء بالنمط الإستهلاكي في شتى الميادين . بمعنى آخر المطلوب الإنتقال من نمط المجتمع الإستهلاكي إلى نمط المجتمع الإنتاجي في شتى الميادين . ومن المجتمع الجاهل ، الفقير ، المتخلف إلى مجتمع آخر ، مجتمع العلم والتقدم والإستقلال والغنى. الحرص على الدخول إلى عصر الحداثة والمعاصرة من أجل صياغة مجتمع المستقبل ⁽³⁾.

(1) محمد يحي الهاشمي : المثل الأعلى للحضارة الإسلامية " دار الكتاب العربي ، بيروت - لبنان 1968 ص 11 وما بعدها.

(2) مرجع سابق

(3) تقرير لوجافو - مؤامرة الغرب الكبرى " الحفاظ على الرأسمالية في القرن الـ 21 ، ترجمة مستجير مصطفى - إصدارات دار نشر سطور - القاهرة 1999 ص 26 ، 95 ، 244

وفى هذا السياق هل يمكن أن نستعيد بعض إن لم يكن كل قيم تراثنا الحنيف التي تقوى المواطنة ثقافة وسلوكا خاصة تلك التي تتعلق بالسلطة والحرية والديمقراطية مستلهمين مافعله الخليفة الراشد عمر بن الخطاب حينما جعل من الشورى قاعدة حكمه ومن الحرية شعاراً في الممارسة وهو صاحب الحكمة المأثورة " متى إستعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً ؟".

2- لعب عدد من المفكرين والفلاسفة دوراً بارزاً في إلقاء الضوء الذي أدى بدوره إلى إثراء ثقافة المواطنة بعد قيام الدولة في العصر الحديث.
ونورد في الفقرات التالية بعض النماذج بإيجاز حيث لايتسع المقام للإتساع والتفصيل .

أ - المفكر والفيلسوف البريطاني جون لوك (1632 - 1704م)

وقامت على فلسفته المطالبة بحق المواطن في التمتع بالحرية ، والعدل وتأكيد ثقافة التسامح داخل مؤسسات الدولة ومعارضة سياسات الإستبداد من جانب النظام الملكي وكذلك الإستبداد الكنسي ، وكان لذلك التيار الفكري تأثيره في كثير من البلدان الواقعة تحت الإستعمار البريطاني التي ناضلت وحصلت على الإستقلال عن بريطانيا وكرست في دساتيرها مفهوم الهوية الوطنية لكل مجتمع وأهلية أبناء ذلك المجتمع في التمتع بحقوق واضحة المعالم في كريم الحياة ، والعدل والحرية .

ب - جان جاك روسو (1712 - 1778م)

كان لحركة التنوير التي أطلقها جون لوك في بريطانيا تأثيرها الكبير في المجتمع الفرنسي لذا إستقبلوا أفكار روسو وكتاباتاته التي أشعلت ثقافة المواطنة والإعتزاز بالهوية خاصة لدى قطاعات كبيرة من الطبقة الوسطى ومادونها من شرائح الفلاحين والعمال . وكان لذلك المفكر وغيره من التنويرين في التمهيد لقيام الثورة الفرنسية عام 1789 والتي رسخت لمفاهيم جديدة في وقتها قوامها الحرية والعدالة والمساواة وأهلية المواطنة لكل من يحمل الهوية الفرنسية ومن خلالها الحصول على حقه في المشاركة في إدارة الدولة والمجتمع . وأوجد هذا تياراً واسعاً يعرف بهوية المجتمع من خلال الإرادة الوطنية لجموع المواطنين أو مايعرف بالإرادة العامة.

ج- إيمانويل كانت (1724 – 1804م)

تأثر المجتمع الألماني بما حدث فى كل من بريطانيا وفرنسا حينما تبنى الفيلسوف الألماني فكرة التقدم الاجتماعى Le Progres social وكيف أن هذه الغاية لا تتحقق إلا فى المجتمع الحر من خلال تناسق هويته بمواطنين أحرار يحبون مجتمعهم الكبير من خلال تنافس المواطنين من أجل رفعة الوطن والحفاظ على ثقافته القومية وفى مقدمتها اللغة الوطنية.

د- جون ستيوران ميل (1773 – 1806م)

وهو الذى ذهب فى فلسفته التنويرية فيما أسماه الحكومة التمثيلية حينما ربط بين حرية الفرد بتقرير مصير الجماعة ومن ثم المجتمع الكبير من خلال إمتلاك التاريخ القومى المشترك والذكريات والآلام والأسى المشترك مما يتولد عنه الشعور الوطنى المشترك.

هـ- أرسنت رينان (1823 – 1890)

وهو الذى طور كثيرا من التيارات الفكرية السابقة وتمثل ذلك فى أن وجود المجتمع هو جوهر وخميرة وجود الأمة ويتداخل فى تقوية النواه أو تلك الخميرة التاريخ المشترك المعزز بالجغرافيا ، والولاءات الدينية ، واللغة والعرق وبدرجة التوافق والتناسق يقوى المجتمع ويتقدم⁽¹⁾.

3-6 تعزيز مفهوم المواطنة عبر تقوية الثقافة السياسية... كيف؟؟

أ- ترى أدبيات علم السياسة أن ثقافة المواطنة فى عالم السياسة يأتى من خلال تحقيق المساواة بين المواطنين وإتاحة فرص المشاركة السياسية أمام جميع شرائح المجتمع المختلفة مهما اختلفت الديانة أو الطبقة أو إختلاف النوع الاجتماعى . بتعبير آخر فإن هذه الثقافة تستند إلى أكبر درجة ممكنة من العقلانية وحرص مؤسسات المجتمع على تنمية القيم الإبداعية والإلتزام بالمنهجية العلمية فى

(1) روجيه جارودى " هذه وصيتى للقرن 21 " ترجمة شاكور فوزى ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت – لبنان 2007 ص 68 ، 89 ، 93 ، 97.

وانظر أيضا :

- هشام جعيط " حول ربط عملية التحديث بالهوية" فى الإسلام والحداثة والاجتماع السياسى – سلسلة حوارات المستقبل العربى ، مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت – لبنان 2004 – ص 53 – 54 – 55

تنمية الإبداع والإبتكار وتنمية الشخصية الديناميكية وإحترام قدرات الإنسان ، وكرامته ، وحقوقه . هذا مع إحترام معايير الكفاءة والقدرة على الإنجاز باعتبارهما معياراً أساسياً فى التقييم وشغل الوظائف العامة .

ماسبق يفتح الأبواب واسعة أمام ثقافة ديمقراطية ثرية بثقة المواطن بذاته وهويته وجماعته ومن ثم فى نظام المجتمع السياسى وهذا يؤدى بدوره إلى مواجهة القيم السلبية التى تُكرس الجمود ورفض التحديث والتجديد والميل إلى التواكل ، واحتقار العمل اليدوى والتفوق واللامبالاه وضعف الثقة بالنفس ، والإبتعاد عن الموضوعية والاهتمام بالمظهر دون الجوهر (1).

معنى هذا أن نجاح المجتمع فى تحقيق الديمقراطية السياسية يتطلب بالدرجة الأولى الحرص على التوازن فى القوى بين أطراف المجتمع المختلفة بحيث تكون هناك حالة من أدوات الضبط والتنظيم التى ترى التناقض فى المصالح بدرجة عالية من الرشادة والعدالة بما يحول دون أن تطغى طبقة أو شريحة على غيرها . وبذلك تتجاوز الديمقراطية من مجرد حالة تتواجد فيها مؤسسات سياسية كالأحزاب أو المجالس النيابية أو مجرد عدد من الإجراءات كالاقتراع أو الإستفتاء...الخ. إلى ما هو أعمق وأهم وتعنى به مجموعة من القيم واتجاهات التفكير والسلوك الهادفة إلى إحترام مشاعر الآخرين وآرائهم وتطلعاتهم . هذا مع إقتناع كل مواطن فى المجتمع بأن الآخر قد يختلف معه لكنه لايتناقض معه. كما أن هذا الاختلاف لايعنى على الإطلاق أن هناك شريحة أو فئة تحتل مستوى أو مرتبة أعلى أو أدنى من الأخرى . مع التأكيد فى كافة وسائل التنشئة على أن الصراع حول بعض المبادئ ينبغى أن لا يكون مبرراً للوصول إلى ممارسة العنف بمختلف درجاته . وعندئذ تتعاضد الإيجابيات والجوامع وتتقلص السلبيات والفوارق (2).

ب- بالإضافة إلى ماسبق فإن إستقرار وتقدم ثقافة المواطنة يعتمد على عدد من العوامل التى تتطلب وجود درجة طيبة ومعقولة من المعرفة السياسية بالأشخاص والقادة والمؤسسات والموضوعات المطروحة فى المجتمع والمقدرة على تكوين الآراء بشأنها مع تهيئة المناخ المناسب الذى يحول دون الوصول إلى حالة من التعصب الدينى أو المذهبى أو السياسى ، ولكن عكس ذلك يُحفز ويدعم فتح

(1) روبيليو " الموطن والدولة" ترجمة نهاد رضا ، منشورات دار عويدان ، بيروت ط 3 1983 ص 10 ، 11
(2) المرجع السابق

المنافذ والأبواب لتقبل الرأى والرأى الآخر والتسامح بين الفئات المختلفة وخاصة تلك التى لديها الإستعداد والقدرة على التعايش والتفاعل والتعاون مع غيرها. هذا مع إقتناع وثقة المواطن فى قدرته على تفهم وإدراك العملية السياسية ، والمشاركة فيها وقناعاته بإمكانية المشاركة والتفاعل والتعاون مع غيرها والتأثير فيها بغرض الوصول إلى الأحسن والأفضل من أجل مصلحة المجتمع الكبير وهذه المصلحة المجتمعية الواسعة هى المدخل الكبير التى تؤدى فى أغلب الأحوال إلى تحسين نوعية الحياة للجميع والإرتقاء بنوعيتها والتى يمكن من خلالها ممارسة حزمة من الحريات السياسية والاجتماعية والتعليمية هذا بالإضافة إلى حرية التعبير وحرية الفكر وحقوق المشاركة السياسية واسعة النطاق (1).

ويجب التنويه إلى أن حق المواطنة والذى ورد فى الفقرات السابقة يكون قاصراً فى مختلف مجالات الممارسة على مواطنى المجتمع الواحد الذى يعيشون على أرضه ويحملون جنسيته ، أما من هو غريب عن هذا الوطن أيا كانت صفتهم أو أسباب معيشتهم فيه فليس لهم حق التمتع بنفس حقوق المواطنة مثل المشاركة فى الإنتخابات أو التصويت فيها . كما أنهم ليسوا ملزمين بأداء واجب الخدمة العسكرية وعند هذه النقطة يتطلب السياق إلى التطرق إلى مسألتين هامتين الغاية الأولى عن ماهية ومفهوم المواطنة ، والثانية هى المعايير والشروط اللازمة لتحقيقها فى الواقع.

7-3 تحديث مستلزمات المواطنة:

حياة المجتمعات وأوضاع المواطنين فيها تتغير وتتبدل بفعل أحداث وتطورات تنبثق من داخل هذه المجتمعات أو من خارجها . وقد تعرّض مجتمعنا المصرى للإثنين أى الداخل والخارج لكن قبيل تحليل مانعنيه بتحديث مستلزمات الحادثة تجدر الإشارة إلى دلالة عملية الحادثة فى ذاتها . فهى ليست تحولاً خالصاً أو تعاقباً للأحداث بقدر ما هى إفراز جديد لمنتجات النشاط العقلى والعلمى والتكنولوجى والإدارى داخل رباعية متشابكة إجتماعية ونفسية وسياسية واقتصادية بدءاً من الأسرة فالجماعات الصغيرة والمتوسطة وصولاً إلى المجتمع الكبير . ويرى الكثيرون من علماء الاجتماع والتربية وعلم النفس أنها مشروع مجتمعى متكامل متعدد المكونات أهمها مايلي(2).

(1) سمير مرقص " المواطنة والتغير الاجتماعى " دراسة أولية حول تأصيل المفهوم وتفعيل الممارسة" دار الشروق الدولية ص 1 2006 ، ص 29 وما بعدها.

(2) Alain Touraine "Critique de la Modernite نقد الحادثة (2)

1- تنمية الوعي الإدراكي بقيمة الإنسان كمواطن وأهميته

إذا كانت الأسرة - كما هو معروف نواة المجتمع - فإن الإنسان المواطن هو نواة مكوناتها ، فلا مجتمع بلا أسر جمع أسرة - ولا أسرة بل الإنسان الفرد المواطن . ومنظومة التنشئة الاجتماعية تحرص على زرع القيم الحضارية من الصدق وحب الخير والتقدم.

2- الصدق

وهو مطابقة القول والشعور والعمل مع الحقيقة ، فخلال مسيرة التربية والتعليم والاستقصاء العلمي بهدف تنمية وتطوير الإبداع . حيث المجال لأن يستبد مواطن ما أيا كان موقفه برأيه وأن يتعصب له ، وتحمل الآخر ، باختلاف الرؤى لا يفسد للود قضية بل هو فرصة للإنتفاع بفن وعلم ورؤى الآخرين.

3- التسامح

إن قبول المواطن للآخر لايعنى مجرد التعايش معه بل يعنى بالأساس التفاعل والتعاون للوصول معه إلى الخير العام . وروح التسامح هي وسيلة لإثراء قيم التعاون والمحبة وأحيانا الإيثار . كما أن التسامح يفتح الأبواب واسعة أمام تنمية ثقافة الإقناع والصبر . فأحد المعايير الأخلاقية لأي نظام إجتماعي يكون بمقدار حرصه على إقناع مختلف جماعاته وهيئاته ومواطنيه بالحسنى ومنطق الحوار الذى يؤدي إلى الإقناع كثافة للنشئة فى البيت والمدرسة وباقي المؤسسات.

4- الوعي بالمعنى الكلى للحياة

وذلك من خلال السعى للوصول إلى الوضوح والشفافية فى كل مايحيط بالانسان كمواطن وهو مايعرف أخلاقيا بثقافة الحكمة . ويعنى هذا العنصر أيضا السعى المتواصل نحو تنمية روح المغامرة من خلال السعى وراء الكمال عن طريق طريق تنمية ثقافة الإبداع والخيال والذى هو ركيزة المغامرة والتي بدورها تدفع لاقتحام المخاطر المادية والعقلية على حد سواء . وكل إبداع يجب أن يكون محطة لمبادرة جديدة ومن ثم يتقدم المجتمع . وهذا لايعنى على الإطلاق عدم الإنتفاع بالماضى فمن لايفعل ذلك سيكرر إرتكاب الأخطاء التى إرتكبتها أجيال سبقت ، فإن من لا ماضى له لا

مستقبل له ، وتلك قيمة تنمية وتعظيم الإيجابى والمؤتلف وتقليص السلبى والمختلف . وهكذا يتقدم المجتمع. ⁽¹⁾

3-8 المواطنة وتحديات العولمة:

يرى الكثيرون أن العولمة خلال العقود الثلاث الأخيرة قد أصبح لها حضور طاغ وصل إلى درجة كبيرة من التضخم والإزدحام ويرى بعض منهم أن يكون الإسهاب والإفاضة قد ألحقا ضرراً أو كما يقولون بأن إتساع الشروحات والإفاضة فى المعانى والدلالات قد سبب أضراراً كثيرة ، أو مما ضيق فرص الرؤية الحقيقية للعولمة وتأثيراتها على موضوع تلك الدراسة.

لقد سجلت الدراسات الفلسفية على قضية العولمة إختلافات فى الرؤى بين الباحثين حسب متطلعاتهم الفكرية وتخصصاتهم المتعددة مما أوجد حالة من الإختلافات والتباينات فيما بينهم للدرجة التى فرضت صعوبة فى التعميم والأحكام مما فرض على المجتمع – أى مجتمع – أن يعد نفسه للتكيف مع المتغيرات الجديدة ، سواء برفع مستوى التعليم والتربية لديه أو تغيير بعض إتجاهاته وقيمه، أو حصره على نوع جديد من التعليم المستمر والتدريب المحفز لمواطنيه لشحذ قدراتهم حتى يكونوا قادرين على المنافسة فى سوق العمل أو سهولة الحراك المهنى .. الخ.

وإذا كانت الأسرة هى خلية المجتمع الأولى فإن نواتها هى المواطن الفرد ، ومن ثم على الدولة القائمة على شئون المجتمع مواجهة مسئوليات جديدة فى المجتمع الكونى المعولم . وستكون مضطرة للقيام بوظائف مستحدثة وأدوار جديدة بما يحافظ ليس فقط على سلامة هوية المواطن ومن ثم الوطن حتى لا يفقد هويته وتذوب شخصيته ومن ثم يضعف دوره فى مجتمعه ومن ثم فرصته فى عملية التغير الإيجابى والتقدم⁽²⁾.

(1) الحداثة والهوية ، "ندوة المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية" ، العدد 118 باريس نوفمبر 1988. وأنظر أيضاً :

د. محمد سبيلا " مدارات الحداثة " لاشبكة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، 2009 ص 101 ، 147 (2) هانس بيرمارتين ، هارلشومان . "فخ العولمة – ترجمة عدنان عباس .

سلسلة عالم المعرفة العدد 238 ، الكويت 1998 ، ص 21 – 411

وأنظر أيضاً :

رسلان حضور ، سمير إبراهيم ، مستقبل العولمة – مجلة قضايا – المركز العربى للدراسات الاستراتيجية ، دمشق 1998، ص 7- 31

التحدى الأصيل أن المجتمعات قد إنفتحت على بعضها البعض بفعل ثورة الإتصالات المعقدة ، وأصبح الجميع أمام عولمات كثيرة وليس واحدة أو إثنين - لكن كان أكثرها قوة وطغيانا هي الأمريكية التي يصفها البعض بـ (السوبر امبريالية) التي لاتعترف إلا بممر واحد للحقيقة وهو المعبر عن مصلحتها وحجم أرباحها . وهذا النموذج العولمي يختلف كثيراً أو قليلاً عما يريده المواطن الفرنسي أو الألماني أو الياباني أو الصيني أو الهندي أو البرازيلي أو المصري ...الخ.

والنتيجة كما يرى الكثيرون من علماء النفس الإجتماعي أن هذا المسار العولمي أو المعولم سوف يؤدي بعيد فترة من الزمن أن يفقد المواطن الإفريقي والاسيوي والأمريكي اللاتيني جزءا قل أو كثر من هويته وثروته في آن.

كما أن المواطن في الكثير من مجتمعات هذه البلدان سيتحول إلى تابع في وطنه الذي أصبح تابعاً للأخطبوط الكبير المسمى بالعولمة.

كما أن هناك مايشبه الإجماع لدى الكثير من الباحثين أن العولمة تضعف الإلتناء من المواطن للوطن . والإلتناء ليس فقط ضرورة بقاء ولكنه بند رئيسي في سلم القيم، وتؤكد أدبيات علم النفس وعلم النفس الإجتماعي أن المواطن الإنسان إذا ماتخلى أو تحلل من قيمه سوف يخسر نفسه ومن بعده تأتي الجماعات الواحدة تلو الأخرى حتى تصل الخسارة إلى الوطن الأم وذلك هو الخسران المبين * .

مع طوفان العولمة بات على منظومتى التعليم والتربية وعلى الأسر بمختلف أطرافها الحفاظ على جوهر المواطنة وهوية المواطن . وإبتكار الوسائل والآليات للحفاظ على اللغة العربية الأم ونقلها سليمة إلى الأجيال القادمة وحفظها من السطحية وسيطرة التكنولوجيا على الثقافة وجذورها حتى يجرفها طوفان المعلومات إلى التشتت والتغريب ومن ثم الضياع.

كما يمتد هذا الطوفان إلى الثقافة التي تعمل العولمة على تذويبها حتى يسهل إنسلاخ المواطنين ومن ثم الوطن من جذورهم وثقافتهم الوطنية بعد أن تحوّل العالم المعولم إلى قطيع الكتروني يستجيب للسيطرين على الأزرار والإعلام ومنطق السوق وعالمه المفتوح للأقوياء وفي مقدمتهم الولايات المتحدة الأمريكية التي لازالت مصرّة - من فعل أصرّ - على حد تعبير عالم الاجتماع الفرنسي الكبير بيير بوردييه Pierre

* حسين كامل بهاء الدين : الوطنية في عالم بلا هوية ، تحديات العولمة ، دار المعارف ، القاهرة ، عام 2000 ، ص 180. والجدير بالذكر أن هناك كتابات كثيرة وأشارت إلى هذا المعنى الوارد في الفقرات عاليه نذكر منها كفايات وجمال أمين ، سيد ياسين ، محمد عبد الجارى ، فخرى لبيب ..الخ.

BOURDIEU فى مؤلفه القيم "العقلانية العملية" * على جعل العولمة مركبة أو قاطرة لجعل هوية الآخر الشمالى النموذج الأمثل فى ثقافته وحضارته ومصالحه وأسباب رفاهة على حساب حقوق الأوطان والمواطنين الآخرين وكرامتهم.

وأخطر ما أشار إليه وأكدّه بوردييه فى الحديث عن "عصر مابعد القوميات" ليطعن الفكرة العربية الإنسانية الإسلامية فى صميم المجتمعات العربية وفى قلبها مصر ودلل على ذلك بأطروحه فوكوياما عن صراع عن صراع الحضارات فى تسعينيات القرن العشرين المنصرف ونقد بوردييه له فى أنه إذا كانت المواطنة فى أوربا قد إزدهرت ومعها الوطن على أساس ثقافى إجتماعى دينى حضارى تقدمى وإنسانى تتناغم فيه اللغة والدين والتاريخ والجغرافيا والأرض والعادات والأمانى المشتركة. أى القيم الروحية والنفسية والمادية معا فلماذا ينكرون علينا هذا الحق ...؟؟⁽¹⁾

ونعود إلى القضية فى مجتمعنا المصرى المعاصر فإن المواطنة العربية فيها لا تتفصل عن العقيدة كما أن الإسلام والعروبة وجهان لعملة واحدة مع الإحترام لأصحاب الديانات الأخرى "المسيحية أو اليهودية" كمواطنين ، لهم ما لنا وعليهم ما علينا. وإذا كان الغرب قد شوّه ولا يزال صورة العرب والإسلام ، فى وسائل إعلامهم المتنوعة. فعلى واجب أساسى وأصيل وبكافة الوسائل المتاحة تعليمية وتربوية وثقافية وإجتماعية ونفسية وإعلامها ... الخ على أن العروبة بمكوناتها هوية ، والهوية فى النهاية (مواطنة ووجود) يؤكدّها التاريخ والثقافة والتراث الحضارى بكل مكوناته.

الهوية الوطنية باقية فى جوامعها بالرغم من تحديات العولمة ومخاطرها على الوجود الوطنى وعلى العقيدة واللغة خاصة بعد أن ربط الآخر المعولم فى الغرب أعداء العروبة والإسلام ، (الإسلام بالإرهاب) زوراً وبهتاناً⁽²⁾.

لا يزال للعولمة عيون للتلصص ، أو كما يسميها البعض "كلاب حراسة للمطاردة والتشكيك ونهش الاقتصاديات ، والتفكيك ، وتقليص سلطة الدولة وتحرير الأسواق. كل ذلك وغيره كثير يهدف خلخلة المواطنة عبر إختراق الوطن والقوانين ، وتخريب القيم الأخلاقية والتربوية والتعليمية ، وتفكيك الأسرة وتهديد الأمن الاجتماعى والثقافى والاقتصادى ، وتوسيع دوائر الفقر والفقراء ، وشيوع النزعة الاستهلاكية ، وانفصال

* Pierre BOURDIEU "Raisons PratiQUES sur la theorie de l'Action, Ed. Du seuil paris, 1994

(1) Pierre BOURDIEU " Raisons Pri QUES sur la theorie de l'Action, Ed. Du seuil Paris, 1994

الفصلين الثالث والرابع

وانظر أيضاً:

(1) محمد عابد الجابرى " التراث والحداثة " مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1991 الفصل الحادى عشر ، ص 241 ومابعدھا.

عبدالحى يحيى زلوم " إمبراطورية الشر الجديدة" ، الإرهاب الدولى ضد الإسلام – المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت ، لبنان

2003 ص 341 ، 381.

المعرفة عن هموم المواطن الانسان ، بل وصل الخطر الى الأسرة وأعضائها حينما أدخلوها بشباك التقنيات الجديدة إلى حالة من الغربة بالرغم من وجود الجميع فى البيت الواحد عن طريق هذا التدفق المعلوماتى والإعلامى الهائل ، حتى تحول المواطن الإنسان فى الأسر إلى ما يشبه التابع إن لم يكن العبد لآلته (الحاسوب والهاتف الجوال والأيباد) والغرق فى مستنقعات الإنترنت.

وأخراً وليس أخيراً إذا كان الهدف تعظيم الجوامع النافعة والإيجابية وتقليص النواقص والسوالب (جمع مسلبه) أن نتسلح بالعقلانية وقيم الأخلاق وبناء المواطن والأسرة والوطن بالمنظور العلمى فى منظومة التنشئة الإجتماعية والتعليم والتربية وعدم الإستهانة بمخاطر وسلبات العولمة ، والتحصن بلقاح المناعة للهوية الوطنية والأخلاقية ضد أمراض وعلل (الإيدز الإلكتروني) الذى ينتهى بالمصابين إلى فقدان المناعة الوطنية والقيمية والأخلاقية.

ما أمس الحاجة إلى مدرسة ونظام تربوى حديثين ، ومعلم كفاء يأخذ بيد براعم المواطنين الأبناء إلى المستويات الطيبة فى سلم التعليم من شعار أن المعرفة قوة وتربية للعمل بروح الفريق الذى لا يلغى قدرات المواطنة الفردية ، وأن يرسخ فى الشباب قيم الولاء للوطن ، والانتماء للهوية والجذ ، والثقة بالنفس ، وبالوطن والمستقبل .

ما أوجدنا ، نعم ما أوجدنا كمواطنين إلى معلمين تربويين فنانين ، عارفين كاشفين ومكتشفين للمواهب والكفاءات والعبقريات والعقول ، فهى الثروة الحقيقية المعول عليها فى ساحة التنافس . المطلوب رعاية المواطنة من خلال المواطن . وصيانتها من الإختزال والتسطيح ، والإبتسار المعرفى أو القبول من الكفاف فى المناهج وطرق ومناهج البحث ، والرؤية النقدية ، وإحترام الزمن ، وربط الموضوعات المعرفية بحاجات المجتمع الوطن ! وبذر بذور الإعتماد على الذات ، وإنتاج الحياه بدلاً من البقاء على الهامش فى قوقعة الإستهلاك وثقافته ، وصولاً إلى التعليم المميز ومجتمع المواطنين المتقدم المحصن بقيم المواطنة ذات الإعداد التربوى والتعليمى الراقى المعاون والمعين للنفوس الأبية النقية الطاهرة. التى تساعد على إجتياز التخلف والعبور إلى آفاق الحداثة والتقدم.

الفصل الرابع

إشكالية المواطنة : مفاهيمية وتحديات مجتمعية

تمهيد

لقد إرتبط تحديد مفهوم المواطنة وتبلورها وتكشفها بالعديد من الإشكاليات المفاهيمية التى تشكل جانباً كبيراً منها فى مجموعة النحولات التاريخية الرئيسية التى طورت من هذا المفهوم : بدءاً من نطاق سطحى محدود عاش فى نطاقه الانسان البدائى فى إطار المكان والعمران ، ومروراً بالإطار الاجتماعى المختل الذى بلورته دولة المدينة اليونانية والرومانية القديمة من خلال تطوير بعض الحقوق والإميازات للبعض فى مقابل حرمان البعض منها إستناداً لإمتلاك هذا البعض مصادر القوة المتنوعة ، وإنهاءً بتبلور المجتمع العام والدولة القوة الضابطة التى عملت على تحرير البشر من كل الأطر الفئوية الأثنىة التى كانوا ينتمون إليها ، والتى شكلت مرجعية لتحديد الحقوق والواجبات لتحل محلها حقوقاً وواجبات متساوية لكل البشر فى المجتمع ، بحيث إعتبرت هذه المساواة ركناً أساسياً من أركان المواطنة.

فضلاً عن ذلك ، فلقد إرتبطت هذه الإشكاليات المفاهيمية بالأزمة التى تواجهها العلوم الإنسانية بصفة عامة والعلم الاجتماعى بصفة خاصة والتى ترجع جذورها إلى التغيرات المذهلة والمتسارعة التى تقع على كافة الأصعدة المحلية والإقليمية والعالمية ، والتى أسقطت خاصية التطابق والإتساق بين المفاهيم والنماذج التصورية التى تعبر عنها ، الأمر الذى يفرض علينا إعادة النظر فى تلك الإشكاليات التى أصابت مفهوم المواطنة حتى تصبح أكثر دقة وإتساعاً وتكشفاً فى تغطية وتجليه كافة المتغيرات المكونة لها ، وتطوير تلك المفاهيم والتصورات الخاصة بماهية المواطنة لكى تكشف عن متغيرات فى سياقات إجتماعية وحضارية متباينة يأتى فى مقدمتها التحديد الإصطلاحي للمفهوم ، والسياق الاجتماعى والحضارى له.

ولقد إرتبطت هذه الإشكاليات المفاهيمية فى جانب آخر منها بعرض وتحليل ومناقشة المؤشرات الأساسية للمواطنة ، وذلك فى محاولة لقياس مدى إكتمالها ، وتحديد مستوى هذا الإكتمال.

وفى إطار هذا السياق ، فلقد إحتوى هذا الفصل على مايلى :

أولاً : التحولات الرئيسية التي طورت من مفهوم المواطنة.

ثانياً : الأبعاد المؤثرة على بلورة وترسيخ مفهوم المواطنة :

1- التحديد الإصطلاحي لمفهوم المواطنة .

2- السياق الإحتماعي والسياسي والقانوني والثقافي لمفهوم المواطنة.

ثالثاً : بعض المؤشرات الأساسية للمواطنة (قياس المواطنة):

1 - المساواة أمام القانون.

2 - الديمقراطية والمشاركة.

3 - التمتع بكافة الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية.

4 - إشباع الإحتياجات الأساسية.

4-1 التحولات الأساسية التي طورت من مفهوم المواطنة :

لقد كشفت الكتابات التاريخية عن أن التحول الأول في ظهور وتبلور مفهوم المواطنة لم يأخذ معنى محدداً وواحداً إلا عندما بدأت المجموعات البشرية في الإستقرار على قطعة جغرافية معينة سمتها فيما بعد موطناً ، وعندما فكر في شكل للسلطة على هذه البقعة ، وعلى الذين عاشوا عليها أصبح هناك ما يسمى الوطن ⁽¹⁾.

ويعنى ذلك كما يشير فريجة أن السلطة على مجموعة معينة من الناس كقبيلة مثلاً قد سبقت السلطة على الأرض التي استقرت عليها هذه المجموعة في وقت ما ، أو الأرض التي عاشت عليها هذه المجموعة من الناس لم تعتمد التنقل في عيشها ، أما تعبير مواطن فلم يكن له في تلك الفترة الدلالة السياسية والاجتماعية السائدة اليوم ، بل كان عضواً في الجماعة التي ينتمي إليها*

ويشير ليله إلى أن التحول الأول في ظهور وتبلور مفهوم المواطنة قد نشأ من نطاق سطحي ومحدود كان الإنسان البدائي مرتبط في إطاره بالمكان والعرمان ، والإطار الاجتماعي الذي عاش في نطاقه

(1) نمر فريجة ، فعالية المدرسة في التربية الوطنية (دراسة ميدانية) المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت ، 2002 ، ص 13

وجتى قطع المسافات فى إتجاهات مختلفة ، إلا أنه يرجع عادة إلى ذات المكان مفضلاً إياه على الأطر البيئية الأخرى ⁽¹⁾.

وحينما تطورت دولة المدينة اليونانية والرومانية القديمة أضيف الإطار الاجتماعى إلى البيئى الذى إرتبط به الإنسان البدائى فى المرحلة السابقة ، حيث قام البعض بتطوير بعض الحقوق والإمتيازات التى امتلكوها فى مقابل حرمان البعض الآخر منها ، وقد عرفت المجتمعات الانسانية تاريخياً أشكالاً مختلفة من أنظمة الحكم ، حيث مارست السلطة السياسية (نخب تتمتع بقدرات إقتصادية أو عسكرية أو دينية أو عرقية) سلطة مطلقة على أفراد المجتمع الذين كانوا رعايا أو أقنان للملك أو الأيو أو الاقطاعى ، حيث كانت عليهم واجبات ، ولم تكن لهم أية حقوق.

ولقد كان النظام الاقطاعى فى القرون الوسطى ممثلاً لتلك العلاقة بين الأمراء والنبلاء والعبيد والأقنان ، وكانت السيطرة للسياسة والاقتصادية (ملكية الأرض الزراعية ومن عليها من مختلف الحيوانات والأقنان) فى يد هؤلاء النبلاء والأمراء ، أما أكثرية الناس أو الأقنان أو العبيد فكانوا يعملون فى الإقطاعيات والأراضى الزراعية ، ونتيجة لذلك تطورت مشاعر الإرتباط بالمكان عند البعض الذى إمتلك حقوقاً متميزة فى مقابل الإغتراب عند البعض الآخر الذى حرم من هذه الحقوق ، وقد إستمرت حالة والمواطنة على هذا النحو حتى نهاية القرن الرابع عشر ⁽²⁾

ولقد جاء التحول الثانى فى ظهور وتبلور مفهوم المواطنة لتبدأ مرحلة جديدة ، وهى المرحلة التى بدأت بحركة الإصلاح الدينى التى تميزت بالثورة الفكرية والعلمية والتنويرية المترتبة عليها ، وتبلور بناء الدولة القومية التى قادت صراعاً مع الكنيسة تارة ، وحروباً مع أمراء ونبلاء الاقطاع تارة أخرى ، حتى تطور المجتمع العام على أنقاض المجتمعات ذات الإنتماءات والولاءات الضيقة .

ولقد عملت الدولة القومية على تحرير البشر من كل الأطر الفئوية الإثنية التى كانوا ينتمون إليها والتى شكلت مرجعية لتحديد الحقوق والواجبات ، لتحل محلها حقوقاً لتحل محلها حقوق وواجبات متساوية لكل البشر فى المجتمع ، بحيث اعتبرت هذه المساواة ركناً أساسياً من أركان مفهوم المواطنة ⁽³⁾.

(1) عرفت المجتمعات أشكالاً مختلفة من أنظمة الحكم ، حيث مارست السلطة السياسية فئات تتمتع بقوة اقتصادية أو عسكرية أو امتيازات دينية وعرقية ، وكانت هذه الأنظمة تمارس سلطة مطلقة على الناس الذين كانوا رعايا الملك أو السلطان أو الأمير أو الاقطاعى.

(2) على ليلة ، المجتمع المدنى العربى ، ط 1 ، الانجلو المصرية ، القاهرة ، ص 73

(3) Bornolel, citizenship, Riqths and class inequality univ- of Minneapls press, Minnea plis, U.S.A 1988 p.s .

ويضيف الكوارى فى هذا الصدد إلى بعد المساواة بعدا هاما آخر من أركان مفهوم المواطنة ، ويعنى ذلك البشر من رعايا عليهم واجبات إلى مواطنين لهم حقوق مثلما عليهم واجبات تؤكد لهم شرعية المشاركة فى كل القضايا التى تمس الوطن والدولة والمجتمع ، ومن ثم نشأت رابطة عضوية قوية تؤكد الارتباط بين المواطن والدولة والمجتمع ، وهو الارتباط الذى يؤسس بدوره حقوقا وواجبات متبادلة بين هذه المحاور الرئيسية الثلاثة⁽¹⁾ (الكوارى ، 2003).

ويشير شافر Shafer⁽²⁾ إلى أن أهم ما يميز هذه الحقبة من تاريخ أوربا قد تمثل فى تشكيل الدولة القومية التى حولت الناس من رعايا إلى "مواطنين" ، فالرعايا هم أتباع النبيل أو الأمير أو الكنيسة بينما المواطنون هم أتباع الوطن أوهم الوطن نفسه ، حيث فقد الرعايا إرتباطهم الدينى بالملوك (نظرية الحق الإلهى)، وأصبحوا مواطنين لديهم القناعة بأنهم هم وليس الملك الأعلى أو الأقوى ، وأنهم يناضلون ويعانون ويقاتلون من أجل دولتهم ووطنهم، والذى اعتبر (الوطن) أهم وأكثر ديمومة من الأمير أو الملك.

وهكذا تتجسد الدولة القومية مع مقوماتها من أرض وشعب وسلطة وسيادة فى المجتمع الجغرافى أو المكانى ، حيث تظهر فى هذا الإطار المواطنة المكتملة إلى الوجود ، وهذا الإنتقال أو التحول لايحدث بشكل عفوى ، أو من خلال الزمن أو الوقت ، وإنما من خلال إرادة قيادة ممثلة ومشاركة وفاعله فى المجتمع.

وفى إطار مجموعة التحولات الرئيسية وقع التحول الثالث والأخير ، ونعنى بذلك تلك التحولات الاجتماعية والسياسية التى رسخت من مفهوم المواطنة وأرست قواعدها الأساسية ، وقد تمثل ذلك فى إتساع منظومة الحقوق والواجبات التى تضمنها مفهوم المواطنة ، فبعد أن كان قاصرا على الحقوق والواجبات ذات الطبيعة السياسية والقانونية ، فإنه إتسع ليتضمن حزمة كاملة من الحقوق والواجبات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والإنسانية بشكل عام ، وبعد أن كانت هذه الحقوق تقع على خلفية العلاقة بين المواطن والدولة فى المقام الأول ، فقد أصبحت هذه الحقوق تستند إلى مرجعية المجتمع بكافة أطيافه وهو ما يعنى أن المحدد

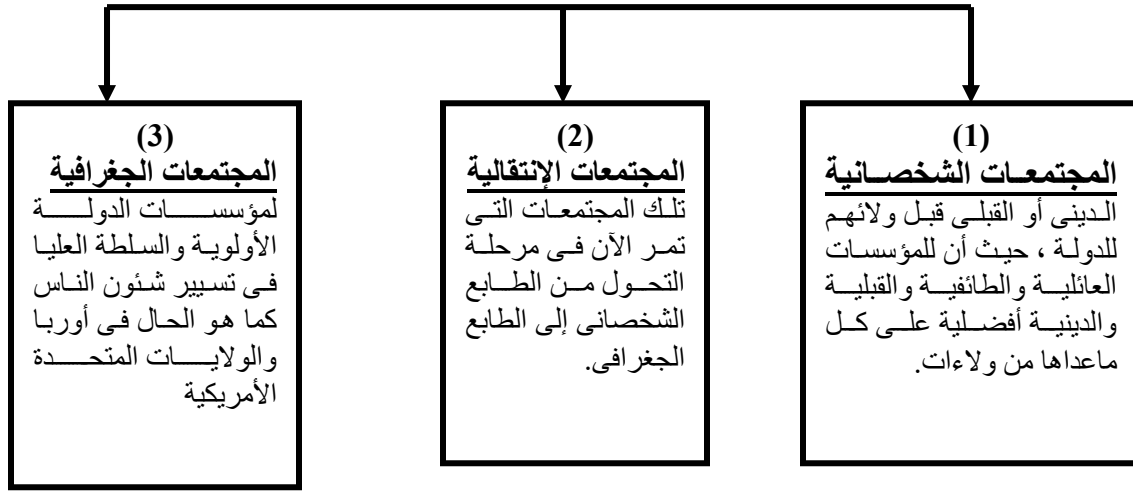
(1) على خليفة الكوارى ، مفهوم المواطنة فى الدول الديمقراطية ، فى المواطنة والديمقراطية ، مرجع سابق، ص 13
(2) B.Shafer, Nationalism: Myth and Reality, Harcourt press, N.y. 1995. p.142.

الفاعل فى تحديد مفهوم المواطنة أصبح المجتمع القومى بكل ما يحمله من تشكيلات ومنظمات حكومية وغير حكومية.

ولقد تزامن هذا الكشف للمواطنة على حزمة متكاملة من الحقوق والواجبات مع بروز تيار العولمة لى يحرر المواطنة من حدودها القومية ، والدعوة باتجاه مواطنة عالمية تسقط تدريجيا الإنتماءات القومية الضيقة ، وتخلق إنتماء عامة ومواطنا إنسانية عامة ، وبالرغم من أن الوعي بهذه المواطنة العالمية قد بدأ يتعمق ويتأسس ويسعى إلى الإكتمال والتحقق إلا أن عدم الوعي بهذه المواطنة مازال فى إطاره المجهول وغير المكتمل⁽¹⁾ ، (2007).

شكل (1-4)

تصنيف المجتمعات وفق مفهوم المواطنة



المصدر : (الباحث)

ويشير فريحه وفق هذا التصنيف إلى أنه فى المرحلة الثانية (المجتمعات الإنتقالية) قد لاتحددها مرحلة زمنية ، فقد تطول وتواجه الكثير من الصعوبات قبل أن تنتهى إلى المجتمعات الجغرافية مع ملاحظة أن تحول تلك المجتمعات إلى المجتمعات الجغرافية لايبنى أن عناصر المجتمعات الشخصية قد تحركت

(1) على ليلة ، المجتمع المدنى العربى ، مرجع سبق ذكره ، ص 74.

فقد تبقى وتستمر ، ولكن يخفف تأثيرها وضعف دورها، فالمواطن فى هذه الحالة يبقى منتما إلى عائلة كبيرة أو طائفة أو قبيلة ، أو إلى إثنية محددة ، لكنه لايعطى الأفضلية فى المواطنة لأى منها على الأفضلية للوطن ومؤسساته⁽¹⁾.

وبالرغم من ذلك التصنيف الذى قدمه فريحة للمجتمعات وفقا لمفهوم المواطنة إلا أننا نأخذ على هذا التصنيف أمرين تمثل الأول فى تجاهل ذلك الكشف لمفهوم المواطنة على كثير من الحقوق والواجبات التى أحدثها تيار العولمة ، وتحدد الأمر الثانى فيما نجم عن تلك الحركات الاجتماعية Social Movement التى قادتها الفئات والشرائح الاجتماعية المطحونة والمهذرة حقوقها لكى تحصل على حقوق أكثر إنسانية قد تتناقص مع حقوق قانونية وسياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية مستقرة إستنتاجاً إلى الشريحة الإنسانية ، وفى ظل ما أصبح يعرف بحقوق الإنسان وليس حقوق الجماعة أو المجتمع ، وهذا يعنى المواطنة الكاملة. وفى إطار مجموعة التحولات الرئيسية التى تطورت من مفهوم المواطنة أشار دياب⁽²⁾ إلى أن الحاجة تبدو ماسة لمراجعة المفهوم بصورته التقليدية على مستوى الفكر العربى والذى يعرف المواطنة بأنه صفة المواطن الذى يتمتع بالحقوق ويلتزم بالواجبات فى إطار الدولة القومية التى ينتمى إليها ، حيث لم يعد هذا المفهوم يستجيب حالياً للتحولات التى تمر بها المجتمعات الأوروبية ، ولقد أوجز دياب أسباب ذلك إلى مجموعة من العوامل التى يمكن عرضها على النحو التالى:

- 1- بروز ظاهرة التعددية الثقافية نتيجة لتزايد الهجرة العالمية.
- 2- تعرض دعائم الدولة للاهتزاز بسبب حدة النزاعات العرقية.
- 3- ظهور التكتلات السياسية الإقليمية الكبرى كالاتحاد الأوروبى ،والذى أتاح فرصاً للانتماء إلى كيانات وجماعات سياسية أكبر ، الأمر الذى طرح إشكالية مفاهيمية عن مصير المواطنة الفطرية فى ظل هذه الكيانات الجديدة والكبيرة ايضا.
- 4- النمو المتسارع للمجتمع المدنى العالمى بتجلياته المختلفة ، والذى أخذ يعيد إلى الأذهان فكرة المواطنة العالمية .
- 5- التطرف فى ممارسة الفردية يؤدى إلى تهديد نسق القيم الذى يحكم العقد الاجتماعى فى الدول القطرية أو القومية.

(1) نمر فريحة ، فعالية المدرسة فى التربية الوطنية ، ص 20

(2) فايد دياب ، المواطنة والعولمة ، تساؤلات الزمن الصعب ، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ، القاهرة ، 2007 ، ص 7.

2-4 الأبعاد المؤثرة على بلورة وترسيخ مفهوم المواطنة :

تواجه العلوم الإنسانية بصفة عامة ، والعلوم الاجتماعية بصفة خاصة ليس مشكلات مفاهيمية فحسب ، بل هى أزمة تصورات ومفاهيم راجعة فى الأساس إلى الافتراضات النظرية التى يطرحها التراث السوسيولوجى ، والتى لم تعد قادرة على تفسير الوقائع الإمبيريكية التى تطرحها المتغيرات والتفاعلات الجديدة . بل إن هذا الواقع العالمى شديد التغير قد أصبح فى حاجة إلى قراءة جديدة للتوصل إلى تعميمات كافية وصادقة ، ذات كفاءة لتفسير هذه المتغيرات والتفاعلات الجديدة ، وعلى وجه الخصوص فى نطاق النظام العالمى المعاصر ⁽¹⁾.

وفى إطار هذا السياق ، فإن بلورة وترسيخ مفهوم المواطنة يتطلب منهجيا القراءة السوسيولوجية المتأنية للأبعاد المؤثرة على هذا المفهوم ، والتى يأتى فى مقدمتها فى التحديد الإصطلاحي للمفهوم ، والسياق الاجتماعى والسياسى الذى تكشف من خلاله.

وفيما يتعلق بالتحديد الإصطلاحي لمفهوم المواطنة ، فإن ابن متطور يؤصل فى لسان العرب لمفهوم المواطنة فإنها مشتقة من الوطن أى المنزل أو البيت الذى يقيم فيه الإنسان، وهو موطن الإنسان ومحلّه ⁽²⁾. أما بدوى فيشير إلى معنى المواطنة Citizenship بأنها صفة المواطن ، والتى تحدد حقوقه وواجباته الوطنية ، أى يعرف الفرد حقوقه ويؤدى واجباته عن طريق التربية الوطنية ، وتتميز المواطنة بنوع خاص بولاء المواطن وخدمته لوطنه فى أوقات السلم والحرب ، والتعاون مع المواطنين فى تحقيق الأهداف القومية ⁽³⁾.

ولقد جاء فى تحليل برنارد هيلين بوسانتكية Bernard and Helen Bosantcke لمفهوم المواطنة بأنه مفهوم شديد الارتباط بالسلطة ، وأن هناك إختلافا بين أن يكون الفرد مواطنا فى الدولة ، وبين أن يكون فيها مجرد إنسان، فلكى يكون مواطنا فى الدولة فالأمر يستلزم ضرورة أن يكون على درجة من الوعى بأنه

(1) على ليلة ، المجتمع المدنى العربى ، مرجع سابق.

(2) ابن منظور ، لسان العرب ، مجلد (14) دار الاحياء العربى ، بيروت ، 1988 ، ص 297

(3) احمد زكى بدوى ، معجم المصطلحات العلوم الاجتماعية ، مكتبة لبنان ، بيروت ، 1980 ، ص 307

يعيش وسط حماية يحكمها العديد من المعايير والقوانين ، وهذه القوانين بمثابة القوة إلى جانب السلطة ، وعلى المواطن أن يلتزم بها.

ويرى بوسانتكية أنه طالما كان أعضاء المجتمع مواطنين متساوية فيه فلا بد وأن يكون الولاء الأول والأعظم للمواطنة وليس للطبقة ، ويؤكد أيضا على دور التبادل التجارى وأثره على المواطنة ، والرفاهية الاجتماعية، والعلاقات الاجتماعية بين الأفراد ، فيرى أن الأخيرة تشير إلى البعد الأخلاقى فى تعامل الأفراد، وأنه إذا كان التعامل على الأسلوب التجارى فقط ، فقد يؤدى إلى هدم كل من الحياة الاجتماعية والقوة الإنسانية⁽¹⁾.

ولقد أظهرت هذه التعريفات لمفهوم المواطنة بأنها تستند على مجموعة من المقومات التى يأتى فى مقدمتها تحديد حقوق المواطنين وواجباتهم ، والمساواة أمام القوانين دون تمييز ، وأن الولاء للوطن سابق على الولاء للطبقة أو الفئة.

فضلا عن ذلك ، فهناك العديد من التعريفات الخاصة بمفهوم المواطنة والتى تعمق وترسخ الرؤية لهذا المفهوم، حيث يشير الكوارى إلى أن مفهوم المواطنة كان دائما مقرونا عند المفكرين العرب بالسعى إلى المساواة والمطالبة بالعدل والإنصاف بالنسبة لجميع من يحمل جنسية الدولة التى يقيم ويعيش فيها ، وقد رأوا أيضا أن مفهوم المواطنة فى العربية يقرب إلى الأذهان مضامين الأصل الإنجليزى Citizenship ويربطه بفكرة الوطنية ذات الأهمية المركزية فى العمل المشترك بين جميع المواطنين من أجل النهضة الحضارية ، ومن أجل الاندماج الوطنى وبناء الدولة بإعتبارها مؤسسة مستقلة عن من يحكمها ، ويتساوى جميع المواطنين فى القرب والبعد عنها ، ويتمتعون جميعا بحقوق مدنية وسياسية واجتماعية ، كما يتحملون واجبات متساوية دون تمييز⁽²⁾.

(13) Andrew Vincent, citizenship, poverty and Real will sociological Review, vol. Ho Nov, N.Y. 1922, pp.7-11-12.

(14) علخليفة الكوارى ، مفهوم المواطنة فى الدول الديمقراطية ، مرجع سابق ، ص 34

ولقد أكد قلادة على ضرورة وجود أساسين من أسس المواطنة عند تحديد مفهوم المواطنة هما : المشاركة فى الحكم من جانب ، والمساواة من جانب آخر قبل أن يصبح لكل شخص صفة المواطنة من خلال المشاركة فى الحياة السياسية⁽¹⁾.

ويتصل التعريف اللغوى السابق لمفهوم المواطنة باللغة العربية ، وهو المفهوم الذى بدأ ضعفاً محدداً ثم إتسع لينكشف ويتطابق مع نظيره الغربى فى اللغة الأجنبية بالتعريف العلمى الذى قدم لمفهوم المواطنة ، وفى هذا الصدد يشير كارونى كانيجا إلى المواطنة باعتبارها العضوية الكاملة فى دولة أو بعض وحدات الحكم والمواطنون فى هذا الإطار مثل التصويت ، وحق تولى المناصب العامة، وكذلك عليهم بعض الواجبات مثل واجب دفع الضرائب ، وحق الدفاع عن الوطن⁽²⁾.

كما أشار استيفن كاستلز Stephencastis وديفيد الستين David Alstian إلى تعريف المواطنة باعتبارها المكانة التى تيسر الحصول على الحقوق الأهلية والحقوق السياسية والاقتصادية⁽³⁾.

ولقد حدد تعريف آخر لكارونى كانيجا K.Kanyinga للمواطن بأنه الشخص الذى له حق التصويت والترشيح للانتخابات ، وتولى المسئوليات السياسية ، والتمتع بالمساواة أمام القانون ، والحق فى الحصول على الخدمات والامتيازات الحكومية ، فى مقابل ذلك فإن المواطنة تعنى القيام بمجموعة من الإلتزامات كطاعة القوانين ، ودفع الضرائب والدفاع عن الوطن⁽⁴⁾.

أما مارشال Marshall فقد حدد المواطنة باعتبارها المكانة التى تيسر الحصول على الحقوق والقوى المرتبطة بها ، ويرى أن هذه الحقوق تشتمل على الحقوق المدنية التى تضم حرية التعبير والمساواة أمام القانون ، والحقوق السياسية التى تشتمل على الحق فى التصويت ، والحق فى الإنضمام إلى تنظيمات سياسية مشروعة ، والحقوق الاجتماعية والاقتصادية التى تحتوى على الرفاهة الاقتصادية والأمان الاجتماعى .

وفى إطار الإشكالية المفاهيمية التى تواجه تحديد مفهوم المواطنة ، فلقد خلط فريشة بين ثلاثة مفاهيم تمثل الأول فى المواطنة ، والتى تعنى لدى فريشة الحالة القانونية والاجتماعية والسياسية والعاطفية التى تؤسس علاقة الفرد أو المجموعة بوطنها ، وتحدد الثانى فى المواطن ، وهو الإنسان ذو الوضع القانونى كونه عضواً فى أمة أو دولة معينة ، ويتضمن هذا الوضع الإخلاص لهذه الأمة أو الدولة ، والتمتع بحمايتها

(1) وليم سلمان قلادة ، مبدأ المواطنة ، دراسات ومقالات ، المستقبل العربى ، مجلد (22)

(2) Karunt kanying, citizenship and Governare in Easlern southern Africa, 2000 pp 3.4

(3) Stephen casless & Deved Alstain, citzenchip and Miqaration, Globaization and the politces of Belonging, Routledge. NY.

(4) Karunt kanying, op. cit p.5

وحق المشاركة في سيرورتها السياسية ، أما المفهوم الثالث والأخير فقد تعلق بالتربية المواطنة التي تعنى بالدرجة الأولى علاقة الأفراد بالدولة أى علاقة الأفراد المرتبطة بالتصويت ، والخضوع للقانون. وشغل مراكز عامة (1).

ويمكن من خلال تفكيك وتجميع المفاهيم الثلاثة أن نؤكد على أن مفهوم المواطنة يعنى تلك العلاقة القانونية والاجتماعية والسياسية التي تنشأ بين المواطن وتضمن له التمتع بحق المشاركة في التصويت ، والخضوع للقانون ، وشغل الوظائف . أما الواجبات والإلتزامات فقد تم إهدارها أو إهمالها وتهميشها من وجهة نظر المفاهيم الثلاثة.

ويشير الوفيان إلى أن المواطنة رابطة سياسية وليست عرقية أو دينية ، وإنما هي نتاج الأنظمة الديمقراطية التي أفرزتها الدولة القومية ، حيث توجد دساتير وقوانين تنظم حياة الجماعة البشرية التي تعيش على أراضيها وفقاً لحقوق وواجبات متعددة مدنية وسياسية وقانونية وإقتصادية وإجتماعية منسجمة مع مبادئ المساواة والعدالة وقيم حقوق الإنسان ، وإحترام التعددية الثقافية ، والإنتماء للدولة وليس للأشخاص ، ومع هذا فإن المواطنة ليست نصوصاً ووثائق فقط ، بل تحمل المواطنين مسئولية جماعية لتغليب المصلحة العامة للمجتمع والدولة على المصالح الخاصة عن طريق المشاركة في النظام الضريبي ، واحترام القوانين ، وحماية الدولة حين تعرضها للتهديدات والمخاطر (2).

ويتفق غيث في تعريفه لمفهوم المواطنة مع التعريف الذي إنتهى إليه الوفيان فإنها مكانة أو علاقة إجتماعية بين شخص طبيعي وبين مجتمع سياسى (الدولة) ومن خلال هذه العلاقة (عقد إجتماعى) يقدم الطرف الأول الولاء ، ويتولى الطرف الثانى مهمة الحماية ، وتتحدد هذه العلاقة بين الدولة والمواطن عن طريق القانون (3).

ويؤكد على فخرو في ورقة بحثية قدمت في مؤتمر المواطنة وتكافؤ الفرص في البحرين المواطنة إلى بعدين رئيسيين تمثل الأول في المواطنة الأفقية Horizontal citizenship وهى تلك لعلاقة بين المواطن وشريكه المواطن ، ويتحقق ذلك من خلال تبني القيم المشتركة والعمل معاً في إطار المجتمع المدني

(1) نمر فريجة ، مرجع سبق ذكره ص ص 34، 32

(2) فارس الوقيان ، المواطنة في الكويت ، المكونات والتحديات ، مركز الدراسات الإستراتيجية والمستقبلية ، جامعة الكويت ، 2009 ، ص 8

(3) محمد عاطف غيث ، قاموس علم الاجتماع ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، 1995، ص 169

وعليه يحدث التكامل بين الجميع بغض النظر عن الاختلاف ، أما البعد الثانى فهى المواطنة الرأسية vertical citizenship التى تعبر عن العلاقة المؤسسية بين المواطن والدولة من خلال النظام العام والمؤسسات التشريعية والتنفيذية والقضائية ، وما يترتب على ذلك من حقوق وواجبات وخدمات وعقوبات وأمن ، حيث تتحمل الدولة المسؤولية الأكبر فى قدرتها على إدارة التنوع ، وإبتكار سياسات وآليات الدمج الاجتماعى للجماعة والطوائف وذلك بسبب السلطة التى تمتلكها ⁽¹⁾.

وهكذا تشير المواطنة إلى مشاعر الحب والولاء التى تكمن فى الإلتناء للوطن ولالأرض وللشعب وفخر بتراته وحضارته ، وتتجلى مظاهرها فى الإلتزام بالحقوق والواجبات ، وإحترام القوانين والمعايير السائدة فى المجتمع ، والتوحد معه ، والعمل على حمايته والدفاع عنه فى وقت الأزمات بكل غال ونفيس حرصاً على تماسكه ووحدته ، وإستمرارية بقاءه وسلامته ، وأن ثمة تطابقاً بين المواطنة والمجتمع المدنى ⁽²⁾.

وفى إطار التحديد الاصطلاحي لمفهوم المواطنة الذى يعد أحد الأبعاد المؤثرة على بلورة وترسيخ هذا المفهوم ، فيمكن تحديد أهم النقاط التى جاءت بهذا التحديد ، وذلك على النحو التالى :

- 1 - أن المواطنة من حق الأفراد الذين يشغلون مكانة محددة فى بنية المجتمع ، وترتبط بهذه المكانة مجموعة من الأدوار التى يرتبط أداؤه بحزمة من الحقوق والواجبات التى يعد التمتع بها وآداؤها مقياساً أساسياً من مقاييس المواطنة.
- 2 - أن المساواة معيار أساسى من معايير المواطنة الذى يتمتع الأفراد بموجبه بنفس الحقوق ، وعليهم ذات الإلتزامات ، وأن التمتع بهذه الحقوق ، وأداء الواجبات أو الإلتزامات من إختصاص أو من مسؤولية الدولة.
- 3 - أن المواطنة ترتبط أساساً بالمجتمع ، وإن لعبت الدولة الدور الأساسى فى تحديد أركانها ، حيث أن المواطنة نتاج لتفاعل أفراد المجتمع فى إطار جغرافى أو مكانى يشكل وطناً بينهم تراث مشترك ناتج عن هذا التفاعل داخل البيئة التى تحتوى على الدين والثقافة واللغة والخبرة التاريخية المشتركة
- 4 - أن المواطنة هى تعبير عن روح الأمة تتجلى من خلال الفرد ، ويرجع ذلك على أنها حقيقة كلية ترتبط بالمجتمع ونتج عنه ، وإن كانت ترتبط بالدولة ولكنها لا تنتج عنها.
- 5 - أن المواطنة تعد حقيقة متكشفة تسعى دائماً إلى بلوغ الإكتمال تاريخياً ، وهذا يعنى أنها تتجه دائماً على الإتساع النوعى لكى تضم حقوقاً إجتماعية واقتصادية وسياسية وبيئية ، وفى كل مرحلة من

(1) على فخرور ، ترسيخ قيم المواطنة وتكافؤ الفرص فى البحرين ، مؤتمر المواطنة وتكافؤ الفرص ، البحرين ، 2007 ، ص 3.

(2) لطيفة إبراهيم خضر ، دور التعليم فى تعزيز الإلتناء ، عالم الكتب ، القاهرة ، 2000 ، ص 88

مراحل التطور التاريخي تتكشف المواطنة لتضم أنواعا جديدة من الحقوق هذا من جانب ، وفئات وشرائح إجتماعية لم تكن تتمتع بالمواطنة قبل ذلك ، هذا من جانب آخر (*) .

وفيما يتعلق بالسياق الاجتماعي والسياسي والقانوني والثقافي لمفهوم المواطنة ، فقد أكد الكواري على أن أن المجتمعات في تطورها التاريخي والحضاري قد تمكنت من بلورة مفهوم المواطنة ، حيث اسست نموذجا مثاليا يشكل مرجعية تحدد مدى إكتمال المواطنة أو تقلصها وضيق نطاقها ، ولقد أرجع بداية الاهتمام بمفهوم المواطنة إلى ظهور الفكر العقلاني وتزايد تأثيره، وكذلك نتيجة لحركات الإصلاح السياسي وماتلاها من حركات النهضة والتنوير في الحياة السياسية ، وقد تأثر هذا الفكر بروافد كثيرة تؤكد جميعها على تطبيق مبدأ مساواة الجميع أمام القانون (1) .

فضلا عن ذلك ، فقد قام الفكر السياسي والقانوني في إطار الحضارة الغربية منذ القرن الثالث عشر حتى قيام الثورتين الأمريكية والفرنسية في القرن الثامن عشر بصياغة مبادئ ، وبناء مؤسسات وتطوير آليات ، وتوظيف أدوات حكم جديدة تم وضعها موضع التطبيق تدريجيا لترسيخ وتنمية نظم حكم قومية مقيدة للسلطة من خلال حركات الإصلاح المصحوب بالانتفاضات الشعبية ، ويشير ستيفن Stephen في هذا الصدد إلى أن عملية الانتقال التاريخية من الحكم المطلق إلى الحكم المقيد ، ومن وضع التابع إلى وضع المواطن لم تكن عملية سهلة ، بل كانت مخاضا عسيرا وصعبا قتل فيه ملوك ، وسالت على دربه دماء شعوب ، ويعود الفضل في إنجاز هذا التحول التاريخي إلى تحول الناس من الرضى بالتبعية الإصرار على المشاركة الفعالة التي تحقق مصالحهم وتصورون كرامتهم (2) .

* إن تراجع الدولة اقومية عن تحقيق المواطنة قد أدى في بعض المجتمعات النامية الى تراجع أفرا المجتمع من مرحلة الدولة الى مرحلة ما قبل الدولة ، حيث تبرز مقومات وكيانات أقل من الدولة التي يصبح وجودها طاغية على وجود الدولة الذي يأخذ في الضعف والتكاسل . ومن هنا يحدث الصراع بين الهويات والكيانات التي تؤدي كل منها دورها المؤثر في توجيه واجبات والتزامات أفراد المجتمع .. هذا ما يطلق عليه بالمواطنة المزاجية.

(1) على خليفة الكواري ، مرجع سبق ذكره ، ص 24

(2) Stephen Negwa, citizenship Amiel st Economic and political change in Kenya Mimes, 1998 p.7(A).

* على خلاف ذلك نجد أن السياق العربي لم يكن به ما يدعم التطور التاريخي لمفهوم المواطنة المواطنة حتى بلورته حيث نجد أن النزعة الأبوية المنحدرة فيه ، وهي نزعة لا تفرق التمتع بالحقوق بقدر ما يؤكد على الواجبات أو الالتزامات ، ولقد تصاعدت هذه النزعة الأبوية عن الأمر عن الأمر حتى وصلت الى قمم النظام السياسي فهو الأب وهم الأبناء الذين عليهم الطاعة بغض النظر عن الحقوق التي تمنح لهم أو الواجبات التي تفرض عليهم ، إضافة الى ذلك فإن النزعة الأبوية لا تعرف المساواة ، فهناك تفرقة بين الإناث والذكور فيما يتعلق بالحقوق والواجبات بين الصغار والكبار والجميع قد تم تنشئته على تفاوت وتباين الحقوق والواجبات ، كما تم تنشئته على الطاعة .. وهذا ما يتناقض مع مفهوم أركان المواطنة.

وفى هذا الإطار ، يؤكد كثير من الباحثين على أن المواطنة فى أوروبا لم تكن منحة ولكنها إنتزعت من خلال النضال السياسى للمشاركة فى عملية الحكم ، حيث أن الحقوق المسلم بها ليست ثابتة ، ويمكن تحديدها بإعتبارها توقعات معتادة ، ولكن يمكن النظر إليها بإعتبارها صراعا يمكن من خلاله تحقيق الحقوق فى مواجهة الدولة ، ويعنى ذلك أن التاريخ الأوروبى والثورات التى قامت من خلالها قد لعبت دوراً أساسياً فى توضيح وتكشف معنى المواطنة بحيث ظهر المفهوم فى أكمل حالاته .

وإذا كانت المواطنة هى تعريف للفرد فى مواجهة الدولة من زاوية الحقوق والواجبات ، فإنه يمكن القول بأن ميزان الحقوق والواجبات قد مر فى مراحل متعددة ومضطربة قبل وصوله إلى نقطة التوازن التى تحقق الإستقرار السياسى والاجتماعى الداخلى، فقد يصبح هذا الميزان مختلا لصالح الدولة فى مراحل نشأتها الأولى ، حيث تكون الواجبات المفروض أن يلتزم بها الأفراد أكثر من الحقوق التى يتمتعون بها نتيجة إنتمائهم الوجدانى والقانونى للدولة ، ثم يبدأ الميزان فى مرحلة لاحقة بالتعدل التدريجى فى اتجاه تصحيح الإختلال المؤقت إرتباطا باستقرار بناء الدولة وترسيخ كيانها وتراجع حدة المخاطر التى تهدد وجودها (1)

وفى إطار هذا السياق ، فقد أشار ليلة على مجموعة من الاعتبارات التى تستطيع المجتمعات العربية من خلالها أن تلعب دورا فى بلورة مفهوم المواطنة يأتى فى مقدمتها حداثة نشأة الدولة القطرية ، ومحاولة ترسيخ جذورها فى مواجهة فكرة القومية ، فإنها أكدت على واجبات المواطنين نحوها، ولم تهتم كثيرا بالتأكيد على الحقوق ، وذلك راجع إلى طابعها الاستبدادى أو القهرى ، ولأنها فى مرحلة البناء ، فقد إهتمت بتطوير ذاتها وإستكمال أبنيتها ، وحينما تم ذلك فإنها وبسبب توجهاتها الأبوية إستمرت فى طابعها الإستبدادى أو القهرى الذى يفرض الواجبات دون التسليم بالحقوق ، ومن ثم أعاققت تبلور مفهوم المواطنة ، هذا من جانب ، ولقد إستمرت ثقافة الدولة الأبوية ، بحيث تحولت إلى مايمكن تسميته بنموذج الدولة المشوهة لعدم قدرتها على تحقيق مكونات مفهوم المواطنة لمجموعة من العوامل التى من أبرزها غياب تداول السلطة ، وسيطرة البيروقراطية ، والإنفرد بالقرار وكالة عن الجماهير دون تفويض ، وإنتشار الفساد دون مساءلة ، والإستناد إلى آليات القهر المتنوعة ، هذا من جانب آخر ، حيث أدت كل هذه العوامل دورها فى إختزال المواطنة (2).

(1) خالد الخروب ، مبدأ المواطنة فى الفكر من الفرد القومى الى الفرد المواطن ، فى المواطنة والديمقراطية فى البلدان العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2001 ص 99

(2) خالد الخروب ، المرجع السابق نفسه

فضلا عن ذلك ، فيرجع السبب في تخلف مفهوم المواطنة وعدم تكامله في المجتمعات العربية إلى خضوعها لما يمكن أن يسمى بحالة القهر الفائض أو الزائد سواء بسبب قهر النظم السياسية ، أو بسبب قهر الظروف الاقتصادية والمعيشية ، أو بسبب الحالة الذي يعيش في إطارها نسبة تتراوح بين 30% - 40% من السكان تحت خط الفقر ، بالإضافة إلى ظروف زيادة معدلات الأمية ، وتخلف الوعي الاجتماعي والسياسي وجميعها ظروف تدفع بغالبية البشر إلى هامش المجتمع تعيش حالة من تخلف المواطنة ، حيث تفرض عليها الإلتزامات دون منحها فرصة التمتع بالحقوق.

ويشير تقرير التنمية الإنسانية العربية في هذا الصدد إلى حالة إكمال مفهوم المواطنة في دول الخليج ، حيث تحقق تقدم كبير دون شك ، في حين مازالت أقسام الحكم المركزي الطابع قائمة في كثير من البلدان العربية ، الأمر الذي ينتقص من حالة المواطنة فيها⁽¹⁾.

3-4 بعض المؤشرات الأساسية لقياس المواطنة:

لقد ساعد التطور التاريخي والحضاري لتغير المواطنة ، والمفهوم الذي يعبر عنه على تبلور البناء الهيكلي والوظيفي له ، حيث يتضمن هذا البناء مجموعة من المؤشرات الأساسية التي يشير وجودها وتحققها إلى قياس مدى إكمال المواطنة من عدم تحققها أو عدم إكمالها.

وفي هذا الإطار ، يمكن اعتبار إكمال نمو الدولة ذاتها من أول وأهم المؤشرات الأساسية للمواطنة حيث يتحدد نمو إكمال الدولة بإمتلاكها الثقافة التي تؤكد كما يشير ستيفن Stephen على المشاركة والديمقراطية ، والمساواة أمام القانون ، وعلى هذا النحو فإن الدول الإستبدادية لا تتيح الفرص الكاملة لنمو المواطنة ، أو أن الدولة ذاتها تقع فريسة حكم الأقلية التي تسيطر على الموارد أو المصادر الرئيسية للمجتمع ، وتحرم قطاعا كاملا من البشر من حقهم في المشاركة أو الحصول على حقهم من هذه الموارد أو المصادر . الأمر الذي يدفعهم إلى التخلي عن قيامهم وإلتزاماتهم الأساسية ، وهو مايعنى عدم تحقق مواظنتهم نتيجة عدم حصولهم على حقوقهم ، ومن ثم عدم إلتزامهم بواجباتهم⁽²⁾.

(1) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ، تقرير التنمية الانسانية العربية عام 2002 ، المملكة الأردنية الهاشمية ، 2002 ، ص 104.

(2) Stephen Ndwa, citizenship and Ethics: An Examination, 1997 mimes.p32

فضلا عن ذلك ، فإن عدم إكمال نمو الدولة أو ضعفها قد يدفع بعض الجماعات (القبلية – العشيرة – الطائفية ... الخ) إلى أن تشكل من نفسها مصدر الولاء والانتماء على حساب الدولة ، ومن الممكن أن يؤدي بروز بعض الجماعات بدرجة معينة إلى تراجع وجود الدولة ، ومن ثم تراجع المواطنة.

(1) ولقد جاء إرتباط المواطنة بالديمقراطية كمؤشر أساسى من مؤشرات المواطنة لكى يؤكد على أن الديمقراطية هى الحاضنة الأولى للمواطنة ، كما تعنى كما يشير الدورى التأكيد على مركزية القرار فى مقابل إختزال مركزية الجماعة ، كما تعنى أن الشعب هو مصدر السلطات كما تعنى أن الشعب هو مصدر السلطات ، كما تعنى أيضا التأكيد على مبدأ المساواة السياسية والقانونية بين المواطنين بصرف النظر عن الدين أو العرف أو المذهب أو الجنس (1).

ويشير بارباlet Barbalet فى هذا الصدد إلى أنه من الضرورى ، وحتى تكون المواطنة مكتملة أن يتوفر لها قدر من الوعى المستند إلى إمكانية الحصول على المعلومات من مصادرها المختلفة بحيث تصبح هذه المعرفة بالمعلومات قاعدة القدرة على تحمل المسئولية كما تشكل أساس القدرة على المشاركة والمساءلة (2).

(2) وليست الديمقراطية والمواطنة مفاهيم مطلقة ، كما يشير الكوارى ، ولكنها تتشكل وفق قيم الحضارات وعقائد المجتمعات وتجارب الدول فى التطبيق ، وهو مايعنى مرونة المفاهيم المعبرة عن متغيرات الديمقراطية شريطة ألا تنزلق المرونة إلى حد الإخلال بالشروط الأساسية للديمقراطية ومن ثم المواطنة (3).

(3)* وقد استند المؤشر الثالث من المؤشرات الأساسية للمواطنة على تمتع المواطنين بكافة الحقوق السياسية والقانونية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، وهو مايعنى من وجهة نظر كانبنجا Kanpnnga قيام عقد إجتماعى Social contract يؤكد على أن المواطنة فى الأمة أو الدولة هى مصدر كل الحقوق والواجبات ، وهى أيضا مصدر لرفض أى تحيز فيما يتعلق بالحقوق والواجبات وفق أى معيار سواء كان مرتبطا بالجنس أو الدين أو العرق أو الثروة أو اللغة أو الثقافة.

(1) عبدالعزيز الدورى ، التكوين التاريخى للأمة العربية ، دراسة فى الهوية والوعى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت 1984 ، ص 62.
(2) Barbalet J.M., citizenship, Rights, struggles, and class inequality. OP.cit. p.41.

(3) على خليفة الكوارى ، مرجع سبق ذكره ، ص 37.
* من الضرورى الإشارة فى هذا الصدد الى مايمكن تسميته المواطنة المفتوحة والتي تشكل قمة التطور الذى يمكن أن تبلغه المواطنة.

وفى نطاق ذلك ، فإنه من الضروري تأكيد التلازم بين الحقوق والواجبات القانونية والسياسية ، والحقوق والواجبات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، وذلك تتحقق الديمقراطية الكاملة ، أو بمعنى أكثر تحديدا حتى تتحقق المواطنة الكاملة التى تتطلب التأكيد على المساواة والعدل الاجتماعى ذات العلاقة بتوزيع الفرص الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية ولايتحقق ذلك دون إجراء تعديلات جوهرية فى الأبنية التى تقوم بتوزيع وتوفير هذه الفرص .⁽¹⁾.

ويشير بارلات Barbalat أيضا إلى أنه إذا كانت الليبرالية تؤكد على إمكانية إدراك أو تفسير الحقوق الاجتماعية والسياسية بالنظر إلى الحقوق المتصلة بالثروة الخاصة ، فإن هذه الحقوق يمكن توسيعها لتضم الأشخاص من الطبقات غير المالكة للثروة ، وذلك بالنظر إلى طاقة العمل من حيث كونها ثروة لمالكها⁽²⁾.

(4) ولقد جاءت الأدوار التى يلعبها المجتمع المدنى * الذى يستند إلى مرجعية واحدة تتمثل فى مرجعية المواطنة التى تعمل على مساعدة الفرد على إستيعاب أهداف الجماعة وتراثها وقيمها ، والتعبير عن مصالحها لكى يلتقى عندها توازن الحقوق والواجبات مما يؤدى إلى تعميق مفهوم المواطنة كمؤشر من المؤشرات الأساسية للمواطنة ، حيث تلعب هذه المؤسسات أدواراً هامة فى ترسيخ مفاهيم المشاركة والديمقراطية والمساواة أمام القوانين ، والتمتع بالحقوق وأداء الواجبات والإلتزامات (الأسرة وعمليات التنشئة الاجتماعية - المدرسة وعمليات التنشئة التربوية - ووسائل الإتصال الجمعى المكتوبة والمسموعة والمرئية - وعمليات التنشئة الثقافية ...الخ، حيث أكدت سنباير Scbapper على أن الدولة تواجه تناقضا أساسيا يتمثل فى أنه إذا كانت الديمقراطية تستند إلى مبدأ يؤكد على ضرورة أن يكون المواطنين قادرين على ممارسة حقوقهم فى المشاركة ، فإن ذلك لايتطلب المساواة الصورية فقط * وعلى هذا النحو يقود منطق المشاركة الديمقراطية حتما إلى تأسيس دولة الرفاهية ، وذلك من شأنه أن ينعش المنطق النفعى الذى يؤكد على الإعلاء من شأن مصالح الفرد فى مقابل التقليل من شأن المشروع السياسى للدولة ، حيث ينظر البشر إلى الدولة باعتبارها وسيلة لإدارة الاقتصاد وتوزيع المنافع الاجتماعية ، وفى هذا الإطار تتآكل العواطف والمشاعر العامة ، وهو مايعنى أن هناك إتجاها عاماً نحو عدم التسييس الذى يشكل بدوره تهديدا للدول الديمقراطية ، ومن ثم تهديدا للمواطنة⁽³⁾.

(1) Karuti Kening. OP. cit. p.6

(2) Barbalet, J.M., OP. cit. p.9

* تؤكد النظرية الليبرالية بداية من جون نوك فى ق/17 على عدم اعتبار حقوق معينة مترتبة أو ناتجة عن حقوق أخرى فى أنماط الحقوق إنما يرجع الى الكشف المتزايد لمتغير المواطنة وزيادة الوعى بحدودها..

(3) Stephen casfles & Dividsan Alstain, OP.cit, P.22.

(5) وبعد إشباع الاحتياجات الأساسية التى تلبىها الدولة لأفراد المجتمع أحد المؤشرات الأساسية للمواطنة ، حيث تواجه المواطنة خلافاً أو أزمة إذا أخلت الدولة القيام بالتزاماتها المتعلقة بتهيئة البيئة الملائمة لتحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية لأفراد المجتمع ، ويعنى ذلك أن التحول إلى إقتصاد السوق ، والعمل وفقاً لسياسات التكيف الهيكلى (الخصخصة) قد دفعت إلى زيادة مستويات الفقر والتهميش الاجتماعى للفئات والشرائح الاجتماعية محدودة الدخل ⁽¹⁾.

ولقد أدت كل هذه الظروف إلى نفى المواطنة ، والاستبعاد من المشاركة السياسية ، وعجز المواطنين عن المطالبة بحقوقهم ، ومن الطبيعى أن يؤدى عدم إشباع الاحتياجات الأساسية للبشر إلى ظواهر عديدة تشير فى مجملها إلى تآكل الإحساس بالمواطنة ، حيث تبدأ الفئات والشرائح الاجتماعية محدودة الدخل فى الانسحاب من القيام بواجباتهم مادام تمتعهم بالحقوق قد تآكلت ، وعدم إسهامهم أو مشاركتهم الفعالة على كافة الأصعدة مما يؤدى فى النهاية إلى الهروب من المجتمع والبحث عن مواطنة جديدة ، أو التمرد على الدولة والخروج عليها ، والاعتماد بجماعات وسيلة أو اقل من الدولة ، بحيث تشير هذه الظواهر إلى تآكل المواطنة بحسب تآكل إشباع الاحتياجات الأساسية المتنوعة للبشر فى المجتمع * ⁽²⁾

خلاصة القول ، فإن عرض وتحليل ومناقشة تلك المؤشرات الأساسية لقياس المواطنة (إكتمال نمو الدولة – الديمقراطية – المشاركة – المساواة بين المواطنين أمام القوانين – تمتع المواطنين بكافة الحقوق السياسية والقانونية والاجتماعية والاقتصادية – الأدوار التى تلعبها مؤسسات المجتمع المدنى – إشباع الاحتياجات الأساسية للمواطنين... الخ) ليس بهدف العرض والتحليل والمناقشة فحسب ، بل بالإضافة إلى ذلك يمكن أن تمثل مؤشرات كمية وكيفية يستطيع الباحثون فى العلوم الاجتماعية والسياسية والقانونية والاقتصادية إستخدامها لقياس مدى إكتمال المواطنة ، ومستوى هذا الإكتمال فى أى مجتمع.

(1) Kanying a karuti, op. cit, p.6

* يشير السرجى ، إلى أن المجتمع المدنى ، هو ذلك المجتمع الذى تنتظم فيه الدولة والمواطنون على أساس القانون ، بمعنى المساواة فى الحقوق والواجبات ، وهذا يعنى أن المجتمع المدنى ، المجتمع العسكرى ، والمجتمع الدينى ، المجتمع القبلى ، والمجتمع العشائرى والمجتمع الطائفى ، حيث تقوم العلاقات فى المجتمع المدنى فى ظل إنتشار ثقافة مدنية قائمة على المساواة والحريّة والعدالة ، والاعتراف بالآخر ، والاحتكام الى القانون ، والمشاركة فى الحياة لاسياسية لكل من لارجل والمرأة. عادل الشرجى ، مفهوم الجنسية والمواطنة وعلاقتها بتطوير سلوك المواطنة – اليمن ، 2008 ، ص 18.

(2)

الفصل الخامس

التربية من أجل المواطنة

1-5 مفهوم وأهداف التربية على المواطنة

أ/ المفهوم

تواجه التربية اليوم فى كثير من المجتمعات العديد من التحديات ، أخطرها ما يعرف بظاهرة العولمة والتي تحمل فى مضامينها تهديداً كبيراً لكل المجتمعات ، فمع العولمة ومايصاحبها من تداعيات إقتصادية ، وثقافية ، واجتماعية ، وأيدولوجية ، لم يعد العالم كما كان فيما مضى ، فالحدود الثقافية فى طريقها إلى التلاشى مما يسمح بانتقال كثير من الأفكار والمعتقدات التى تكاد تقضى على الخصوصية التعاقد فى كثير من المجتمعات وبالتالي لايبقى للمكان والتاريخ أى معنى فى ظل السعى إلى عولمة التربية ، ولهذا خطورته على كل من الدول المتقدمة والنامية من خلال التأثير فى مقومات المواطنة والولاء عند أفرادها.

وفى ظل تلك التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وماترتب عنها من ممارسات مسيئة ، تمثل تهديداً لثوابتنا الوطنية وعبثاً بمقومات الأمن الوطنى فإن ذلك يتطلب أن تتحرك الجهود الوطنية لإبراز موضوع المواطنة ، وترسيخ قيم الولاء والانتماء للوطن من أجل صيانة الوحدة ووقايتها من العبث والإساءة وتحصين الذات من القيم الدخيلة وحمايتها من الأفكار والممارسات التى لاتتماشى وثوابت المجتمع.

وتعد المواطنة من القضايا التى تفرض نفسها بقوة عند معالجة أى بعد من أبعاد التنمية البشرية أو الإنسانية ومشاريع الإصلاح والتطوير بصفة عامة ، فقد شهدت العقود الأخيرة أحداثاً متلاحقة وتطورات سريعة جعلت عملية التغيير أمراً حتمياً فى معظم دول العالم ، ولذلك زاد الاهتمام فى المجتمعات الحديثة بالتربية من أجل المواطنة ، وأخذ على عناية المفكرين والعاملين فى الحقل التربوى ، وتحددت أهم مواصفات المواطنة الدولية فى الاعتراف بوجود ثقافات مختلفة ، واحترام حق الآخر وحريته ، والإعتراف بوجود ديانات مختلفة ، وفهم وتفعيل أيديولوجيات سياسية مختلفة والمشاركة فى تشجيع السلام الدولى (1).

(1) خلف سليم سلسم ، ومحمد محمود عبده صالح (2013م) دور الجامعة فى تنمية قيم المواطنة لدى طلابها فى ضوء العدد الرابع واسبعون ص 64 ، مجلة الثقافة والتنمية ، بعض المتغيرات المعاصرة - جامعة الطائف كنموذج.

والمواطنة فى حقيقتها سلوكاً تطوعياً وحضارياً يقوم به الفرد لصالح وطنه أو المكان الذى يعيش فيه أو حتى المنظمة التى يعمل بها ، ومعنى هذا أنها التزام عقدى وأخلاقى وحضارى ، فالمواطنة مبنية على قيم ومبادئ الإنسان السوى تجاه وطنه ومجتمعه حتى تصبح المواطنة لديه سلوك شخصى وممارسة يومية ، ولاشك أن المواطنة من القضايا ذات الأبعاد الاجتماعية والسياسية والأمنية التى تعبر عن معايير الانتماء ومستوى المشاركة من قبل الأفراد فى الحماية والدود عن الوطن ، كما تعبر عن وعى الفرد بالحقوق والواجبات والنظر إلى الآخر⁽¹⁾ ، وصيانة المرافق العامة ، والحرص على المصلحة الوطنية.

وتشكل المواطنة واحدة من أبرز القضايا على أجندة الحوار السياسى والثقافى فى أى مجتمع ، لارتباطها الوثيق بأى تحول ديمقراطى حقيقى ، فالديمقراطية هى الحاضنة لمبدأ المواطنة ، ووفق هذا المنطق تصبح الديمقراطية هى ذلك الإطار المفاهيمى الذى يؤكد على أن الشعب هو مصدر السلطات إضافة إلى التأكيد على مبدأ المساواة السياسية والقانونية بين المواطنين بصرف النظر عن الدين أو العرق أو المذهب ، والمواطنة هى التعبير القانونى عن الوجود السياسى للوطن والمواطن معاً ، وهى المدخل الأساسى للنهوض الوطنى إبتداء من نظامه⁽²⁾ السياسى والاجتماعى والاقتصادى وإنهاء إلى الإمتدادات الثقافية والحضارية.

وتسعى الدول كافة إلى غرس مفهوم الدولة الوطنية التى تمثل نموذجاً يحتذى به للإندماج البشرى الذى يستوعب جميع الانتماءات المجتمعية كالانتماء القبلى والطائفى والطبقى ، وتحرص على تنشئة المواطن الصالح الذى تقع عليه مسئولية الحفاظ على الوحدة الوطنية وترسيخ مفاهيم وسلوكيات المواطنة وقيم الولاء والانتماء للوطن ، ومن هنا فإن هدف إعداد وتحقيق المواطنة الصالحة يمكن أن يختلف مضمونه ومعناه من مجتمع لآخر ، فالمواطن الصالح فى مجتمع ما يعنى الفرد الذى ينشأ ملائماً لمجتمعه خادماً له محققاً لأهدافه التى قد تختلف فى مفهومها بين المجتمعات ، وتنمية التفاعل والربط بين الفرد ووطنه سياسياً وعلمياً واجتماعياً وثقافياً وتربوياً بما يحقق وينمى الهوية القومية والوطنية لديه فى مواجهة تحديات العولمة .

(1) مجلة العلوم ، صلاح كاظم جابر ، وليد حميد مزهر (2012م) المواطنة وعلاقتها ببعض المتغيرات المعاصرة – دراسة تحليلية ، العدد 100 ، ص 242 ، التربوية والنفسية.

(2) العدد ، شئون إجتماعية ، فايزة يخلف (2012م): الوضع التفاضلى للمواطنة العربية بين الراديكالية والتغير الإستراتيجى السنة التاسعة والعشرون ، ص 114 ، 167.

وتبرز أهمية المواطنة وتربيتها من أجل الحفاظ على الهوية الخاصة بكل مجتمع وأمنه وإستقراره ، وصيانتته من التهديدات والتحديات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية محلياً وإقليمياً ، ومن ثم فإن مختلف الأطراف الرسمية والأهلية تدعو إلى تبنى فلسفة يتم من خلالها إكساب الأفراد المعارف والقيم والاتجاهات والمهارات التى يستطيعون من خلالها تحقيق مقومات المواطنة الصالحة ، وتتم العملية من خلال تربية المواطنة التى تهدف إلى تنمية فهم الأفراد للقضايا الوطنية ، وتنمية الإحساس بالمواطنة الإيجابية وإكتساب كفايات المشاركة المجتمعية الفعالة . وتتم تربية المواطنة من خلال مؤسسات متعددة حكومية وغير حكومية، لكن المسئولية ⁽¹⁾ الرئيسية تتحملها المؤسسات الرسمية التى تعتبر المنطلق الحضارى لإعداد الفرد ⁽²⁾ وبناء المجتمع وأداة التغيير فى حياة البشر لتحقيق مستقبل أفضل.

إستنادا لما تقدم ، نخلص إلى الملاحظات التالية:

- 1- أنه من الصعب وجود تعريف جامع مانع لمفهوم المواطنة .
- 2- أن مفهوم المواطنة ، مفهوم تاريخى شامل ومعقد، له أبعاده و/أو مجالاته العديدة ، وأيضا للمواطنة مستويات ، وتتأثر بالتطور السياسى والاجتماعى ، والمواطنة - أيضا - بحكم طابعها الدينامى تجاوزت المنطق القانونى إلى أبعاد حيوية سياسية ، وثقافية ، واجتماعية ، أيدلوجية ونفسية ..الخ.
- 3- أن المواطنة صيرورة تاريخية ، ودينامية مستمرة ، وهى سلوك مكتسب عندما تنهياً الظروف الملائمة .
- 4- أنها ، أى المواطنة ، ممارسة فى كل مجموعة من المبادئ والقيم والحريات والحقوق والواجبات والقواعد..
- 5- أن جدلية الصراع بين المشترك والمختلف فى الحقوق والحريات والمسئوليات ، والعدالة الاجتماعية للمواطنة ، سيظل قائماً حتى يتم تحقيق المواطنة الكاملة ، وتوظيفها للممارسة .

(1) إستراتيجية مفاهيم المواطنة والولاء والانتماء لدى النشئ فى المناهج الدراسية (وزارة التربية بدولة الكويت (201)- لجنة إعداد خطة إستراتيجية متكاملة لتكريس مفاهيم المواطنة والولاء والانتماء لدى النشئ فى دولة الكويت يوليو 2010 ، مناهج وزارة التربية ، الكويت ، ص 21.

(2) إستراتيجية تكريس مفاهيم المواطنة والولاء والانتماء لدى النشئ - الكويت ، مرجع سابق ص 22

- 6- أن إيجاد مساحة أكبر للمشاركين ، يتطلب تفعيلًا للمواطنة باتخاذ قنوات اتصال كفؤ ، وفاعلة مع المواطنين وبين أجهزة الدولة وتوظيف شغف المواطنين التواجد المستمر لواقع التواصل الاجتماعى ، وتعزيز قيم التسامح والمساواة والعدالة وتكافؤ الفرص.
- 7- إن إحياء ودعم مفهوم المواطنة يتطلب صياغة وثيقة المواطنة التى تمس حياة المواطن التى كفلها الدستور ، وأن يشمل تعزيزًا كاملاً للحقوق والواجبات والحريات بمشاركة جميع الفئات والطوائف صياغة الوثيقة وترجمتها على قوانين وسياسات ملزمة.

فى ضوء ما تقدم فإن مفهوم المواطنة الإجرائى - هنا - يتمثل فى:

" مجموعة القيم الإنسانية والمعايير الحقوقية والقانونية المدنية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية ، وما يرتبط بذلك من حريات ، وواجبات ، ومسؤوليات يمكن الفرد من الانخراط فى المجتمع والتفاعل معه ، والمشاركة فى إدارته ، والزود عنه ، من هذا التعريف يلاحظ أن لكل شخص له إنتماءه إلى وحدة سياسية ، وأنه يشعر بهويته داخل وطنه تاريخيا وثقافيا وكما يدين بالولاء للوطن ويدين له الأخير بتحقيق المزيد من الحقوق والحريات دون إخلال بقواعد التضامن الاجتماعى . ولقد إكتسب هذا المفهوم بعض الجوانب من حضارات وثقافات شتى عبر مراحل تطوره التاريخى وتتمثل فى :-

- المواطنة المدنية وهى ثمرة القرن الثامن عشر ، وتتضمن الحقوق المدنية (حرية التعبير - وحرية الاعتقاد... الخ.
- المواطنة السياسية وهى ثمرة القرن التاسع عشر ، وتتضمن حقوق التصويت ولا ترشيح.
- المواطنة الاجتماعية وهى ثمرة القرن العشرين وتتضمن الحقوق الاجتماعية والثقافية.
- المواطنة الثقافية وهى ثمرة نهاية القرن العشرين.
- المواطنة البيئية وهى ثمرة نهاية القرن العشرين وأوائل القرن الحادى والعشرين.

ب/ الأهداف

تتضمن تربية المواطنة تنمية معرفة الفرد بمجتمعه وتفاعله إيجابياً مع أفراد، بشكل يسهم فى تكوين مواطنين صالحين متمكنين من الحكم على ما يعترضهم داخل مجتمعهم وخارجه، وهى بهذا تبحث عن حقوق وواجبات المواطن، عندما يدخل فى علاقة مع مواطنين آخرين خارج نطاق

الوطن، كما أن تربية المواطنة تهدف إلى تطوير معارف النشء العامة المتعلقة بالأمور الاجتماعية والسياسية وتنمية الإحساس بالواجب نحو المجتمع المحلي والدولي، ومعرفة أمور الدولة والوطن، والشعب، والحقوق، والواجبات الإنسانية العامة⁽¹⁾.

وتتضح أهمية تربية المواطنة في قدرتها على التخفيف من حدة الطغيان الذي أبرزته العولمة، وما صاحب ذلك من آثار سلبية، مما يستدعى معه ضرورة حماية القيم، وصيانة الأخلاق، خاصة في ظل ما تعرض له المجتمع المصري للعديد من التحولات في كافة المجالات الأيدولوجية الاقتصادية والثقافية على المستوى الداخلي، فضلاً عن التحولات العالمية التي تفاعلت فيما بينها لتنعكس على المنظومة القيمية بالمجتمع، حيث أدت هذه التحولات إلى تأسيس نوع من التسبب الأيديولوجي والثقافي والاجتماعي، والاقتصادي، الذي أدى بدوره إلى اهتزاز ملامح الشخصية الاجتماعية، كما أدى إلى ظهور العديد من القيم السلبية التي أثرت على منظومة القيم بالمجتمع المصري، وبالتالي على المواطنة والانتماء والهوية. ويتفق الباحثون على أن تربية المواطنة تهدف إلى تحقيق الجوانب التالية⁽²⁾.

- إكساب الأفراد المعرفة المدنية من خلال التعلم عن مبادئ الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والدستور والمؤسسات السياسية والاجتماعية والتنوع الثقافي والتاريخي.
- تنمية القيم والاتجاهات التي يحتاجها الفرد ليكون مسئولاً وصالحاً وتتم من خلال إكساب الفرد احترام الذات واحترام الآخرين والمساواة والكرامة والمشاركة المسؤولة.
- تنمية المهارات الهادفة للمشاركة المجتمعية الفعالة ويتم ذلك من خلال مهارات الاتصال وتبادل المعلومات والأفكار والحوار والتفكير الناقد والتطوع والعمل مع الآخرين والتعلم الذاتي وحل المشكلات.

وللمواطنة أثراً ملموساً علي الإحساس بالانتماء والوحدة الوطنية ومشاركة المواطن في النشاطات السياسية، وأن هذه الحقوق محمية بالدستور والقانون، وتمثل المواطنة عقداً بين الدولة

(1) سارة صالح الحمش ، هيفاء الشهلوب ، تنمية وعي الشباب بحقوق الانسان لرفع مستوى المواطنة - دراسة وصفية على الجامعات -

السعودية ، مجلة العلوم العلوم الإنسانية.

(2) على عبدالرازق جليبي ، (2013) مرجع سابق ، ص 7

والمواطنين، وتستند إلي مبدأ يعتبر المواطنة توفر حقوقاً متساوية لكل المصريين بغض النظر عن الجنس والأصل واللغة والدين أو الاعتقاد⁽¹⁾.

5-2 الحقوق الأساسية للمواطنة وأبعادها:

أ/ الحقوق:

تعد المواطنة بوصفها شعوراً وجدانياً واحداً من أهم ثلاثة ركائز التي تقوم عليها الديمقراطية فضلاً عن حقوق الإنسان والمجتمع المدني وعلاقة المواطنة بالهوية هي عملية تعزيز لدور الفرد في المشاركة الفاعلة في البناء الاجتماعي للمجتمعات الإنسانية إذا ما كان هنالك نمطا من التوافق والتطابق بين الهوية الاجتماعية العامة التي تقوم على مجموعة من الأسس وبين الانتماء الجغرافي لمجتمع ما (المواطنة) بغض النظر عن الانتماءات الأخرى لفرد في الحياة الاجتماعية كالانتماءات الاثنية أو الدينية أو غير ذلك من السمات الانثروبولوجية التي تتميز بها أشكال الهوية الاجتماعية لأفراد المجتمع أو 0. للجماعات الاجتماعية التي يتألف منها البناء الاجتماعي والعولمة هي عملية توحيد المجتمعات الإنسانية ودمجها والتي تتسم بضرورة التعايش بين أفرادها من خلال تحقيق المواطنة العالمية⁽²⁾.

ويُنظر للمواطنة (Citizenship) بأنها نظام متكامل للأبعاد ومبني على حقوق الفرد وواجباته، وهذه الحقوق والواجبات تقوم في الأساس عليها العلاقة بين الفرد (المواطن) ومجتمعه (الدولة) الذي يتواجد فيه، وقد حددت بعض الأدبيات أن المواطنة هي الهوية التي تحدد طبيعة هذه العلاقة بحيث تشمل جميع مجريات الحياة النابعة من هوية المجتمع الذي ينتمي إليه ذلك المواطن، وبما أن المجتمع الذي يعيش فيه هذا المواطن يتألف من أنظمه وقوانين وعادات وتقاليد وأعراف ومعتقدات وقيم ولغة وغيرها من العناصر التي تدخل في صلب ثقافة المجتمع من المجالات الاجتماعية والقانونية بل والمحافظه عليها وتعزيزها بما يخدم مصالح المجتمع العامة في الحاضر والمستقبل، وفي المقابل فإن عل المجتمع (الدولة) تأدية الحقوق الخاصة بالمواطن مثل التعليم والصحة والأمن والملكية الخاصة وحرية التعبير (بما لا يتعارض مع

(1) عثمان بن صالح العامر ، المواطنة في الفكر العربي المعاصر، دراسة نقدية من منظور اسلامي ، مجلة جامعة دمشق ، مجلد (19) ع (1) 2003 / ص ص 224 – 225.

(2) جمال بندحمان (2012) المواطنة المسنولة ، مرجع سابق ، ص 4.

مصلحة الأمن الوطني) وغيرها من الحقوق التي يجب أن يحصل عليها المواطن حسب نظام المجتمع أو الدولة دون أي تقصير⁽¹⁾.

وتلعب المواطنة دوراً مفيداً؛ حيث تعني إتاحة الموارد الضرورية أمام المشاركة والعضوية في المجتمع، بوصفها حقوقاً للمواطنة، التي تتلزم علي نحو سليم وتعني الحقوق الاجتماعية والسياسية والمدنية، باعتبارها أساسية لممارسة المواطنة الكاملة، وبناءً علي ذلك تمثل المواطنة إطاراً مبنياً علي الحقوق يمكن علي أساسه للمواطنين تطوير مطامحهم وتقييم السياسات والمقارنة فيما بينها، وقياس التقدم⁽²⁾.

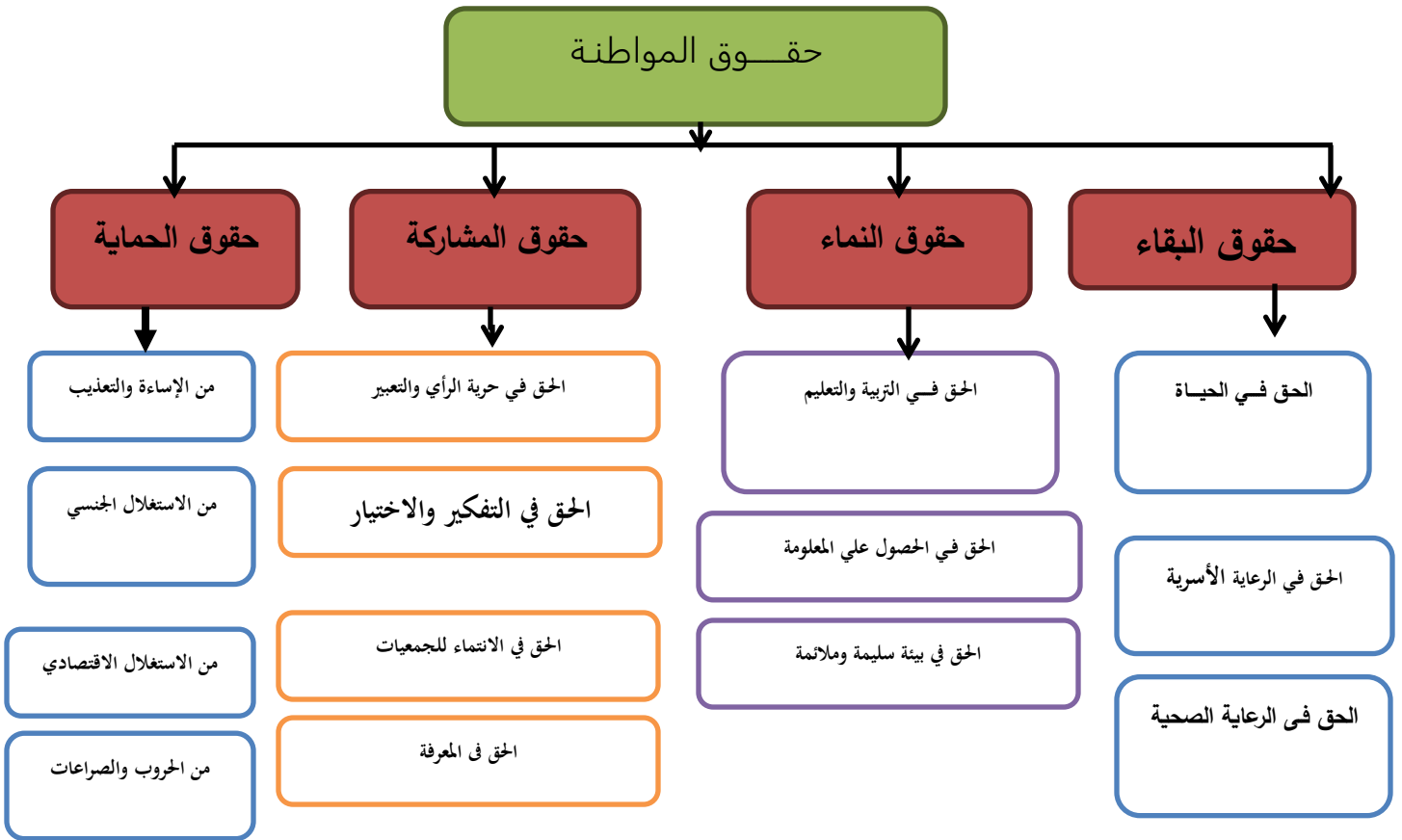
وقد ركزت دساتير الدول الحديثة ونظمها علي تحديد ملامح المواطنة وحقوقها وشروطها ودرجت هذه النظم لفترات طويلة علي تحديد مواصفات المواطن وأبعاد المواطنة علي ضوء منطلقات تستوعب مشارب الأمة ومنابع تفكيرها ومصادرها المرجعية المعتمدة تاريخياً وثقافياً ودينيّاً، وكذا علي ضوء استراتيجيتها الخاصة، ولقد أدى ذلك إلي تعدد وتباين في الوثائق السياسية والتربوية من مجتمع لآخر في تحديد مفهوم المواطنة الصالحة، ومع ظهور متغيرات عصرية وعالمية جديدة بدأ يسود منطق جديد في تناول مفهوم المواطنة يختلف عن المنطق السائد في الفترات التاريخية المنصرمة ومفاد هذا المنطق أن تتوحد مواصفات المواطن مع اختلاف المجتمعات وطبائعها الثقافية والاجتماعية بل والدينية⁽³⁾.

(1) روبرت دال ، الديمقراطية ومفادها ، ترجمة : نعيم مظفر ، المؤسسة العربية للنشر ، القاهرة ، 2005 ، ص ص 216 - 222 .

(2) ديفيد هيلد ، نماذج الديمقراطية ، ترجمة واصل حيكز ، معهد الدراسات الاستراتيجية ، بغداد ، 2007 ، ص 143 .
(3) GRAINNEM creeper, citizen ship and social Exclusion, the ReIntegration political prisoner Northern land, the British Journal of crimino logy, London :May-n vol. 47, 2007 pp424-225,

شكل (5-1)

"الحقوق الأساسية للمواطنة"



المصدر : الباحث

من الضروري أولاً تفعيل ممارسة الحقوق والواجبات للمواطنة الكاملة من خلال تطبيق الأنظمة الوطنية بحيث تمارس علي أرض الواقع من قبل الجميع دون استثناء ، وبصورة تتزامن مع توعية شاملة بأن التقيد بذلك من متطلبات قيام الدين والأمن والأخلاق، بل من دعائم النهضة والتطور فالدين لا يقوم إلا علي أرض ووطن، حيث تتطلب النهضة والتطور التعاون والمشاركة والتشجيع للوصول إلي ممارستها بدافع الالتزام الديني والأخلاقي والوطني، وبصورة تلقائية ورقابة ذاتية.

ب/ الأبعاد

شهد القرن التاسع عشر تطوراً في فكرة المواطنة من خلال تعزيز الحقوق السياسية بعد إقرار الحقوق المدنية، وبشكل خاص قبول مبدأ الاقتراع العام، بمعنى أنه لا يمكن فصل فكرة المواطنة عن فلسفة الأنوار التي بحثت في شرعية السلطة السياسية ومفهوم العقد الاجتماعي القائم على فكرة الإرادة العامة وأن الحكومة أداة ضمان الحرية وليست أداة قهر، وهو ما تبلور في مرتكزات النظام الديمقراطي بوصفه نظاماً لإدارة الصراع يسمح بالتنافس الحر على القيم والأهداف التي يحرص عليها المواطنون⁽¹⁾ أما في القرن العشرين فقد توسعت فكرة المواطنة لتشمل حقوق الانسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بعد التطور الذي حصل بإقرار الشرعة الدولية لحقوق الانسان وأسفر عن تشييد مفهوم "دولة الرعاية"⁽²⁾.

والمواطنة باعتبارها ظاهرة اجتماعية نمائية ذات طابع ارتقائي ثلاثة عناصر برزت على مدى عدة قرون من الزمن، فالجوانب والأبعاد المدنية للمواطنة التي برزت على السطح في إنجلترا خلال القرن الثامن عشر تزود المواطنين بالحقوق الفردية، مثل: حرية التعبير عن الرأي، وحق الملكية، والعدالة والمساواة أمام القانون. أما البعد السياسي للمواطنة الذي برز للمرة الأولى خلال القرن التاسع عشر فيمنح المواطنين كافة الفرص والإمكانيات اللازمة لممارسة السلطة السياسية المتاحة لهم، من خلال المشاركة في العملية السياسية في المجتمع. وأما البعد الاجتماعي للمواطنة الذي ظهر للمرة الأولى خلال القرن العشرين فيزود المواطنين بكافة الخدمات الصحية

(1) Gray Hopkins, teaching citizenship, fivethem on gline <http://www.education-world.com>, 1997.

(2) Herbert, Y. & sears, A, citizenship Education-pdf.

والتعليمية وخدمات الرفاهية اللازمة لهم، للمشاركة بشكل كامل في مجتمعاتهم الثقافية، فضلاً عن المشاركة في ثقافتهم المدنية الوطنية⁽¹⁾.

وهناك خمسة جوانب رئيسية للمواطنة تتمثل في الأمانة نحو الناس الذين يشاركونه الانتماء إلى نفس الوطن، والاخلاص والشعور الداخلي بوجوب الاهتمام بمن يعيش ضمن نطاق الوطن، والاحترام الذي يبدي فيه الفرد سماحاً لآراء الآخرين ووجهات نظرهم وإن لم تتفق مع وجهة نظره ورأيه الخاص، علاوة على تقبل القوانين والأعراف السائدة. وأخيراً المسؤولية التي يتحمل بموجبها الفرد مسؤولية فردية نحو نفسه، ومسؤولية اجتماعية نحو المجتمع تؤدي إلى نموه.

وفي هذا الصدد، أمكن تحديد أربعة أبعاد رئيسية للمواطنة تتمتع بدرجة كبيرة من الديناميكية والترابط الوثيق في إطار السياق الراهن للعولمة وما تحمله من متغيرات متنوعة، وهي⁽²⁾:

1. البعد المدني للمواطنة الذي يشير إلى أسلوب حياة المواطنين في المجتمع الديمقراطي، ويتضمن مجموعة القيم التي تشمل حرية التعبير عن الرأي والمساواة أمام القانون، وحرية الاجتماع وتكوين الجمعيات والوصول إلى المعلومات. بالإضافة إلى القيود المفروضة على قدرة الحكومة في صنع واتخاذ القرارات المتعلقة بالمواطنين والجماعات والمؤسسات ذات المصالح الخاصة في المجتمع.
2. البعد السياسي للمواطنة الذي يشير إلى مجموعة الحقوق والواجبات السياسية التي تضمن تمتع الفرد بالحق في التصويت والانتخاب والمشاركة السياسية وتقلد المناصب العامة.
3. البعد الاجتماعي الاقتصادي للمواطنة الذي يشير إلى مجموعة العلاقات التي تربط ما بين أفراد المجتمع في سياق اجتماعي معين، وتتطلب ضرورة تمتعهم بالولاء والانتماء والتضامن الاجتماعي بالإضافة إلى حقوقهم في التمتع بالرفاهية والكفاية الاقتصادية، مثل: تمتعهم بالحق في العمل، والحد الأدنى من وسائل المعيشة وكسب الرزق، والعيش في بيئة آمنة.

(1) Bryony Hosking et al, Ensuring Active citizenship in Europe, European commission institution the protection and security of the citron, 2006, pp. 10-13.

(2) Katrine Risgard Pedersen, Mobilizing poor peapele for Actine citizer U.N.P p.,oslo, Govern am cementer, 2006, pp 9-10.

4. البعد الثقافي للمواطنة الذي يشير إلى مدى الوعي بالتراث الثقافي المشترك للمجتمع، وكذلك الاعتراف بأبعاد التنوع الثقافي وحقوق الأقليات، وتأكيد مبدأ المساواة القانونية وحماية الفرد من كافة أشكال التمييز التي تظهر بسبب عضويته في مجموعة أو فئة معينة في المجتمع .

وأضاف (Bryony Hoskins et al 2006)⁽¹⁾ البعد القيمي، والذي يُمثل أساساً لممارسة المواطنة الفعالة، وهو مزيج من مؤشرات الديمقراطية وحقوق الإنسان، بالإضافة إلى الاعتراف بأهمية حقوق الإنسان، والديمقراطية، والتفاهم بين الثقافات، والتنوع الثقافي.

3-5 عناصر المواطنة الفعالة:

حددت (Katrine Risgard Pedersen 2006) عناصر المواطنة الفعالة فيما يلي⁽²⁾:

- 1- القيم الديمقراطية Democratic Values: وتتمثل في تبني وتعزيز قيم مثل التسامح والمساواة والعدالة والتضامن.
- 2- الهوية والوعي Identity and Awareness: وتوجد الهوية والوعي الذاتي عند المواطنين الذين ينظرون إلى أنفسهم باعتبارهم مواطنين فاعلين لديهم حقوق ولديهم الإمكانية علي تحقيق هذه الحقوق.
- 3- الفهم والاهتمام Understanding and Interest: أي القدرة علي التفكير الناقد، والأهم من ذلك فهم السياسة والسلطة.
- 4- الثقة بالنفس والتوقع self-confidence and Expectation: أي توقع قدرة الناس من التأثير في القضايا، وتوجد عندما يستطيع المواطنون التأثير علي القضايا وإحداث فرقاً.

(1) Bryony Hoskins, Ibid.

(2) Katrine Risgard, Ibid.

5- القدرة والمهارات Ability and Skills: أي قدرة الأفراد علي تشكيل الآراء السياسية، والمهارات اللازمة لتكوين الآراء السياسية، مثل: مهارات التفاوض والتواصل مع غيرهم من المواطنين والمسؤولين الحكوميين.

6- السلوك الفعال Active Behavior: أي المشاركة في الحياة العامة والتأثير علي صنع القرار، وهذا يشمل المشاركة في المناقشات والاجتماعات العامة، والتعبير عن الاحتياجات والاهتمامات للمسؤولين والممثلين المنتخبين.

7- التصويت والتأثير Voice and Influence: أي قدرة الأفراد علي التأثير علي الجهات الفاعلة، بمعنى قدرة الأفراد علي إسماع صوتهم واستجابة الدولة وغيرها من المؤسسات والجهات الفاعلة للاستماع إليهم ووضع السياسات والخطط وفقاً لذلك.

وقد أشار (السويدي 2011م) ⁽¹⁾ إلي أن المواطنة لا تأخذ صورة واحدة لدى كل المواطنين، فليس بالضرورة أن توجد تلك المشاعر والأحاسيس الوطنية لدى كل فرد في المجتمع، أو أن تكون بدرجة واحدة، بل قد تزيد تلك المشاعر أو تنقص أو تغيب بالكلية وفقاً للعديد من العوامل والظروف المتعلقة بالمواطن أو الوطن، وبناءً علي ذلك فقد أشار السويدي إلي أربع صور أو أشكال للمواطنة علي النحو التالي ⁽²⁾.

1- المواطنة الإيجابية: وهي التي يشعر فيها الفرد بقوة انتمائه الوطني، ويقوم بواجبه المتمثل في القيام بدوره الإيجابي لمواجهة السلبيات.

2- المواطنة السلبية: وهي شعور الفرد بانتمائه للوطن، ولكن يتوقف عند حدود النقد السلبي، ولا يقوم بأي عمل إيجابي لإعلاء شأن وطنه.

3- المواطنة الزائفة: وفيها يظهر الفرد حاملاً لشعارات ظاهرية فقط، بينما واقعه الحقيقي ينم عن عدم إحساس واعتزاز بالوطن.

(1) جمال سند السويدي ، نحو إستراتيجية وطنية لتنمية قيم المواطنة والانتماء ، داسة نقدية الى تنمية التربية وبناء المواطنة ، تربية البحرين ، 2011 ، ص 8.

(2) المرجع السابق مباشرة.

4- المواطنة المطلقة: وفيها يجمع المواطن بين دوره الإيجابي والسلبي تجاه المجتمع وفقاً للظروف التي يعيش فيها، ووفقاً لدوره فيها.

وتشمل المواطنة جانبين رئيسيين، هما: الجانب النظري ويسمى (الوطنية) مشتملاً على الجانب المعرفي والوجداني تجاه منظومة القيم، والجانب العملي (السلوكي) ويقصد به الممارسة العملية لمنظومة قيم المواطنة من قبل الفرد تجاه وطنه ومجتمعه أثناء أنشطته الحياتية في جميع المجالات⁽¹⁾. وأشار (الزبيدي 2000م) إلى أن المواطنة تنقسم إلى ثلاثة عناصر، تتمثل فيما يلي⁽²⁾:

1- المواطنة المدنية: وهي التي تعد إحدى أهم نتائج القرن الثامن عشر، حيث أقرت من خلالها بعض الحقوق المدنية، مثل حرية التعبير والفكر والحريات الدينية وكذلك إقرار مبدأ المساواة أمام القانون.

2- المواطنة السياسية: وهي التي ظهرت مع القرن التاسع عشر، وتم التأكيد فيها على الحقوق الخاصة بالمشاركة السياسية في إدارة الشأن العام للبلاد، مثل الحق في التصويت والترشيح للوظائف العامة.

3- المواطنة الاجتماعية: وهي التي ظهرت في القرن العشرين، وهذا المكون هو الذي يُعني بضمان حد أدنى من الأمن الاقتصادي للمواطن لحمايته من قوى السوق، خاصة بعد أن ظهرت على السطح عيوب الممارسات الرأسمالية.

(1) عبدالرحمن الزبيدي ، العولمة العربية والصحة الإسلامية ، الرياض ، دار اشيليا ، 2000 ، ص 18
(2) المرجع السابق مباشرة

5-4 مقومات المواطنة ومعوقاتها:

أ/المقومات

إن (المواطنة) في مفهومها المعاصر ومسارات تطبيقها تتمثل في⁽¹⁾:

1. الانتماء والولاء: إن من لوازم المواطنة الانتماء للوطن، ومن مقتضيات الانتماء أن يفخر الفرد بالوطن والدفاع عنه والحرص على سلامته وكل رمزياته نشيداً وعلماً ولغة وأعرافاً إلى درجة التضحية في سبيله.
2. امتلاك المواطن حقوقاً اجتماعية وسياسية واقتصادية وثقافية يتكفل بها النظام، من حيث (أن تحفظ له أمواله وممتلكاته، وتوفير التعليم، وتقديم الرعاية الصحية، تقديم الخدمات الأساسية، وتوفير الحياة الكريمة، والعدل والمساواة، والحرية الشخصية وتشمل حرية التملك، وحرية العمل، وحرية الاعتقاد، وحرية الرأي والتنقل وغير ذلك).
3. تحمل المواطن واجبات تجاه الدولة والمجتمع: من حيث (احترام الدستور والقانون والنظام، والدفاع عن الوطن وتأدية الخدمة العسكرية، ودفع الضرائب والرسوم التي تفرضها الدولة، والحفاظ على الممتلكات العامة، وعدم خيانة الوطن والتصدي للشائعات المغرضة، والتكاتف مع أفراد المجتمع).
4. المشاركة بأبعادها السياسية والاجتماعية: حيث إن من أبرز سمات المواطنة وتجلياتها أن يشارك المواطن في المجال السياسي (انتخاباً وترشيحاً)، فضلاً عن إبداء الرأي والمشورة بشأن المواقف والقرارات السياسية التي تتخذها أو تمر بها حكومته، هذا إلى جانب إسهاماته الطوعية في النشاطات الاجتماعية ذات الأبعاد الإنسانية والخدمية التي تصب في مصلحة البلد بصورة مباشرة أو غير مباشرة، ففي ذلك تجسيد حقيقي لمعنى المواطنة الفعالة والايجابية.

(1) عبد الرحمن الغامري ، قيم المواطنة لدلى طلاب الثانوية وعلاقتها بالأمن الفكرى ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض ، 2010 ص 105 – 109.

ب/ المعوقات

هناك العديد من المعوقات التي تواجه تنمية المواطنة لدى الطلاب ، تتمثل أهمها فيما يلي⁽¹⁾:

- 1- عدم وضوح مفهوم المواطنة: وهناك بعض المؤشرات التي لها دور كبير في عدم وضوح هذا المفهوم وعدم الاهتمام به، ومن أهمها (عدم المشاركة في المناسبات والاحتفالات، والأخذ المستمر دون عطاء وعدم التعود علي القيام بالواجبات دون العطاء، والبيروقراطية الزائدة في تطبيق الأنظمة والتعليمات، وقلة المؤسسات المدنية التي تدعم وتنمي روح المواطنة، والمركزية الشديدة لبعض الأنظمة في ظل غياب الترشيح والتصويت).
- 2- العوامل الاقتصادية: حيث إن ضعف هذه العوامل يقلل من مقومات تنمية قيم المواطنة كالفقر والبطالة، نظراً لأن الفرد في ضوئها لا يستطيع الوفاء بحاجاته الأساسية وبالتالي فهو فاقد الأمل في المستقبل وغير مكترث بما تحمله المفاجئات، مما يجعله ناقماً علي مجتمعه، ولعل بعض من هم في مرحلة الشباب بالذات ولا يجدون وظائف ينعمون من خلالها بالأمن الاقتصادي، تقل لديهم الدافعية إلي مواطنة صالحة نظراً لضعف القدرة لديهم علي تحقيق الانخراط السليم في المجتمع، ويقل لديهم الانماء والولاء لإحساسهم بأن جزءاً كبيراً من حقوقهم قد فُقد في غياب البطالة وسراييب الفقر .
- 3- العوامل الشخصية: ومن أهمها؛ ضعف الوازع الديني والفراغ الروحي، وعدم الاهتمام بأمر الجماعة والانتماء لها، وانهيار القيم والقلق الذي يُعانيه بعض الشباب، وغياب فرص الحياة الكريمة التي تولد لدى صاحبها شعوراً بالإحباط واليأس وبالتالي فإننا نجد لا يهتم كثيراً بأمر وطنه وكأن الأمر لا يعنيه لو حدث مكروه لوطنه، وأيضاً؛ الخروج عن بعض العادات التي يرى أنها مصدر قلق له مثل عادات الزواج والمغالة في المهور، أو أن الفرد قد فشل في حياته وتصريف أموره الهامة وبالتالي فهو ينظر إلي تلك الأوضاع المزرية بأنها السبب في عدم تقبل المجتمع له، مما يكون عائقاً لتنمية قيم المواطنة لديه.

(1) على خليفة الكواري ، (2009) مرجع سابق ص 104 - 125

4- العوامل الاجتماعية: حيث إن مؤسسات التنشئة الاجتماعية مثل الأسرة المدرسة والمسجد ووسائل الإعلام إذا لم تقم بأدوارها الصحيحة تجاه الناشئة، فإن ذلك سيولد أجيالاً لا تكثرث كثيراً بأهمية أوطانها وتضعف لديها قضايا الولاء مما يؤثر في تنمية المواطنة سلباً، نظراً لأن الأفراد من خلال التنشئة الخاطئة لا يمثلون لقيم الجماعة وعاداتها وتقاليدها، بل إنهم سوف يتبعون أنماطاً سلوكية غير صحيحة، وتبرز المعوقات الأسرية أيضاً من خلال غياب القدوة الصالحة التي يحتذي بها الأبناء، وعدم الاهتمام بالشئون الوطنية والحكومية، وعدم تشجيع الأبناء في مشاريع خدمة المجتمع.

5- العولمة وثورة الاتصالات: حيث إن ما تُقرزه العولمة وتدعو إليه من توحيد للثقافات وإحداث تغييرات في الحراك الاجتماعي، وإخلال بالعادات والأطر المجتمعية، وطغيان اللغة الانجليزية علي الكثير من التعاملات اليومية، كل ذلك وغيره من التداعيات له تأثيره السلبي علي ضعف الانتماء وتكوين شكل هلامي في المفاهيم والممارسات وانعكست علي الحقوق والواجبات واعتباره معوقاً لتنمية المواطنة، وقد يتأتى ذلك أيضاً من الأنماط السلوكية الوافدة التي تفرضها ثورة الاتصالات وأبجديات العولمة.

6- المعوقات التعليمية: وهناك بعض المؤشرات المؤثرة سلباً علي أنماط التعليم، والتي تُعد معوقاً لتنمية المواطنة، ومن أهمها؛ (غياب المعلم القدوة ووجود بعض المعلمين الذين يفتقدون التأهيل والحس الوطني تجاه وطنهم، وضعف تضمين المناهج الدراسية مفهوم المواطنة وعدم ربط قيم المواطنة والإشارة إليها في المناهج، والنظر إلي الأنشطة اللاصفية علي أنها من الأمور الثانوية مقابل الحشو والتطويل في المناهج وعدم قدرة المعلمين علي تنظيم النشاط في المدرسة وفق إطار منهجي للاستفادة منه، وعدم توافر المكتبات العصرية، وسوء الإدارة في بعض المدارس، وعدم التنسيق بين التربويين والإعلاميين من أجل التخطيط لبرامج لها اهتمامات بتنمية قدرات الأفراد).

وفي هذا الاطار تشير تقارير التنمية الانسانية العربية إلى ارتباط أزمة المواطنة في الدولة العربية الحديثة بأساليب تنشئة الأفراد وعمليات نشر المعرفة التي تعيد إنتاج القيم السياسية والاجتماعية التي تعيق بناء المواطنة بمفهومها المعاصر، حيث تؤثر أساليب التسلط والحماية الزائدة بصورة سلبية على نمو الاستقلالية والثقة بالنفس، علاوة على زيادة السلبية وكبح مبادرات التساؤل والاكتشاف والفعل⁽¹⁾.

كما أن المناهج التعليمية التي تضعها الدولة تركز الخضوع والطاعة والتبعية ولا تشجع الفكر النقدي الحر الذي يحفز الطلبة على نقد المسلمات السياسية أو الاجتماعية⁽²⁾ أي تعيد المناهج التعليمية إنتاج القيم المجتمعية التي تعرف وتحدد طبيعة الأدوار الاجتماعية المختلفة بمجموعة المراكز التي يشغلها كل فرد، وتعلم الأدوار المناسبة لكل مركز.

5-5 الاتجاهات المعاصرة في التربية من أجل المواطنة :

أ/ التربية من أجل المواطنة

لما كان ترسيخ قيم المواطنة يتطلب إصلاح التعليم وتزويد الأفراد بالمعارف والقيم والمهارات التي تؤثر في استعداد الطلبة للمشاركة العامة وتساعدتهم على التكيف مع المتغيرات ومواجهة التحديات، فإن تعليم قيم المواطنة يقع عادة في صلب عملية تعليم الطلبة المهارات اللازمة لإنجاح العملية الديمقراطية. علما بأن الديمقراطية لن تتوطد في المجتمعات العربية إلا في ظل ثقافة حقوق الانسان التي تعلم المواطن كيف يفكر بحرية ويقبل التنوع ويحترم وجهات النظر المختلفة، ويسعى إلى المشاركة ويتحمل المعارضة ويشجعها، سيما وان العالم اجمع على اعتبار حقوق الانسان شروطا موضوعية لترسيخ قيم المواطنة؛ إذ أنه لا بد من أن تصبح المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات قيمة اجتماعية وأخلاقية وممارسة سلوكية، تعبر عن فضيلة معاملة جميع المواطنين على قدم المساواة، دون تمييز بينهم بسبب الدين أو العرق أو الجنس⁽²⁾

(1) تقرير التنمية الانسانية العربية لعام 2003 ، نحو حماية مجتمع المعرفة ، عمان ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، 2003 ، ص ص 21 - 53.

(2) زكير مزى مرتجى ، ومحمود الزننتى ، تقييم محتوى مناهج التربية المدنية للصفوف السابع والثامن الأساس في ضوء قيم المواطنة، مجلة الجامعة الاسلامية - سلسلة الدراسات الانسانية ، مجلد (19) ع (2) 2011 ، ص ص 161 - 195.

ولذلك ثمة حاجة ملحة لإصلاح التعليم من أجل تعزيز المواطنة من منظور حقوق الانسان إذا ما أريد ترسيخ الديمقراطية في العالم العربي.

وعليه تسهم مقررات التربية المدنية والوطنية بشكل خاص، ومقررات الدراسات الاجتماعية بفروعها المختلفة التاريخ والجغرافيا واللغات والدين وغيرها بشكل عام، في تنمية قيم المواطنة لما تتضمنه من معلومات وقيم عن النظام السياسي ومؤسسات الدولة، والحقوق والواجبات الوطنية، والانتماء والولاء للوطن، وتعزيز الوحدة الوطنية، بالإضافة إلى تضمينها مفاهيم المساواة في الحقوق والواجبات، والعدل الاجتماعي، والتعاون والتسامح، وتقبل الاختلاف في الآراء والتعددية والمشاركة⁽¹⁾ كما أنها تعكس واقع المجتمع وآماله وتطلعاته وماضيه وحاضره ومستقبله.

ويتفق معظم علماء الاجتماع السياسي والتربية على أن هدف التربية هو تحقيق المواطنة⁽²⁾ ولذلك يقصد بالتربية على المواطنة عملية التنشئة الاجتماعية التي تستهدف بناء الفرد المتكامل والمتوازن في جوانب شخصيته فكرياً وروحياً واجتماعياً وإنسانياً، والوعي لحقوقه والملتزم بواجباته، والمؤمن بحقوق الإنسان ومبادئ العدالة والمساواة للناس كافة، والقادر على الإنتاج والتنمية والمبادرة المبدعة، والمعتز بانتمائه إلى وطنه، والمتحلي بالروح العلمية والموضوعية والسلوك الديمقراطي، والمتسم بالوسطية والتسامح والاعتدال. أي أن التربية على المواطنة هي تربية على ثقافة أداء الواجبات قبل أخذ الحقوق، وتربية على حقوق الإنسان والديمقراطية عبر منهجية شاملة تربط بين المعرفة والوجدان والأداء. بالإضافة إلى أنها تربية على ثقافة التسامح والحوار والسلام والمبادرة وخلق فرص عمل جديدة لا على التكيف مع البيئة فقط، كما أنها تربية على الأسلوب العلمي، والتفكير النقدي في المناقشة والبحث عن الوقائع والأدلة وتحمل المسؤولية تجاه حقوق الأفراد والجماعات بما يؤدي إلى تماسك المجتمع ووحدته. علماً بأن التربية على المواطنة تتمثل في ثلاثة أبعاد هي: البعد المعرفي والبعد الوجداني والبعد الأدائي أو السلوكي⁽³⁾.

وفي هذا الإطار يرى علماء الاجتماع والتربية أن للتعليم في المدرسة عدة وظائف أساسية من أهمها: نقل الثقافة والمعرفة والمعلومات في المجتمع، واكتساب القيم والميول والاتجاهات، ومن

(1) المرجع السابق مباشرة

(2) المرجع نفسه

(3) بسام محمد ابو حشيش ، (2010) مرجع سابق ص 258 - 260

ثم تنمية قيم المواطنة وسلوكياتها. وهنا تؤدي المناهج المدرسية دوراً هاماً في بناء المواطنة لدى الطلبة بشكل خاص، وهذا يتطلب أن تقدم المناهج تصوراً واضحاً لمفهوم المواطنة وتساعد الطلبة على القيام بأدوارهم المستقبلية⁽¹⁾.

وتقوم التربية من أجل المواطنة على أساس إعداد الناشئين والشباب للدخول في الحياة السياسية للمجتمع بإكسابهم المعارف والمفاهيم والاتجاهات والمهارات السلوكية اللازمة لتنمية مشاركتهم في الحياة السياسية، وبما يُمكنهم من دعم ومساندة الاتجاه الوطني للتنمية، إنها العملية التي تستهدف إعداد الشباب لمواجهة المشكلات واتخاذ القرارات كمواطنين بمساعدة كل منهم على تنمية قدراته في اتخاذ القرار، وعلى استخدام التفكير الناقد في التعبير عن اتجاهاتهم، والوصول إلى حلول للمشكلات الاجتماعية التي تعيق مسيرة التنمية الوطنية⁽²⁾.

وتعد التربية من أجل المواطنة هي الهدف المحوري للتربية السياسية، والتي تعني مساعدة الناشئين والشباب على استيعاب الواقع والتفاعل مع إشكالياته بطريقة موضوعية ناقدة، بما يُتيح لهم اتجاهاً إيجابياً نحو المشاركة، إضافة إلى حُسن رعاية النُخبة منهم وإعدادهم لتحمل مسئوليات القيادة والعمل الوطني.

وإذا كانت التربية من أجل المواطنة تعد من القضايا المحورية في التعليم المعاصر، مما يتطلب تحديد الأهداف وتصميم البرامج لتحقيق أهدافها "إكساب وتنمية قيم المواطنة" إلا أننا لا ينبغي أن نغفل على الطرف الآخر قياسات نتائج التربية في هذا الميدان، بما يُمكننا من⁽³⁾:

- الحصول على معلومات دقيقة حول اهتمامات الطلاب بالمعاني والمعرفة المرتبطة بقيم المواطنة.

- الكشف عن اتجاهات الطلاب نحو المواطنة، وتنمية قدراتهم على التمييز بين سلوك بمقتضى القانون وسلوك المواطنة النشطة.

- الاتفاق حول توصيف مهارات المواطنة النشطة في مجتمع ديمقراطي، والتعريف بالغايات المجتمعية التي تتطلبها.

(1) المرجع السابق مباشرة

(2) محمد يعقوب وآخرون ، المواطنة من منظور حقوق الانسان في مناهج التربية الوطنية في الأقطار العربية - دراسة حالة

لكل من الأردن ومصر ولبنان ضمن برنامج مشروع منح أبحاث حقوق الانسان لعام 2012 ، عمان ، 2012 ، ص 12

(3) المرجع السابق مباشرة

- تركيز اهتمامات وتوحيد القياسات حول ممارسات سلوك المواطن في مواجهة إشكاليات السلبية أو تعارض القوى المؤثرة في السلوك.
 - التخطيط للأنشطة المصاحبة للبرامج والمعلومات المرتبطة بتربية المواطن.
- وبما أن التعليم أصبح مسئولاً عن تربية الطلاب علي تحمل مسئولياتهم تجاه مجتمعهم ووطنهم الذي يعيشون فيه؛ لذلك بات ضرورياً إعادة النظر في المناهج والمقررات الدراسية لما للمنهج من دور كبير في إعداد الأجيال الناشئة والمتعلمة بما يتفق والفلسفة التي يعتنقها المجتمع والمبادئ والقيم التي يرتضيها، وهو كذلك أداة فعالة في مواجهة المشكلات التي يُعانيها المجتمع، وفي مقابلة التحديات التي تواجهه. بحيث يسهم في انتماء المواطن إلي وطنه والالتزام بما يحمل هذا الوطن من عقيدة دينية وقيم وعادات وتقاليـد اجتماعية متوارثة، محافظاً عليها ومدافعاً عنها ضد أي خطر سواء كان خارجياً أو داخلياً، في ضوء الحقوق والواجبات، وتتمثل قيم المواطنة في مجموعة الأخلاقيات والسلوكيات التي يتشربها الطالب من خلال التفاعل مع المواقف والخبرات، ويكون لها التأثير علي أفكاره ومعتقداته، ويتحدد بها سلوكه لبناء رؤية صحيحة حول الحقوق والواجبات التي يتضمنها انتماءه وولائه للوطن⁽¹⁾.

(1) على ليلة وآخرون ، التغير الاجتماعي والثقافي ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان ، 2010.

الباب الثانى

المواطنة فى مصر فى إطار العلاقة بين الموقع والمرجع.

- تمهيد..

- الفصل السادس : المواطنة : المفاهيم ، الأبعاد ، التحديات
- الفصل السابع: المواطنة فى مصر من منظور حقى العمل وتكافؤ الفرص التعليمية.
- الفصل الثامن : المواطنة فى مصر بين منظور حقى الصحة والرعاية الصحية
- الفصل التاسع : سلوكيات المواطنة التنظيمية وأثرها على الشباب فى سن العمل.
- الفصل العاشر: طموحات وتطلعات الشباب فى ضوء واجبات وحقوق المواطنة.

تمهيد..

يشتمل هذا الباب على خمسة فصول رئيسة هي:

الفصل السادس: ويتناول مفاهيم وأبعاد وتحديات المواطنة من خلال مناقشة : التوطن والوطن / المواطنة ، ماهية المواطنة ، التنشئة الوطنية وتنوعاتها المجتمع المدنى كـمكون أساسى لرأس المال الاجتماعى ، ثلاثة السياسة وديمقراطية المواطنة والمجتمع المدنى هذا عن القسم الأول . أما لقسم الثانى فيتناول المجتمع المدنى والديمقراطية والمواطنة فى مصر .

الفصل السابع : ، المواطنة فى مصر من منظور الحق فى العمل وتكافؤ الفرص فى التعليم ولقد ركزت عملية التناول والمعالجة على التعليم ماقبل الجامعى مع دراسة الحق فى العمل من خلال الحق فى العمل طبقا للتطور وتحليل هيكل التشغيل وتحليل هيكل البطالة ، وبالنسبة للحق فى تكافؤ فرص التعليم فيتم معالجة طبقا للدستور ، والحق فى الحصول على الخدمة التعليمية والإستمرار فى التعليم واختيار نوعيته.

الفصل الثامن : المواطنة فى مصر من منظور الحق فى الصحة ، والحق فى الرعاية الصحية وذلك من خلال مناقشة محور الحق فى الصحة ، والحديات الصحية والاستحقاقات الصحية ودور المجتمع المدنى وعرض للنماذج الناجحة ، وتعزيز الإستحقاقات الصحية تعد تعزيزا لروح المواطنة.

الفصل التاسع: سلوكيات المواطنة التنظيمية وآثارها على الشباب فى سن العمل وتم مناقشة وتناول البعاد التالية : مفهوم ومدلول سلوكيات المواطنة التنظيمية للشباب ، سلوكيات المواطنة التنظيمية ، الفرص الكاملة وراء سلوكيات المواطنة التنظيمية ، الدعم التنظيمى ، أخلاقيات العمل ، تصور مقترح لحق المواطنة التنظيمية لدى الشباب .

الفصل العاشر : طموحات وتطلعات الشباب فى ضوء واجبات وحقوق المواطنة.

الفصل السادس

المواطنة : المفاهيم - الأبعاد - التحديات

تمهيد...

يشتمل هذا الفصل على قسمين رئيسيين على النحو التالى:

- (1) القسم الأول يتناول مفاهيم وأبعاد وتحديات المواطنة:
- أولاً: التوطن / الوطن / المواطنة / الدولية (علاقة عضوية فى دولة تربط الديمقراطية أو أواصرها).

ثانياً : ماهية المواطنة

ثالثاً: التنشئة الوطنية لغرس قيمة المواطنة المنتمية.

رابعاً: المواطنة وتنوعاتها المدنية والاجتماعية والاقتصادية.

خامساً: المجتمع المدنى لمكون أساسى لرأس المال المجتمعى

سادساً: ثلاثية المواطنة السياسية وديمقراطية المواطنة والمجتمع المدنى.

- (2) القسم الثانى ويشمل : التآرجح فى مسار ثلاثية المجتمع المدنى والديمقراطية والمواطنة فى مصر .

أولاً: مواطنة حقبة ما قبل القرن الماضى حتى منتصفه.

ثانياً: حقبة مواطنة العدالة الاجتماعية وغرسها الإنتمائى.

ثالثاً: مواطنة اللي برالية العشوائية وماتلاها من تمايز فى المواطنة

رابعاً: أرتال البنية التحتية أعقبها اقتياد إلى مفصلة العولمة.

خامساً: هشاشة تنمية لتمايز إجتماعى فإغتراب مجتمعى

سادساً: صراع بين كونية المواطنة وإقليميتها وأهميتها فى مظلة حروب ناعمة .

سابعاً: مداعبة أحلام الشباب كبؤرة ديموجرافية للمواطنة.

القسم الأول المفاهيم والأبعاد

1-6 المفاهيم والأبعاد

1-1-6 التوطن / الوطن / المواطن / الدولة (علاقة عضوية فى دولة تربط الديمقراطية بأصهرها) :

1- التوطن :

يقول التاريخ واصفاً الطبيعة بأن الجغرافيا هى مساحات من الأرضى ماء (أنهارا وبحارا) أكانت أم يابسة ، سهولا ووديانا أكانت أم هضابا وجبالا ، سماوات مفتوحة الآفاق بترددات محسوبة بالمحاصصة دولياً ، ومستويات من درجات الحرارة والضغط الجوى تختلف من فصل وموسم الى فصل وموسم آخر ، لم تستهوى بعض العابرين فتركوها البعض منهم ماضين إلى حال سبيلهم أو إستهوت البعض الآخر فإستوطنوها إستقراراً بها فى جماعية متخذين وإياها وطنا لهم وأقاموا بها معيشة فيها وممارسة مع أهلها الأصليين لنواميس الحياة ، أو قد يستقربها العابرون إقامة بعد عملية إقصاء إستيطانى يقوموا خلالها بطرد سكانها أو أن يجتثوا سكانها الأصليين من جذورهم ، (كما كانت الفعلة بالهنود الحمر فى الولايات المتحدة الأمريكية) ، وقد تجمعهم لغة واحدة أو قد يتحاكون كلاما وكتابة بعديد من اللغات أو بذات اللغة بعديد من اللهجات.

2- الوطن :

ثم تتوالى بهم السنون أزمنة : قرونا وحقبا مستمرة لمفهوم جماعية توطن الجمع البشرى وإرتباطه إستيطاناً بالمكان لتؤول الأمور إلى إقامة مجتمع منظم له نواميسه الحياتية وأنساقه الاجتماعية ، وله مؤسساته المجتمعية المتزاوجة بين الرسمية منها (بعد ميلاد مقومات الدولة فيها بالمفهوم الحكومى) ، وبين الأهلية مجتمعا غير رسمى بالمفهوم اللا حكومى ، والكل فى مظلة سلطة حكم من المفترض أن دوره الحفاظ على المكان كوطن وعلى سكانه المستوطنين به (سواء أكانوا أصليين أم حديثى المجئ إليه هجرة) والدفاع عن مصالح وثروات سكانه من البشر والمسكون فيه من وطن بتوظيف مايربط السكان من البشر بالمسكون

فيه كمكان لتتربى عليه قلب الزمان صانعة حميمية الرابطة بين البشر ومايستوطنونه كوطن ، تلك الحميمية فى العلاقة الرابطة بين وشائج عرى البشر وبين وشائج ما يستوطنونه من وطن هى مايمكن أن يطلق عليه إنتماء البشر الساكنين للمكان المسكون بإعتباره وطناً لهم وإعتبارهم مواطنون فيه وإعتبارهم مسكونون به وليسوا ساكنين فيه فحسب .

3- المواطن :

فإذا ما إكتسب الفرد هوية ما إستوطنه من مكان عُدّ مواطناً فى المكان الذى يجد السياج الحدودى له فى ترسيم جغرافية المكان بعد أن يتم تأهيل جغرافية و طبوغرافية المكان وديموجرافية ماعليه من بشر بمقوماته السياسية والسيادية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإثنية والعرقية والطائفية والعصبية والقبلية التى تدير أمورها سلطات الدولة بما لها من المؤسسية التشريعية والقانونية والتنفيذية والإدارية الخ.

أى أن الوطن بقعة جغرافية محدودة محددة وحدود مرسومة وجنسية مُعرّفة وتاريخ مشترك وتنوع ثقافى ليجئ تعريف المواطن بإعتباره نواة للديمقراطية القاطنة المتوطنة فى هذه البقعة الجغرافية من المكان والمكين.

4- الدولة :

وقد تنوع تعريف المواطن ما بين إعتباره فرد من أفراد المجتمع أو عضو من أعضائه له كامل الحقوق وعليه كافة الواجبات فيما يقيم عليه من جغرافية لها سيادتها ولها تشريعاتها المقننة لشأنها العام والخاص وهو ما يطلق عليه الدولة بعد تضمين المؤسسات السيادية لها فى شرنقة جغرافية ديموجرافية طبوغرافية متكاملة شاملة أيضاً مابها من ماء وهواء وفضاء وترددات وثروات فوق الأرض وتحت الأرض ، وذلك كله مع وجود ضابط لتلك الحقوق والواجبات متمثل فى دستور الدولة بإعتباره الوثيقة والعروة الوثقى المجتمعية المعبرة عن المشيئة العامة للشأن العام بالدولة ، وهو الأمر الذى يجعل من الأفراد ليسوا فحسب مجرد رعايا لحاكم راع بل بإعتبارهم مواطنين مكتملى المواطنة فى ظل نظام ديمقراطى تتشكل فيه السلطة من أسفل لأعلى شرط أن تمثل السلطة القائمة على تلك الجغرافية والديموجرافية والطبوغرافية عقداً وميثاقاً غليظاً بين المواطن والدولة ماتلبث أن تنفك أواصره أن فقد الحكام ثقة المحكومين ، وهو مايربط عضويًا بين مفهوم المواطنة والديمقراطية.

كما أن سقيا الوطن لجذور المواطن (من خلال إقامته بالوطن) بالحماية والتعليم والعلاج والحرية وحقوق الفكر والتعبير ليزوب مفهوم المواطن مع مفهوم الإنسان فينضج انضاجاً مفهوماً عضوياً وهو ما يطلـق عليه: "المواطنــــــــــــــــة الإنسانــــــــــــــــانية" أى مشاركة المواطن وإقتسامه مع آخرين لمضامين متون مفاهيم التوطن والوطن والمواطن والدولة من صياغة لدستور ومن صنع لقانون ضابط لمسيرة وطن ، من حيث أن الدستور يمثل الأبوة التشريعية للقانون وهو أيضاً (أى الدستور) المعبر الأرقى عن إرادة الوطن والمواطن والدولة بإعتبار ثلاثيتهم مكونات أساسية للأمة بل وبإعتبار نصوص الدستور (كمعبر عن المشيئة العامة للإرادة العامة للشأن العام) لبنات أساسية فى إختيار نظام الحكم كمظهر أول للمواطنة التى سنورد المتنوع من تعريفها فى السياق التالى من هذا المتن.

2-1-6 ما هيه المواطنة :

تتـنوع وتدرج تعريف المواطنة من مصدر لآخر ، فمن تعريف جاءت به موسوعة كوكير الأمريكية " ، وآخر جاءت به " دائرة المعارف البريطانية " ، إلى تعريف ثالث جاءت به "موسوعة الكتاب الدولى" إلى ماجاء به قاموس علم الاجتماع من تعريف رابع وذلك على نحو ما أورده العيذى صونية⁽¹⁾ فى كتابته المنشورة بجامعة محمد خضر فى يونيه 2008 الذى إنتهى بعد عرض تلك التعريفات إلى إستخلاص تعريف له، ليأتى دور " سامح فوزى"⁽²⁾ " فيما نشره عن المواطنة بمركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان بطبعته الأولى عام 2007 ، ليقدم (وبإسهاب له مقتضاه) تعريفاً جامعاً للمواطنة لنقدم فى اعقابه تزييلاً لمفهوم المواطنة بإعتباره وإلى حد ما يمثل ضرورة للإقتراب من مفهوم "الإنتماء" بإعتباره وليداً طبيعياً لممارسة حقيقية لمفهوم المواطنة .

1- تعريف موسوعة كوكير الامريكية:

فعن العيذى صونية " فقد عرفت موسوعة "كوكير الأمريكية" المواطنة على أنها أكثر أشكال العضوية فى جماعة سياسية إكتمالا وبأنها لا تتميز عن مفهوم الجنسية.

1- العيذى صونية ، المجتمع المدنى – المواطنة والديمقراطية ، جدلية المفهوم والممارسة 2001 - جامعة محمد خيضر – قسم علم الاجتماع – بسكرة – الجزائر ، يونية 2008.
2- سامح فوزى ، المواطنة ، سلسلة تعليم حقوق الإنسان ، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، 2007.

فى حين حصرت "دائرة المعارف البريطانية" تعريفها للمواطنة بأنها علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق فيها وتدل تلك العلاقة ضمنا على مرتبه من الحرية مع ما يصاحبها من مسؤوليات وحقوق كحق الانتخاب وحق تولى المناصب العامة على سبيل المثال

2- تعريف موسوعة الكتاب الدولى :

أما موسوعة الكتاب الدولى (وعلى نحو ما ذكر أيضاً العيذى صونيه) فقد رأت بأن المواطنة هى عضوية كاملة فى دولة أو بعض وحدات الحكم وبأن المواطنين لديهم بعض الحقوق مثل حق التصويت وحق تولى المناصب العامة ، وكذلك عليهم بعض الواجبات مثل واجب دفع الضرائب والدفاع عن بلدهم.

3- تعريف قاموس علم الاجتماع:

دعا قاموس علم الاجتماع (كما اورد أيضاً العيذى صونيه) الى تعريف المواطنة بأنها مكانة أو علاقة إجتماعية تقوم بين شخص طبيعى وبين مجتمع سياسى "دولة" ومن خلال هذه العلاقة يقدم الطرف الأول الولاء ويتولى الطرف الثانى مهمة الحماية وتحدد هذه العلاقة بين الشخص والدولة عن طريق القانون كما يحكمها مبدأ المساواة .

ويضيف ذات قاموس علم الاجتماع بأن المواطنة تشير فى القانون الدولى إلى فكرة القومية رغم أن فكرة القومية أوسع فى معناها .

وقد أورد العيذى صونيه⁽¹⁾. أنه طالما أن المواطنة تقتصر فقط على الأشخاص الذين تمنحهم الدولة حقوق معينة فإن المنظمات والشركات المساهمة لها قومية لامواطنة ، وأن المفهوم فى علم الاجتماع يشير إلى الإلتزامات المتبادلة بين الأشخاص والدولة بحصول الأولين على بعض الحقوق السياسية المدنية بإنتمائهم إلى مجتمع سياسى معين ويكون عليهم بعض الواجبات يؤدونها ، وبأن المواطنة هى المشاركة العضوية الكاملة فى دولة لها حدود إقليمية.

4- التعريف الجامع لسامح فوزى:

وفى حين جاء العيذى صونيه بتعريفات جزئية لمفهوم المواطنة ، (وذلك نقلا عن المصادر سالفه الذكر) ، حيث إتسق كل تعريف جزئى منها مع بُعد معين من أبعاد المواطنة أو عنصر معين من عناصر

1- العيذى صونيه ، المجتمع المدنى .. المواطنة والديمقراطية ، جدلية المفهوم والممارسة ، جامعة خيضر ، قسم علم الاجتماع - بسكرة - الجزائر ، يونية 2008.

المواطنة فقد قدم "سامح فوزى" ⁽¹⁾ تعريفا جامعاً للمواطنة أدرج فى فحواه ما جاء به "صونية" من تعريفات جزئية لذات المفهوم حيث أفاد "سامح فوزى" :

"بأن المواطنة هى تمتع الشخص بحقوق وواجبات ، وممارستها فى بقعة جغرافية معينة ، لها حدود محددة ، تعرف فى الوقت الراهن بالدولة القومية الحديثة التى تستند إلى حكم القانون ، وفى دولة المواطنة جميع المواطنين متساوون فى الحقوق والواجبات لتمييز بينهم بسبب الاختلاف فى الدين أو المذهب أو النوع أو اللون أو العرق أو الموقع الاجتماعى ...الخ. وبالتالي فإن القانون يحقق المساواة داخل المجتمعات ، ويفرض النظام ، ويجعل العلاقات بين البشر "متوقعة" أى تجرى وفق تصور مسبق يعرفه ويرتضيه الجميع".

هذه المواطنة تعبر عن نفسها على أرض الواقع فى مشاركة المواطنين بمشيئة عامة فى الشأن العام ، يشاركون بالرأى والصوت الانتخابى وممارسة المنصب السياسى، و ترتبط هذه المشاركة بعمق إنتمائهم للوطن الذى يعيشون فيه ، واستعدادهم – دائماً – للعمل على رقيه وتقدمه.

ومن ثم فالمواطنة صوت وتصويت من المواطن ومساهمة وليس فحسب إعتباره مجرد أحد من الرعايا بل لا عبا وفاعلاً وليس متفرجاً ، متحدثاً وليس سلبياً ولا منسحباً ولا محشوراً فى زمرة من الرعاية ، ليس صامتا منزوياً بل مشاركا .

ولاتكتمل المساواة القانونية والمشاركة السياسية إلا بأمرين: الأول وضع إجتماعى/ اقتصادى يحقق للمواطن احتياجاته الأساسية ، ويجعله يتمتع بمراد مجتمعه على قدم المساواة مع غيره دون إستعلاء أو غلبة للعقلية الاستعلائية ،والأمر الثانى مؤسسات تعليمية وتربوية تنشئ الأجيال المتلاحقة على قيم المواطنة أى على قيم المساواة ، والحرية ، وقبول الآخر وقبول التنوع.

وحسبما ذهب أيضا "سامح فوزى" فإن هناك مجموعات كثيرة من المواطنين فى دولة ما يشكون من عدم تمتعهم بحقوق المواطنة كاملة ، (قانونيا وسياسيا واجتماعيا) ، كما أن هناك عقبات كثيرة تعترض سبيل المواطنين فى سعيهم لنيل حقوق المواطنة كاملة غير منقوصة ومن ثم فالتمتع بالمواطنة واجبات تؤدى وحقوق تُحصل وهى أمور تحتاج إلى رحلة من الكفاح السلمى ، متخذة من السعى الواعى الدءوب وسيلة.

1 - سامح فوزى ، المواطنة ، سلسلة تعليم حقوق الإنسان ، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، 2007.

ومن ثم وعلى نحو مذهب "سامح فوزى" فالمواطنة ليست منحة بل نضال سلمى ، وهى ليست هبة بل مسئولية ، كما انها ليست ثابتة بل مستمرة ، وهى مفهوم متطور غير جامد يتقدم نمواً إرتباطاً بحالة التطور القانونى والسياسى والاجتماعى فى المجتمع كما انها مرتبطة بالتطور المجتمعى ذاته.

3-1-6 التنشئة الوطنية لغرس قيمة المواطنة المنتمية:

1- نقاط التحرك التاريخية فى مفهوم المواطنة :

لقد تآثر مفهوم المواطنة نصاً وممارسة واقعية بنقطتى تحول تاريخية فى المفهوم نصا وفى الممارسة واقعا: أولها إعلان إستقلال الولايات المتحدة الأمريكية فى عام 1786م وثانيها ما أتت به الثورة الفرنسية من مبادئ فى عام 1789م وما تمخض عنها من صيرورة المواطنة - عملية مستمرة ، متراكمة ، ممتدة ، مستقرة طالما وجد الاستقرار مكانة فى الأوضاع القانونية للمواطنين فى ظل نشام سياسى تم ترسيته على المشاركة مع نظام إجتماعى يقوم على العدالة .

ومن ثم فالمواطنة لا تمثل فقط إنتماء الإنسان إلى بقعة ارض المستقر (أى مكان الإقامة أو الولادة أو التربية بشكل ثابت داخل الدولة أو بحمل جنسيتها) وإنما تنطوى أيضا على ضرورة أن يكون الإنسان مشاركا فى الحكم ويخضع للقوانين الصادرة بشكل متساوى مع بقية المواطنين بمجموعة من الحقوق وملتزمًا بأداء مجموعة من الواجبات تجاه الدولة التى ينتمى إليها ، ومن ثم ينطوى وينضوى مفهوم المواطنة تحت مفهوم الإنتماء للدولة .

2- المواطنة والإنتماء صنوان ما يجب أن يتفرقا:

ترتبط المواطنة كمفهوم بعنصر أساسى : هو الإنتماء الذى لايمكن أن يتحقق إلا بتربية المواطنة ، كما أن المواطنة هى روح الديمقراطية ، ومن ثم فهناك تزاوج بين مفهومى المواطنة والديمقراطية مما ترتب عليه توليد مفهوم المواطنة الديمقراطية ذات المواجيد الإنتماية التى تتمثل فى التمتع الحميمى لكافة المواطنين بالحقوق والحريات دون تمييز بينهم من أى نوع لا عنصرى ولا لوني ولا لغوى ولا عرقى ولا نوعى ولا جنس ولا أثنى ولا قبلى ولا قومى ولا دينى ولا عصبى وإنما الإنتماء يكون للدولة وليس لشيء آخر حيث يتمتع كل مواطن بحقوق مواطنة من ثلاث ثنائيات : حقوق مدنية وحقوق سياسية ، حقوق إقتصادية وحقوق إجتماعية ، ثم حقوق تعليمية وحقوق ثقافية ، ويلتزم كل مواطن بواجبات مواطنة ثلاثة : دفع

الضرائب المستحقة للدولة (وفق القوانين والإجراءات الضريبية المعمول بها) – إطاعة القوانين ، والمشاركة فى الدفاع عن الدولة نظامياً (أى كلما دعى الداعى).

4-1-6 المواطنة وتنوعاتها المدنية والاجتماعية والاقتصادية...الخ:

1 - حقوق المواطنة والمواطنة :

تتمثل المواطنة المدنية فى حق المواطن فى الحياة دون تعذيب ولا قسوة فى المعاملة ولا إسترقاق فى العقوبة أو الغلو بإنزال عقوبات لا إنسانية به ، وإنما تتحقق المواطنة المدنية فى معاملته بشكل متساوى بدون تمييز ولا تميز ولا حظ من شأنه وإنما المعاملة بكرامة ، دون تعريضة للتجارب الطبية أو العلمية دون رضا منه ، مع تجنب إسترقاق الإنسان لأخيه الإنسان ، مع إعتراف (وبما لا يخالف القوانين) بحرية كل مواطن دون تعارض فيها مع حرية الآخرين وفى إطار القوانين والتشريعات المنصفة لحقوق مواطنته ومواطنيته ، ومعاملته بشكل متساوى ، وتمتعه بحماية الدولة لحقوقه ، مع توفير الإطار الشرعى للتجمعات الفردية فى إطار المجتمع المدنى.

2 - المواطنة الاجتماعية :

وتتمثل المواطنة الاجتماعية فى بناء المؤسسة كإطار لتقديم الرعاية الصحية العامة وإقرار الحق فى التعليم والتربية والأمن الاجتماعى فى إطار من منظومة مستدامة من الضمان الاجتماعى المحققة للعدالة الاجتماعية (المواطنة الاجتماعية) مع توفير الاحساس المشترك بالهوية لكل الذين يملكونها دعماً للسلام الاجتماعى.

3 - المواطنة المدنية :

تتطوى الحقوق المدنية للمواطن على كل من الحريات الشخصية والحق فى الملكية الخاصة وفى حرية التنقل وحرية إختيار مكان الإقامة داخل حدود الدولة والحق فى مغادرتها والعودة إليها دون قيود تخرج عن إطار القانون.

4 - المواطنة القضائية :

وتعنى الحق فى محاكمة عادلة فى ظل وجود سلطة قضائية مستقلة ناجزة قادرة على حماية حقوق الأفراد من أى إفتئات أو إفتراء على أى حق منها ، وحقه فى أن يعترف له بالشخصية القانونية وعدم التدخل فى خصوصيته أو فى شئون أسرته أو بيته أو مراسلاته بل وحق الطفل ذاته فى إكتساب جنسيته.

5- المواطنة الفكرية :

وتعنى حرية الفكر والوجدان والدين وإعتناق الآراء وحرية التعبير وفقاً للنظام العام والآداب والقانون.

6- المواطنة الاقتصادية :

وتعنى توفير الحالة الشرعية للإكتساب الاقتصادى (المواطنة الاقتصادية).

7- المواطنة المعلوماتية :

وتعنى الوقوف على الحقوق المدنية وتقييمها بإتاحة النقد الواعى (وليس فقط الوعى بها) من خلال مصادر المعرفة المختلفة أى إيجاد وسائل إستقبال للمعارف وبثها بعقلية ناقدة قادرة على إستقاء المعلومات من مصادرها وتحليلها وتصنيفها للحيلولة دون التغيرير بالمواطن ببث معلومات غير دقيقة لا تصلح لإتخاذها أساساً لتكوين رأى أو سند للممارسة "المواطنة" المدنية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والمعلوماتية ... الخ .

8- مواطنة رأس المال المجتمعى :

القدرة على التنظيم المدنى الشرعى تجسيدا لمفهوم تكوين رأس المال المجتمعى من خلال إنشاء المنظمات والإتحادات والروابط المدنية للتعبير عن اعضائها ولتحقيق مصالحهم من خلال أوعية مؤسسية تدار ديمقراطياً بواسطة أعضائها والتي تتمثل فى المؤسسات السياسية والثقافية والأهلية والمدنية والأمنية ووسائل الإعلام ومنافذ التعبير فلا مجال لإختطاف العمل العام لأى فصيل وإنما العمل من خلال المنظمات غير الحكومية والنقابات والأندية والروابط المهنية بتمايز وإختلاف وبحدثة إجتماعية إستناداً إلى الموقع السياسى أو الاجتماعى أو الثقافى لا على أسس تقليدية تقوم على تصنيف للمواطنين على أساس اللون أو النوع أو الدين أو العرق أو الطائفة أو القبلية فالكل يعيش فى مجال مفتوح مسموح فيه إختلاف المشارب السياسية والمواقع الاجتماعية بل العيش معاً ودون حصار أو منع لتيار فكرى أو سياسى عن التعبير عن نفسه دون تفرقه ولا محاباة لأحد على أحد فالحرص على مدنية المجال العام يجب أن تكون فى وعى وممارسة جميع مكونات المواطنة وممارسات المواطنة.

6-1-5 المجتمع المدنى كمكون أساسى لرأس المال المجتمعى :

1- مؤسسية المجتمع المدنى :

يتمثل المجتمع المدنى فى المؤسسات السياسية (كالأحزاب السياسية بإعتبارها نقطة إلتقاء بين الدولة والمجتمع السياسى) ، والمؤسسات الاقتصادية ، والمؤسسات الاجتماعية، والمؤسسات الثقافية سواء الحكومية منها أو غير الحكومية والتي من المفترض أن تشارك فى صنع القرار وطنياً .

أما المؤسسات الغير حكومية منها فتتمثل فى الجمعيات الأهلية التطوعية الغير هادفة للربح (إفتراضاً) ، والنقابات المهنية (التي تدافع عن مصالح أعضائها) ، وإتحادات الكتاب ، وتجمعات وإئتلافات وتحالفات المثقفين والجمعيات الثقافية (التي تهدف إلى تحقيق أغراض ثقافية) ، والإتحادات التطوعية (التي تعمل فى الإطار العام لتقديم خدمات إجتماعية معينة) ، وإتحادات العمال ومنظمات وروابط ومجالس الدفاع عن حقوق الإنسان.

2- إستقلالية المجتمع المدنى عن الدولة :

إن المجتمع المدنى هو مجموع البنى الإجتماعية والثقافية والاقتصادية والقانونية والسياسية والمهنية التى يجب أن يتوفر فيها الإستقلال المادى والإدارى عن سلطة الدولة إبتغاء تحقيق أهداف بشكل طوعى إلى جانب منظمات فاعلة للمجتمع المدنى وبالأخص المنظمات الحقوقية والإعلامية التى تقوم على حماية حقوق المواطنين وصيانتها والكشف عن جميع صور الإنتهاك التى قد يتعرضون لها .

3- المجتمع المدنى رمانة الميزان بين الدولة وقوى السوق :

أن منظمات المجتمع المدنى وبمعنى أدق المنظمات غير الحكومية من المفترض أنها تؤدى دوراً فى إحداث التوازن بين قوى السوق من ناحية والدولة من ناحية أخرى حماية لحقوق المواطنين الاقتصادية وما ينبثق عنها من تداعيات إجتماعية بإعتبار أن تلك الحماية حقاً من حقوق المواطن فى المواطنة لتحقيق المواطنة الناجمة عن إلتحام وتشبع المواطنة بحميمية الإنتماء بإعتبار أن المجتمع المدنى يتوسط المجال الممتد بين الأسرة كمؤسسة إجتماعية والدولة كمؤسسة سياسية سلطوية سيادية تنفيذية عبر عمليات حوكمة أدائية لضبط أداء وتفاعلات قوى السوق وما به من لاعبين فى حلبته لتحقيق الصالح الاقتصادى والاجتماعى العام.

4- المجتمع المدني بين الانتعاش والإنتكاس والظهور والأفول :

وإذا كان الإستعمار كعامل خارجي والتبعية كعامل داخلي قد أديا بمفهوم وبممارسات المجتمع المدني بكثير من الدول (لاسيما تلك التي كانت مدللة في السابق بمسمى الدول الآخذة في النمو فأصبحت الآن في ظل عولمة المتعولم مدللة بمسمى الدول ذات الإقتصادات الصاعدة) أن يتراوحا بين الإنتعاش والانتكاس والظهور والأفول علاوة على إرتباط المجتمع المدني في الغالب الأعم حضرياً بمجتمع المدن التي حاول سكانها تأسيس مؤسسات المجتمع المدني لتنظيم الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية في حين كانت تهيمن الثقافة البدوية والقروية في داخل تلك البلاد (وأن تسربت هذه الثقافة إلى الحضر بفعل سريان ظاهرة البداوة والتريف بالمدن) والميل إلى إنشاء روابط بالمدن للنازحين إليها من قرى وتخوم المناطق الجنوبية لتلك البلدان وذلك تمسكاً بالعصبية وتأساً إجتماعياً قبل شطف العيش الذي يعانيه في غربة الحياة بالمدن الحضرية ، علاوة على أن المجتمع المدني لم يكن وليد جوف مجتمعات معظم دول جنوب الكون وإنما كان وليد للتجريف الحضري المتسارع الوتيرة من ثقافة البداوة والقروية والقبلية السائدة بالتخوم إلى ثقافة المؤسسية السائدة بالمدن.

ونتيجة لإرتباط بلدان المغرب العربي العضوى بثقافة أوروبا نظراً لوقوعها كدول مزيلة جغرافياً لأوروبا مطلة في ذات الوقت على مياه البحر الأبيض المتوسط ، فقد نالت قضية المجتمع المدني الإهتمام في فكر المغرب العربي قبل فكر المشرق العربي على الرغم من أن كل من مصر وسوريا قد شهدتا قبل منتصف خمسينيات القرن المنصرم ولوج مفهوم المجتمع المدني ومؤسساته تنظيمياً في الفكر النخبوى ثقافياً وإجتماعياً وإقتصادياً.

وقد ميز رواج مفهوم المجتمع المدني في هذه الفترة إستخدام البعد المجتمعي التطوعي بجانب البعد السياسي الذي تم تسخير ممارساته لدعم إرادة المقاومة للإستعمار وللتبعية في بعض الأحيان وأيضاً المقاومة لشمولية الدولة في كثير من الأحيان.

إلا أن منظمات المجتمع المدني بكثير من الدول السابق تسميتها تدليلاً لها ، الآخذة في النمو والتي أصبحت تسمى وأيضاً تدليلاً لها بالدول ذات الإقتصادات الصاعدة لم تستطع تلك الدول رتق الفجوات المجتمعية الناجمة عن فتور السياسات وعن هشاشة الابنية الاقتصادية والاجتماعية وعن ضعف تحصين الأسس الاقتصادية والاجتماعية للسياسات التنموية المطبقة ضد عوامل التعرية الطبقيّة وضد عمليات تحريف

المذاهب الإقتصادية فى التطبيق الفعلى عما هو منظر نظرياً لها فى الأدبيات الواردة بالمذاهب الإقتصادية سرداً وعرضاً وتحليلاً ونقداً.

5- معاناة المجتمع المدنى من اللإستقلالية:

على الرغم من إنتشار مؤسسات المجتمع المدنى التى وصل عددها فى الوطن العربى إلى ما يربو على 70 ألف منظمة غير حقوقية إلا أن تبعية هذه المؤسسات مادياً للعديد من المنظمات داخلياً وخارجياً قد نجم عنه مشكلة فى إستقلاليتها عن أجهزة الحكم تارة وعن الممول الخارجى لها وأغراضه المترصدة خلف التمويل تارة أخرى مما نجم عنه هشاشة فى المخرجات التنموية لهذه المنظمات بعد وهن أدائها المجتمعى.

6-1-6 ثلاثية : المواطنة السياسية وديمقراطية المواطنة والمجتمع المدنى :

1- جناحى المواطنة السياسية :

تعتبر المواطنة السياسية ممارسة ذات جناحين : الحقوق السياسية والواجبات السياسية. وتتمثل الحقوق السياسية أولاً فى حق المشاركة فى إنتخابات سلطات تتصاعد مستوياتها من المستوى التمثيلى السلطوى الجزئى (التمثل فى السلطات المحلية والبلديه والقرويه) إلى المستوى التمثيلى السلطوى الكلى المتمثل فى السلطات التشريعية والبرلمان فى الأساس منها الذى يمارس كل من سلطة التشريع للقوانين وسنها وإصدارها ، وسلطة الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية مروراً بالمستوى التمثيلى المتعلق بالنقابات العامة والمهنية والإتحادات والجمعيات كمجتمع مدنى ومن جمعيات أهلية غير حكومية بإعتبارها تمثل معاً وفى جماعها رأس المال المجتمعى المنضوى والمنطوى على رأس المال الاجتماعى . كما تتمثل الحقوق السياسية ثانياً (كمقوم أساسى للمواطنه السياسية) فى الحق فى المشاركة ترشيحاً وتصويتاً فى إنتخابات حرة لإنتخاب مجالس ما سلف ذكره من مؤسسات سياسية /مدنية مقروناً بتخفيض فى القيود على المنافسة مع حرية حركة ذات إعتبار فى إطلاق الحملات الانتخابية (بأقل ما يمكن من القيود) ترويج للبرامج والأفكار والآراء ودون أدنى قيود أو تهديد للناخبين فى ممارسة حق التصويت ، مع تقسيم للدوائر الإنتخابية بعدالة جغرافية وطبوغرافية وديموجرافية لا تضر بالمعارضة فى الإنتخابات ، مع ضمان سرية عمليات التصويت المصحوبة بشفافية كاملة فى عملية فرز الأصوات مع توفير المناخ الأوائى المناسب للمنتخبين لأداء أدوارهم فى التشريع والرقابة البرلمانبة .

كما تتمثل الحقوق السياسية في ثالثاً (كمقوم أساسى للمواطنة السياسية) في الحق في عضوية الأحزاب السياسية ، والحق في تنظيم حركات وجمعيات ، والحق في الحصول على المعلومات في إطار قانوني يوفر هذا الحق (وذلك من أجل ممارسة الحق في التأثير على القرار السياسى وشكل إتخاذة) إعلاءاً لمفهوم المشيئة العامة للمصلحة العامة بالإدارة العامة والحق في تقلد الوظائف العامة في الدولة ، والحق في التجمع السلمى لى يتحول الفرد من مجرد خاضع للنظام السياسى إلى صانع له حتى يمكن أن يحصل بعدها على حقوقه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية كمشارك وفاعل ولاعب أساسى في عمليات التنمية يعقبها المطالبة بحقه فيما تفرزه عمليات التنمية من مخرجات وثمار تنموية وذلك بالتساوى على قدم المساواه مع غيره من بنى وطنه لينال في منتهاها حقه في الديمقراطية ليضحي فعلاً وعملاً مواطناً حقوقياً لا مجرد رقماً إضافياً في التعداد السكانى.

2 - ديمقراطية المواطنة :

الدلالة الأولية للفظ الديمقراطية تعنى حكم الشعب بالتمثيل والمباشرة والمشاركة بكافة أنواعها ومناحيها من خلال سلطة هيئات تعبر عن آرائها وأفكارها وأطروحاتها دون ضغط أو إكراه على الشعب الذى يشكل المحل الديمقراطى لمحور الحياة المدنية التى تدور رحاها فى مختلف المؤسسات والهيئات التى إكتسبت من أجله بنيتها الهيكلية وبنوتها الأممية وحركتها الديناميكية فى ممارسة فعالة تدل دلالة واضحة على دور المواطن فى القرار السياسى ومن ثم صيرورته مركز قوة فى هذه الممارسة الفعالة المؤهلة بالمساواة بين المواطنين مع ضمان حرياتهم كحرية التعليم وحرية التعبير وسيادة القانون ونظامين للانتخاب وللتمثيل يكفلان هذه الحرية.

ومن ثم فالديمقراطية طريقة حياة أكثر منها مجرد هياكل مؤسسية ، ومن أجل وإنطلاقاً من ذلك فقد عرفت الثورة الفرنسية الديمقراطية إصطلاحياً على أنها: " حق الشعب المطلق فى أن يُشرع لجميع الأمور العامة بأغلبية أصوات نوابه بحيث يكون لإرادة الشعب حرية غير مقيدة بأية قيود خارجية ، فهي سيدة نفسها ولا تسأل أمام سلطة غير سلطتها "(1).

كما عرفت الديمقراطية أيضاً على أنها : " نظام سياسى يحدد علاقات السلطة فى مجتمع سيد ومستقل ، وتقوم على أن سلطة الحكام مستمدة من سلطة المحكومين وليس العكس ، ومن هنا كان المواطن

¹ ، 2 ، 3- العبدى صونية ، المجتمع المدنى - المواطنة والديمقراطية ، " جدلية المفهوم والممارسة " ، جامعة محمد خيضر - قسم الاجتماع - يسكرة - الجزائر يونية 2004.

حراً فى طاعة الحكام من عدمها سواء كان حكمهم بالنيابة أو بإسم هيئة روحية أو معنوية ، وترتبط هذه الطاعة بالمصلحة العامة وعليه كان المجتمع الديمقراطى يقوم على نظام مسئوليات متبادلة بين الحكام والمحكومين من جهة ، وبين المحكومين أنفسهم وبعضهم البعض من جهة ثانية. وينقسم النظام الديمقراطى إلى خاص وعام ، يسمح الأول (وهو الخاص) للمبادرة الفردية بتحقيق مصالحها ، ويقوم الثانى (وهو العام) على تأمين وصون كل ما له علاقة بالمصلحة العامة⁽²⁾ .

وقد كان لمبدئى سيادة الشعب (بإعتباره مصدراً للسلطات) وتحقيق مبدأ المواطنة والمساواة السياسية والقانونية كحد أدنى بين المواطنين (أياً كانت إختلافاتهم الدينية والمذهبية والعرقية والإثنية والقبلية والعصبية) هما المبدئين الرئيسيين لنظام الحكم الديمقراطى وما ينتج عن ذلك من مبادئ أساسية : كضمان حرية التعبير والتنظيم ومبدأ سيادة أحكام القانون وإستقلال القضاء وكالتداول السلمى والدورى للسلطة من خلال إنتخابات دوريه حرة ونزيهه.

3- التدرج التاريخى للعلاقة بين ثلاثية المجتمع المدنى والديمقراطية والمواطنة :

أما عن وثاقة العلاقة المتدرجة التاريخية بين ثلاثية : المجتمع المدنى والديمقراطية والمواطنة فعلى نحو ما ذهب "عزى بشاره"⁽¹⁾ فإن هناك العديد من الأفكار المحورية أعطت فى مجالها وفى تدرجها التاريخى مفهوم المجتمع المدنى الذى يعتبر شرطاً أساسياً لوجود الديمقراطية ، كما أن مفهوم المجتمع المدنى وجد باكورة تعبيره السياسى والقانونى فى إعلان حقوق الإنسان فى أعقاب الثورة الفرنسية . ولدى الممارسة العملية لمفهوم المجتمع المدنى فقد تحول مفهوم المجتمع المدنى إلى فكرة المواطنة بمعناها الحديث ومن ثم فإن المجتمع المدنى فى الممارسة العملية يعتبر شرطاً لوجود الديمقراطية كما يعتبر قريناً وصنواناً بل ووعاءاً للممارسة الفعلية للمواطنة.

أن نشأة فكرة المجتمع المدنى تاريخياً كانت نتيجة تطور تاريخى لمجموعة من الأفكار المحورية من أهمها : الفصل المؤسسى بين الدولة والمجتمع ، وإدراك الفرق بين آليات عمل الاقتصاد وآليات عمل الدولة ، وتميز الفرد كمواطن و ككائن حقوقى قائم بذاته فى الدولة أياً كانت إنتماءاته ، والوعى بالفرق بين المؤسسات الإجتماعية والاقتصادية من حيث بدايات عملها وأهدافها ووظائفها والوعى بالفرق بين التنظيمات المجتمعية المؤلفة من مواطنين تألفوا بشكل طوعى كأحرار وبين البيئة الجمعية التى يولد الإنسان منها واليهما،

علاوة على التفرقة بين نوعين من الديمقراطية وهى الديمقراطية التمثيلية فى الدولة الليبرالية والديمقراطية المباشرة والنشطة فى إتخاذ القرار فى الجمعيات الطوعية والمؤسسات المجتمعية الحديثة.

وعلى نحو ما أبان أيضاً "عزى بشاره"⁽¹⁾ فإن مرحلة الانفصال الأولى فى تاريخ نشأة المجتمع المدنى تمثلت فى الانفصال بين الدولة والمجتمع وبين الدولة والاقتصاد أما انفصال الفرد وتحوله إلى مواطن فهو وليد الثورة البرجوازية السياسية حيث أن مفهوم المجتمع المدنى الأول قد تمثل فى الطبقات السياسية ثم تحول إلى طبقات إجتماعية ذات إمتيازات سياسية ثم إلى طبقات إجتماعية منفصلة عن الدولة بإعتباره مجتمعاً راقياً بحيث يشكل المواطن عنصر الطبقة .

وإعتباراً من ثمانينيات القرن العشرين وبعد التوقف زمنياً عند العديد من المحطات التغييرية فى العناصر المكونة للمجتمع المدنى من حيث التمايز والتركيب وغنى العلاقات بين مكوناته تم إعادة إنتاج المجتمع المدنى كوحدة مجتمعية على نحو ما وصلت إليه حالياً من خصائص كوليد للانفصال التاريخى بين ثنائية المجتمع والدولة وحل التناقض بينهما فى أتون مسارات إنفصالية بين تلك الثنائية تجد نقاط إلتقاء تعطى مظهراً جديداً وتجلياً تحديثياً جديداً لمسار انفصال جديد بين المجتمع المدنى والدولة .

وقد كان لبروز الدولة الوطنية وتوسيع نطاق المشاركة السياسية وسيادة القانون على الجميع (دولة ومجتمع ومؤسسات ومواطنون) هى المحطات الأساسية التى إنبتقت عنها الديمقراطية الغربية كما كانت أيضاً المسار التاريخى لإنبثاق المجتمع المدنى والتى كانت أيضاً ركيزة المسارات التنموية السريعة التى أدت إلى تقدم وإزدهار ورقى إجتماعى ومجتمعى.

(القسم الثانى)

التأرجح التاريخى فى مسار ثلاثية :

المجتمع المدنى و الديمقراطية والمواطنة فى مصر:

6-2 التأرجح التاريخى فى مسار ثلاثية: المجتمع المدنى و الديمقراطية والمواطنة

فى مصر

6-2-1 مواطنة حقبة ما قبل القرن الماضى حتى منتصفه:

1- مواطنة حقبة ما قبل القرن الماضى:

عرفت حقبة ما قبل القرن الماضى مواطنة تنموية مصحوبة بإرهاصات لمواطنة مدنية ، فالحملة الفرنسية على مصر ما بين عامى 1798 و 1801 أتت بعدد من الطباخين وعدد من العلماء والمتقنين أكثر من عدد العسكريين بها ، و محمد على الكبير الذى جاء حاكماً لمصر فى أعقابها خلال الفترة من 1805 – 1849 كان محطة مواطنة تنموية دونما مواطنة مدنية أعقبها إعلان إسقاط الجزية عن الأقباط فى عام 1855 مع سن قانون القرعة العسكرية فى عام 1880 وفى خضم الفترة من عام 1801 لعام 1873 كان لرفاعة رافع الطهطاوى ظهوراً مصحوباً بظهور لمجلس شورى النواب فى عام 1866.

2- تأسيس المواطنة السياسية خلال حقبة بداية القرن المنصرم حتى منتصفه:

كانت الفترة من عام 1900 حتى عام 1952 فترة تأسيس للمواطنة السياسية على المستوى الجماهيرى وتأسيس للأسس الليبرالية الاقتصادية منها على أساس من المواطنة الاقتصادية حيث تم البدء فى تأسيس وإنشاء بنك مصر فى عام 1920 وبداية عمله بعد سنوات قليلة من ذلك وتداعياته التنموية التى إنبثقت عنه من تأسيس وإنشاء للعديد من الشركات بالمشاركة المواطنة ذات البعد الإنتمائى والتى مثلت زخم إقتصادى قاعدى وبنىوى لنظام إقتصادى حر قادة القطاع الخاص الوطنى منه فى مزاحمة ومنافسة وشراكة حقيقية مع القطاع الخاص الأجنبى دون إستكبار من القطاع الخاص الوطنى من الاستفادة من خبرة الإدارة فى القطاع الخاص الأجنبى.

وكانت ثورة 1919 تأسيساً للمواطنة السياسية الحزبية على المستوى الجماهيري كما أن العصر الليبرالي للفترة من عام 1923 - 1952 رافقته حرية إعلامية ليبرالية وتنوع في الحياة الفكرية السياسية ، أى اكتست تلك الفترة بالمواطنة الفكرية والاقتصادية مع ظهور سائد للمجتمع المدني على الساحتين الاقتصادية والسياسية بتفاعلات تأسيسية للديمقراطية تمثلت في الليبرالية الاقتصادية والسياسية والحياة الحزبية ، إلا أن هذه الفترة كانت بلا مواطنة إجتماعية أو بمواطنة إجتماعية ذات سمات طبقية حيث كان التفاوت الطبقي الحاد والقلة القليلة جداً من السكان المالكة للغالبية العظمى من الثروة تعبر عن إنحياز الملكية وتوزيع الثروة والدخل لفئة محدودة جداً من السكان وكان غياب العدالة الاجتماعية السمة الأساسية السائدة آنذاك .

6-2-2 حقبة مواطنة العدالة الاجتماعية وغرسها الإنتماي:

1 - حقبة مواطنة العدالة الاجتماعية المنجبه للإنتماء في أعقاب ثورة 1952:

وفى أعقاب ثورة عام 1952 كان هناك مد وطنى عام فى الخمسينات والستينات على أساس من العدالة الاجتماعية تمثلت أول ما تمثلت فى صدور قانون الإصلاح الزراعى بعد شهور قليلة من ثورة عام 1952 ، مع تطبيق للسياسات الاقتصادية المعدلة لإتجاهات توزيع الدخل والنواتج القوميى وكانت فى الأغلب الأعم سياسات مطبقة للمفاهيم الإشتراكية التى كانت سائدة آنذاك مما أسفر عنه نشوء طبقة وسطى قوية فتحقق للمواطنة بُعدها الاجتماعى وإن كانت مقرونة بما أعتبر من البعض إنتكاسة (وما هو بإنتكاسة) فى تحقيق المواطنة السياسية تمثلت فى حل الأحزاب السياسية و نشوء التنظيم الحزبى الواحد من هيئة التحرير إلى الإتحاد القومى ثم إلى الإتحاد الإشتراكى العربى مع حصار للمجتمع المدنى وإخضاع كامل للجمعيات الأهلية للرقابة الكاملة للدولة (متمثلة فى وزارة الشؤون الاجتماعية) وذلك من خلال القانون رقم 32 لسنة 1964 مع حل للإتحاد النسائى المصرى عام 1956 ودخول أول نائبة للبرلمان فى عام 1957 مع تعيين أول وزيرة مصرية عام 1962.

2 - المواطنة والإنتماء فى إسترجاع الأرض والعرض:

وإذا كانت نكسة يونيو 1967 وما فاجأت به من إحتلال للأرض إنتقضت له العروق والهمم بشمم صيحتى: لا صوت يعلو على صوت المعركة ، وما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة ، فقد تجلت المواطنة المنتمية فى أروع صورها فيما أبلى به الشباب قبل الجامعى والجامعى وما بعد الجامعى فى خوض حرب استنزاف ضروس تلتها حرب تحرير فى عام 1973 كانت التكبيرة إلى عنان السماء كلمة السر فى شهر

الإستجابة للدعاء (شهر رمضان المبارك) التى أفقدت العدو توازنه وإتزانته من مفاجأة إقتحام الشباب المصرى فى إنتماء حميمى لا يضاهى وإنما به يتباهى إذ إحتضنوا الأرض صوناً للعرض وذلك كثمرة للسقيا بماء وطنى عذب للمواطنة الاجتماعية والمجتمعية التى إرتشف منها هذا الشباب عدالة إجتماعية وإستقلال فى القرار الوطنى منذ عام 1952 و حتى صيحة الله أكبر فى عام 1973.

6-2-3 مواطنة الليبرالية العشوائية وما تلاها من تمايز فى المواطنة:

1- مواطنة الليبرالية العشوائية بعد تحرير الأرض والعرض فى عام 1973:

وبدءاً من منتصف السبعينات (بعد عام 1973 وحتى عام 1981) سادت مواطنة الليبرالية العشوائية المتمثلة فى الإنفتاح على الغرب والتحول إلى إقتصاديات سوق " السراج مداح" مع حرية فى إصدار الصحف وإن كانت القوانين الحاكمة للحياة السياسية فى ذلك الوقت مقيدة للفعل السياسى الحر مع تلكؤ حكومى فى إنجاز التحول الديمقراطى الحقيقى صاحبه تآكل الطبقة الوسطى التى تأسست فى الخمسينات والستينات وهو ما نال من حقوق المواطنة الاجتماعية ، إذ باتت الملكية (وأيا كانت وسيلة التملك) هى عنوان المكانة السياسية والمجتمعية للفرد وليس التحضر الاجتماعى المتمثل فى التعليم والثقافة والعمل الجاد.

2- شيوخ التمايز فى المواطنة مع بداية التسعينيات من القرن المنصرم:

منذ بداية التسعينات عاد التحدث عن خطاب المواطنة فى ظل غياب نسبى للتمتع الفعلى بالمواطنة القانونية نظراً لشيوع التمايز الاجتماعى على أساس طبقى : أغنياء / فقراء مع وجود غابة من التشريعات أضحت تحتاج لإعادة نظر حتى لا تستخدم بعض التشريعات لتكريس واقع إقتصادى وإجتماعى وسياسى بعينه وإنما لتكون تلك التشريعات رمانة ميزان توازن المواطنة كثمرة من ثمار تحقيق التوازن بين القطاعات الاجتماعية والمجتمعية المختلفة وأيضاً إشباعاً لحاجة المواطن إلى الوعى بالمواطنة القانونية تحقيقاً لمتطلبات الإلمام بالحقوق المكفولة للمواطن ودعم المعرفة بالخريطة السياسية للأحزاب والجماعات والقضايا السياسية المتداولة حتى يمكن للمواطن أن يشارك فى الشأن العام بمشيئة طوعية عامة تحقيقاً للمصالح المجتمعية العامة .

4-2-6 أرتال من البنية التحتية أعقبها إقتياد إلى مقصلة العولمة:

1 - مواطنة أرتال البنية التحتية خلال تسعينيات بعد ثمانينيات القرن المنصرم :

شهدت فترة التسعينيات بعد الثمانينيات من ماضى الزمان تشييدا لبنية تحتية وفوقية تراكتت أرتالا تنموية تمثلت فى إنشاء وتطوير لشبكات الصرف الصحى ولمحطات ولشبكات الكهرباء ولشبكات الغاز ولمحطات ولشبكات المياه فوق الأرض وتحت الأرض وشبكة مترو الإنفاق ولشبكة الإتصالات الهاتفية مع الصعود إلى الفضاء بإنشاء قنوات فضائية تبث إرسالها عبر أقمار صناعية بالإضافة إلى القنوات الأرضية مع مجالس قومية ثلاثة: أحدهما للمرأة والآخر للطفولة والأمومة وثالث لحقوق الانسان ، وإصدار قانون للطفل بالإضافة إلى إنشاء قانون للأسرة وتطبيقه (من خلال منظومة قضاء الأسرة) كما صاحبها إنطلاق فى طبع ونشر كتب إصدارات مكتبة الأسرة ، حتى الحقائق العامة منها ما هو للطفل ومنها ما هو للأسرة مع إعادة تشييد وإفتتاح وتشغيل مكتبة الأسكندرية كبعث حضارى جديد لها وكان للمعونة الاقتصادية الأمريكية علاوة على ما إنهال على مصر (فى أعقاب توقيع إتفاقية كامب ديفيد للسلام فى عام 1979) من المنح من الدول والمنظمات الدولية نصيب لا يستهان به فى تمويل تلك البنى التنموية التحتية المتمثلة فيما تم إنجازه من بنية تحت الأرض و فوق الأرض وما إنطلق على شاشات التلفاز من عرض.

2 - التراوح بين إصلاح السياسات وسياسات الإصلاح:

شهدت فترة التسعينيات من القرن المنصرم وإمتداداً لها خلال الفترة العشرية الأولى من الألفية الجديدة تنفيذ ما سمي ببرنامج الإصلاح الاقتصادى وكان هو السمة الإقتصادية المميزة لهذه الفترة والذي تم تصميمه وتنفيذه ومتابعته بمشاركة من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والبنك الدولى وصندوق النقد الدولى حيث انسحب الاثنىين الأخيرين بعد فترة وإستمرت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية كمديج وكمحرر وكراعي وكممول أساس لتنفيذ ما سمي ببرنامج الإصلاح الإقتصادى المصرى فى كافة القطاعات الاقتصادية علاوة على قطاعى التعليم والصحة حيث أطلقت فى ثنايا تلك القطاعات العديد من البرامج وحدتها لفظة الإصلاح حيث إختلط فيه المفهوم ما بين ومسمى برنامج إصلاح للسياسات وبرنامج سياسات للإصلاح ورافقه المشروع القومى للإصلاح الزراعى (NARP) وتأخيهما مع البرنامج المصرى للإصلاح الصحى وبرنامج لتحسين التعليم بعامه وبرنامج لدعم تعليم الطفولة المبكرة بخاصة ... الخ .

وفى غضون ذلك كله تم تشكيل وتشغيل العديد من لجان الشراكة المصرية/الأمريكية كانت الاقتصادية منها جميعاً لرأسمالية القطاع الخاص وبلورة لتجميع مجموعة من رجال الأعمال كان الظن بهم

أن يكونوا الرافعة التنموية للإقتصاد المصرى، علاوة على تشكيل العديد من لجان الشراكة المصرية الامريكية فى مختلف المجالات ومنها مجالات العلوم والتكنولوجيا والمجالات الاقتصادية والاستثمارية... الخ.

3- تحرير الأسعار مقروناً بالتحرير من الضوابط التنموية:

خلال نهاية فترة الثمانينيات والتسعينيات وما بعدها تم إجراء تعديلات تشريعية جوهرية للتخلص من كثير من الكوابح المضادة لليبرالية الاقتصادية باعتبارها (وكما كان الظن) من معوقات الحرية الاقتصادية ، فتم إتخاذ العديد من الإجراءات التحريرية الاقتصادية ومنها تحرير أصول الدولة من الملكية العامة (بزعم توسيع قاعدة الملكية) مقرونة بتحرير الأسعار من قيود تحديدها إدارياً: كتحرير سعر الصرف للعملات الاجنبية (بتركه فى مهب آليات العرض والطلب مرة وبالمناداة بتعويمه مرة ثانية وأخرى بالمناداة بإدارية تحديده عن بعد مرة وعن قرب مرات) ، وتحرير أسعار الفائدة ، وتحرير أسعار السلع والخدمات دون ضابط ولا رابط تحيدى لها لتتغول نهشاً فى القوة الشرائية للنقود حيث لم تطبق سياسات هامش الربح وإنما ترك للربح الهامشى العنان لكل أن يحسبه على نحو ما يبغى هواه من ربحية دون إعتبار لمقتضيات الأريحية الإجتماعية وما يستلزمه ذلك من أخذ بمفهوم العدالة السعرية.

4- اقتياد المنظومة الاقتصادية المصرية لمقصلة العولمة دون تأهيل مسبق :

أن ما تم تنفيذه خلال فترتى الثمانينيات والتسعينيات من القرن المنصرم من إجراءات تغييرية فى البنية الهيكلية الاقتصادية من حيث السياسات والاستراتيجيات والرؤى والمهام و التوجهات والآليات والإجراءات والتشريعات لم يكن له من هدف إلا جر الإقتصاد المصرى لساحة العولمة الاقتصادية دونما تأهيل بنيوى أو فكرى أو مفهومى أو إجرائى كافى له لكى يمكنه تحمل أنواء ما تتواء به فضاء العولمة من أعاصير عالم الرقمنة ولا سيما أن أمانة سياسات الحزب الوطنى (خلال السنوات العشر من عام 2000 حتى عام 2010) هى التى قادت عملية عولمة الإقتصاد المصرى دون أن يكون الإقتصاد المصرى مؤهلاً على النحو اللازم لا بنيوياً ولا تنظيمياً ولا تشريعياً ولا مؤسسياً لإستساغة أو لاستيعاب أو للتأقلم مع مثل هذا التغيير الفوقى بمزاعم مقولات : "فكر جديد" قادتتهما إدعت أنها نخبه وهى لم تنتخب على الإطلاق.

5-2-6 هشاشة تنمية فتمايز إجتماعى فإغتراب مجتمعى:

1- التشديق بمعدلات نمو كلية مقرونة بمعدلات تنمية هشة:

إن الحزب الوطنى بأمانة سياساته (لا سيما بدءاً من تسعينيات القرن المنصرم) كان هو اللاعب الحزبى الوحيد فى الساحة السياسية حيث أن ما زامله من أحزاب أخرى لم يكن لها ذات الثقل السياسى القرارى آنذاك كالذى للحزب الوطنى ، فإذا بالمنظومة الاقتصادية المصرية (كما حيك لها من ثلاثية الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والبنك الدولى وصندوق النقد الدولى) لا تفرز إلا معدلات نمو إن كانت تبدو عالية النمو نسبياً إلا أنها إقترنت بمعدلات تنمية ضعيفة للغاية نظراً لإستحواذ الاقلية القليلة جداً من نخبة رجال الأعمال على معظم عائد النمو مقروناً بعدم تذوق الكثير من الطبقات الاجتماعية الأخرى لمزاق الإنبعاثات التنموية للسياسات الاقتصادية (التي إستوردت مفاهيمها من منظمات العولمة ثم طبقت بالمستغربين منا لديهم) مما أدى إلى تفكك الطبقة المتوسطة وصعود قليلها النادر إلى أعلى وغالبيتها الديموجرافية إلى أسفل لتعلق وحدها مرارة ما كوى حلقها من تدنى مستوى معيشتها لإنعدام وجود نظام ضمان إجتماعى حقيقى يمكن أن يغيثها إذا ما إستغاثت به فتردت مستويات المعيشة إلى فواق سحيق ثلاثية : الفقر والجهل والمرض ، وأصببت المؤشرات التنموية الكلية والقطاعية والجزئية بالوهن والهشاشة كما أصببت الخصائص الديموجرافية فى تصنيفاتها بعوار السقم إجتماعياً ما بين تعليم خاص باهظ الأسعار هو فى حقيقته سوق سوداء للتعليم أضيف إليه سوق سوداء أخرى للخدمة الصحية (للتامى القطاع الطبى الخاص) وكلاهما نما مع نظام تعليم حكومى عام ونظام خدمة صحية عامة كلاهما متعثر أدائياً ومتعثر مؤسسياً بل انهما فى حقيقتهما مدفوعى الثمن إن وقع المواطن فى جب الحاجة إلى أى منهما خلافاً لزعم المجانية المجافية لواقع الحال دون أن يتسم النظام الصحى العام بأى سمة إكتوارية تأمينية صحية التى تحمل فى معادلاتها بعثرة لمخاطر السقم ، بل أن النظام الصحى والمائل إنما يمثل تغيراً إعتري مفهومه عبر الزمن إنطلاقاً من مفهوم "الحكيمباش" حتى أضحي النظام الصحى اليوم من أشباه النظم الصحية فأصببت المواطنة الاجتماعية: التعليمية والصحية بالضربة الطبقية القاضية فترنح مفهوم العدالة الاجتماعية متهاوياً إلى سحيق اللغو إعلامياً بعد أن كال له من كال من أقاصيص القول بدعم محدودى الدخل .

2- طعن المواطنين بالتمايز الإجتماعى أصابها بأسقام الإغتراب المجتمعى :

كما أصببت المواطنة الاجتماعية الصحية فى الصميم فقد أصببت مثلها المواطنة التعليمية فى مقتل لشيوع الإغتراب والتمايز الاجتماعى ما بين نظام تعليم خاص ونظام تعليم حكومى كلاهما لا يفرز إلا

المغترب عن الآخر ولا يفرز إلا المغترب من كل منهما تجاه وطنه ، والأمر ذاته بالنسبة لنظامى خدمة صحية أحدهما خاص والآخر عام ، فكان ما كان من إصابة المواطنة والمواطنة الإجتماعية والمجتمعية بإحتقان شديد تم بدء تقيئه جماهيرياً فى 25 يناير 2011 ووصل منحى شدة تقيؤه إلى منتهاه فى 28 يناير 2011 بخروج جماهيرى حمته العناية الإلهية بجيشه ، وأعقبه خروج آخر فى 30 يونيو 2013 بحثاً عن ذاته فى ذاته لذاته عسى أن يجد فيما نادى به فى 25 يناير 2011 رجاءاً بالمناداة به مرة أخرى فى 30 يونيو 2013.

6-2-6 صراع بين قومية المواطنة وإقليميتها وأميتها فى مظلة حروب ناعمة الأدوات خشنة مدمرة فى المآلات :

1- حجم صراع حامى الوطيس بين ثلاثية من الجيو - مواطنة :

إن المواطنة والمواطنة المصرية ما زالت فى خطر أمام الصراع والاقترال على سحق المواطنة المرتوية بحميمية مواطنة الانتماء ، وهو إقتتال مازال سعاره يدور رحاه متمثلاً فى حرب ناعمة هى فى حقيقتها شديدة الخشونة تنهش فى الجيو - مواطنة لتمزيقها إرباً ليظل أكبرها أقل من إسرائيل جغرافياً وديموجرافياً من خلال إزكاء صراع حامى الوطيس بين ثلاثية المواطنة القومية والمواطنة الأممية والمواطنة المعولمة وذلك ببذر بذور اللا إنتماء من خلال التفكيكية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والإثنية والمذهبية والعرقية والطائفية والقبلية والعصبية ، هى حرب تدور بقسوة وشراسة (وإن كانت غير معلنة) أدواتها التفجير من الداخل بعد تهيئة كافة عناصر الإحتقان التفجيرى و العناصر المساعدة لها لإحلال اللانتماء محل الإنتماء ، واللامواطنة محل المواطنة ، واللاحميمية محل الحميمية لما تحت الارض من مواردها ولما فوقها من نزل مجتمعية ومن ديموجرافية ساكنة بها مكونة لها وطبوغرافية وجغرافية حدودية : "زماكانية" محددة لسياجها المكانى.

2- إستبدال المدفع والطائرة بالعملاء وإستبدال الأبدان بالنفوس مع إعلام ساخن لكى الوعى :

يعترى الكوكب حرب غير معلنة لإعادة تقسيمه وفق تغير وتجدد مصالح تارة ووفق قوى سنت سيوفها تارة ثانية (شنغهاى) ، ووفق قوى إقتصادية بدى بزوغها فى الآفاق تارة ثالثة (البريكس) ، وهى قوى بادية للقابعين بغرف تأسيس وصياغة وبلورة الإستراتيجيات والسياسات لا سيما تلك المتعلقة بالمنطقة العربية.

وهي إستراتيجيات وسياسات غايتها تقسيم المقسم وتجزئ المجزأ لإنتاج مجتمعات روافد ورديف ونتوءات من دويلات بديلاً عن مجتمعات الينابيع التي هي في حد ذاتها تجلت بثوراً مجتمعية في أعقاب حربين عالميتين كانت قعقة العسكرية بآلاتها وآلياتها الخشنة هي الآداة وملايين القتلى في بيئة مدمرة كانت التركة والإرث وذلك كله في محاولات مستمته للوصول إلى الغايات بإستخدام الجاذبية للتأثير على الآخرين أولاً ثم يأتي الفرض بعد ذلك قهراً (وأياً فرض) وذلك إستبدالاً للدبابة وللطائرة وللمدفع بالعملاء و إستبدال الأبدان بالنفوس بلا نيران تتدلع مرئياً وإنما نيران تتدلع في النفوس كاوية لها في خضم أتون حرب كي وتهميش وتغييب ناعمة هادئة يقال أنها نظيفة " يتولاها إعلام عربي متأمر " وإعلام أمريكي متعرب " جيوش من العملاء بعضاً من النخب موجودة ضمنها في خضم من العمل الثقافي المُجرف لهوية أداته إعلام يتولى تهميش العقل وتفجير المتناقضات وبث الفوضى بالفتنة بمختلف صنوفها مع إستقدام لمضامين الإستغراب وتسلسل لمواقع الذهنية من خلال حروب نفسية وحروب دعائية وحروب ترويجية وحروب تسويقية بإعادة إنتاج المصطلحات و إعادة تعبئتها بعد إنتهاء تاريخ صلاحيتها مع كتابة تاريخ جديد للإنتاج على ما أعيد تغليفة بدلاً من القديم مع تعمد إشغال النخبة للعمل عليها لتكون دائماً تلك المصطلحات في دائرة الإهتمام في عملية إبادة جماعية هادئة لركائز ورواسخ ما تحمله ذات الفرد المتقدمة والعقل الجمعي لدى الجماعة من قيم تحصينيه ضد تغلغل الآخر الطامع المستولى الآتي بخطاب كاذب لا هم له إلا أن يحول النفس إلى عدوة للنفس وتحويل الذات إلى عدوة للذات لا عدوة للعدو ولا عدوة للطامع ولا عدوة لمن إغتصب الارض وإستباح العرض وإستأصل الوطن والمواطن والمواطنة والمواطنة دون أن تدري النفس بأى كذب وتدليس قد دمرت .

3- منتجى الحرب الناعمة ذات المآلات المدمرة للمكان والمكانة والمكين:

تشارك بعض النخب في إنتاج الحرب الناعمة النظيفة الهادئة في أدواتها شديدة الخشونة والخطورة في مآلاتها ، أفلا توهم المعارضة أن المنطقة إزاء مشروع نقدي تطويري في حين أن الأمر في حقيقته إعادة إنتاج نفس القراءات والرؤى المستجلبة فاخرة التعليل الفكرى من الغرب مع إنتهازية في توظيف ضعف الوعي النقدي والوعي المسافى والوعي الزمنى (أى الوعي "الزمكاني") بل والوعي القيمي لدى بعض من تسمى بالنخب إزاء برامج الغرب أدى بهم إلى التوقع في صلب الحرب الناعمة الهادئة شكلية التحضر مدمرة التأثير مع إعادة إنتاج ذات الحرب وإعادة تمريرها وتمرير المقولات والأفكار والمقاربات والقراءات بواسطة جزء من المعارضات المريضة بوهن في التربية الوطنية وإستخداماً لهشاشة الحصانة الثقافية وعراء العقول

وعواء الألسن تشدقاً بأفكار الغرب المنتجة بواسطة المستشرقون منهم لدينا والمستغربون منا لديهم التى هى فى حقيقتها سلع لها تاريخ إنتهاء مظهرياً فيعاد تعبئتها مرة أخرى ثم تغليفها لتسويقها لدى العامة.

4- إعادة تعبئة وإعادة تغليف ما إنتهى صلاحيته من أفكار ثم بثها فى حوارات فضائية ظاهرها التنوير وباطنها ترويح التفكيكية:

الثابت إعلامياً أنه يتم تغليب وتغليف أحدث لما إنتهت صلاحيته فكرياً لإعادة إستخدام مضامينها وتوظيفها لوظيفتها الأولى بغض النظر عن صدقها أو كذبها مع "مؤقتية" فى الخطط التى بمجرد أن تبلى واحدة تتوالد الأخرى مرة أخرى ، حيث يتم إنتاجها فى مطابخ الأفكار الغربية ما أن تنتهى واحدة منها حتى يتم الدفع بأخرى مع إعادة صياغة للمعطيات وإجراء للتحليلات وتدبيح للإستراتيجيات بمطابخ السياسات التى تستهدف إزالة حدود الجغرافيا والطبوغرافيا بإجتذاب وإعادة بناء البنية الذهنية بعد إفقاد العقلانية مناعتها.

5- الزج بهوامش القضايا إلى دائرة الاهتمام العام:

إن تجاوز كل من الجغرافيا والطبوغرافيا إنما يتم بإجتياح لكليهما بإستخدام التكنولوجيا المرقمنة مع فرض إهتمامات إعلامية فى دوائر نقاش منظمة وممتدة ومتنوعة ولأزمان مفتوحة كفرض الإهتمام بالنفايات ومناقشة أهمية عدم إختلاط مياه الصرف الصحى بمياه الشرب ، مع فرض أولوية الإهتمام بقضايا كان منها المثار فى بدايات القرن الثامن عشر كقضايا التحرش والختان وتقييم عمل المرأة فى منزلها بالنقود وإن كانت تمثل اموراً لها قدر من الاهمية مالياً وتنموياً وإجتماعياً لكنها مصنعة ومصعدة عمداً لتكون محوراً للنقاشات ومحل سبق فى الإهتمام العام ولتكون على رأس أولويات ما يناقش وما يجب أن يهتم به الشأن العام والتى يتم زجها زجاً إلى دائرة الإهتمام العام دون تغير بنيوى فى المفاهيم ولا دلالة موضوعية فى الممارسة العملية فى إقصاء عمدى من دائرة الإهتمام العام كل ما يستحق فعلاً وعملاً الإهتمام العام.

6- توظيف مبرمج لأدوات إستبعاد العقول:

إن عدم التغيير المتعمد فى المفاهيم مع إختلاف برامج مفردات التغليب التى يتم تعبئتها فى شرنقة تغليف جاذب بأدوات مصقولة فنياً تشد إنتباه الناظرين (ومنها المسلسلات والأفلام والمسرحيات "والفيديو كليبات " وأدوات التواصل الإجتماعى على الشبكة العنكبوتية من " فيس بوك" و "تويتر" وغيرها ما يستحدث يومياً منها) بوسائل لإستبعاد العقول وإستبعاد العقلانية بأنساق الفكر اللاعقلانى التى يلقي بها إلى العقول

لتسقط في تيه الترنح بين ترجيح العقل على النقل أم علوية النقل على العقل ، وما رقصة "الروك أندول" التي تم إدخالها للإتحاد السوفيتي إبان الحرب الباردة بينه وبين الغرب وأمريكا كانت مقرونة بمنح للروس للدراسة بأمريكا لإيصال الأفكار لهم للعودة رسلاً لحضارة الغرب ، وكذلك إنتقاء الأذكاء من دول الشرق أوسط للدراسة بجامعات الغرب وأمريكا على رأسها ثم العودة لبلدانهم ممتطين مقدمة النخب ليكونوا ليسوا فحسب مفكرين ببلادهم حسب الطلب الغربي/الأمريكي (دون إرغام لهم) ولكن برغبة شخصية خالصة منهم بل ويتسابقون فيما بينهم سباقاً غير محمود للظفر بالأخضر "دولارا" كان أم "يورو" ولا مانع أن يكون جنيهاً إسترلينياً أو فرنكاً فرنسياً ففي كل خير لدى من إختاروا أن تكون هذه أدوارهم ولا يأبهون في ذلك أن كانوا بأفعالهم هذه قد تركوا شعوبهم في أتون أنين عشوائيات الحياة يعانون أسقامها :فقراً وجهاً ومرضاً.

7- الغرب يحكم العالم بباحثي العالم :

يتولى الغرب وعلى رأسه أمريكا حكم العالم بباحثي العالم ذاته إذ يدرس بالجامعات الأمريكية حوالي 680 ألف باحث أجنبي يحمل كثير منهم في كثير من الأحيان جينات ويرقات القيم الغربية الأمريكية المضادة لمصالح دولهم وذلك لتفريخها ببلدانهم بعد عودتهم إليها (إن عادوا) حتى أن الجامعات الأمريكية ذاتها إنتقلت من الولايات المتحدة الأمريكية وإستطونت مقاماً في البلاد العربية ذاتها مع إنسحاب عسكري غربي لأمريكا من المنطقة هو عسكري شكلاً ولكن مضمونة إستعماري قح تتساب أنغامه من عزف المقامات السيمفونية الإستعمارية التي رافق نغمات إنسحابها حضور مخابراتي و إعلامي بديل كثيف ومكثف.

8- حضور مخابراتي وإعلامي كثيف ببلدان الشرق الأوسط أشد وطأة وأخطر قبيلاً من الحشود العسكرية:

ترافق مع إنسحاب القوى العسكرية الأمريكية من منطقة الشرق الأوسط حضور مخابراتي وإعلامي بها أقوى وطأة وأخطر قبيلاً من الحشود العسكرية الأمريكية حيث كانت تتولى تلك الحشود العسكرية دعم القوى المحلية حتى إذا ما أدمنت تلك القوى هذا الدعم ثم تلاه إنسحاب للقوى العسكرية الأمريكية عن دعمها أصاب تلك القوى (المتعودة على الحماية الغربية) توتراً شديداً في حركتها مما يعيد رفع سقف التوتر لدى هذه القوى المستغربة في بلادها فينفذون تفكيك أواصر بلدانهم بفاعلية أكبر وأكثر مما تريده قوى الغرب/أمريكا نفسها الداعمة لهم .

وهكذا تتم مشاركة بعض النخب في إنتاج الحرب الناعمة التي تسمى أحياناً بالحرب النظيفة وهي ناعمة الملمس نظيفة السطح خسنة مدمرة في الجوهر ، سُمية المفعول قاتلة لكل من يقول هاأنذا في

إستغلال لواقع بلدان ملئ بمفارقات وبتناقضات تشجع على الإنتاج الذاتى للحرب الناعمة مرات ومرات فى إيهام للمعارضات بتلك الدول أنها إزاء مشروع نقدى تطويرى فى حين أنه إعادة إنتاج لنفس المقولات ولنفس الأفكار ولنفس القراءات ولنفس المقاربات ولنفس الرؤى الغربية /الأمريكية التى تنتمى للحروب الناعمة مظهراً مخلبية الدمار جوهراً.

9- السطو والتفكيك بنواعم الحروب :

إن إستخدام الحرب الناعمة للسطو على الأمم /البلدان /الدول ليس بالأمر المستحدث بل أنظر إلى نابليون بونابرت فى حملته على مصر فإن عدد من صاحبوا حملته العسكرية من الطهارة والحرفيين والمتقنين بل والعلماء كانوا أكثر من العسكريين ، وببلد كفرنسا فيها الآن ما لا يقل عن 60000 كتاب تحمل عنوان الإستشراق كما تعقد بها مئات الندوات للإستشراق لمعرفة المزيد والجديد عن الإنسان الشرقى ، فى حين إكتفت مجتمعات المشرق فى الحصول على معارفها عن الغرب من خلال بعض نخبها محدودى التوغل علمياً ومعرفياً كثرى الكلام قليلى الإطلاع لسبر جوهر الأمور أو العاجزين عن إيضاح معانى المتون ليس لهم إلا إبهار متابعيهم بالقشرى من الفكر الهلامى إحياءاً وذلك كياً للوعى أو تهميشاً له وفى الغالب تغيباً له مع سبق الإصرار والترصد.

وفى الوقت الذى تحظى فيه سلطات وحكومات ومؤسسات دول الغرب بمشروعية ومقبولية بالغة من أغلب شعوبها ، وفى الوقت الذى تنجز فيه الأفكار والمقاربات والتحليلات والسياسات والإستراتيجيات فى الغرب بالمراكز البحثية والجامعات وينجز المهام أهم الباحثين والدارسين والمتقنين بها ، فقد تم فى المشرق العربى إستبدال الدبابة بالألغام والجيش بالعملاء والأبدان بالنفوس المصابة بعوار الإنفصام والتمحور حول الذات المصابة بالوسواس القهرى أو المنتميه للا إنتماء.

وفى الوقت الذى يتم فيه صناعة القرار فى الغرب جماعياً ، إلا أن الفجوة ببعض الدول الآخذة فى النمو عميقة والمسافة بعيدة والطبقات سحيقة بين أصحاب القرار فيها وبين سكان بلدانها إذ لا عمق ولا مسائلة جادة بل محدودية وقابلية للحكم من الخارج مع ديكورية نخبها فى مجتمعاتها لتيجة دورها إلى تهشيم البنى الوطنية من خلال عملية ممنهجة مسبقاً فى الغرف الغربية المغلقة لإجتياح الهويات والثقافات فى عملية إبادة جماعية للهوية بهادى الطرق ووثير المناقشات بكلاميات فى الندوات والمؤتمرات وحلقات

المناقشة ودوائر الحوار تنتهى بمجموعة ينبغيات مجرد نافية للمطالب لا تغنى ولا تسمن من جوع فالمصطلحات يعاد إنتاجها (إذا إنتهى تاريخ صلاحيتها) من خلال تغيير شكلى فى المفردات مع حفاظ على بنيوية رسالة المفهوم للإتيان بآثارة من تدمير عضوى ونفسى وثقافى لدول نالت ما سمي بإستقلالها وهى فى حالة هشة غير رتيئة غير متماسكة دون تحصين يذكر لمقابلة الخشن اللا ناعم من الحروب المشتعلة ضدها بلا هوادة ، فلا تستطيع مثل هذه الدول أمام هذه النقائص البنيوية مقابلة ما يحدث من فتن تفكيكية تستخدم كل وسائل الحرب الناعمة مع التلويح بالخشنة منها إذا لزم الأمر إستكمالاً للأمر.

10 - قهر المواطنة المنتمية وإرغامها على الإنزواء والإنطواء أمام إفرازات ثلاثية كريهة متمثلة فى صناعات التفاهة والتدليس:

تنخر ثلاثية التفاهة والتدليس والكذب فى المواطنة فتصبح لا مواطنة وفى الإنتماء فيضحى لا إنتماء وذلك من خلال تصغير القيم وتشىء كل شئ وإفراغ الأشياء من قيمها والإمعان فى الحقن بكل ما هو معاد للشأن العام وللمصلحة العامة بالإنتحاء خارج السياق القيمى بعبودية للغرائز وبتسليع للمعانى وللرموز وذلك بأيدى من تسلل منهم إلى بعض مراكز القرار من التافهين اللذين لا يألون جهداً فى إبعاد أصحاب القدرات من المبتكرين والمبدعين والمبادرين بل والسعى حثيثاً لإتضواء كل مبدع إن رض ليكون عبداً لمن تستيدوا القرار من تافهى الأقوام اللذين جل إهتمامهم هو تبخيس الثمين بشراً أكان أم مورداً معنى كان أم مبنى.

أبعد تسليع الأمومة بالمطالبة بإحتساب ما تمارسه وتعطيه لبنيتها من رعاية وعناية بالمقابل المادى أجراً لإدخاله تدليساً ضمن كل من الناتج والدخل القوميى ، فهل هناك من نخاسة فى الفكر أكثر من النظر هكذا تسليعاً لحنان وأمومة من وضعت الجنة تحت أقدامهم ، ولا مانع فى ذلك من تصميم شكل فكرى للسباق يتم إجرائه بواسطة جماعات التخطيط لصناعة التفاهة والتدليس والكذب ثم يقوم بعضاً مما تسمى أو إدعى بالنخبوية بتنفيذها بإدعاء أو بإتخاذ طابع الخبير فى بعض الأحيان عن قصد أو غير قصد مع توظيف لبعض الإعلاميين لجر الأدمغة والعقول إلى أفكار جانبية تجعل من القيمة المالية المادية هى الأساس وإدارة حوارات ونقاشات ومقاربات بإنحصار تفكيرى تحتى دون بعد عمودى متصاعد أو أفقى جامع مع حصر الإهتمام بالشأن العام فى النشاط الفوقى السلطوى ليس له من هدف إلا ترسيخ السلطة مع الإنتقال بالنفوس من عاشقة للمعرفة والإبداع والإبتكار إلى مجرد مُستهلك ومُستهلك بحيث أصبح حدود عالمه هو حدود تفاهته ليس بعدها ولا قبلها من تخوم أخرى.

بل أن للجوع أيضاً صناعة تمثلت فى الإلقاء بملايين الأطنان من القمح والسكر فى البحر حفاظاً على أسعارها فى البورصات ما هو إلا المثل الذى لا يحتذى.

بل إن النظم الضريبية ذاتها تمثل وسيلة من وسائل لتصنيع الفقر حين يتم تنحية المعايير جانباً ويتم تحالف رأس المال مع الطبقة السياسية ضد الفقراء ، فالإنحراف بعيداً عن المواطنة والمواطنة أدى إلى إنحراف القيم فى الإقتصاد ولا سيما حينما يتم مصادرة حق الغير فى التناقش والمجادلة بل ومطالبته بعدم الفلسفة ومحاولة إرغامه على الدخول فى اللعبة من خلال إخضاع المتلقى لأنماط تفكير محدودة تلائم ما يفكر فيه صاحب القرار الذى يفرض على متلقيه اللاتفكيرية حتى يتم إقتياد المواطنة إلى ساحات التفاهة والتدليس والكذب لتكون هى ثقافات لمن يطلق عليه مسمى المستوطن ، حتى يزداد عدد من ملكتهم أيمان أصحاب القرار من التافهين والمدلسين والكاذبين فسجن عشوائية التفاهة والتدليس والكذب سجن مغلق لا يُسمح للمبدعين بإختراقه ، وكيف يُسمح للمبدعين المبادرين المبتكرين بإختراق هذه الأنواع من السجون ومنظومة وأد الكوادر الخلاقة المبدعة وهى أحياء جاهزة أدواتها ، عاملة آلياتها مستعدة أحبال مشانقها من خلال تجفيف منابع الزاد والزواد عن كل مبدع مبتكر إلا ما رحم الرحمن الذى خلق الإنسان وعلمه البيان الذى لن يرض إطلاقاً عن تبخيس الانسان لإبداعات ومبادرات وإبتكارات أخيه الإنسان.

11- سحق الإبداع والمبادرة والإبتكار بؤاد الكوادر المبدعة وهى أحياء :

فى الوقت الذى تساهم فيه الصناعات الثقافية الإبداعية فى الصين بحوالى 3% من دخلها القومى ، وفى الوقت الذى تساهم فيه ذات الصناعات الثقافية الإبداعية فى بريطانيا بحوالى 5% من الدخل القومى ، وفى الوقت الذى تساهم فيه هذه الصناعات بثالث مصدر للدخل فى الولايات المتحدة الأمريكية ، إلا أن مصر ما زالت فى حاجة إلى عمل خريطة ثقافية يتحدد فيها ما تمتلكه مصر من ديار نشر وقاعات عرض وقصور ثقافة ومسارح وقنوات أرضية وفضائية وعاملين بهذه المجالات وذلك تمهيداً لصياغة مشروع مصر المبدعة فى مختلف مجالات العلوم الثقافية والممارسات المهنية لها ، مع صياغة مشروع قومى لإكتشاف الموهوبين المبدعين فى دولة لها باع فى إنشاء هذه المؤسسات الإبداعية ولديها من مراكز للشباب ومن المتاحف ومن قصور للثقافة ومن مؤسسات ثقافية علمية ما يجب إيقاظها من سبات بطالتها أو حين يتم تشغيلها يتم توظيفها فيما لا يسمن ولا يغنى من جوع إنسانياً ولا ثقافياً ولا حياتياً.

12- المواطنة تائهة فى التيه بين القومية والأمية والتعولم :

أمام ويلات إستخدام وسائل الحرب الناعمة من إستبدال الدبابة بالإعلام والجيش بالعملاء والأبدان بالنفوس لتقسيم المقسم وتجزئ المجزأ ترنحت المواطنة بين المواطنة القومية والمواطنة المعولمة مروراً بالمواطنة الأممية.

فإذا كانت المواطنة القومية تعنى التمسك بالتوطن بدولة على أرض لها حدود جغرافية تنساب فيها أنهار وترع وقنوات وتعلوا فيها تضاريس من مرتفعات وجبال وتخرقها سهول ووديان ، وتحمل فى باطنها ثروات وعلى سطحها زراعات و صناعات، فإن المواطنة الأممية لا تعبأ بحدود الجغرافيا وإنما جل إهتمامها عقيدة الديموجرافيا أينما سكنت وأينما إستقرت جغرافياً ، فى حين أن مواطنة العولمة تعنى بتتميط كل الهويات والثقافات والتشريعات والمجتمعات والعادات والتقاليد فى نمط واحد كأداة لإنجاز كل ما هو إقتصادى فى عالم أصبحت تحكمه رأسمالية الرقمنة التى حلت محل الرأسمالية الكلاسيكية فى حين أن تقنين الرأسمالية الريعية ورأسمالية المحاسيب مازالت تتمسك بها الدول الآخذة فى النمو والتى تغير مسماها بمناداتها تدليلاً بالدول ذات الإقتصادات الواعدة مقرونة بزعم أن لديها إستراتيجية للتنمية المستدامة ما هى إلا قاعدة بيانات لا تمت بأى صلة للإستراتيجية ولا للتنمية ولا للإستدامة ، وهى الحروب الناعمة التى تسعى بلا هوادة إلى الإنتقال بمفهوم المواطنة من محلها المجتمعى الحالى إلى مواطنة المحاسيب كحل مجتمعى بديل وهو ما يدعو باللاح إلى إعادة تناول مفهوم المواطنة كما بدأناه بأول المتن المائل !!!!!!! مصحوباً بمناداة كل لبيب أن المواطنة المنتمية هى المواطنة بعينها وهما معاً السبيل لدحر ما يس من حروب ناعمة كانت أو خشنة لإيقاف إجتياح ما يبعث ويبث من عواصف عاتية لتقسيم المقسم ولتجزئ المجزأ تماماً وكما تم أول مرة من وعد "البلفور" الذى أعطى من لا يملك وعداً لمن لا يستحق ، أو لحيو- إستراتيجية سايكوس /بيكو جديدة ستتغير ألقابها وعناوينها حتما بتغير شخوص اللاعبين الحاليين من القوى العظمى على سطح حلبة تنفيذ ما تم فى الغرف المغلقة من حياكة بعد تفصيل لسياسات وإستراتيجيات إعادة رسم الجيو - إستراتيجيات بعد أن تم تغيير المواقع الجيو سياسية طبقاً للمصالح الاقتصادية حين تنتقل هذه المصالح إلى جنوب وشرق آسيا (الصين والهند وكوريا الجنوبية واليابان على رأسهما) بعد أن تراجعت الأهمية الاقتصادية لما أطلقوا عليه الشرق أوسط بعد تراجع أهمية بتروله الذى فى حاجة إلى إعادة تقييم لدوره منذ بداية القرن المنصرم لمعرفة إن كان إكتشافه ثم إستخراجه ثم توزيعه تسويقياً ثم إستخدامه فى كافة مناحى الحياة نعمة أم نقمة على بلدان المنطقة ومواطنيها من المحيط للخليج.

13- فاروق جويده فى إحدى إبداعاته الوطنية الأسبوعية يدق نواقيس خطر التفكيكية والتشردم حماية

لكنانة الله فى أرضه:

ها هو فاروق جويده فى إحدى ألمعياته الوطنية الأسبوعية بجريدة الأهرام القاهرية فى عددها المؤرخ 2016/3/4 يستنهض كل ذى مواطنة منتمية بصيحة معنونة : دويلات مصر غير المتحدة " حيث يؤكد جويده بمقدمة صيحته وبالحرث ما نصه:

"تقف مصر الأم والدولة حائرة وسط الأبناء وكل واحد يحاول أن ينتزع من ثيابها جزءا وهى تتعجب من جنون الأبناء والحالة التى أصابتهم ما بين الأنانية والجشع والتهور بل والجنون ، وقفت مصر وحيدة وهى ترى أكثر من سلطة وأكثر من دولة وأكثر من محاولة لتقسيمها وشرذمتها ، والغريب أن كل واحد يتحدث بإسمها ويتصور أنه الأكثر حبا لها رغم أن الحقائق تؤكد أن هذا نوع من الحب المريض لأن تمزيق الثياب جريمة فما بالك إذا كان تقطيعاً للوطن".

وإستطرد " فاروق جويده " فى ألمعيته آنفه التقديم بالمغامرة والقول بأننا نحن أمام أكثر من دولة معدداً إيها: دولة السلطة (بما فيها من المؤسسات والمسؤولين وأصحاب القرار معتبرا إيها أنها سلطة حائرة بين جهات كثيرة تتنازع حولها بما يهدد تماسك الدولة) ، وفى دولة رجال الأعمال الذين وعلى نحو ما ذكر "جويده" ذمتهم مشغولة بسبعة وأربعون مليار جنيه متأخرات الضرائب على المصانع والأراضى والعقارات وما حصلوا عليه من دعم فى المياه والكهرباء والطرق والخدمات وحق الدولة فيما حققته مشروعاتهم من المكاسب والأرباح ومن ثم إعتبرهم "جويده" أنهم يعملون خارج السياق تماماً ، ثم دولة البرلمان التى بدأت رحلتها على نحو ما رأى "جويده" مع التشردم والتفكك إذ بدأت كتلة تحيا مصر و إنقسمت على نفسها (وخرج منها من خرج) ثم ظهرت كتلة المستقلين ثم الأحزاب التى (خرج منها من خرج) حتى تصور كل عضو فى البرلمان أنه كيان مستقل ، وذلك كله رغم صعوبة اللحظة وضرورة الإلتفاف لحفظ كيان الدولة.

أما عن دولة الإعلام فقد رآها "جويده" بلا رقيب وبلا خطط مدروسة ففقدت طريقها وتاهت بين أموال رجال الأعمال والتمويل الخارجى ففعل الإعلام "على نحو ما رأى جويده" ما يريد بدءاً بتشويه الحقائق و إنتهاء بتدمير البشر ، أما عن دولة النخبة كما رآها "جويده" فهى منقسمة على نفسها ما بين الدين من التيارات والعلمانى منها ، اليمينى واليسارى، كما رآها "جويده" حائرة ما بين قضايا الحجاب والخطاب والدين وما يطلق عليه بالإبداع ، كما أنها متخبطة ما بين بريق الإعلام وبريق المصالح وأتھمها جويده بالفشل فى التجربة الحزبية وفى الحوار مع الجماعات والتيارات الأخرى كما فشلت أن تكون حائط

صد لما تتعرض له مؤسسات الدولة المصرية من مؤامرات فلغة الحوار والقضايا والابداع خرجت عن سياق العقل والضمير فلا قضايا حقيقية تبنيتها ولا إبداع حقيقي أنتجته ولا حوار خلاق أجرته.

وأمام دول السلطة ورجال الأعمال والبرلمان والإعلام والنخب أخذت دولة الشباب على نحو ما قرر أيضاً "جريدة" مكاناً قصياً بعد شعورها أنها خارج الزمكاني" وأنها بلا ضرورة في هذا المجتمع وهي أى دولة الشباب أصبحت حائرة بين صراعات على المصالح وصراعات على الأفكار غير مؤهلة للدخول في حلبة هذه الصراعات ذلك أن "جريدة" برره بأنها أى كتائب الشباب ممنوعة سياسياً ومحرومة إقتصادياً وملفوظة إجتماعياً.

أما عن دولة الأغلبية الساحقة وهي دولة الفقراء من سكان العشوائيات الباحثين عن المأوى والعمل والإستشفاء من : أسقام الفشل الكلوى والمخدرات والأمية والبطالة وقد رآهم "جريدة" (ورأيه سديد) أنهم أنبل ما في مصر لأنهم صبروا رغم الحاجة وأخلصوا رغم الإساءة وبقوا أوفياء لهذا الوطن.

ولم يجد "جريدة" من حل غير توحيد ما سماه "جريدة" هذه الدويلات المتشرذمة في كيان وبناء واحد يجمع حكومة تعتمل وتشارك الشعب في قراراتها وأن يكون البرلمان على قلب رجل واحد في الدفاع عن وطن يعيش لحظة فارقة وأن يدرك رجال الأعمال ما يجب إدراكه من أن القصور لا تحمى من الأعاصير وأن يغلب الإعلام مصالح الوطن على لغة المصالح وألا ييأس الشباب لأنهم أصحاب المستقبل وأن تشجع النخبة كل إبداع خلاق بعيداً عن التمحور حول المصالح الذاتية.

6-2-7 مداعبة أحلام الشباب كشريحة ديموجرافية للمواطنة :

1- القضايا محل إهتمام الشباب هي ذاتها تلك محل إهتمام المجتمع:

بإختتام فعاليات الأسبوع الثانى من جلسات الحوار الوطنى المنفذة على مستوى الإدارات الفرعية بالمحافظات فى إطار المرحلة الثانية من منتدى الحوار الوطنى للشباب الذى شارك فيه 3600 شاب وفتاة من أبناء 21 محافظة والذى تنظمه الإدارة المركزية للبرلمان والتعليم المدنى بوزارة الشباب ، فقد تم رصد القضايا العامة التى حازت الأولوية فى الإهتمام لدى الشباب وذلك طبقاً لآراء المشاركين فى تسجيل إستمارة احتياجات الشباب والاستطلاع الميدانى التمهيدى لإبراز المشكلات والموضوعات التى يرغب الشباب فى مناقشتها وطرح حلول ومبادرات لحلها بهدف تضمينها بالوثيقة النهائية التى من المقرر عرضها فى المؤتمر الختامى لفعاليات المنتدى فى سبتمبر 2016 بشرم الشيخ بحضور رئيس الجمهورية ، وتتمثل الستة عشر قضية عامة محل إهتمام الشباب فى :

تشغيل وتدريب الشباب ، التعليم ، الصحة ، السكان ، والمرافق والطرق ، وتمكين الشباب ، والأمن القومى ، والفساد الإدارى والمالى ، والقيم والأخلاق ، والإعلام ، والسياحة والمرأة ، الزراعة والاقتصاد ، وقضايا المحافظات الحدودية وأطفال الشوارع ، وقضايا ذات الاحتياجات الخاصة .

ومن المقرر إستكمال المنتديات الحوارية على مستوى الإدارات الفرعية بالمحافظات حتى منتدى أغسطس 2016 حيث سيتم تنفيذ 281 حوارا مجتمعيا بمشاركة 56 ألف شاب وفتاة من أبناء المحافظات والقيادات التنفيذية والشعبية وأعضاء مجلس النواب وممثلين من شباب الجمعيات الأهلية والمجلس القومى للمرأة وذوى الإعاقة وشباب الأحزاب والبرلمان ونموذج المجلس المحلى ومن رجال الأزهر والكنيسة بكل محافظة.

2- اللامواطنة واللا إلتواء بتغذيا ببطالة الشباب :

إن رفع معدل المشاركة الاقتصادية للشباب كمواطنين يسهم بلا مرية فى تحقيق العدالة الاجتماعية التى فى حقيقتها هى أعمدة المواطنة (أى المواطنة المنتمية) من خلال تمكين الشباب من كسب عيشهم بكرامة من خلال ما يؤدونه من أعمال منتجة مجدية ومدة للدخول بما يسهم فى تحقيق الإستقرار الاجتماعى والسياسى ويبعدهم عن التردى فى العنف الجنائى وضعف الإلتواء ، وحسب بيانات البنك الدولى فى تقريره عن مؤشرات التنمية فى العالم فإن معدل البطالة فى مصر عام 2014 قد بلغ نحو 13% حيث تبلغ بطالة الرجال نحو 9% من قوة العمل من الرجال أما بطالة النساء فقد بلغت نحو 28% من قوة العمل النسائية ، ويبلغ معدل البطالة بين الشباب الذكور (الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 عاما) 33% من قوة العمل فى هذه الفئة العمرية ، أما البطالة بين الإناث فى هذه الفئة العمرية فتبلغ 65% مما يؤكد عمق الفجوة النوعية فى البطالة سواء البطالة المباشرة أم المقنعة أم البطالة الفنية ، ويمثل خريجى النظام التعليمى الغالبية الساحقة من العاطلين عن العمل حيث يشكل خريجو الجامعة نحو 31% من مجموع العاطلين فى مصر ويشكل خريجو المدارس الثانوية نحو 47% من العاطلين ، بينما يشكل خريجو المدارس الإبتدائية نحو 4% من إجمالى العاطلين فى مصر أى أن مجموع العاطلين من خريجى النظام التعليمى يبلغ نحو 82%.

3- التوظيف الحقيقى للموارد المجتمعية الحقيقية أداة حقيقية لدعم مواطنة الشباب:

إن إتاحة فرص العمل للشباب الناجمة عن التوظيف الحقيقى للموارد المجتمعية يتيح فرص العمل للشباب بما يدعم لديهم المواطنة والمواطنة المنتمية وذلك على نحو ماورد فى إستعراض من "أحمد السيد

النجار " بجريدة الأهرام القاهرة فى عددها المؤرخ 2016/4/4 للمتتوع من أفكار لمعالجة مشكلة البطالة فى مصر
بصفة عامة وبطالة الشباب بشكل خاص ، فقد ترجم تلك الأفكار على النحو التالى:

أ - زيادة مخصصات الإستثمار فى الموازنة العامة للدولة وتوجيهها إلى الإستثمار الصناعى والزراعى
والخدمى لرفع معدل الإستثمار الضرورى لتوسيع الجهاز الإنتاجى ولخلق أعداد كبيرة من فرص العمل
الحقيقية .

وهنا يثور التساؤل هل يمكن لمنظومة المالية العامة فى ظل ما تعانیه من عجز فى الموازنة العامة
للولة وفى ذلك تنامى الدينين العامین الداخلى والخارجى توفير تلك المخصصات؟

ب- تكوين هيئة قومية لرعاية المشروعات الصغيرة والتعاونية ذات فروع بالمحافظات والمراكز والقرى
لمساعدة الراغبين فى إقامة مشروعات صغيرة وتعاونية من الشباب ومساعدتهم فى اختيار مجال العمل
وإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية وتوفير التمويل الميسر وضمان التزام تلك المشروعات بالمواصفات
القياسية لضمان التسويق الداخلى والخارجى لمنتجاتها ، وربط البعض منها بمشروعات كبيرة لتنتج سلعا
بسيطة أو نهائية لها ، وربطها بسلاسل تجارية ايضا لضمان تسويق الإنتاج وإستمرار المشروع .
وهنا يثور التساؤل هل يمكن للصندوق الاجتماعى للتنمية بشراكة مع الهيئة العامة للإستثمار القيام بتلك
الوظائف ؟ ألا يحتاج تطبيق مفهوم التنمية بالشراكة والمشاركة على المستوى المؤسسى أعمال مقنضيات
التنسيق والتكامل والتضافر بين تلك المؤسسات لحل مشاكل الشباب لإيجاد فرص عمل؟ أم أن عشق
إنشاء الجديد من المؤسسات لتكرر رؤى ورسالات مؤسسات قائمة بالفعل أصبح إدماناً لدى صائغى
الينبغيات من مقترحات دعم الترهل المؤسسى ؟!!!!

رفع مستوى تعليم وتدريب قوة العمل ، وتقليص الإجراءات البيروقراطية المعوقة للأعمال ، وضمان
حقوق الملكية الفكرية ، والرقابة الصارمة للمواصفات القياسية لضمان التنافس العادل بين المنتجين
للسلع المتشابهة ، والسعى لعقد إتفاقيات مع جهات إقليمية دولية ذات النية والعزم لمساندة جهود مصر
من أجل مكافحة الفقر والبطالة . وهنا تثار التساؤلات التالية:

ج- تنفيذ برامج للتنمية الزراعية الحديثة والمتطورة وتطوير قطاع تربية الماشية بالمتوفر من المياه الجوفية فى
الوادى الجديد ومطروح وبالمتوفر من مياه المطر بمطروح وشمال سيناء ويمكن زراعة نصف مليون
فدان فى وسط وشمال سيناء بنقل كميات من مياه النيل لسيناء عبر ترعة السلام ، ويمكن أيضا إجراء

عمليات التصنيع الزراعى بتجهيز وتكديس وتصنيع الإنتاج الزراعى من الزيتون والتمور والعنب والتين المنتج بتلك المناطق .

- د- توظيف الثروة المعدنية والمحجرية المصرية المتوافرة فى المحافظات الصحراوية مثل:
- الحجر الجيرى والطفلة وهما الخامتان الرئيستان لصناعة الأسمنت .
- الزلط والجبس والتلك والفوسفات والأحجار والرخام والجرانيت والسرينى والرمال الزجاجية والرمال السوداء والمنجنيز والكوارتز والدولوميت والملح والفلسبار والكاولين والموليدنم والرصاص والقصدير والزنك والفحم...الخ.

إن إستخراج وتصنيع تلك الخامات المعدنية والمحجرية يمكن أن ينشر التنمية الاقتصادية فى ربوع المحافظات الصحراوية ويرفع مستوى تشغيل قوة العمل عموما والشباب خصوصا فيها بل ويجذب المزيد من السكان الشباب إليها مما يؤدى الى تحسين التوزيع السكانى بمصر ، وهاهى دعوة الهيئة المصرية للثروة المعدنية فى المزايدة المنشورة بصفحة 24 من عدد الجمعة بجريدة الأهرام القاهرية المؤرخ 2015/10/16 التى تدعو شركات التعدين المحلية والعالمية للتقدم بطلباتها للبحث عن بعض الخامات والمعادن المصاحبة وإستغلالها فى مصر ، وتتمثل هذه الخامات فى الرصاص والزنك والرمال الكاولينية والطفلة الكربونية وفلسبار عروق - كوارتز - القصدير - معادن صناعية ثقيلة - فيرزلين سيانيت والمعادن المصاحبة لها والموقعة مواقعها على الخريطة التعدينية.

الفصل السابع

المواطنة في مصر من منظور حقى العمل وتكافؤ الفرص في التعليم

تمهيد

يركز هذا الفصل على دراسة المواطنة من منظور الحقوق على مستوى كل من:

- 1- الحق في العمل
 - 2- تكافؤ الفرص في التعليم ماقبل الجامعى
- ولقد تم اختيار التعليم ماقبل الجامعى إنطلاقا من دستور 2014 الذى اعتبر أن التعليم إلزامى حتى نهاية المرحلة الثانوية.
- ومن ثم سيتم دراسة هذا المحور على النحو التالى:

1- الحق في العمل	2- الحق في تكافؤ الفرص في التعليم	3- العلاقة بين حقى العمل وتكافؤ الفرص في التعليم
1-1 الحق في العمل طبقا للدستور	1-2 الحق في التعليم طبقا للدستور	1-3 تحليل هيكل التشغيل والبطالة وربطه بالتعليم
2-1 تحليل هيكل التشغيل	2-2 الحق في الحصول على الخدمة التعليمية	
3-1 تحليل هيكل البطالة	3-2 الحق في الإستمرار في التعليم	
4-1 السكان والتشغيل والبطالة	4-2 الحق في اختيار نوعية التعليم	

وبعد إستعراض ماسبق يمكن الخروج بالآتى:

- 1- واقع حقى العمل وتكافؤ الفرص في التعليم في إطاره النظرى .
- 2- واقع حقى العمل وتكافؤ الفرص في التعليم في إطاره العملى والتطبيقى
- 3- إستعراض المشترك والمختلف لدى الشباب بين حقى العمل وتكافؤ الفرص في التعليم
- 4- المشكلات المترتبة على تقليص المشترك في الحقين وأسبابها الرئيسة
- 5- كفالة مزيد من حقى العمل وتكافؤ الفرص في التعليم.
- 6- إستخلاصات عامة على ماسبق.

1-7 واقع حقى العمل وتكافؤ الفرص فى التعليم فى إطاره الدستورى ⁽¹⁾

بإلقاء نظرة على المواد الواردة فى دستور 2014 يمكن قراءة صورة الواقع النظرى لحقى العمل وتكافؤ الفرص فى التعليم ، وذلك على النحو التالى:

مادة (1)

جمهورية مصر العربية دولة ذات سيادة ، موحدة لاتقبل التجزئة ، لاينزل عن شئ منها ، نظامها جمهورى ديمقراطى ، يقوم على أساس المواطنة وسيادة القانون الخ.
وهنا يتضح أن المواطنة الموضوع الرئيسى فى هذه الدراسة التى تناولناها فى إطار مفهوم الحقوق تتسق مع ماورد بالدستور .

مادة (9)

تلتزم الدولة بتحقيق تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين ، دون تمييز .
أى أن تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين دون تمييز إلزام من الدولة تجاه المواطنين فلا فرق بين ذكر أو أنثى ، ولافرق بين غنى وفقير ، ولافرق بين الأفراد على المستوى المكانى ...الخ.

مادة (12)

العمل حق ، وواجب ، وشرف تكفله الدولة ، ولايجوز إلزام أى مواطن بالعمل جبرا ، إلا بمقتضى قانون ، ولآداء خدمة ، لمدة محددة ، وبمقابل عادل ، ودون إخلال بالحقوق الأساسية للمكلفين بالعمل .

فالعمل حق للمواطن ، وقطعا يقابله واجب على من يعمل من تحقيق شروط ومواصفات مايطالب منه ، وعلى الدولة توفير فرص العمل سواء بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر من تجهيز الأفراد على النحو الذى يسمح لهم بالحصول على فرص العمل ودعمهم بالمهارات الأساسية التى تمكنهم من ذلك من خلال التعليم والتدريب وبناء القدرات بما يحتاجه الواقع الفعلى فى إطاره المحلى والإقليمى والدولى .

(1) دستور جمهورية مصر العربية 2014.

مادة (19)

التعليم حق لكل مواطن ، هدفه بناء الشخصية المصرية ، والحفاظ على الهوية الوطنية، وتأسيس المنهج العلمى فى التفكير ، وتنمية المواهب وتشجيع الابتكار ، وترسيخ القيم الحضارية والروحية ، وإرساء مفاهيم المواطنة والتسامح وعدم التمييز ، وتلتزم الدولة بمراعاة أهدافه فى مناهج التعليم ووسائله ، وتوفيره وفقاً لمعايير الجودة العالمية .

والتعليم إلزامى حتى نهاية المرحلة الثانوية أو مايعادلها ، وتكفل الدولة مجانيته بمراحله المختلفة فى مؤسسات الدولة التعليمية ، وفقاً للقانون .

وتلتزم الدولة بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومى للتعليم لا تقل عن 4% من الناتج القومى الإجمالى ، تتصاعد تدريجياً حتى تتفق مع المعدلات العالمية . وتشرف الدولة عليه لضمان إلزام جميع المدارس والمعاهد العامة والخاصة بالسياسات التعليمية.

مادة (20)

تلتزم الدولة بتشجيع التعليم الفنى والتقنى والتدريب المهنى وتطويره ، والتوسع فى أنواعه كافة ، وفقاً لمعايير الجودة العالمية ، وبما يتناسب مع احتياجات سوق العمل.

7-2 واقع حقى العمل وتكافؤ الفرص فى التعليم فى إطاره العلمى والتطبيقى:

يمثل الإطار العلمى والتطبيقى لهذين الحقيين أساس هذا الجزء من الدراسة نظراً لأن الواقع العلمى إنما هو بعيد بدرجة كبيرة عن الإطار النظرى فى كثير من النقاط سنستعرضها على النحو التالى:

1- الحق فى العمل فى إطاره العلمى والتطبيقى:

1 - 2 هيكـل التشغيل والبطالة فى قوة العمل

قبل إستعراض هيكـل التشغيل والبطالة فى جمهورية مصر العربية ، يجب التنويه أولاً عن قوة العمل وهى جميع الأفراد الذين تتراوح أعمارهم من 15 سنة (وهو الحد الأدنى لسن العمل وفقاً لقانون العمل المصرى) إلى أقل من 65 سنة (وهو السن الذى يتوقف فيه المشتغلون عن العمل) وهى تشمل كلا من المشتغلين والمتعطلين فى هذه الشريحة العمرية.

* ويتولى الجهاز المركزى للتعبئة العامة توفير بيانات العمل متمثلة فى قوة العمل والمشتغلين والمتعطلين من عدة إصدارات تتمثل فى:-

أ- بحث القوى العاملة بالعينة وهو بحث ربع سنوى منذ عام 2007 - تم تطويره إعتبارا من يناير 2008 لتكون المنهجية المستخدمة فى جميع البيانات أكثر تمثيلا لواقع مجتمع الدراسة خلال فترة البحث).

ب- نشرة العاملين بالحكومة والقطاع العام / الأعمال العام.

ج- نشرة الأجانب العاملين فى جمهورية مصر العربية.

د- نشرة التوظيف والأجور وساعات العمل.

هـ- نشرة إحصاءات إصابات العمل.

وتشير البيانات المتاحة إلى أن قوة العمل فى عام 2013 وصلت إلى حوالى 27.6 مليون نسمة منها 21.2 مليون من الذكور ، 6.4 مليون من الإناث تقريبا ، وعدد المشتغلين حوالى 24 مليون منهم 19 مليون من الذكور وحوالى 5 مليون من الإناث بينما بلغ عدد المتعطلين إلى 3.6 مليون متعطّل منهم حوالى 2 مليون من الذكور ، 1.6 مليون من الإناث .

ومن ثم وصلت معدلات البطالة إلى 13.2% عام 2013 (24.2% بين الإناث 9.8% بين الذكور) وذلك بارتفاع عن معدلها عام 2012 الذى سجل 12.7% (24.1% بين الإناث ، 9.3% بين الذكور). ومن بيانات الجدول رقم (7-1) الخاص بالتقديرات السنوية للقوى العاملة طبقا للنوع يتضح أن قوة العمل قد زادت بين عامى 2010 ، 2013 بنحو 5.5% بسبب كلا من النمو السكاني و هيكّل التوزيع السكاني.

أما أعداد المشتغلين فقد زادت فى نفس الفترة بنسبة 0.6% وأعداد المتعطلين زادت بنسبة 55% ومن ثم فقد ارتفعت معدلات البطالة من 9% عام 2010 لتصل إلى 13.2% عام 2013 مسجلة ارتفاعا واضحا بين معدلات بطالة الذكور على وجه التحديد (من 4.9% عام 2010 إلى 9.8% عام 2013).

إشكالية المواطنة في مصر : الحقوق والواجبات - دراسة ميدانية على عينة من الشباب (18 - 35 سنة) بمحافظة القاهرة

ومن هنا تتضح الفجوة بين معدلات زيادة قوة العمل ومعدلات التشغيل مما يؤدي حتماً إلى تزايد معدلات البطالة ، وفي ذلك كما سيتضح لاحقاً ، أن عملية تأهيل الأفراد لسوق العمل فيها خلل ما يلعب التعليم فيه دوراً واضحاً.

جدول رقم (7-1): التقديرات السنوية للقوى العاملة طبقاً للنوع (2004 - 2013) - الوحدة بالمئات

قوة العمل	2004	2010	2012	2013
ذكور	158790	201400	208736	211664
إناث	49923	60400	61469	64561
جملة	208713	261800	270205	276225
المشتغلون				
ذكور	149365	191530	189319	190823
إناث	37810	46760	46638	48914
جملة	187175	238290	235957	239737
المتعطلون				
ذكور	9426	9870	19417	20841
إناث	12113	13640	14831	15647
جملة	21539	23510	34248	36488
معدل البطالة				
ذكور	%5.94	%4.9	%9.3	%9.8
إناث	%24.26	%22.57	%24.1	%24.2
جملة	%10.32	%9.0	%12.7	%13.2

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، الكتاب الإحصائي السنوي ، سبتمبر 2014

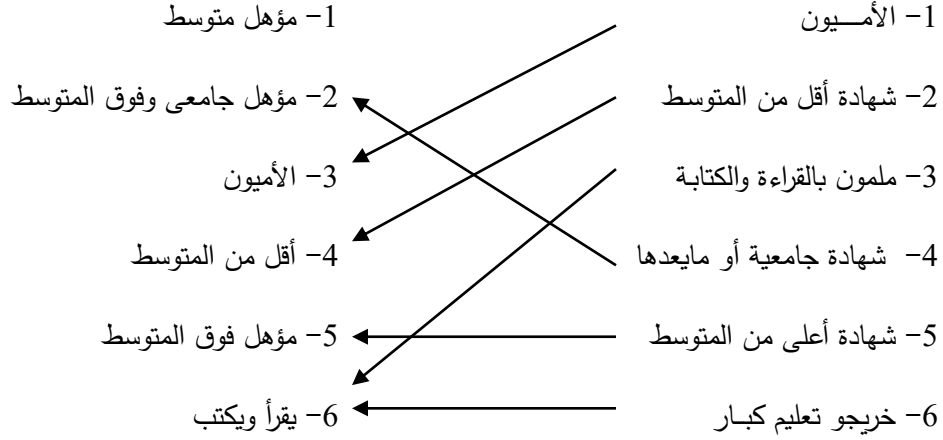
قد تفيد الأعداد المطلقة في المقارنة بين التغير في أعداد المشتغلين وأعداد المتعطلين خلال الفترة من عام 2004 حتى عام 2013 على النحو الذي يشير إليه الجدول رقم (7-2) وذلك للوقوف على شكل الاتجاه العام للتغير خلال فترة أوسع.

وبمقارنة بيانات كل من الجدولين رقم (7-3) ، ورقم (7-5)، وبترتيب عناصر كل جدول ترتيباً تنازلياً يمكن رصد الشكل التالي رقم (7-1):

شكل رقم (7-1): مقارنة بين السكان فى تعداد 2006 والبطالة 2013

البطالة عام 2013

السكان فى تعداد 2006



المصدر: (الباحثة)

ومن الشكل رقم (7-1) يتضح من المقارنة بين ترتيب عناصر السكان طبقا للحالة التعليمية فى ضوء النتائج النهائية لتعداد 2006 ، والبطالة فى ضوء بيانات عام 2013 (مع التسليم بإختلاف السنتين) يتضح أن الأميين والحاصلين على شهادة أقل من المتوسط والملمين بالقراءة والكتابة هى الفئات الأقل من حيث البطالة (الأسهم تتجه إلى أسفل) بينما يلاحظ أن الحاصلين على شهادة جامعية أو مابعدھا ترتفع سبتهم فى البطالة (أسهم تتجه إلى أعلى) واحتفظ الحاصلون على شهادة أعلى من المتوسط بنفس الترتيب من حيث وضعهم بين السكان وبين العاطلين (أخذ السهم المستوى الأفقى).

مع التأكيد مرة ثانية على اختلاف سنتى المقارنة ولكن أريد بذلك توضيح شكل مبسط للعلاقة.

جدول رقم (7-2): مقدار التغير فى أعداد كل من قوة العمل والمشتغلين والمتعطلين

فى الفترة من 2004 حتى 2013 بالمئات

مقدار التغير فى الأعداد خلال الفترة 2004 - 2013 بالمئات	
67512	قوة العمل
52562	المشتغلون
14949	المتعطلون

يلاحظ من الجدول:

أى أن قوة العمل زادت بمقدار 6.7 مليون وأعداد المشتغلين زادت بمقدار 5.2 مليون وأعداد المتعطلين زادت بمقدار 1.5 مليون خلال الفترة من عام 2004 حتى عام 2013.

جدول رقم (7-3): توزيع المتعطلين (أعداد ونسب) طبقاً

للحالة التعليمية والنوع بالمئات عام 2013

إجمالي الأعداد	% من إجمالي المتعطلين	
3567	9.8	أمى
2741	13.2	ذكور
826	5.3	إناث
1241	3.4	يقرأ ويكتب
1133	5.4	ذكور
108	0.7	إناث
3127	8.6	أقل من المتوسط
2647	12.7	ذكور
840	3.1	إناث
15571	42.7	مؤهل متوسط
7294	39.7	ذكور
7294	46.6	إناث
1630	4.5	مؤهل فوق المتوسط
968	4.6	ذكور
662	4.2	إناث
11360	31.1	مؤهل جامعى وفوق الجامعى
5077	24.4	ذكور
6283	40.1	إناث
36496	100	إجمالى البطالة
20843	100	ذكور
15653	100	إناث

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، الكتاب الإحصائى السنوى ، سبتمبر 2014

ومن الجدول رقم (7-3) الخاص بتوزيع المتعطلين طبقاً للحالة التعليمية يتضح أن أعلى نسب للبطالة عام 2013 كانت بين الحاصلين على مؤهل متوسط حيث بلغت 42.7% من إجمالي المتعطلين يليها الحاصلون على مؤهل جامعى وفوق الجامعى حيث بلغت 31.1% من إجمالي المتعطلين ، مع وجود تباين فى الحالتين بين الذكور والإناث فعلى حين بلغت بطالة الذكور من حاملى المؤهلات المتوسطة 39.7% نجدها بين الإناث 46.6% ، أما على مستوى حاملى المؤهلات الجامعية وفوق الجامعية فكانت 24.4% للذكور ، مقابل 40.1% للإناث.

وبشكل عام يتضح أن البطالة بين المتعلمين أكثر منها بين غير المتعلمين وهو مأسوف نحاول تفسيره عند مناقشة المحور الخاص بالتعليم. وأن البطالة بين الإناث أعلى منها بين الذكور. ويشير الجدول رقم (7-4) إلى تطور أعداد كل من السكان وقوة العمل وعدد المشتغلين وعدد المتعطلين خلال فترات تعدادى 1996 ، 2006 على نحو يوضح واقع العمل داخل المجتمع المصرى فى إطار الأعداد والنسب ولرسم صورة توضح الاتجاه العام لهذا التطور. يتزايد معدل المشاركة فى قوة العمل (حجم قوة العمل / السكان) بشكل واضح حتى وصلت على 32.6% عام 2013 مما أدى إلى زيادة حجم قوة العمل بمقدار 4.3 مليون نسمة بين عامى 2006 ، 2014 فى الوقت الذى زادت فيه أعداد المشتغلين 2.7 مليون عن نفس الفترة مما أدى إلى زيادة البطالة بمقدار 1.5 مليون نسمة.

جدول رقم (7-4): السكان واتجاهات قوة العمل خلال الفترة 1996 – 2006

2013**	2006	2003	2002	2001	2000	1996	
84.6	72.6	67.3	65.9	64.6	63.3	59.3	السكان بالملايين
27.6	23.3	19.7	19.6	19.5	18.9	17.2	قوة العمل بالملايين
32.6	32.1	29.4	29.8	30.1	29.9	29.1	معدل المشاركة (%)*
23.9	21.2	17.7	17.5	18.0	17.4	15.7	عدد العاملين بالملايين
3.6	2.1	2.0	2.1	1,5	1,5	1.53	عدد العاطلين بالملايين
13.2	8.9	10.0	10.7	7.6	7.9	8.9	معدل البطالة

المصدر : فى مراجعات لسياسات التعليم الوطنية .. التعليم العالى فى مصر ، البنك الدولى ، ، OECD2010 عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، 2008، مصر فى ارقام

* نسبة قوة العمل إلى السكان

** بيانات عام 2013 من الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، الكتاب الإحصائى السنوى ، سبتمبر 2014.

إشكالية المواطنة في مصر : الحقوق والواجبات - دراسة ميدانية على عينة من الشباب (18 - 35 سنة) بمحافظة القاهرة

وباستعراض الجدول رقم (5-7) الذي يشير إلى توزيع السكان حسب الوضع التعليمي أن نسبة الأميين هي أعلى نسبة في توزيع السكان على مدى التعدادين 1996 ، 2006 (39.4% ، 29.6% على الترتيب) بينما تمثل نسبة الحاصلين على أقل من شهادة متوسطة 17.6% في تعداد 1996 ، 19.4% في تعداد 2006 . أما الحاصلون على شهادة جامعية أو مابعدا فيمثلون 5.7% في تعداد 1996 ، 9.6% في تعداد 2006.

جدول رقم (5-7): توزيع السكان حسب الوضع التعليمي (10 سنوات فأكثر)

الوضع التعليمي	تعداد 1996	%	تعداد 2006	%	النتائج النهائية لتعداد 2006 ***
أميون	17646025	39.4	16806657	29.6	17023517
ملمون بالقراءة والكتابة	8413075	18.8	7114499	12.0	6871080
خريجو تعليم الكبار	-	-	687454	1.0	557056
أقل من شهادة متوسطة	7911817	17.6	11134399	19.4	11154823
أعلى من شهادة متوسطة	904212	2.0	1808268	2.5	*16270731
شهادة جامعية أو مابعدا	2547995	5.7	5476704	9.6	5511732
المجموع	44831420	100	57311527	100	**57434884

المصدر : مراجعات لسياسات التعليم الوطنية التعليم العالي في مصر ، البنك الدولي ، OECD 2010

عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء 2008 ، مصر في أرقام

* شهادة متوسطة وأقل من متوسطة

** مضاف لهذا الرقم 45945 غير مبين

*** بيانات النتائج النهائية لتعداد 2006 من الكتاب الإحصائي ، سبتمبر 2014

وباستعراض تطور أعداد السكان من الجدول رقم (6-7) يتضح أن أعداد الذكور خلال الفترة من 1996 حتى 2014 أكبر من أعداد الإناث بشكل عام خلال نفس الفترة ، بلغت نسبة الذكور 51.2% من إجمالي عدد السكان عام 1996 كما بلغت 51.1% أعوام 2011 ، 2012 ، 2013 ، 2014 ، ولم ترتفع سوى عام 2010 حيث بلغت 55.8% من إجمالي عدد السكان.

وهو ما يدعم إرتفاع حجم قوة العمل من الذكور مقارنة بحجمها من الإناث ، إلا أن بيانات التشغيل توضح أنه مازالت هناك نسبة من الإناث لاتدخل سوق العمل.

جدول رقم (6-7): تقدير أعداد السكان طبقا للنوع فى أول يناير (1996 – 2014)

السنوات	أعداد السكان بالآلاف	أعداد الذكور بالآلاف	أعداد الإناث بالآلاف
2014	85783	43788	41995
2013	83667	42727	40940
2012	81567	41674	39893
2011	79618	40705	38913
2010	77840	39.795	38045
2006	71348	36509	34839
1996	59313	30352	28961

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، الكتاب الإحصائى السنوى ، سبتمبر 2014

وباستعراض كل من إسقاطات السكان الواردة فى الجدول رقم (7-7) والسكان واتجاهات قوة العمل فى الجدول رقم (4-7) ، نجد أن حجم قوة العمل فى تزايد مستمر .. ومن ثم فإن أوضاع التشغيل والبطالة إذا استمرت على هذا النحو سيحدث حالة أكبر من البطالة إذا لم يتم تدارك هذا الأمر ، فالفرض المنخفض لإسقاطات السكان عام 2030 يشير إلى توقع لعدد السكان قدره حوالى 100 مليون نسمة فى الوقت الذى يحدده الفرض المتوسط حوالى 102 والفرص المرتفع إلى 105 مليون تقريبا .

وباستخدام نفس المعدلات الواردة فى الجدول رقم (4-7) لعام 2013 فإن حجم قوة العمل بلغ 27.6 مليون نسمة بنسبة 32.6% من حجم السكان فى نفس العام ومن ثم فإن توقع حجم قوة العمل عام 2030 سيصل إلى حوالى 32 مليون نسمة طبقا للفرص المنخفض للخصوبة ، 33.3 مليون طبقا للفرص المتوسط ، 34 مليون نسمة طبقا للفرص المرتفع.

جدول رقم (7-7): إسقاطات السكان طبقا للفروض المختلفة

بالآلاف

عام	الفرض المنخفض	الفرض المتوسط	الفرض المرتفع
2020	90080	91060	92270
2021	91140	92270	93850
2022	92180	93440	95110
2023	93200	94570	96350
2024	94200	95680	97570
2025	95180	96740	98780
2026	96140	97780	99970
2027	97080	98800	101130
2028	97990	99790	102260
2029	98880	100770	103350
2030	99750	101720	104410

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، الكتاب الإحصائي السنوي ، سبتمبر 2014 ، اعتمادا على بيانات النتائج النهائية لتعداد 2006 كأساس لتقدير أعداد السكان

وإذا كان عدد المشتغلين 23.9 مليون نسمة عام 2013 ، من قوة العمل البالغ قدرها 27.6 مليون وعدد العاملين بالقطاع الحكومي بلغ 5549320 (منهم 40121254 ذكور ، 1528066 من الإناث) في حين بلغ عدد العاملين بالقطاع العام وقطاع الأعمال العام 870715 (منهم 762341 من الذكور ، 108374 من الإناث)

ومن ثم فإن إجمالي عدد العاملين في القطاع الحكومي والقطاع العام وقطاع الأعمال العام وصل إلى 6420035 أي حوالي 6.5 مليون عامل * تقريبا أي يمثلون نسبة 27.2% من إجمالي المشتغلين والباقي يعمل في القطاع الخاص والقطاع غير المنظم.

ولقد سجلت الإحصاءات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء أن متوسط أجور العاملين النقدية الأسبوعية بالقطاعين العام والخاص عام 2012 بلغ 834 جنيه ، 427 للذكور في القطاعين العام والخاص على الترتيب مقابل 927 جنيه ، 336 جنيه للإناث في القطاعين العام والخاص على الترتيب وذلك مقابل عدد ساعات عمل أسبوعية قدرها (52 ساعة ، 58 ساعة) للذكور في القطاعين العام والخاص على الترتيب ، (54 ساعة) للإناث في القطاعين العام والخاص على الترتيب.

* هذا بخلاف 986 من الأجانب يعملون في القطاع الحكومي

جدول رقم (7-8): متوسط أجور العاملين وعدد ساعات العمل الأسبوعية

بالقطاعين العام والخاص عام 2012

إناث	ذكور	
927 336	834 407	متوسط الأجر الأسبوعى بالجنيه عام خاص
54 57	52 58	متوسط عدد ساعات العمل الأسبوعية عام خاص

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، بيانات مجمعة من جداول الكتاب الإحصائى السنوى ، سبتمبر 2014

وبالمقارنة بين متوسط الأجر وعدد ساعات العمل يتضح من الجدول السابق رقم (7-8) أن متوسط الأجر بالقطاع الخاص أقل من مثيله فى القطاع العام فى حين أن متوسط ساعات العمل بالقطاع الخاص أكبر من مثيله بالقطاع العام . وربما يوضح ذلك الرغبة فى العمل بالقطاع العام خاصة وأن التوزيع النسبى للدخل السنوى لأفراد الأسرة فى مسح الدخل والانفاق والاستهلاك لعام 2013/2012 أظهر أن الدخل من العمل يمثل 70.4% من إجمالى الدخل السنوى الصافى للأسرة، وأن الأجور والمرتبات تمثل 44.7% من إجمالى الدخل تستكمل بنسبة 10.3% من الأنشطة الزراعية ، 15.4% من الأنشطة غير الزراعية (مع وجود تباين فى النسب باختلاف الأقاليم الجغرافية . أى أن الدخل من العمل هو المصدر الرئيسى للدخل ، والأجور والمرتبات هى المصدر الرئيسى للدخل من العمل

7-3 الحق فى تكافؤ الفرص فى التعليم:

7-3-1 الحق فى الحصول على الخدمة التعليمية

تشير المواد المتعلقة بالتعليم فى دستور 2014 (وكذلك ماسبقه من دساتير) إلى حق الجميع فى الحصول على الخدمة التعليمية ، وكذلك القوانين المنظمة للعملية التعليمية حيث يكون لازما توفير أماكن فى المؤسسات التعليمية لكل الأطفال البالغين من العمر 6 سنوات ، ولكن الواقع الفعلى الممارس يظهر أن هناك

إشكالية المواطنة فى مصر : الحقوق والواجبات - دراسة ميدانية على عينة من الشباب (18 - 35 سنة) بمحافظة القاهرة

تحديات أمام الأفراد والأسر تمنع تحقيق هذا الأمر نظرا لتفشى أمرين فى غاية الخطورة داخل المجتمع المصرى وهما الفقر والأمية حيث يمنع الفقر كثير من الأسر وخاصة الأمية منها من إلحاق أبنائهم بالتعليم.

جدول رقم (7-9): الفقر ومتوسط انفاق الأسر على التعليم

فى مسوح الدخل والإنفاق والاستهلاك

السنوات	%الفقر	متوسط إنفاق الأسرة على التعليم		
		حضر	ريف	جملة
2005/2004	19.6%	174.3		358.9
2009/2008	21.6%	944.0	299.3	592.1
2011/2010	25.2%	1436.2	411.8	873.6
2013/2012	26.3%	1638.2	584.3	1055.4

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، مسوح الدخل والإنفاق والاستهلاك

. 2013/2012 - 2005/2004

وكما هو واضح من الجدول رقم (7-9) فإن نسب الفقر فى تزايد على مدى مسوح الدخل والإنفاق والاستهلاك ، وكذلك الأعداد المطلقة للفقراء . وفى ذات الوقت يتزايد متوسط إنفاق الأسر على التعليم حيث تحرك من 358.9 جنيه فى مسح 2005/2004 ليصل إلى 1055.4 جنيه فى مسح 2013/2012 (ويشير هذا المتوسط إلى الأسر بشكل عام فإذا تم أخذ متوسط الإنفاق للأسر التى لها أبناء تحديدا فى التعليم فإن قيمة المتوسط قطعا ستتزايد بشكل كبير).

وإذا كانت بوابة الدخول للتعليم والتى من شأنها التغلب على جزء من مشكلة الإحجام عن الالتحاق تتمثل فى التعليم ما قبل الإبتدائى إلا أن الواقع يشير إلى أن هذه المرحلة بها 972078 تلميذ وتلميذة عام 2013/2012 (بخلاف 60098 بالتعليم الأزهرى) وأن نسبة القيد بها لا تتعدى 37% من إجمالى من هم فى الشريحة المقابلة (4 - 6 سنوات)، وأن هذا العدد يمثل 5.31% من إجمالى المقيدين بالتعليم ما قبل الجامعى وأن نسبة كبيرة من هذه الأعداد حوالى 25% بمدارس خاصة لا يتحملها الفقراء ، ومن ثم فإن الفقراء بهذه الصورة تلتقطهم فى هذه المرحلة أمور حياتية قد تؤدى إلى وقوعهم فى مشكلة الإحجام عن الالتحاق بالتعليم الأساسى ومن ثم يمثلون بداية الأمية.

جدول رقم (7-10): التعليم ما قبل الإبتدائى

2013/2012 – 2005/2004

عدد التلاميذ	حكومى	خاص	جملة	أزهري
تكرور	725835	246243	972078	60098
إناث	377718	127644	505362	31020
عدد المدرسين	348117	118599	466716	29078
عدد المدارس	23945	10694	34639	3872
عدد الفصول			9209	
متوسط كثافة الفصل			28523	
			34.1	

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، الكتاب الإحصائى السنوى 2014 ، ومصر فى أرقام 2014

هذا ويتضح من الجدول رقم (7-10) أن قيد الذكور فى هذه المرحلة العمرية بالتعليم ما قبل الإبتدائى أعلى منه ، بالنسبة للإناث حيث يمثل حوالى 52% وهى نسبة مقبولة لو تمت مقارنتها مع نسبة النوع فى السكان فى هذه الشريحة العمرية.

لكن متوسط كثافة الفصل تعد مرتفعة فى هذه المرحلة العمرية وهى 34.1 تلميذ / فصل ، وعلى الرغم من إستهداف الوصول بالقيود فى هذه المرحلة كأحد أهداف الألفية الإنمائية عام 2015 إلى 60% إلا أنه لم يتحقق بعد وهذا راجع لأسباب عديدة منها عدم دمج هذه المرحلة فى التعليم الأساسى ومن ثم عدم توافر الفصول المناسبة وهو ما يعانى منه التعليم ككل ، بالإضافة إلى وعى الأسر بأهمية المرحلة وهو ما يرتبط بالفقر والامية كما سبق الإشارة (وتمثل نسبة التلاميذ بهذه المرحلة فى المدارس التجريبية حوالى 12.5%) كل ذلك يفتح الباب أمام بعض الأسر إلى مزيد من الإحجام عن الالتحاق بالتعليم الأساسى.

وعلى مستوى التعليم الأساسى بمرحلتيه الإبتدائى والإعدادى ، يتضح أنه بالإبتدائى عام 2013/2012 عدد 9832516 تلميذ وتلميذة يمثلون 53.73% من إجمالى عدد الدارسين بالتعليم ما قبل الجامعى ، أما الإعدادى فيه 4279909 يمثلون 23.39% ، ومن ثم فإن التعليم الأساسى به 14112425 تلميذ وتلميذة يمثلون 77.12% من إجمالى التعليم ما قبل الجامعى وهى نسبة كبيرة لا يستهان بها ويجب الوقوف عندها لرصد بعض مؤشرات ومشكلاتها.

جدول رقم (7-11): بعض مؤشرات التعليم الأساسي

عام 2013/2012

الإعدادى	الإبتدائى	
%93.5	91.1	% تلاميذ حكومى
%6.5	%8.9	خاص
%86.3	%89.6	% مدارس حكومى
%13.7	%10.4	خاص
41.83 تلميذ	44.72 تلميذ	متوسط كثافة الفصل حكومى
29.51 تلميذ	32.57 تلميذ	خاص
17.8 تلميذ	25.16 تلميذ	تلميذ / معلم
%75.45	%85.2	معلم مؤهل تربويا

المصدر : تم حساب هذه المؤشرات من بيانات نشرات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، الكتاب الإحصائى السنوى 2014 ، ومصر فى أرقام 2014 .

هذا يوضح أن المؤسسات الحكومية هى التى تقدم الخدمة التعليمية بالدرجة الأولى حيث تمثل المدارس الحكومية 89.6% من إجمالى المدارس الإبتدائى ، 86.3% من إجمالى المدارس بالإعدادى ، ومن ثم بالحكوى 91.1% من التلاميذ الإبتدائى ، 93.5% من التلاميذ بالإعدادى . ويلاحظ ارتفاع متوسط كثافة الفصل فى المدارس الحكومية عنه فى الخاصة ، 41.83 تلميذ بالفصل فى الإعدادى مقابل 29.51 بالخاص ، وجدير بالذكر والتنويه بأن هذه متوسطات يعييبها مايعيب المتوسطات بشكل عام ، ويجب أخذ هذا فى الاعتبار خاصة وأن ارتفاع كثافة الفصول يعد من أكبر المشاكل التى تعاني منها العملية التعليمية فى التعليم الأساسى خاصة عندما تتوافر العوامل الأخرى المساعدة كعدم تأهيل المعلمين تربويا على سبيل المثال.

كما أن معدل تلميذ / معلم سجل 25.16 تلميذ لكل معلم بالإبتدائى 17.8 تلميذ لكل معلم بالإعدادى وهو متوسط أيضا يغفل عملية التوزيع على المستوى المكانى والنوعى ومستويات التأهيل المختلفة للمعلمين فإذا أخذنا على سبيل المثال التأهيل التربوى فقط نجد أن نسبة المعلمين المؤهلين تربويا تصل إلى 85.2% بالإبتدائى 75.45% بالإعدادى . فإذا أخذنا فى الاعتبار أن يكون المعلم مؤهل تأهيلا عاليا وتربويا تتخفف هذه النسبة وهذا مؤشر ينعكس بوضوح على التلاميذ فى هذه المرحلة ويعد من العوامل المؤثرة على تسرب التلاميذ من مرحلة التعليم الأساسى ونذكر جميعا مدى خطورة التسرب على الإمداد المستمر بأعداد من

الأميين . فتصبح أمام عدد من أولياء الأمور الأميين الذين يشاركون فى تدنى خصائص أبنائهم فى العملية التعليمية ، وهكذا ندور فى حلقة مفرغة لانهاية لها.

التعليم الثانوى:

وتشير البيانات المسجلة عن واقع العملية التعليمية إلى أن الحاصلين على شهادة الإعدادية يتم توزيعهم بين تعليم ثانوى عام وتعليم ثانوى فنى طبقا لدرجاتهم فى الامتحان ، حيث يوجه الحاصلين على المجاميع الأكبر إلى التعليم الثانوى العام ، والأقل إلى التعليم الثانوى الفنى وهو مايعنى أن التعليم الأخير إنما هو من نصيب الأقل تحصيلاً.

وتؤكد الدراسات فى هذا الشأن أن التعليم الثانوى الفنى غالبا مايكون من نصيب أبناء الأسر الفقيرة والامية ، وتواتر تعريفه بأنه (تعليم ابن الجيران) حيث ينصح الجيران بإلحاق أبناءهم به ولانفضله لأنفسنا.

جدول رقم (7-12): أعداد الطلاب بالتعليم الثانوى الفنى عام 2012/2013

إجمالى	ثانوى زراعى	ثانوى تجارى	ثانوى صناعى	
عدد الطلاب				
حكومى	179013	537425	853111	156549
خاص	–	114295	3015	117310
جملة	179013	651720	856126	1686859
عدد المدرسين	13875	36874	96442	
متوسط كثافة الفصل	37.6	37.9	34.3	
نصيب المعلم من التلاميذ	12.9	17.7	8.9	

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، مصر فى أرقام 2014.

ويمثل الملحقون بالتعليم الثانوى العام 7.6% من إجمالى المقيدين بالتعليم ما قبل الجامعى مقابل

9.22% للتعليم الثانوى الفنى عام 2013/2012،

ففى التعليم الثانوى الفنى 1686859 طالب وطالبة موزعين على تعليم صناعى وتجارى وزراعى بنسب 50.8% ، 38.6% ، 10.6% على الترتيب ، وتتركز هذه الأعداد بالتعليم الحكومى بنسبة 93% من

إشكالية المواطنة في مصر : الحقوق والواجبات - دراسة ميدانية على عينة من الشباب (18 - 35 سنة) بمحافظة القاهرة

إجمالي الدارسين به وتتباين هذه النسب في أنواعه الثلاثة حيث ترتفع في التعليم الثانوى الفنى الصناعى لتصل إلى 99.6%، 82.5% بالتعليم التجارى (لايوجد تعليم خاص فى الثانوى الفنى الزراعى). وبمقارنة التعليم الثانوى العام بالثانوى الفنى نجد أن المرحلة الثانوية بها 3077121 طالب وطالبة منهم 45.5% بالثانوى العام ، 54.8% بالثانوى الفنى وهذا يشير إلى السياسة التعليمية التى توجه النسبة الأكبر من الحاصلين على شهادة الإعدادية إلى التعليم الثانوى الفنى.

7-3-2 الحق فى الإستمرار فى التعليم:

تشير البيانات * إلى أن نسبة المنقلين بالإعدادى ممن أتموا الإبتدائى بلغت 88.1% عام 2013/2012 (هذا بخلاف المتسربين قبل نهاية) ، وأن 77.9% ممن أتموا الإعدادى إنتقلوا إلى الثانوى (بنوعيه العام والفنى).

وهذا يؤكد أن التعليم لا يحتفظ بأبنائه المقيدى به حتى نهاية مرحلة الإلزام التى أشار إليها دستور 2014 ، وذلك لأسباب كثيرة لكل منها دراسات إستفاضت فى تحليلها من فقر - وأمية أولياء الأمور - وعدم تأهيل المعلمين تأهيلا تربويا - عمالة الأطفال - وتكدس الفصول بارتفاع كثافتها - والمناهج... الخ.

كما تشير البيانات أيضا إلى أن متوسط عدد سنوات الدراسة للسكان البالغين 25 سنة فأكثر بلغ 7.6 سنة عام 2013/2012 وأن عدد سنوات الدراسة المتوقع للسكان (6 - 24 سنة) طبقا لبيانات القيد 13.1 سنة.

ومازال دليل التعليم واقعا فى مستوى متوسط 0.616 مما يؤثر حتما على مستوى التنمية البشرية مقاساً بديل التنمية البشرية والبالغ 0.696 عن نفس العام.

جدول رقم (7-13): أعداد ونسب المقيدى بمراحل التعليم المختلفة عام 2013/2012

	ما قبل الإبتدائى	الإبتدائى	الإعدادى	الثانوى العام	الثانوى الفنى	تعليم مجتمعى	التربية الخاصة
أعداد	972078	9832516	4279909	1390262	168659	100286	36876
نسب	5.3%	53.73	23.39%	7.6%	9.22%	0.55%	0.20%

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، مصر فى ارقام 2014

* بيانات مؤشرات التدفق التعليمى لتقرير التنمية البشرية 2016 ، بيانات غير منشورة.

وبمقارنة نسبة المقيدىن بمراحل التعليم المختلفة عام 2013/2012 ، ، نلاحظ أن المرحلة الابتدائية هى التى بها النسب 53.73% تنخفض فى المرحلة الإعدادية إلى 23.39% بعد ذلك يسجل التعليم الثانوى الفنى 9.22% يليه التعليم الثانوى العام 7.6% ، وهذه النسب تشير إلى عدم احتفاظ التعليم بأبنائه على مدى المراحل المختلفة لوجود تفاوت كبير بين المراحل (إن جازت المقارنة عن نفس السنة) والتى يمكن تأكيدها بتتبع فوج حقيقى من المقيدىن) . ويدعم هذا ماتشير إليه بيانات التسرب من التعليم الأساسى والتى سجلتها التعدادات وآخرها تعداد 2006، والمسوح المختلفة مثل المسح الصحى للسكان DHS لسنوات مختلفة آخرها مسح 2014 .

جدول رقم (7-14): التسرب من التعليم الأساسى للأفراد من 6 إلى 18 سنة

وفقا للنتائج النهائية لتعداد 2006

التحق وتسرب	لم يلتحق بالتعليم	عدد السكان من 6 - 18 سنة	
242595	422361	9084697	ذكور
173428	590831	8500384	إناث
416023	1013192	17585081	جملة
%2.37	%5.76		%

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، الكتاب الإحصائى السنوى 2014

وفى إنتظار تعداد نتائج 2016 وماستفسر عنه نتائج التسرب ، يمكن الإشارة إلى بيانات التسرب الواردة فى الجدول السابق رقم (7-14) عن تعداد 2006 طبقا للنتائج النهائية حيث كانت شريحة السكان من 6 - 18 سنة التى تم جمع البيانات عنها فى ذلك الوقت بلغت 17585081 نسمة ، لم يلتحق منهم بالتعليم 1013192 نسمة بنسبة 5.76% وهى نسبة كبيرة تمثل جانب من الأميين وأن من إلتحق وتسرب من هذا العدد هو 416023 نسمة وذلك بنسبة 2.37% وهو أيضا عدد كبير سيرتد حتما إلى الأمية ومن ثم يستمر تزايد أعداد الأميين باستمرار ما يساهم به كل من رافديها الإحجام عن الإلتحاق والتسرب.

هذا وتشير المسوح الميدانية إلى إرتفاع هذه الأعداد مما يمثل مشكلة داخل المجتمع لما لها من إنعكاسات كبيرة على كل من المستوى الاقتصادى والاجتماعى والدفع مرة ثانية بأعداد من المتسربين والأميين .. وهكذا تستمر الحلقة المفرغة.

7-3-3 الحق في اختيار نوعية التعليم⁽¹⁾

أن مناقشة قضايا التعليم تقتضى شمولية في البحث والتحليل ، فلا يمكن إغفال الواقع المجتمعي الذي تدور فيه العملية التعليمية ، والسياسة التعليمية والحالة الاقتصادية ومستويات الدخل والفقر...الخ. ولكن بطرح السؤال التالي يمكن توجيه مسار مناقشة الحق في اختيار نوعية التعليم على النحو التالي:

هل للتلميذ حرية اختيار مايريد دراسته؟

يبدأ الرد على هذا السؤال بأن:

- 1- أبناء الأسر الفقيرة ليس من حقهم اختيار نوعية التعليم إذا كانت المقارنة بين الثانوى العام أو الثانوى الفنى ، لأن واقع الحال يحد من قدراتهم ويوجههم إلى الثانوى الفنى ، فى حين أن غير الفقراء لهم المدارس الخاصة التى تسمح لهم بالاستمرار حتى نهاية الثانوى العام بغض النظر عن مجموعهم فى الإعدادية.
- 2- يؤدى الفقر إلى عزوف أبناء الأسر الفقيرة (إجباراً وليس إختياراً) عن دراسة العلوم والرياضيات والتوجه نحو الدراسات النظرية وذلك لارتفاع تكلفة دراسة هذه المواد الدراسية إذا ماتم الاستعانة بالدروس الخصوصية التى يفرضها تدنى معايير الكفاءة ، الداخلية للعملية التعليمية وذلك على مستوى المراحل الدراسية المختلفة.
- ويعكس ذلك التباين الواضح فى القيد بكل من الكليات العملية والكليات النظرية ، فقد بلغ إجمالى المقيدون بالكليات العملية 367353 طالب وطالبة عام 2013/2012 فى حين بلغ إجمالى القيد بالكليات النظرية فى نفس العام 1287102 طالب وطالبة.
- 3- على مستوى التعليم الجامعى تتحدد القدرة على اختيار نوعية التعليم فى جزء كبير منها بمدى القدرة المالية للأسر فى تعليم أبنائها بجامعات خاصة تتسع لكثير من التخصصات التى ربما يفضلها الأبناء ويجدون لديهم مهارات تعلمها ، وتشير البيانات إلى أن عدد المقيدون بالجامعات الخاصة بلغ 86491 طالب وطالبة مقابل 1654455 طالب وطالبة بالجامعات الحكومية عام 2013/2012.

هذا إلى جانب توجه أبناء الأسر غير القادرة مادياً إلى الدراسة بالكليات النظرية وليس إلى الكليات العملية التى تحتاج إلى أعباء مالية قد لا تستطيع هذه الأسر توفيرها.

(1) زينبات طبالة ، أولويات تطوير التعليم ماقبل الجامعى ، المتابعات العلمية ، معهد التخطيط القومى 2014.

7-4 العلاقة بين حقى العمل وتكافؤ الفرص فى التعليم:

باستعراض واقع كل من هيكل التشغيل والبطالة فى قوة العمل وربطه بتكافؤ الفرص فى التعليم ، يتضح أن هناك فجوة بين الواقع الفعلى للتعليم والعمل ، فلم يقدم التعليم فرصا أفضل للعمل ، ولم تحد حالة الأمية من تشغيل الأميين . وهذا يعنى أن كل منهما يعمل بمعزل عن الآخر ولا يوجد أى نوع من الربط بينهما . وهنا يجب أن نتساءل فى هذا الجزء من الدراسة باحثين عن رد على التساؤل فى باقى أجزائها . هل هذا الوضع والفجوة بين العمل والتعليم من شأنه أن يرسخ مفهوم المواطنة لدى الفرد ؟ قد يعترض البعض على أهمية تأهيل التعليم للأفراد على دخول سوق العمل وأن المقصود من التعليم هو التسليح بمهارات وقدرات تؤهل الفرد على التكيف واكتساب القدرة على الإنخراط فى سوق العمل بالشكل الذى يفضلته الفرد ويحتاجه، وينمى مهاراته بكل ما هو جديد فى عالم متغير وسريع التغير .

لكن فى ظل ما هو مطروح على المستوى النظرى وبصفة خاصة فى الدستور بشأن كل من العمل والتعليم ، يتضح أن الواقع الفعلى والعملى الممارس لا يحقق هذا المطروح من حقوق للأفراد الذين هم فى حاجة إلى تكافؤ الفرص فى التعليم ولا يكون المستوى الاقتصادى والاجتماعى هو العائق فى اختيار نوعية التعليم والاستمرارية فيه فلم يقدم التعليم للفقراء ما يحفزهم على التمسك بالفرصة التعليمية على النحو الذى يحقق لهم التمتع بدراسة تعليم جيد يحقق لهم القدرة على تحديد أدوار داخل مجتمع المستقبل الذى يتسم بالمعرفة والرقمية يلبي حاجة الإنفتاح على العالم ويزيد من فرصهم فى الإنخراط فى هذا العالم بآلياته وأدواته.

ولم يحقق الواقع الفعلى للعمل أدوارا وشروطا للعمل الحكومى والعمل الخاص تضمن للفرد حقوقه من أجر عادل والعمل لساعات متفق عليها وضمانات اجتماعية من ظروف مواتية للعمل وضمانات مستقبلية تجعل من القطاع الخاص شريكا فى التنمية.

إن هناك الكثير من القضايا التى يجب بحثها ومناقشتها لوضع كل من حقى العمل وتكافؤ الفرص فى التعليم موضع التحقيق حتى يتسق الإطار النظرى لهذين الحقين مع الإطار العملى والتطبيقاتى وهذا من شأنه أن يرسخ قيم المواطنة .

وإذا كان العمل حق ، وواجب ، وشرف تكفله الدولة ألا يعنى ذلك أن هناك مسئولية فى إعداد الأفراد علميا على نحو يمكنهم من الحصول على هذا الحق سواء بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر حيث يتمثل فى الدور الأخير التثقيف والإعلام والتوعية وفتح مجالات جديدة أصبح الطلب عليها متزايدا ... فأين التعليم

الفنى من ذلك؟ وأين دور الدولة والتشريعات فى ضمان حقوق الأفراد فى العمل بالقطاع الخاص .. ولاننكر وجود قدر من الجهود لكنها فى حاجة الى المزيد.

وإذا كان التعليم حق لكل مواطن ، هدفه بناء الشخصية المصرية ، والحفاظ على الهوية الوطنية ، وتأسيس المنهج العلمى فى التفكير ، وتنمية المواهب وتشجيع الابتكار... الخ فأين هذا من واقع أصبح فيه السعى نحو هذه القيم هو بحث على الأسرة أن تجتهد بشرائه وإذا كان الدستور يؤكد على أهمية وضرة إشراف الدولة على التعليم لضمان إلزام جميع المدارس والمعاهد العامة والخاصة بالسياسات التعليمية فلابد من زيادة مساحة هذا الدور على التعليم الخاص حتى لا يكون الربح والتجارة هو هدفه الأول والأخير.

على الدولة أن تسعى جاهدة فى زيادة مخصصات التعليم على نحو متزايد طبقا للدستور لا يقل عن 4% من الناتج القومى الإجمالى تتزايد تدريجيا حتى تتفق مع المعدلات العالمية، فيما سبق من تحليل وضع أنه حتى نسبة الـ 4% لم تتحقق بعد.

كما أنه من الضرورى تشجيع التعليم الفنى والتقنى والتدريب المهنى وتطويره ، والتوسع فى أنواعه وفقا لمعايير الجودة العالمية ، وبما يتناسب مع احتياجات سوق العمل فى ظل رؤية عصرية متفتحة تضع نصب أعينها دائما أهمية التحول إلى إقتصاد المعرفة الذى أصبحت فيه المعرفة مكونا أساسيا فى معادلة الإنتاج وأصبح الإقتصاد رقميا Digital فكل شئ من معاملات وتجارة أصبحت تتم بشكل رقمى فى إطار متسارع يجب ألا نغفله فى تعليمنا لأبنائنا واعدادهم لمستقبل قريب.

مما سبق ، يمكن وضع صورة لحقى العمل والعمل وتكافؤ الفرص فى التعليم على النحو المبين بالجدول التالى:

جدول رقم (7-15) : صورة مجمعة لحقى العمل وتكافؤ الفرص فى التعليم

1- تلتزم الدولة بتحقيق تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين دون تمييز . 2- العمل حق وواجب وشرف تكفله الدولة ولايجوز إلزام أى مواطن بالعمل جبرا إلا بمقتضى القانون ولآداء خدمة لمدة محددة وبمقابل عادل ودون إخلال بالحقوق الأساسية للمكلفين بالعمل. 3- التعليم حق لكل مواطن هدفه بناء الشخصية المصرية والحفاظ على الهوية الوطنية وتأصيل المنهج العلمى فى التفكير ، وتنمية المواهب ، وتشجيع الابتكار ، وترسيخ القيم الحضارية والروحية ، وإرساء مفاهيم المواطنة والتسامح وعدم التمييز ، وتلتزم الدولة بمراعاة أهدافه فى مناهج التعليم ووسائله ، وتوفيره وفقا لمعايير الجودة العالمية. - التعليم إلزامى حتى نهاية المرحلة الثانوية أو مايعادلها ، وتكفل الدولة مجانيته بمراحله المختلفة فى مؤسسات الدولة التعليمية وفقا للقانون. - أن تلتزم الدولة بتخصيص نسبة 4% من الناتج القومى الإجمالى للإنفاق على التعليم ، تتصاعد تدريجيا حتى تتفق مع المعدلات العالمية. - أن نشرف الدولة على جميع المدارس والمعاهد العامة والخاصة لضمان التزامها بالسياسات التعليمية. 4- تلتزم الدولة بتشجيع التعليم الفنى والتقنى والتدريب المهنى وتطويره والتوسع فى أنواعه كافة وفقا لمعايير الجودة العالمية وبما يتناسب مع احتياجات سوق العمل.	الحق فى إطاره النظرى
1- تمثل القوى العاملة 32.7% من السكان عام 2013 وتمثل البطالة 13.2% من قوة العمل. 2- بطالة الحاصلين على مؤهل متوسط (وغالبيتهم من خريجي التعليم الفنى) بلغت 42.7% من إجمالى العاطلين عام 2013 3- بلغت بطالة الحاصلين على مؤهل جامعى وفوق الجامعى 31.1% من إجمالى العاطلين عام 2013 4- بلغ متوسط أجور العاملين النقدية الأسبوعية بالقطاع العام 834 جنيه وبالقطاع الخاص 427 جنيه للذكور بينما كانت للإناث 927 جنيه ، 336	الحق فى إطاره العملى والتطبيقى

جنيه على الترتيب (الفجوة كبيرة بين القطاع العام والقطاع الخاص). 5 - متوسط عدد ساعات العمل الأسبوعية للذكور في القطاع العام 52 ساعة وللإناث 54 ساعة ، وفي القطاع الخاص 58 ساعة للذكور ، 57 ساعة للإناث. 6- متوسط الأجر بالقطاع الخاص اقل منه بالقطاع العام . 7- متوسط عدد ساعات العمل بالقطاع الخاص أكبر منه بالقطاع العام. 8- يتزايد متوسط إنفاق الأسر على التعليم ليصل إلى 1055.4 جنيه عام 2013/2012 (مع تزايد نسبة الفقراء إلى 26.3%) 9- لانتعدي نسبة القيد بالتعليم قبل الابتدائي 37% عام 2013 ، يتواجد 25% من التعليم بهذه المرحلة في مدارس خاصة ولايتحملها الفقراء . 10- تمثل تلاميذ المدارس العامة (الحكومية) 91.1% من إجمالي تلاميذ الابتدائي ، 93.5% من إجمالي تلاميذ الإعدادي. ويدرس بالثانوي 93% في مدارس حكومية. 11- يظهر جليا تدنى مؤشرات كفاءة العملية التعليمية من متوسطات للكثافة - ومعدل تلميذ / معلم - ونسب التسرب والامية...الخ مما يمثل عبئا على الأسر. 12- إن تحقيق الإستمرار في التعليم يعد عبئا على الأسر الفقيرة حيث يتسرب أبناؤهم مما يدفع باستمرار الأمية . 13- ليس من حق أبناء الأسر الفقيرة اختيار نوعية التعليم إذا كانت المقارنة بين التعليم العام والفنى. 14- يؤدي الفقر إلى عزوف أبناء الأسر الفقيرة عن دراسة علوم المستقبل من علوم رياضيات ولغات وحاسب. 15 - تتحدد قدرة اختيار نوعية التعليم في جزء كبير منها بمدى القدرة المالية للأسر في تعليم أبنائها.	
1- تزايد معدلات الأمية 2- تزايد معدلات الفقر 3- تزايد أعداد العاطلين 4- تؤدي البطالة إلى ظهور كثير من المشاكل منها عدم قناعة أفراد المجتمع بأهمية التعليم للحراك الاجتماعى . 5- إنتشار العديد من السلوكيات التى يفرزها الفراغ وعدم العمل والشعور	المشكلات المترتبة على تقليص المشترك في الحقيق

بالإحباط ، والإنغماس فى بعض سلوكيات الجانحين مثل إدمان المخدرات على سبيل المثال.	
لابد من الاهتمام بالتعليم ليصبح من أولويات المخططين ومتخذى القرار بحيث: 1- تتم زيادة مخصصاته المالية لتصل على الحد الأدنى المقترح فى الدستور كخطوة أولى وهو 4% من الناتج المحلى الإجمالى ، تزداد بعد ذلك لتواكب المعدلات العالمية . 2- معالجة القصور فى القيد بالتعليم ماقبل الابتدائى بإدماجه فى مؤسسات التعليم الأساسى وجعله مرحلة إلزامية تضم إلى باقى المراحل حتى نهاية المرحلة الثانوية . مع قيام الجمعيات الأهلية بدور فى توعية الأسر الأمية والفقيرة بضرورة إلحاق أبنائها بالتعليم للحد من الإحجام عن الالتحاق. 3- معالجة تدنى معايير الكفاءة الداخلية للعملية التعليمية بمشاركة كل من القطاع الخاص والمجتمع المدنى ممثلا فى الجمعيات الأهلية فى ظل رقابة ومتابعة الدولة مع دراسة ومناقشة أشكال جديدة لتقديم الخدمة التعليمية تساهم فى تحسين التعليم. 4- تحسين جودة التعليم الثانوى الفنى وزيادة مجالاته بشكل يتيح للطلاب دراسة تخصصات حديثة يحتاجها اقتصاد المعرفة ، ورفع مستوى أداء الطلاب عمليا بربط مؤسساته بالمؤسسات الإنتاجية داخل الدولة. 5- تشجيع التمييز فى التعليم بفتح مدارس جديدة للمتفوقين بعد دراسة وتقويم تلك القائمة بالفعل. 6- ضرورة مناقشة قضايا التعليم فى ظل رؤية عصرية والبحث عن مؤشرات جديدة لقياس كفاءة العملية التعليمية. 7- مراجعة قوانين العمل من حيث تحديد الحد الأدنى العادل من الأجور على مستوى كل من القطاعين العام والخاص. 8- مراجعة قوانين العمل والتشريعات الخاصة بالقطاع الخاص من حيث عدد ساعات العمل ، وربط ذلك بالأجر.	كيف يمكن كفاءة مزيد من حقى العمل وتكافؤ الفرص فى التعليم.

ومما تجدر ملاحظته فى نهاية هذا التحليل أن كل جزء من هذه الأجزاء المطروحة فى حاجة إلى دراسة تفصيلية تأخذ فى إعتبارها كل المتغيرات والمستجدات من منظور ماتههدف إليه خطط التنمية المستدامة وماتحويه من مفردات جديدة مثل النمو الاحتوائى ، مجتمع المعرفة ، الاقتصاد الرقمى.

الفصل الثامن

المواطنة فى مصر من منظور الحق فى الصحة والرعاية الصحية

تمهيد..

يمر القطاع الصحى حالياً بتحديات كثيرة ومتنوعة نجم عنها شريحة كبيرة من المجتمع حرمت من رعاية صحية أساسية أو بما لا يكتفى لسد إحتياجاتها الصحية ، وظهرت منظومة صحية تقدم نموذج لنظم صحية غير مسئولة وغير منصفة ولا تتسم بالكرامة . ونظراً لأن حجم فئة الشباب هى الأكبر مقارنة بالفئات العمرية الأخرى من ثم فهى من أكثر الفئات تأثراً وتأثيراً بالمنظومة الصحية خاصة فيما يتعلق بالحق فى الصحة والحق فى التمتع بأعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه ، وهى حقوق أصيلة نصت عليها المواثيق والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان ، وبلوغ تلك الإستحقاقات يرتبط ارتباطاً وثيقاً بحقوق المواطنة.

فالحق فى المواطنة هو إلزام يشارك فى تحقيقه شركاء التنمية (الفرد مع الدولة والمجتمع الأهلى والقطاع الخاص) حتى يكون المجتمع أكثر فاعلية وتماسكاً فى مواجهة التحديات التى يواجهها القطاع الصحى فى مصر .

تتجلى المواطنة فى القطاع الصحى من حيث الحقوق والواجبات فى الشراكة بين شركاء التنمية فى جانب والفرد فى جانب آخر . فالدستور الجديد لعام 2014 تناول الصحة بمنظور شامل يعكس تلك الشراكة ، حيث نصت المادة (18) مباشرة على الحق فى الصحة لكل المصريين دون تمييز ، كما نص على زيادة الإنفاق الحكومى الصحى بما يمثل ضعف ما ينفق حالياً على أن يزداد تدريجياً حتى يصل إلى المعدلات العالمية ، كذلك نص الدستور فى المادة (79) على الحق فى الغذاء الصحى الآمن الكافى وتوفير المياه النظيفة ، و فى مادة (81) على ضمان حقوق المعاقين صحياً ، و فى المادة (82) على أن الدولة تكفل رعاية الشباب والنشئ.

إنطلاقاً من الإستحقاقات الصحية التى التزمت الدولة بها نحو مواطنيها (وبصفة خاصة فئة الشباب) ، فإن هذا الجزء من الدراسة سوف يرصد مسئوليات وواجبات الدولة لتفعيل مبدأ حق المواطنة لدى الشباب من خلال بلوغ الإستحقاقات الصحية ، وبناء على ذلك سوف يتم تناول النقاط التالية:-

1 - الحق فى الصحة .

- 2 - التحديات الصحية والإستحقاقات الصحية.
 - 3 - المجتمع المدنى والإستحقاقات الصحية (نماذج ناجحة).
 - 4 - تعزيز الإستحقاقات الصحية تعزيز لروح المواطنة – إستخلاص.
- تدنى وإنخفاض مستوى تقديم جودة الخدمات الصحية مثل : طول فترة الإنتظار وعدم إنتظام مواعيد عمل مقدمى الخدمة ، عدم إحترام خصوصية المريض وسرية المرض ، دفع تكاليف غير مشروعة.
- الإختلال والتباين فى توزيع الموارد البشرية جغرافياً ، وعدم وجود بيانات مدققة مما يؤدى إلى إعاقة وضع السياسات الصحية وصنع القرار.

1-8 الحق فى الصحة:

تطور مفهوم الحق فى الصحة⁽¹⁾ منذ عام 1948 حين أعلنت عنه منظمة الصحة العالمية ثم أكدت عليه عام 1978 فى إعلان ألما آتا حول الرعاية الصحية الأولية ، والذى نص على " أن التمتع بأعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه هو أحد الحقوق الأساسية لكل إنسان ، دون تمييز بسبب العرق أو الدين أو العقيدة السياسية أو الحالة الاقتصادية أو الاجتماعية". كما أكدت معاهدة العهد الدولى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتي صادقت عليها مصر عام 1981⁽²⁾ على الحق فى التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة ، وتدعو لإتاحة وسائل وآليات ما يخفض من وفيات الأطفال ويوفر لهم بيئة صالحة للنمو ، وتحسين كافة جوانب السلامة والنظافة الصناعية والبيئية ومكافحة ومنع الأوبئة والأمراض المتوطنة والناجمة عن وظائف معينة ، وكذلك توجب على الدول الأطراف توفر الظروف المناسبة لإتاحة كافة الخدمات الطبية والرعاية فى حال المرض . كما عرفت مفوضية حقوق الإنسان الحق فى الصحة " أنه لا يعنى مجرد أن يكون الفرد موفور الصحة وإنما يتطلب تنفيذ الحق من الحكومات والسلطات العمومية وضع سياسات وتنفيذ خطط عمل من شأنها أن تؤدى إلى إتاحة الرعاية الصحية وتوفير سبل الحصول عليها للجميع فى أقصر وقت ممكن". كما أكدت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلى أن "الحق فى الصحة يعتبر حقاً جامعاً لا يشمل توفير الرعاية الصحية الملائمة فحسب ، وإنما يشمل توفر العوامل المحددة

(1) منظمة الصحة العالمية ، حقوق الانسان والصحة وإستراتيجيات الحد من الفقر ، سلسلة منشورات الصحة وحقوق الانسان – العدد رقم (5) ، 2010 ، ص 69.

(2) المبادرة المصرية للحقوق الشخصية – وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ، الحق فى الصحة – ورقة شارحة ، 2011 ، ص 4 .

إشكالية المواطنة في مصر : الحقوق والواجبات - دراسة ميدانية على عينة من الشباب (18 - 35 سنة) بمحافظة القاهرة

الأساسية الصحية مثل المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي والغذاء المأمون والسكن والظروف المهنية الجيدة".

في ذات السياق أكد إعلان ألما أتا عام 1978 على أن⁽¹⁾ " للأشخاص حق وعليهم واجب المشاركة (فردياً - جماعياً) في تخطيط وتنفيذ الرعاية الصحية الخاصة بهم" ، كما أنه من الضروري المشاركة في صنع السياسات الصحية لضمان الشفافية والتمكين والإستدامة.

يتضمن الحق في الصحة إستحقاقات تشمل على⁽²⁾ :

- الحق في نظام للحماية الصحية يتيح للجميع فرصة متساوية للتمتع بأعلى مستوى يمكن بلوغه في مجال الصحة.
- الحق في الوقاية والعلاج ومكافحة الأمراض.
- الحق في الحصول على الأدوية الأساسية.
- الحق في تلبية الإحتياجات لصحة الأمومة والطفولة والصحة الإنجابية.
- الحق في الوصول إلى الخدمات الصحية الأساسية على قدم المساواة.
- الحق في الوصول إلى المعلومات فيما يتعلق بالصحة.
- الحق في مشاركة السكان في صنع القرارات المتصلة بالصحة على الصعيدين الوطني والمجتمعي.

8-1-1 المبادئ العامة الحاكمة للحق في الصحة :

يبني الحق في الصحة على مبادئ أساسية أهمها⁽³⁾ :

- الحق في الصحة وحرية الإنسان وكرامته وحقوق الإنسان تمكن الفرد من العيش بكرامة ، وهي حقوق ثابتة ومستقرة والدولة ملتزمة من جانبها بالعمل على تلبيةها. وحقوق الإنسان مرتبطة بالوجود وكرامة الإنسان لا بقدرته على الإمتلاك.
- الحقوق كل لا يتجزأ : تتعدد الحقوق في المجالات الاقتصادية والاجتماعية وتتكامل مع بعضها البعض والحصول على بعضها دون البعض الآخر يعتبر حق منقوص. فالحق في الصحة لا يعني

(1) منظمة الصحة العالمية - مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ، الحق في الصحة ، صحيفة الوقائع رقم (31) - نيويورك - جنيف ،

2008 ، ص 4.

(2) المبادرة المصرية للحقوق الشخصية ، مرجع سابق ، ص ص 6-12.

فقط توفير الخدمات الصحية ، وإنما يمتد إلى تمكين المواطنين من الحريات والحقوق المدنية والسياسية التى تضمن لهم المطالبة بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية التى تكفل لهم الدفاع عن أى مساس بتلك الحقوق ، كما تتيح لهم الحق فى المشاركة والتأثير فى إتخاذ القرارات بما يحمى ويحفظ حقوقهم الأساسية. فالوصول على الحق فى الصحة يتطلب الحصول على حزمة أخرى من الإستحقاقات مثل التعليم والغذاء والسكن والبيئة الصحية والعمل والسلامة المدنية ..الخ.

- المساواة وعدم التمييز : تساوى مواثيق حقوق الإنسان الجميع بمعيار واحد لا ينحاز لفئة على حساب فئة أخرى ، فالمساواة وعدم التمييز من المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان التى يجب أن تتضمن بالدستور فى جوهر المواد الخاصة بالإستحقاقات الصحية حتى تلتزم بها الدول لتحافظ على مبادئ الحق فى الصحة للجميع دون أى إعتبار للدين أو النوع أو الظرف الاجتماعى والاقتصادى ... الخ.
- ربط النص الدستورى بآليات تضمن إلتزام الدولة بمحتواه أو بالحد الأدنى منه : لا يجوز لنظام أو شكل الدولة الإقتصادى أو الاجتماعى أو السياسى أن يأتى بسياسات لا تحترم ولا تلبى ولا تعنى بالإلتزام بمبادئ حقوق الإنسان. فالدولة هى المنوط بها إحترام وحماية أداء جميع الحقوق ومنها حق المواطن فى الصحة ، مما يؤكد على ضرورة النص على ذلك صراحة وبآليات فى مواد الدستور الخاصة بالإستحقاقات الصحية.

8-1-2 عناصر الحق فى الصحة :

يقاس مدى الإلتزام بمبادئ الحق فى الصحة بمعايير تقيس ما إذا كانت السياسات والبرامج الصحية تهدف إلى وتعمل على إعمال الحق فى الصحة ، وهناك أربعة معايير حددها العهد الدولى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية يتضمن :

- التوافر :

بمعنى إنتشار مؤسسات الخدمات الصحية من مستشفيات علاجية ، ووحدات رعاية صحية أساسية (أولية) ، والمنتجات الدوائية بما فيها التطعيمات والأدوية الأساسية ، والمستلزمات الطبية بالقدر الكافى لكل أفراد المجتمع ، ويتضمن ذلك الموارد البشرية الصحية بمختلف تخصصاتهم من أطباء - تمريض - فنيين وإداريين.

إشكالية المواطنة فى مصر : الحقوق والواجبات - دراسة ميدانية على عينة من الشباب (18 - 35 سنة) بمحافظة القاهرة

- الإتاحة :

- تتضمن الإتاحة أبعاد متعددة ومتكاملة منها:
- جغرافياً بمعنى سهولة الوصول إليها بوسائل مواصلات مقبولة وطرق ممهدة وأمنة.
- مادياً بمعنى القدرة على دفع تكاليف الخدمة سواء داخل المؤسسات الصحية أو لشراء الدواء أو المستلزمات الطبية ، خاصة للفئات الضعيفة والهش والمهمشه.
- إمكانية الحصول على المعلومات المتعلقة بتقديم الخدمة. بمعنى التعرف على وسائل العلاج المختلفة ، ومعلومات عن تطور المرض ، وأماكن أخرى تقدم نفس الخدمة.

- عدم التمييز :

بمعنى المساواة فى الحصول على الخدمة دون أدنى إعتبار للسن أو العرق أو الدين او الجنس أو الحالة الصحية ...الخ.

- القبول والجودة :

بمعنى إحترام النسق الثقافى والإجتماعى للمجتمع حتى يقبل على إستخدام الخدمة الصحية ، بالإضافة إلى أن تكون المؤسسات الصحية والمستلزمات الطبية ملائمة علمياً وطبياً وتقدم بمستوى جودة ينال رضا المجتمع .

8-1-3 المرجعية القيمية للحق فى الصحة:

يرتكز مفهوم الحق فى الصحة على بعض القيم الإنسانية تشمل التضامن ، والإنصاف ، والمساواة وحرية الإنسان وكرامته ، وهو ما يجب أن ينص عليه فى مواد الدستور الخاصة بالصحة ، وأن يتم ترجمته فى الإستراتيجية الصحية والتي تهدف إلى المبادئ التالية:

- التضامن :

بمعنى أن يضمن الأغنياء حقوق الفقراء ، ويضمن الأصحاء حقوق المرضى ، ويضمن الشباب حقوق المسنين فى الحصول على حقهم فى التمتع بأعلى مستوى صحى بصرف النظر عن قدراتهم المالية أو الجسدية أو العمرية. هذا ما يجب أن يتجسد فى جوهر النظام الصحى الاجتماعى التكافلى الشامل.

- الإنصاف :

بمعنى عدالة توزيع فرص الحصول على الرعاية الصحية مع مراعاة أولويات الفئات الأكثر إحتياجاً. فمثلاً الفقراء أكثر تضرراً إجتماعياً وإقتصادياً وصحياً عند مواجهة المشكلات الصحية مقارنة بالإغنياء ، كذلك كبار السن أكثر تعرضاً لمشكلات صحية مقارنة بالشباب.

- المساواة :

بمعنى أن يضمن النظام الصحى الإستحقاقات الصحية لجميع أفراد المجتمع بصرف النظر عن الدين ، أو العمر ، أو العرق ، أو المنطقة الجغرافية ، أو النوع ، أو الإصابة بمرض ما.

- حرية الإنسان وكرامته :

بمعنى أن يسعى النظام الصحى لخدمة الإنسان خاصة إذا كان مريض ، وأن يكون الفرد فى مركز إهتمامات النظام وليس العكس. على أن يشمل ذلك الحق فى الحصول على المعلومات الصحية والطبية وتداولها مع مراعاة الحق فى الحفاظ على سرية البيانات والمعلومات الشخصية.

8-1-4 الإستحقاقات الصحية فى الدستور المصرى :

تضمنت جميع الدساتير المصرية بعد ثورة 23 يوليو 1952 نصوصاً تؤكد على الحق فى الرعاية الصحية للمواطنين ، ولكن هذه النصوص كان ينقصها (غالباً) آليات تنفيذيه على أرض الواقع ، إلى أن جاءت وثيقة مشروع دستور 2013 التى تم الإستفتاء عليها بالموافقة وألزمت الدولة بآليات تمكن المواطن من الحصول على حقه فى الرعاية الصحية المتكاملة والشاملة. ذلك ما يتفق مع مضمون ديباجة الحق فى الصحة الذى أقرته منظمة الصحة العالمية والذى ينص على " التمتع بأعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه هو أحد الحقوق الأساسية لكل إنسان ، دون تمييز بسبب العرق أو الدين أو العقيدة السياسية أو الحالة الاقتصادية أو الاجتماعية". فيما يلى نذكر المواد المنصوص عليها فى الدستور المصرى والتى تؤكد على إلزام الدولة نحو الحق فى الصحة⁽¹⁾:

(1) جمهورية مصر العربية ، مشروع الدستور ، الوثيقة الدستورية الجديدة بعد تعديل الدستور المعطل ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 2013 ، المواد ، 8 ، 41 ، 46 ، 60 ، 61 ، 78 ، 79 ، 80 ، 81 ، 83 ، 82 ، 244.

المادة (18) : حيث أقرت الدولة بحق كل مواطن في الرعاية الصحية المتكاملة. كما التزمت الدولة بتخصيص 3% من الناتج القومي كحد أدنى للإنفاق الحكومي على الصحة ، على أن يزداد تدريجياً حتى يصل إلى المعدلات العالمية ، كما إلتزمت الدولة بإقامة نظام إجتماعي شامل للتأمين الصحي يراعى في مضمونه وجوهره حقوق الشرائح الفقيرة والمهمشة. كما جرمت الدولة امتناع أى مؤسسة صحية سواء كانت حكومية أو غير حكومية عن تقديم الخدمة الصحية لكل من يحتاجها بصرف النظر عن أى اعتبارات ثقافية أو اقتصادية أو اجتماعية ...الخ. كما التزمت الدولة بإصلاح الأوضاع المتردية لجميع مقدمي الخدمات الصحية.

المادة (244): أكدت على إلتزام الدولة بتخصيص الحد الأدنى لمعدلات الإنفاق الحكومي على الصحة. المادة (41): أكدت على إلتزام الدولة بتحقيق التوازن بين معدلات النمو السكاني والموارد المتاحة ، وضعاً في الإعتبار تحسين الخصائص السكانية وتعظيم الإستثمار فيها . يعتمد مضمون وجوهر هذه المادة على تحسين وتنمية الخصائص الصحية للمواطن المصري جسدياً ونفسياً وعقلياً حتى يمكن أن يقوم بواجباته نحو تحقيق التنمية المستدامة.

المادة (46): نصت هذه المادة على " لكل شخص الحق في بيئة صحية سليمة" ، وهذا النص ينعكس على المحيط البيئي الطبيعي (ماء - هواء - تربة) الذي يعيش فيه الإنسان ويؤثر تأثيراً مباشراً على جودة الحياة التي يعيشها.

المادة (60) والمادة (61) : أكدت تلك المادتان على إحترام وحرمة جسد الإنسان مع الإحتفاظ بحقه في التبرع بأجزاء من جسده ، ولكن في إطار قانوني يمنع تماماً ويجرم الإتجار بالأعضاء البشرية.

المادة (78) : نصت على أن "الدولة تكفل للمواطنين الحق في السكن اللائق والأمن والصحة ، بما يحفظ الكرامة الإنسانية وتحقيق العدالة الاجتماعية ". كما أكد على التزام الدولة بتحسين نوعية الحياة والصحة العامة في المناطق العشوائية.

المادة (79) : نصت هذه المادة على " لكل مواطن الحق في غذاء صحي وكاف وماء نظيف" هذا الحق في مضمونه يحافظ على الصحة الجسدية ويبقى الإنسان من الإصابة بالأمراض الناجمة عن سوء التغذية أو تلوث الهواء بما يضمن الحق في الصحة.

المادة (80) والمادة (81) : أكدت المادتان على حقوق الطفل ومنها الحقوق الصحية وكذلك حقوق ذوى الإعاقة والأقزام صحياً ودمجهم مع غيرهم من المواطنين.

المادة (83) : أكدت على التزام الدولة بضمان الحقوق الاجتماعية للمسنين ومنها الحقوق الصحية .

المادة (82) نصت على " تكفل الدولة رعاية النشء والشباب ، وتعمل على إكتشاف مواهبهم وتنمية قدراتهم الثقافية والعلمية والنفسية والبدنية والإبداعية وتشجيعهم على العمل الجماعى والتطوعى وتمكينهم من المشاركة فى الحياة العامة ".

المادة (244) : أكدت على إلتزام الدولة بتمثيل الشباب والمسيحيين والأشخاص ذوى الإعاقة ... الخ ، تمثيلاً ملائماً فى أول مجلس نواب ينتخب بعد إقرار هذا الدستور . إلتزام الدولة فى هذه المادة يعنى تمكين الشباب (أصحاء – ذوى إعاقة) من خوض الحياة السياسية وإعدادهم لقيادة الدولة فى المستقبل القريب.

ما شملت عليه مواد الدستور المصرى صراحة أو فى مضمون وجوهر مواده إنما هو خطوة إيجابية نحو إهتمام الدولة بالمواطن وتأكيد على حقوقه الصحية بما ينعكس على أرض الواقع بترسيخ وتعميق روح المواطنه لدى الجميع . هذه الخطوة الإيجابية يجب أن أن يتبعها سياسات وآليات تنفيذ من خطط وبرامج ومشروعات صحية وطنية تلبى الإحتياجات الملحة للمواطن خاصة الفئات الأكثر إحتياجاً .

وقد حظى الإعتراف⁽¹⁾ بالحق فى الصحة أو الحق فى الرعاية الصحية بإعتراف فى حوالى 115 دستوراً وطنياً فى دول العالم وتتضمن 6 دساتير أخرى على الأقل إلتزامات من الحكومات تتصل بالصحة مثل الإلتزام بتطوير الخدمات الصحية أو تخصيص ميزانية محددة لهذه الخدمات ، (الآن مصر تلتزم بذلك).

5-1-8 واجبات المواطن نحو الحق فى الصحة :

المواطنة فى جوهرها هى عملية تبادلية للحقوق والواجبات بين المواطن الفرد وبين الدولة ومؤسساتها المختلفة ، ويتحدد عمق المواطنة بمدى توافر وإتاحة كافة الحقوق والواجبات المنصوص عليها فى الدستور

(1) منظمة الصحة العالمية – مفوضة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ، الحق فى الصحة ، مرجع سابق ، ص 12.

والقانون المنبثق عنه الذى يحدد هذه العلاقة ، التى تحمل فى مضمونها معنى المساواة فى الحقوق والواجبات للجميع ، عندما يتمتع الإنسان بكافة حقوقه ويؤدى ما عليه من واجبات ينمو الشعور بالمواطنة لدى الجميع. يستند مفهوم⁽¹⁾ المواطنة على شعور الفرد أو العائلة أو المجموعة بالإعتراف به (بها) كعضو فى المجتمع (الدولة) ، والإيمان بمشروع مشترك يرغبون القيام فيه بدور نشط ويشمل مفهوم المواطنة الحقوق والواجبات التى تحدد دور المواطن فى المجتمع حيال مؤسسات الدولة.

فى مجال الصحة أدت الفوارق الكبيرة بين إحتياجات السكان ومدى إستجابة الدولة إلى مبادئ إعلان ألما آتا عام 1978 - فيما يتعلق بخدمات الصحة الأساسية - على أهمية المطالبة بالحق فى الصحة بالتوازي مع حزمة التزامات مستوجبة على المواطن منها:

- المواطن مسئول ويحترم الإجراءات الإدارية ويسدد ما عليه من تكاليف الرعاية ويحترم العاملين الصحيين ويحافظ على المرافق العمومية ، وعدم الإضرار بتجهيزاتها ومبانيها.
- المواطن مستفيد متضامن يحترم المرضى خاصة المسنين وذوى الإحتياجات الخاصة.
- المواطن منضبط بالتعليمات والإرشادات الطبية ويتجنب التطبيب الذاتى.
- إحترام مقدمى الخدمة.
- إحترام خطة العلاج التى يضعها الطبيب وتنفيذها.

2-8 التحديات الصحية والإستحقاقات الصحية :

الشباب هم المرحلة العمرية التى تتوسط مرحلة الطفولة وسن الرشد ، فهى مرحلة مفصلية فى حياة الإنسان ، تتم فيها تغيرات بيولوجية ونفسية .

الشباب مطالب فى هذه المرحلة بتطوير قدراتهم ومهاراتهم وتنمية معارفهم ، وأيضاً الشباب هو القائد لإحداث التغيير ، والذى يقع عليه عبء المطالبة بالحقوق ، وهو الذى يناضل من أجل مبادئ الحريات وأيضاً الواجبات والمسؤوليات فى إطار من السلوكيات والقيم الإيجابية بما يعزز من الشعور بالمواطنة الذى يصبغة على باقى شرائح المجتمع.

تعد الرعاية الصحية والحق فى الصحة من الحقوق الأصلية التى ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمضمون المواطنة ، وقد إلترمت الدول جميعها بتوفير الرعاية الصحية وإعمال الحق فى الصحة لمواطنيها كافة دون

(2) الجمهورية التونسية - الحوار المجتمعى - الكتاب الأبيض ، من أجل صحة افضل فى تونس - لنسلك الطريق معاً ، اللجنة الفنية للحوار المجتمعى ، 2014 ، ص 37.

تفرقة ، فيما كان له الأثر الكبير على إنتشار الوعى الصحى داخل المجتمعات المتقدمة ، وكذلك الدول النامية ، وإن كان ليس على ذات المستوى ، ولكنه يشكل الحد الأدنى الذى يمكن أن يبنى عليه نظام صحى وإجتماعى يلبي إحتياجات المواطنين.

هناك إنطباع لدى الفئات المختلفة من المجتمع أن فئة الشباب العمرية ليست فى حاجة إلى خدمات صحية بإعتبار أن هذه الفئة العمرية موفرة الصحة ، هذا الإنطباع خاطئ فالشباب الموفور الصحة فى إحتياج إلى توجيه وتوعية وخبرات المتخصصين من الأسرة والمجتمع الخارجى حتى يتجنب المخاطر الصحية التى تظهر فى صورة الأمراض المزمنة ومضاعفاتها فى مراحل العمر المتقدمة.

ما سبق ليس معناه تلبية الإحتياجات الصحية للشباب بشكل منفرد ومنفصل عن باقى فئات المجتمع ، ولكن تلبية حاجات المجتمع ككل يجب أن تكون ذات نظرة شمولية تراكمية تبدأ منذ الطفولة وتنتهى بالكهولة مروراً بالشباب ، يعتمد هذا على طبيعة ونوعية الخدمة التى يحتاجها الشباب ، وفى مرحلة قد تكون منفصلة ولها خصوصيتها ، وفى أحيان أخرى يلزم أن تكون عامة للمجتمع كله .

تلبية إحتياجات الشباب الصحية هى فى المضمون والجوهر وقائية (صحة مجتمع) ومنخفضة التكاليف مقارنة بالخدمات الصحية العلاجية والتخصصية مرتفعة التكاليف التى يحتاجها باقى الفئات العمرية من المجتمع ، بمعنى آخر تلبية الإحتياجات الصحية للشباب يقى المجتمع من زيادة الأعباء الاقتصادية والاجتماعية للأمراض من المستقبل.

يواجه الشباب تحديات ومشكلات متعددة الأبعاد وتؤثر سلباً على الجوانب الصحية ، مثل : إنتشار العشوائيات وضيق الحيز السكنى ، وتدهور الأوضاع الاقتصادية وإرتفاع معدلات البطالة ، وعدم الإستفادة الإيجابية من أوقات الفراغ ، بالإضافة إلى إنخفاض مستوى أداء المؤسسات الحكومية وغير الحكومية المنوط بها الإهتمام بالشباب وتنمية قدراتهم وإبداعاتهم.

مع غياب الدور الإيجابى للمؤسسات الإجتماعية الحكومية وغير الحكومية ، بالإضافة إلى ضعف دور الأسرة فى التواصل مع الشباب للتعرف على إحتياجاته وتلبيتها ، ينجذب الشباب نحو ممارسة نشاطات سلوكية سلبية وغير صحية مثل التدخين ، وإدمان المواد المخدرة والعنف والإستخدام غير المفيد لشبكة المعلومات العنكبوتية ، وتلقى المفاهيم الصحية والمعرفية غير المدققة من مصادر تعمق من المشاكل ، خصوصاً أن تلك المصادر غير متخصصة وغير مراقبة (غالباً) ومتاحة بشكل سهل للشباب. كما أن

مشكلات التعليم لها إنعكاسات مباشرة على الأوضاع الصحية للشباب ، فالتسرب من التعليم يؤدي إلى مشكلات صحية جسدية ونفسية للشابات حيث الزواج المبكر والأمومة المبكرة وما ينجم عنها من مشكلات نفسية وصحية ، أما الشباب حيث يزيد من مشكلة عمالة الأطفال ، وفي النهاية يؤدي إلى تدنى في الخصائص الاجتماعية. في هذا السياق حددت منظمة الصحة⁽¹⁾ العالمية بعض القضايا الصحية الرئيسية التي تؤثر في الشباب والتي تتمثل في : الحمل والولادة في مراحل مبكرة ، والإصابة بفيروس الإيدز ، وسوء التغذية ، واضطرابات الصحة النفسية ، وتعاطي التبغ ، وتعاطي الكحول على نحو ضار ، والعنف ، والإصابات.

لا شك أن مصر قد أحرزت تقدماً صحياً إنعكس في بعض المؤشرات خاصة مؤشرات صحة الأم والطفل إلا أن العديد من مؤشرات الحالة الصحية ما زالت أقل عند مقارنتها بالمؤشرات الإقليمية أو الدولية ، حيث ما زال بعضها يحتاج إلى المزيد من الجهود والإهتمام.

تعكس مؤشرات الحالة الصحية العدالة والإنصاف في تحقيق الحق في الصحة. إذا كانت المؤشرات الصحية متباينة بين شرائح المجتمع ومنحازة لفئة دون الفئات الأخرى ، مثلاً الإنحياز لفئة إجتماعية (أمية - متعلم - أو أغنياء - فقراء) ، أو لحساب مناطق جغرافية (حضر - ريف) ، أو إرتفاع معدلات الوفيات بين الفئات الهشة (الأمهات والأطفال) أو إنتشار سوء التغذية وإرتفاع معدلات الإصابة بالأمراض بين الفئات الفقيرة ، إذا رصدت المؤشرات هذه السمات السابقة ، فهذا مجتمع غير متوازن لا يحقق الإنصاف والعدالة بين الناس ، وهذا المجتمع يواجه تحديات في تحصيل الإستحقاقات الصحية التي تنمى روح المواطنة.

سوف ننقّي بعض من التحديات الصحية ، ونلقى بالضوء على بعض مؤشراتها وإنعكاس ذلك على تحقيق الإستحقاقات الصحية بما يعزز روح المواطنة خاصة عند الشباب تلك التحديات الصحية هي:

- الصحة الإنجابية والإستحقاقات الصحية.
- الإنفاق الصحي وإستخدام الخدمات الصحية والإستحقاقات الصحية.
- التأمين الصحي والإستحقاقات الصحية.
- المخاطر الصحية التي يتعرض لها الشباب والإستحقاقات الصحية
- إنتشار التدخين

(1) منظمة الصحة العالمية ، المخاطر المحدقة بالشباب والحلول المقترحة ، مركز وسائل الإعلام - صحيفة الوقائع رقم (345) ، أغسطس 2011 .

centre/factsheers/F5345/ar.www.who.int/media

– إنتشار السلوكيات الغذائية غير الصحية.

– حوادث الطرق.

8-2-1 الصحة الإنجابية والإستحقاقات الصحية :

عرفت منظمة الصحة العالمية ⁽¹⁾ الصحة الإنجابية على "أن الوصول إلى حالة من إكمال السلامة البدنية والنفسية والعقلية والاجتماعية من الأمور ذات العلاقة بوظائف الجهاز الإنجابى وعملياته وليس فقط الخلو من الأمراض أو الإعاقة". يتضمن جوهر هذا التعريف إستحقاقات صحية منها:

- الحق فى تقرير موعد الإنجاب.
- الحق فى معرفة وإستخدام أساليب تنظيم أسرة آمنة وفعالة وميسره ومقبوله.
- الحق فى الحصول على خدمات الرعاية الصحية المناسبة.

كما عرفت وثيقة بكين عام 1995 الصحة الإنجابية بأنها "مجموعة من الوسائل والتقنيات والخدمات التى تسهم فى الصحة الإنجابية والرفاة عن طريق منع وحل المشاكل التى تكتنف الصحة الإنجابية". وتشمل عناصر الصحة الإنجابية على : تنظيم الأسرة ، ورعاية ما قبل الولادة ، والولادة الآمنة ، ورعاية ما بعد الولادة ، والمشورة ، وخدمات العدوى المنقولة جنسياً ، ومتلازمة نقص المناعة – الإيدز ، وخدمات العقم. وتستهدف خدمات الصحة الإنجابية المرأة والرجل فى سن الإنجاب ، والنساء بعد سن الإنجاب ، والمولود فى فترة النفاس ، أيضاً تستهدف المراهقين والشباب لتجنبهم السلوكيات الضارة التى قد تؤدى لأخطار تهدد صحتهم الحالية والمستقبلية ولرفع وعيهم ليتحملوا مسؤولياتهم تجاه صحتهم والأسر التى سيشكلونها.

وقد تزايد إهتمام ⁽²⁾ البلدان المتقدمة والنامية والمنظمات الدولية – خاصة بعد مؤتمر الأرض عام 1994 الذى عقد بالقاهرة – بقضايا الشباب خاصة الصحة الإنجابية ، حيث أكد شباب العالم على حقهم فى الحصول على المعلومات والخدمات الصحية المتعلقة بالصحة الإنجابية. كما أوصى مؤتمر صحة الشباب والمراهقون والصحة الإنجابية على أن من حق الشباب الحصول على المعلومة والمشورة والخدمة فيما يتعلق بصحتهم العامة وصحتهم الإنجابية وذلك فى إطار ميثاق الأمم المتحدة لحقوق وواجبات المراهقين والشباب. وفى هذا السياق أكد المؤتمر على أهمية برامج التثقيف عن الصحة الإنجابية خاصة من خلال المناهج

(1) فهد محمود الصبرى ، مفهوم الصحة الإنجابية ... قراءة كلية ، الجمهورية اليمنية ، المجلس الوطنى للسكان – الأمانة العامة ، 2006.

(1) الجمعية المصرية لصحة الأسرة ، مؤتمر صحة الشباب والمراهقين والصحة الإنجابية ، القاهرة ، 11 - 12 ديسمبر 2011

الدراسية ، كذلك ضرورة الإهتمام بدعم البحوث والدراسات المتعلقة بصحة الشباب وإحتياجاته ، وأيضاً تفعيل دور أجهزة الإعلام في هذا المجال.قد تضمنت الأهداف الإنمائية للألفية الهدف رقم (5) بشأن إتاحة خدمات الصحة الإنجابية للجميع ، علماً بأن أحد مؤشراتته هو معدل الحمل بين الفتيات في الفئة العمرية 15-19 عاماً.

تتأثر الصحة الإنجابية بإنتشار ظواهر إجتماعية سلبية غير صحية مثل : الزواج المبكر والإنجاب المبكر ، وارتفاع معدلات الطلاق بين الشباب ، والممارسات الجنسية الخاطئة ، وإستخدام شبكة المعلومات العنكبوتية للحصول على معلومات غير مدققة للصحة الإنجابية ، وإنتشار مشروبات الطاقة ووسائل الحفاظ على الجمال (عمليات التجميل) كما أكدت الدراسات على أن من حق الشباب (1) أن تتاح له المعلومات الصحية والسليمة عن الصحة الإنجابية ، والحصول عليها بأمان وحرية وسرية عندما يلزم الأمر.

بالرغم من الجهود التي بذلت وتبذل في مصر بمجال تنظيم الأسرة عامة ، والصحة الإنجابية خاصة ... فإن هذه الجهود لم تؤت العائد المنتظر ، فمازالت معدلات الزيادة السكانية مرتفعة. قد يرجع ذلك إلى عدم الإهتمام بالصحة الإنجابية للشباب خاصة فيما يتعلق بالمعلومات التي تتعلق بالتغيرات الطبيعية التي تحدث للإنسان في مرحلة البلوغ والمراهقة ، وعدم تثقيفهم وتوعيتهم وتوفير وإتاحة المعلومات ذات الصلة بأساليب علمية وتربوية.

في إطار الإعداد للإستراتيجية القومية للسكان والتنمية(2) ، وفي ضوء النهج الحقوقي في إدارة العلاقة بين الدولة والمواطن ، قام المجلس القومي للسكان بإعداد الإستراتيجية القومية للصحة الإنجابية - مصر 2015 - 2020 والتي تهدف إلى " دعم الحق في الإرتقاء بالصحة الإنجابية لجميع المواطنين من خلال إتاحة المعلومات وضمان سهولة الحصول عليها وتوفير الخدمات الخاصة بالصحة الإنجابية عالية الجودة على جميع المستويات وبما يضمن إستدامة الإستجابة لإحتياجات المواطنين في المراحل العمرية المختلفة وبدون تمييز". يتطلب تحقيق هذا الهدف تنفيذ سياسات تعمل على :

- " دعم وتعزيز النظام الصحي بما يضمن تحقيق الإستدامة المالية والسياسية والمؤسسية اللازمة لخدمات الصحة الإنجابية والجنسية" ، على أن يكون أهم آلياتها مد مظلة التأمين الصحي لتشمل الفئات ذوى التغطية المنخفضة خاصة الشباب والنساء غير العاملات.

(1) حق الشباب في الحصول على معلومات الصحة الإنجابية وخدماتها ، 2004 ، ص 2.

www.arabicdocs.org/popcouncil.org/cmc/adfs/6011H.pdf

(2) المجلس القومي للسكان - مؤسسة فورد ، الإستراتيجية القومية للصحة الإنجابية (2015-2020) ، ص ص 2-10.

- " رفع الوعى المجتمعى بالحقوق الخاصة بالصحة الإنجابية لتبنى سلوكيات وإختيارات إنجابية سليمة " ، على أن يكون أهم آلياتها زيادة الإنتشار الإعلامى وإدراج الصحة الإنجابية ضمن المناهج التعليمية.
- " تطوير ودعم برامج الصحة الإنجابية للمراهقين والشباب " ، ومن أهم آلياتها تفهم النسق الثقافى للمجتمع تجاه أبعاد الصحة الإنجابية ، والعمل على زيادة مشاركة الشباب فى وضع السياسات والقرارات ، وتوفير وإتاحة خدمات الصحة الإنجابية بجودة مناسبة.
- فى ذات السياق دعم صندوق الأمم المتحدة للسكان وشركائه فى مواجهة قضايا الصحة الإنجابية فى مصر تحديداً من خلال⁽¹⁾ :
- دعم الخدمات الصديقة للشباب فى مختلف المحافظات بالمشاركة مع الجمعية المصرية لتنظيم الأسرة.
- دعم المراكز الصديقة للشباب بالتعاون مع الهيئة العامة للمستشفيات والمعاهد التعليمية.
- التعاون مع المجلس الوطنى للطفولة والأمومة لتنفيذ البرنامج الشامل حول التثقيف الصحى للمراهقين بواسطة الأقران فى إحدى عشر محافظة.
- التعاون مع كل من المجلس الأعلى للجامعات والمجلس القومى للسكان وجمعية الديموجرافيين لإعداد برنامج تثقيفى حول القضايا السكانية ليتم تنفيذه فى ثلاث جامعات.

8-2-2 الصحة الإنجابية للشباب والحق فى الصحة :

إنطلاقاً من أهمية وأثر الصحة الإنجابية على الحالة الصحية لقطاع الشباب ، فقد تناولت الكثير من المسوح الصحية والسكانية الأوضاع الصحية والاجتماعية للشباب بهدف التعرف على المؤشرات التى تحقق الحق فى الصحة والحق فى الرعاية الصحية والإستحقاقات الصحية المتضمنة. وسوف نعرض فيما يلى بعض من تلك المؤشرات:

(1) www.egypt.unfpa.org/arabic/static page/

نتائج المسح السكاني الصحي 2014 أشارت إلى⁽¹⁾:

- أكثر من ربع السيدات في الفئة العمرية 15 - 49 سنة قد أنجبن مولودهن الأول عند العمر 20 سنة ، 45% أنجبن مولودهن الأول عند العمر 22 سنة.
- 7% من المراهقات قد أصبحن أمهات ، وحوالي 4% منهن حامل في الطفل الأول.
- فترة المباشرة بين الطفل الأول والثاني قصيرة مما يزيد من الخطورة على صحة المواليد وإحتمال إرتفاع معدلات الوفيات.
- 59% من السيدات المتزوجات حالياً يستخدمن وسائل لتنظيم الأسرة ، وتزيد في الوجه البحري (64%) مقارنة بكل من المحافظات الحضرية (63%) ، ومحافظات الوجه القبلي (50%) ومحافظات الحدود (55%).
- تحصل السيدات على وسائل تنظيم الأسرة من القطاع الحكومي بنسبة 57% ومن القطاع الخاص بنسبة 47%.
- وسيط العمر عند الزواج الأول للسيدات في الفئة العمرية 15-49 سنة هو 20.8 سنة ، والسيدات الريفيات يتزوجن قبل السيدات في الحضر بحوالي 4 سنوات .
- إرتفاع معدلات الإنجاب الكلي خلال الفترة من 2008 إلى 2014 (3.0-3.5 على التوالي) وأن هذه الزيادة واضحة في الفئة العمرية 20-24 سنة حيث زاد معدل الإنجاب التفصيلي بمقدار 26% . كما أن الإنجاب أكثر تركيزاً بين السيدات الأقل من ثلاثين عاماً.

كما أشارت النتائج الأولية لمسح النشئ والشباب⁽²⁾ عام 2014 الذي نفذ على عينة شباب تتراوح فئتهم العمرية (14-35) إلى عدد من التحديات التي تواجه الشباب في مجال الصحة بوجه عام والصحة الإنجابية بوجه خاص مثل:

- إنتشار الزواج المبكر خاصة في المناطق الريفية ، حيث أشارت النتائج إلى أن 20.9% من النساء المتزوجات في الفئة العمرية (18-29 سنة) تزوجن قبل بلوغهن 18 سنة.
- إرتفاع العدد المثالي للأسرة ، حيث يفضل الشباب في الفئة العمرية (15-29) أن يكون العدد المثالي للأسرة هو 3.2 طفل مقارنة بحوالي 2.6 عام 2009، ويزداد هذا العدد بإنخفاض

(2) وزارة الصحة والسكان في مصر ، الزناتي ومشاركوه - مصر ، مؤسسة TCF الدولية ، مسح الجوانب الصحية - مصر القاهرة ، 2015 ص ص 72،89،109.

(1) رانيا رشدي ، على رشدي ، كوليت سالمى ، مسح النشئ والشباب في مصر - ملخص النتائج الأولية ، المجلس القومى للسكان ، مصر - القاهرة ، 2014 .

- المستوى اقتصاى (3.5 طفل فى المستوى الأدنى - 2.9 طفل فى أعلى مستوى) أيضاً يرتفع العدد فى محافظات الوجه القبلى.
- إنخفاض الوعى بوسائل تنظيم الأسرة لدى السيدات المتزوجات فى الفئة العمرية (15-29) حيث أشارت 58.9% إلى معرفتهن بوسيلة واحدة على الأقل من وسائل منع الحمل ، مقارنة بحوالى 83% عام 2009، مقارنة بحوالى 75% عام 2009.
- إنخفاض نسبة الراغبات فى إستخدام وسائل منع الحمل بين السيدات المتزوجات فى الفئة العمرية (15-29) لتصل إلى 58,1%.

3-2-8 الإنفاق الصحى وإستخدام الخدمات الصحية والإستحقاقات الصحية

فى ظل سياسات الإنفتاح الاقتصاى التى بدأت فى مصر منذ منتصف السبعينات من القرن الماضى ، والتى إعتمدت على توسيع المشاركة بين القطاع الخاص- خاصة فى مجال الدواء - الهادف للربح والقطاع الحكومى غير الهادف للربح فى تقديم الخدمات الإجتماعية - ومنها الصحة - بالتزامن مع خفض الإنفاق العام على الخدمات - ومنها الصحة - زاد العبء الاقتصاى على المواطن ، الذى أصبح عليه أن يتحمل العبء الأكبر من نفقات الخدمات ومنها الصحة. بموجب ذلك أصبحت الخدمات الصحية سلعة إقتصادية يتحكم فيها تفاعلات ومتغيرات السوق من عرض وطلب ، وتعظيم عائد الربح دون مراعاة للبعد الإجتماعى الحقوقى الذى يستند على العدالة والإنصاف والمساواة للحصول على الخدمات الصحية. وقد أشارت بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء⁽¹⁾ إلى إنخفاض الإنفاق العام على الصحة كنسبة من الإنفاق العام للدولة من 8.4% عام 2013/ 2014 إلى 5.4% عام 2014/ 2015. نجم عما سبق أثراً سلبية على الشرائح الفقيرة والمهمشة من المجتمع والتى أصبحت غير قادرة على الحصول على إحتياجاتها من الخدمات الصحية ، وأصبح الإنفاق من الجيب (المواطن) يمثل الجزء الأساسى من الإنفاق الصحى. وبسيطرة القطاع غير الحكومى (الخاص) والهادف للربح أصبح الحق فى الحصول على الرعاية الصحية مهدداً بعدم التحقيق.

قد أشارت الورقة البيضاء⁽²⁾ التى طرحتها وزارة الصحة حول : رسم ملامح السياسة الصحية فى جمهورية مصر العربية ، إلى أن 72% من الإنفاق على الصحة يأتى من الجيوب الخاصة (المواطن) ، كما

(1) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، لمحة إحصائية - مصر 2014 ، يونيو 2015 ، ص 32.

(2) وزارة الصحة والسكان ، الورقة البيضاء ، مرجع سابق ، ص ص 1 ، 3.

أن هناك شريحة كبيرة من المصريين غير قادرة على تلبية إحتياجاتها الصحية ، بالإضافة إلى أن هناك شريحة من المصريين إنفاقهم على الصحة يدفعهم إلى شرائح الفقراء . كما أن نتائج النظام الصحى تعكس عدم العدالة الاجتماعية والاقتصادية فى المجتمع حيث ينتشر المرض بمعدلات أعلى فى الفئات الأكثر فقراً وقد أكدت 21% من الفئات الأقل دخلاً عدم سعيهم لطلب الرعاية الصحية عند الإصابة بمرض مزمن بسبب التكلفة.

فى إطار إجتماعات البنك الدولى⁽¹⁾ بشأن قطاعى التعليم والصحة أكد جيم يونج كيم على أنه ينبغى على الدول الأعضاء " زيادة الإستثمارات المطلوبة لتحسين الفرص لجميع فئات المجتمع فيها ، وبشكل خاص الفقراء والمحرومين. وأن الإستثمار بقطاع الصحة قيمة جوهرية بحد ذاتها فى جميع المجتمعات ، ويشكل أيضاً إستثمار قوياً فى بناء رأس مال البشرى الصحى كأحد متطلبات تحسين الإنتاجية والقدرة التنافسية والقدرة الإقتصادية ، بالإضافة الى الاندماج الاجتماعى وتقليص الفقر وتوليد الرفاه الاجتماعى ". فى ذات السياق أشار البنك الدولى الى أن الصحة تأتى فى المرتبة الثالثة بعد إستحداث فرص العمل والتعليم ضمن الأولويات التى تطالب بها الشعوب ، كما أكدت دراسة أجراها المعهد الجمهورى الدولى عام 2011 فى مصر عن تحديد القضايا التى فى حاجة الى إستثمار أكبر ، جاءت قضايا التعليم فى المرتبة الأولى ثم قضايا الصحة فى المرتبة الثانية (54%-51% على التوالى) .

إن زيادة الإنفاق على الصحة (المادة -18 - الدستور) يجب أن يواكبه إعادة⁽²⁾ ترتيب أولويات الإنفاق بما تتطلبه إحتياجات المجتمع ، بمعنى أن يكون هناك توازن الإنفاق العام والإنفاق الخاص (من الجيب) بحيث ينحاز الفقراء ، أيضاً توازن فى الإستثمارات بين قطاعات الرعاية الصحية الأولية (الأساسية) وبين قطاعي الرعاية الصحية الثانية والثالثة ، أيضاً توازن جغرافى فى توفير السلع والمرافق والمؤسسات والمستلزمات الصحية والطبية خاصة فيما بين الريف والحضر .

إن كفاية التمويل واستدامته من أهم متطلبات ضمان استقرار النظام الصحى . والمشاركة الواعية لفئات المجتمع من أفراد وجماعات وخاصة الشباب لتحديد الإنفاق وفى صياغة ميزانية الرعاية الصحية وتنفيذها ومتابعتها وتقييمها فى إطار من الشفافية والحوكمة والمساءلة يضمن تنمية روح المواطنة بين أفراد المجتمع .

(3) البنك الدولى ، إستراتيجية قطاع الصحة والتغذية والسكان (2013-2018) مرجع سابق ص ص 7 ، 22.

(1) وزارة الصحة والسكان ، الورقة البيضاء ، مرجع سابق ، ص 9.

- رسم مسح الإنفاق والاستخدام الصحي المنزلي المصري 2010/2009⁽¹⁾ ملامح لنمط الإنفاق الصحي في مصر نستعرض بعض من مؤشرات وملامحه على النحو التالي :
- ينفق المواطن المصري سنوياً 646 جنيهاً مصرياً على الرعاية الصحية .
 - المرأة أكثر أنفاقاً من الرجل على الرعاية الصحية (725-567 جنيهاً على التوالي).
 - المناطق الحضرية ينفقون أكثر من المناطق الريفية (770-561 جنيهاً على التوالي).
 - من تشملهم التغطية التأمينية أقل أنفاقاً ممن ليس لديهم تأمين صحي (759-536 جنيهاً على التوالي) .
 - كلما تقدم الانسان بالعمر كلما زاد إنفاقه على الرعاية الصحية على النحو التالي :
- فالفئة العمرية 16-29 سنة ينفقون أقل من الفئة العمرية 30-39 سنة وأقل من الفئة العمرية 40-49 سنة (431-655-876 جنيهاً على التوالي في العام)
- كلما ارتفع المستوى التعليمي كلما زاد الإنفاق على الصحة على النحو التالي :الأمى ينفق أقل مما ينفق المتعلم حتى التعليم الثانوى وأيضاً حتى التعليم الجامعى (643-653-1075 جنيهاً على التوالي في العام)
 - كلما إرتفع مؤشر الثروة كلما زاد الإنفاق على الصحة على النحو التالي :
- ينفق منخفضوا الدخل أقل من متوسط الدخل ، وأقل من مرتفع الدخل (496-564-1018 جنيهاً على التوالي في العام) .
- ينفق الفقراء نسبة مئوية أكبر من دخلهم مقارنة بما ينفقه الاغنياء على النحو التالي : الخُميس الأول ينفقون أقل من الخُميس الثالث ، وينفقون أقل من الخُميس الخامس (21% ، 19.2% ، 13.5% من الدخل على التوالي) .

أما فيما يتعلق بالإنفاق على الدواء فقد أشار تقرير مسح النشئ والشباب⁽²⁾ فى مصر عام 2011 إلى أن:

(2) نادوا رافية ، جولى وليامز ، نجوى حسن ، والاستخدام الصحي المنزلى المصري 2010/2009 ، مشروع النظم الصحية 2020 ، وزارة الصحة والسكان ، وكالة المعونة الامريكية للتنمية ، نوفمبر 2011 ، ص ص 37 – 42 .

(1) مجلس الوزراء – مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار – مجلس السكان الدولى ، مسح النشئ والشباب فى مصر – التقرير النهائى ، يناير 2011 ، ص ص 13،14،16.

- متوسط تكلفة الأدوية 38.4 جنيها ، وتعتبر تكلفة هذا البند أعلى بكثير بين الذكور مقارنة بالإناث ، كما ترتفع تكاليف الأدوية مع زيادة مؤشر الثروة.
- أشار الشباب إلى أنهم يستخدمون الأدوية بدون وصفة طبية ، خاصة المسكنات (14.7% إناث ، 52.1% ذكور) ، وأيضاً المضادات الحيوية (57.1% إناث ، 54.1% ذكور) .
- أشار 45.4% من الشباب إلى أنهم عندما يمرضون يتوجهون إلى إحدى العيادات الخاصة ، 26.4% يتوجهون إلى مستشفى حكومي ، 13% يتوجهون إلى وحدة صحية ، بينما أقر 10% إلى أنهم لا يتوجهون إلى طلب الرعاية الصحية عندما يمرضون.
- الشباب في الشريحة الأعلى من الثروة يتوجهون لطلب الرعاية الصحية في العيادات والمستشفيات الخاصة (71.8%). وتعتبر المستشفيات الحكومية هي المكان المعتاد لطلب الرعاية الطبية بنسبة 35.4% من الشباب في أدنى شريحة لمؤشر الثروة (الخُميس الأدنى) ويليهما الوحدات الصحية (23%) ، ثم العيادات الخاصة (22.7%) ، وهذا النمط من الإستخدام ينطبق على الشباب في الشرائح الأخرى (الخُميس الثاني والأوسط من مؤشر مستوى الثروة).
- كما أشارت نتائج المسح التتبعي للنشئ والشباب في مصر (15-35 سنة) عام 2014⁽¹⁾ إلى أن :
- 14,6% من الشباب يلجأ للمستشفيات الحكومية.
- 38.9% من الشباب يلجأ إلى العيادات أو المستشفيات الخاصة.

4-2-8 التأمين الصحي والإستحقاقات الصحية :

كان هدف نظام التأمين الصحي الذي أصدر عام 1964 " كفالة حق المصريين في الحماية الصحية التأمينية تدريجياً خلال عشر سنوات ". وهذا ما لم يتحقق للعديد من الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية (ليس مجالها هذه الدراسة). تقدر إحصاءات الهيئة العامة للتأمين الصحي عام 2013 إلى أن نسبة التغطية السكانية بالتأمين الصحي وصلت إلى ما يقرب من 58%⁽²⁾ ، أى أن هناك 42% ليس لهم غطاء التأمين صحي. التغطية بالتأمين الصحي لا تشمل العاملين بالقطاع غير الرسمي وأغلبهم من الشباب وأيضاً العمال الزراعيين بالمناطق الريفية .

(1) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، المجلس القومي للسكان ، المسح التتبعي للنشئ والشباب في مصر 2014 - نحو بناء آلية للسياسات والبرامج (أهم النتائج) ، يونيو 2015 ، ص 6.

(2) www.hio.gov.eg/ar/covers/pages/chart1.aspx

شارت نتائج مسح الإنفاق والإستخدام الصحى المنزلى المصرى 2010/2009⁽¹⁾ إلى أن نسبة التغطية بالتأمين الصحى ترتفع فى الفئات العمرية من 0-5 سنوات ، الفئة العمرية 5-15 سنة (91.5% ، 93.5% على التوالى) ، وأقل نسبة فى الفئة العمرية 16-29 سنة ، والفئة العمرية 30-39 سنة (26.8% ، 21.1% على التوالى) وهما فئتا الشباب. كما أن نسبة التغطية بالتأمين الصحى ترتفع كلما إرتفع مؤشر الثروة ، حيث أن أعلى نسبة تغطية كانت فى الفئة أعلى مؤشر الثروة ، وأدنى نسبة تغطية كانت فى الفئة أدنى مؤشر الثروة (66.8% ، 40% على التوالى).

يتضح مما سبق أن هناك ما يقرب من 42% من المصريين غير مؤمن عليهم ، وأغلبهم من الفقراء وأكثر تعرضاً للمخاطر الصحية الناجمة عن ظروف وبيئة العمل ، مثل التعرض للكيماويات الزراعية ما قد يؤثر على الجهاز التنفسى ، وأيضاً الإصابات الناتجة عن السقوط لعمال البناء.... الخ. أشارت نتائج دراسة⁽²⁾ إستطلاعية إلى أن الشباب فى مصر لا يحصل على خدمات رعاية الصحة الإنجابية والمعلومات ذات الصلة إلا بعد الزواج . كما أن قانون التأمين الصحى يشمل فقط المراهقون والمسجلون فقط فى المدارس ولا يشمل الشباب بعد الحصول على شهادة إتمام التعليم الأساسى (أى بعد الإنتهاء من التعليم الثانوى) ، فالشباب الذين يلتحقون بالتعليم الجامعى أو المتوسط أو فوق المتوسط أو الذين لا يكملون تعليمهم لا يشملهم قانون التأمين الصحى ، وخدمات التأمين الصحى لا تشمل خدمات الصحة الإنجابية

8-2-5 المخاطر الصحية التى يتعرض لها الشباب والإستحقاقات الصحية:

أشار البنك الدولى⁽³⁾ إلى أن الهرم السكانى فى دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (ومنها مصر) يوصف ديموجرافياً بأنه " مجتمع شاب " ، وهذه الصفة تنعكس على إنخفاض تكاليف الرعاية الصحية التى تتطلبها هذه الفئة العمرية التى تتميز بموفور الصحة الجسدية والنفسية والعقلية. لكن ذلك لا يتحقق إلا فى حالة السيطرة على عوامل الخطورة التى يتعرض لها الشباب ، والتى تكمن فى نمط الحياة غير الصحية مثل ، إنتشار السمنة ، والتدخين ، والإدمان ، وهذه العوامل تجعل الشباب عرضة للإصابة بأمراض تظهر أعراضها ومضاعفاتها فى منتصف العمر وتزداد سوءاً فى المراحل العمرية المتقدمة. هذه

(3) نادوا رافيه ، جولى وليامز ، نجوى حسن ، مرجع سابق ، ص 74.

(1) نهى رشدى ، التثقيف الجنسى فى مصر – دراسة إستطلاعية حول مدى الإحتياج لبرامج ثقافة جنسية متكاملة للشباب ، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية ، يناير 2013 ، ص 30.

(2) البنك الدولى الصحة فى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا .

Web.world bank.org/WBSITE/EXTERNAL/COUNTRIES.

الأمراض تزيد من الطلب على الخدمات الصحية مرتفعة التكاليف مما يزيد من عبء تكلفة المرض. بالإضافة إلى إرتفاع معدلات الإصابات والوفيات الناجمة عن حوادث الطرق هذا من شأنه أن يمثل تحدى من تحديات التنمية بصفة عامة والتنمية الصحية بصفة خاصة. وسوف نعرض لبعض المخاطر الصحية الأكيدة التى يتعرض لها الشباب (خاصة فى مصر) ، وهى : إنتشار التدخين ، وإنتشار السلوكيات الغذائية غير الصحية ، وحوادث المرور .

8-2-6 إنتشار التدخين :

أكدت منظمة الصحة العالمية ⁽¹⁾ على إرتباط التدخين ومشتقات التبغ الأخرى بالعديد من الأمراض مثل السرطان ، وأمراض القلب ، والأوعية الدموية ، وأمراض الجهاز التنفسى ، وتمتد تلك الآثار للمخاطين من باقى أفراد الأسرة غير المدخنين عن طريق التدخين السلبي . وقد أشار ⁽²⁾ مسح الجوانب الصحية - مصر 2015 إلى أن 50.3% ، 48.3% ، 49% ، من الأطفال فى الفئات العمرية 0 - 4 سنوات ، 5-9 سنة ، 10-14 سنة على التوالى يتعرضون للتدخين السلبي داخل الأسرة المعيشية . تصنف مصر ⁽³⁾ من بين الدول العشر الأكثر إنتشاراً للمدخنين على مستوى العالم ، مما يتسبب فى حالات الوفاة المبكر والعجز .

كما أشارت نتائج مسح الجوانب الصحية - مصر 2015 ⁽⁴⁾ ، إلى إرتفاع نسبة المدخنين بين الذكور بتقدم العمر ، حيث نسبة المدخنين من الفئة العمرية 15-19 سنة كانت 16% ، بينما وصلت إلى 41% فى الفئة العمرية 20 - 24 سنة ، ووصلت إلى أقصاها 59% من الفئة العمرية 50-54 سنة. كما ترتفع محاولات الإقلاع عن التدخين كلما تقدم العمر ، أيضاً ترتفع معدلات إنتشار التدخين بين الذكور ذوو الحظ الأقل من التعليم.

-
- (1) المجلس القومى للسكان - صندوق الأمم المتحدة للسكان - مشروع قضايا وسياسات السكان والتنمية ، تقرير حالة السكان فى مصر - التحول نحو المستقبل ، 2012 ، ص 16.
 - (2) وزارة الصحة والسكان - مصر ، الزناتى ومشاركوه - مصر ، مؤسسة TCF الدولية ، مرجع سابق ، ص 69.
 - (3) وزارة الصحة والسكان - مصر ، الزناتى ومشاركوه - مصر ، مؤسسة TCF الدولية ، مرجع سابق ، ص 68-69 .
 - (4) وزارة الصحة والسكان - مصر ، الزناتى ومشاركوه - مصر ، مؤسسة TCF الدولية ، مرجع سابق ، ص 70-71.
 - (5) وزارة الصحة والسكان ، الورقة البيضاء ، مرجع سابق ، ص 4.
 - (6) مجلس الوزراء - مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار - مجلس السكان الدولى ، مرجع سابق ، ص 25-26 .

6-2-8 إنتشار السلوكيات الغذائية غير الصحية :

ترتفع معدلات ⁽¹⁾ السمنة وزيادة الوزن فى مصر بشكل أسرع وأكبر من المعدلات العالمية والإقليمية .

- أشارت نتائج مسح الجوانب الصحية – مصر 2015 إلى بعض ملامح الحالة التغذوية للشباب نوردها على النحو التالى ⁽²⁾ :

- نسبة زيادة الوزن أو السمنة ترتبط بالتقدم فى العمر ، وهى أكثر وضوحاً بين السيدات مقارنة بالرجال ، فنسبة زيادة الوزن أو السمنة قد زادت من 42% فى الفئة العمرية 15 – 19 سنة إلى 90% أو أكثر بين السيدات فى عمر الأربعين وأكثر ، بينما يلاحظ أن غالبية الرجال فى عمر 25 سنة أو أكثر لديهم زيادة فى الوزن أو السمنة ، وتزداد هذه النسبة لتصل إلى 79% فى الفئة العمرية 50-54 سنة للرجال.

- زيادة السمنة فى الحضر أكثر إنتشاراً من الريف ، وبين الأكثر تعليماً مقارنة بغير المتعلمين . كما أشارت نتائج مسح النشئ والشباب – مصر 2011 إلى أن مؤشر الثروة هو العامل المحدد لمستوى إستهلاك المشروبات الغازية والأغذية السريعة ، حيث يستهلكها 42% من الشباب الذين ينتمون إلى الخميس الأعلى من مؤشر الثروة ، ويتناولونها من 1-3 مرات أسبوعياً ، بينما هذه النسبة تصل إلى 13.9% من الشباب المنتمين للخميس الأدنى من الثروة . كما يستهلكها الشباب بالحضر بنسبة (16.7%) أعلى من الشباب بالريف (8.22%). كما أن نسبة الإستهلاك تقل بالتقدم فى العمر ، وترتفع بين الذكور مقارنة بالإناث . كما يرتبط إستهلاك الفاكهة ارتباطاً ملحوظاً بمستوى الثروة ، حيث نجد أن الفئة الأعلى بمؤشر الثروة هى الأكثر إستهلاكاً للفاكهة (32%) مقارنة بالفئة الأدنى لمؤشر الثروة (13%).

7-2-8 حوادث الطرق :

أشارت منظمة الصحة العالمية إلى أن إصابات المرور على الطرق ⁽³⁾ مشكلة عالمية كبرى للصحة العامة والتنمية ، حيث تتسبب فى إلحاق خسائر إقتصادية ناجمة عن تكاليف العلاج (بما فى ذلك التأهيل

(1) منظمة الصحة العالمية ، الإصابات الناجمة عن حوادث المرور ، مركز وسائل الإعلام.

(2) www.who.int/mediacentre/fact/sheets/fs_359/ar

إشكالية المواطنة في مصر : الحقوق والواجبات - دراسة ميدانية على عينة من الشباب (18 - 35 سنة) بمحافظة القاهرة

والتحقيق في الحوادث) وإنخفاض/فقدان الإنتاجية (الأجور) بسبب العجز أو الوفاة. وتكلف حوادث المرور البلدان من 1% إلى 3% من الناتج القومي الإجمالي. وقد أكدت دول العالم على أهمية هذه القضية فتم إدراجها ضمن الغايات الجديدة لأهداف التنمية المستدامة (الغاية 6-3) التي تهدف إلى خفض عدد الوفيات والإصابات الناجمة عن حوادث الطرق إلى النصف بحلول عام 2020. قد أشارت منظمة الصحة العالمية في هذا الشأن إلى بعض الحقائق منها :

- يتوفى حوالى 1.25 مليون نسمة سنوياً.
- تمثل أهم أسباب وفاة الشباب في الفئة العمرية 15-29 عاماً.
- 91% من الوفيات على مستوى العالم الناجمة عن حوادث المرور تحدث بالدول متوسط الدخل والدول المنخفضة الدخل.
- من المتوقع أن تؤدي حوادث المرور بحياة 1.9 مليون نسمة سنوياً بحلول عام 2020 .

ما سبق الإشارة إليه من حقائق يعكس مدى ضخامة حجم الخسائر الاقتصادية والبشرية المترتبة على إصابات حوادث المرور من تكاليف علاج ثم تأهيل وإنخفاض إنتاجية (الأجور) لمن يتوفى أو يصاب بعجز ، كما أن الفئة العمرية الأكثر تضرراً هي فئة الشباب. وقد أشار تقرير لمنظمة الصحة العالمية⁽¹⁾ عن حالة السلامة على الطرق ، حالة مصر - إلى أن العدد المبلغ لوفيات التصادمات المرورية عام 2007 بلغ 12295 (70% ذكور - 30% إناث) ، أما العدد المبلغ للإصابات غير المميتة فقد وصل إلى 154000 إصابه. ووصل عدد الوفيات الناجمة عن إصابات المرور عام 2013 إلى 6700 حالة وفاه (38% ذكور - 17% إناث) ، كما قدرت منظمة الصحة العالمية معدلات الوفيات بحوالى 12.8 لكل 100000 شخص.

3-8 المجتمع المدني والإستحقاقات الصحية نماذج ناجحة :

المجتمع المدني أحد أهم الآليات الداعمة للمؤسسات الصحية الحكومية لمواجهة قضايا الشباب الصحية من خلال التوعية والتثقيف والمشاركة المجتمعية التي تنمى لدى الشباب روح التواصل والتلاحم والولاء وعدم الإنعزال والشعور بالإغتراب.

(1) منظمة الصحة العالمية ، التقرير العالمى عن حالة السلامة على الطرق - 2015 ، موجز 2015 ، ص1.

فى هذا السياق نعرض سريعاً لثلاثة نماذج⁽¹⁾ من المجتمع المدنى تعمق وتعزز روح المواطنة فى المجتمع ، وقد اعترف بنجاحها العالم المتقدم ، بل وسعى للمشاركة بتقديم المنح والتبرعات والمساعدات المادية والفنية التى تحتاجها.

مركز مجدى يعقوب لجراحات القلب بأسوان :

أنشئ هذا المركز الطبى تحت قيادة العالم المصرى العالمى مجدى يعقوب فى مجال جراحات القلب ليكون نموذجاً لعلاج المرضى خاصة الفقراء والمهمشين وبناءً على ذلك تم إختيار محافظة أسوان. أيضاً يقدم المركز نموذجاً لتدريب الأجيال الشابة من الفريق الطبى والمعاونين له على أحدث ما وصل إليه العلم فى إطار منظومة طبية وإدارية تنتقل فيها الخبرات للشباب من العلماء والمتخصصين.

المركز الطبى مؤسسة غير حكومية لا تهدف للربح ، وتعتمد بشكل أساسى على التبرعات ، وتقوم بإجراء عمليات جراحات وقسطة القلب للأطفال والكبار بالمجان. يتم العمل فى المركز بأسلوب حضارى يركز على المنهج العلمى والأخلاقى والإنسانى والتواضع مما يغرس ويعزز قيم ومبادئ المواطنة بين جميع أفراد الفريق الطبى مقدمى الخدمة – خاصة الشباب – ومتلقى الخدمة من أفراد المجتمع.

مستشفى 57357 لعلاج سرطان الأطفال :

أنشئت هذه المستشفى للعلاج المجانى للأطفال المصابين بالسرطان تعتمد على تبرعات المصريين بالداخل والخارج وأيضاً تتلقى تبرعات ومساعدات من مؤسسات دولية ، وقد تم الترويج لها بالولايات المتحدة الأمريكية وكندا للتعريف بالهدف من إنشاء المستشفى مما كان له الأثر فى إستجابة المصريين المقيمين بالخارج وشاركوا بالتبرع بالأموال ، إيماناً منهم بحق دولتهم عليهم وتواصلاً للروابط الإنسانية بينهم وبين الوطن ، مما يعكس شعور بالإنتماء والمواطنة هم حريصون عليه. كما تبرع المصريون بالداخل – فقراء وأغنياء وأطفال وشباب وكبار – بالمال وبالأجهزة والمستلزمات الطبية. كما يقوم أيضاً المستشفى بتنفيذ برامج تدريبية للكوادر الطبية والإدارية العاملين بالمستشفى ، وأيضاً تبادل الخبرات مع المستشفيات والمراكز الطبية بالخارج.

(2) أحمد أبو الحسن زرد ، المشاركة المجتمعية – نماذج من التاريخ المصرى المعاصر ، الهيئة العامة للإستعلامات – بوابتك إلى مصر ، يناير 2015.

مركز محمد غنيم لجراحات الكبد بالمنصورة :

بدأ العمل بمركز دكتور محمد غنيم لجراحات الكبد بالمنصورة عام 1976 ، حيث تم إجراء أول عملية جراحية لنقل كلى بإمكانيات وخبرات مصرية ، و بالتعاون مع المؤسسات الحكومية ، ممثلة فى قسم الكلى والمسالك البولية بجامعة المنصورة وبين المؤسسات المدنية ممثلة فى التبرعات المادية لرجال الأعمال وأيضاً التبرع بالمستلزمات والأجهزة الطبية . حقق مركز دكتور محمد غنيم نجاحاً كبيراً وأصبح مركزاً عالمياً يقصده المرضى ليس فقط المصريين ولكن أيضاً المرضى من الدول العربية والأفريقية.

أدار هذا المراكز بإقتدار عالم مصرى آمن بالرسالة الإنسانية لمهنة الطب ، وتوجه بهذه الرسالة لعلاج الفقراء مجاناً سواء كانوا مصريين أو غير مصريين فقراء أو أغنياء .

نستخلص من ما سبق الإشارة إليه سريعاً من نماذج ناجحة فى القطاع الطبى غير الهادف للربح بعض سمات مشتركة يمكن الإقتداء بها كخارطة طريق لتنمية روح المواطنة مثل:

- المشاركة الفعالة والفاعلة والتعاون بين الحكومة وبين المجتمع المدنى خاصة الجمعيات الأهلية غير الهادفة للربح ورجال الأعمال.
- إستهداف الفقراء المهمشين ، وإتاحة الخدمة لهم.
- مجانية الخدمات الطبية.
- تبادل الخبرات العملية والعلمية بين الأجيال من مقدمى الخدمة .
- تشارك المصريين بالداخل والخارج.
- التلاحم والتضامن المجتمعى بين الأغنياء والفقراء.

التجارب السابقة تؤكد على أنه ليس هناك صعب وأن محدودية الموارد (المادية - المالية - البشرية) ليست سبباً جوهرياً للتخلف وعدم التقدم ، ولكن بالولاء وإنكار الذات والإنتماء والعدالة والمساواة والمشاركة ، وإعلاء قيمة العمل وتوطيد الثقة بقدراتنا والتلاحم المجتمعى يمكن تجاوز أى نواقص وأى تحديات والقفز نحو طريق التنمية.

الفصل التاسع

سلوكيات المواطنة التنظيمية

وآثارها على الشباب فى سن العمل

تمهيد..

فى ظل ظروف التنافس الدولى ، تصبح سمة أساسية من سمات المنظمات مواجهة التحديات الجديدة للتنوع الثقافى التى يمكن أن تساعد على زيادة القدرة التنافسية للمنظمة ، حيث يلعب التنوع الثقافى دوراً هاماً فى تحقيق فاعلية الموارد البشرية وبصفة خاصة عند الشباب ، ويشكل عاملاً حاسماً فى نجاح المنظمات .

إن منظمات اليوم تحتاج إلى تضافر جهود العاملين بها وتواصل الأجيال وترابطها ، والسعى نحو المزيد من العمل والعطاء بما يفوق الأداء اليومى للواجبات والمسئوليات الرسمية للوظيفة المتمثلة فى الحد الأدنى للأداء ، على خلق روح الإبداع تاركة للعاملين حرية التصرف وأداء أنشطة أخرى يمارسها الفرد طواعية إلى جانب الأنشطة الرسمية ، وهو ما يعرف بسلوكيات المواطنة التنظيمية.

وفى سبيل تعميق سلوكيات المواطنة التنظيمية لدى الموظفين الجدد من الشباب تتناول الباحثة هذا المحور من خلال النقاط التالية:-

أولاً: مفهوم ومدلول سلوكيات المواطنة التنظيمية

ثانياً: أبعاد سلوكيات المواطنة التنظيمية

ثالثاً: الفرص الكامنة وراء سلوكيات المواطنة التنظيمية

رابعاً: الدعم التنظيمى

خامساً: أخلاقيات العمل

سادساً: تصور مقترح لخلق المواطنة التنظيمية لدى الشباب

سابعاً: خاتمة ومقترحات

9-1 مفهوم ومدلول سلوكيات المواطنة التنظيمية:

يعتبر سلوك المواطنة التنظيمية من المفاهيم الإدارية التى أنتجها الفكر الإدارى المعاصر ، وأصبح الأداة الرئيسية فى تحقيق الفعالية التنظيمية فى المنظمات الحديثة.

ويدور محور إرتكاز هذا المفهوم على الموظف الذى يعد أحد أهم الموارد التنظيمية وباختقائه لايتصور وجود أى أساس تنظيمى ، فالعنصر البشرى يمثل ركيزة التطور والتقدم فى أى منظمة ومجتمع. ويعتمد نجاح المنظمة على إستعداد الموظفين للذهاب إلى مدى أبعد من نداء الواجب الرسمى لتحقيق أهداف المنظمة ، ويلزم هذا المفهوم المنظمات المختلفة الاعتماد على الموظفين الذين هم على إستعداد للمساهمة فى تحقيق نجاحها بغض النظر عن متطلبات الوظيفة الرسمية.

وفيما يلى عرض موجز لمجموعة من التعريفات التى تناولت سلوكيات المواطنة التنظيمية: فقد عرفها (Oplatka:2009)⁽¹⁾ على أنها السلوك الإيجابى للموظفين فى المنظمة غير المنصوص عليه رسمياً ، والتى تساهم إلى حد كبير فى فعالية الأداء التنظيمى وتتسم بما يلى:

- ليس شرطاً واجب النفاذ بل هو تطوع
 - مسألة اختيار شخصى
 - إن إغفال هذا السلوك لايعاقب عليه القانون
- وعرفها (شاهين 2001)⁽²⁾ بأنها " إسهام العامل فى مجال عمله بأكثر مما يتطلبه الدور المكلف به ، ومن غير إنتظار للمكافأة على ذلك الإسهام الإضافى.

ويعرفها (زيدان : 2006)⁽¹⁾ بأنها سلوك الضمير الحى ، أى الإنجاز وفقاً لما يمليه الضمير ، فهى سلوكيات الدور الإضافى الإختيارى ، وتتصف بتقديم المساعدة للزملاء ، وللمنظمة ، وتحسين صورة

(1) IZhar Oplatka (2009) " Organizational citizenship Behavior in teaching the consequences for teachers, pupils, and the school". International journal of educational Management. Vol 23. N5. p376.

(2) محمد عبدالنواب شاهين (2010) . أنماط القيادة الإدارية وعلاقتها بسلوكيات المواطنة التنظيمية ، المجلة العلمية للإقتصاد والإدارة . كلية التجارة . جامعة عين شمس . العدد الأول . ص 349.

المنظمة أمام من لا ينتمون إليها ، أو أمام المنظمات المنافسة ، ويؤديها الفرد دون النظر إلى اعتبارات الحوافز أو المكافأة المادية ، ويمكن أن يمتنع عن ممارستها دون أن يتعرض للعقاب ، وأدواؤها بشكل دورى يسهم فى تحقيق الرفاهية التنظيمية.

ويعرفها (ميال : 2011)⁽²⁾ بأنها " سلوكيات طوعية ، إختيارية ، تقديرية ، مقصودة وموجهة ، نزيهة أى ليس هناك غرض من ممارستها ، لا يتضمنها الوصف الوظيفى ، لا يرتبط بنظام المكافآت الرسمى تمارس بهدف مساعدة زملاء العمل، أو جماعات العمل الخاصة ، أو المنظمة ككل وتساهم على مر الزمن فى زيادة الفعالية التنظيمية ، والكفاءة والميزة التنافسية".

ومن دراسة هذه التعاريف تستخلص الباحثة تعريف يمكن أن يكون أكثر شمولية :
سلوك المواطن التنظيمية هو السلوك الإيجابى ، التطوعى الاختيارى الناتج عن الولاء التنظيمى والانتماء للمنظمة التى يعمل الفرد فيها ، بغض النظر عن إنتظار أى مكافآت مادية أو مالية ، وبرغم أنه لا توجد علاقة رسمية أو تعاقدية مباشرة بين هذا السلوك ومتطلبات الوظيفة إلا أن سلوك المواطن التنظيمية يسهم فى تحقيق الأهداف الكلية للمؤسسة وزيادة الإنتاجية ، وتحسين بيئة العمل".

9-2 أبعاد سلوكيات المواطن التنظيمية:

ركزت أغلب الدراسات التى أجريت على المواطن التنظيمية على وجود خمسة أبعاد لسلوكيات المواطن التنظيمية تتمثل فى :⁽³⁾

1- الإيثار Altruism: وهو سلوك مساعد يشمل جميع أنماط الأفعال التطوعية للموظفين التى تظهر لمساعدة الزملاء فى أداء عملهم والتغلب على المشاكل داخل المنظمة ، أمثلة على ذلك

(¹) أشرف زكريا زيدان (2006). العلاقة بين سلوكيات المواطن التنظيمية لدى المديرين وقدرتهم على إحداث التغيير. دراسة تطبيقية على الهيئة العامة للتأمين الصحى فرع وسط الدلتا ، رسالة مقدمة للحصول على درجة العضوية فى العلوم السلوكية وإدارة الأهداف .أكاديمية السادات للعلوم الإدارية . ص 27.

(²) ميال حمود عامر (2011). نموذج مقترح لأثر العقد النفسى على سلوكيات المواطن التنظيمية. دراسة مقارنة بالمستشفيات الحكومية والخاصة.رسالة دكتوراه غير منشورة فى إدارة الأعمال . كلية التجارة . جامعة عين شمس ، ص 61.

(³) نور غياث فنرى (2012) . أثر القيادة الملهمة على سلوكيات المواطن التنظيمية ، دراسة تطبيقية على مركز المؤتمرات فى القاهرة" رسالة ماجستير غير منشورة فى إدارة الأعمال ، كلية التجارة جامعة عين شمس ، ص 75 – 76.

مساعدة الموظفين الجدد فى التعود على العمل ، وتقاسم عبء العمل مع الزملاء ومساعدة الآخرين فى حل المشاكل ، وتدريب الزملاء على إستخدام الأساليب الحديثة كاستخدام الإنترنت. والسلوك المساعد لا يقتصر فقط على مساعدة زملاء العمل ولكن يظهر أيضا فى التعاون مع العملاء.

2- الكياسة :Courtesy

يغضى موقف المجاملة جميع السلوكيات المساعدة للآخرين فى تفادى المشاكل الممكنة الحدوث ، ومن أمثلة ذلك محاولة منع الأشخاص الآخرين من المعاناة كنتيجة لحدث معين ، وإعلام العمال الزملاء عن الجدول الزمنى للعمل .

3- الضمير (الإلتزام العام) : Conscientiousness

يشير هذا البعد إلى مستوى عالى من وعى العمل ، ويشمل السلوك التطوعى الذى يتجاوز الحد الأولى من التوقعات والأمثلة على ذلك : قلة مستويات الغياب ، العمل المنتظم الحضور فى مواعيد العمل المحددة وإستخدام الوقت الإضافى بشكل أمثل ، الإلتزام بالقواعد ، العمل لوقت إضافى فى محاولة لإنهاء المشروع بدون طلب أجر إضافى.

4- الروح الرياضية : Sportsmanship

عرفت الروح الرياضية بالإمتناع عن الأعمال التى يمكن أن تعود إلى توتر غير مناسب فى موقع العمل والمحافظة على جو ملائم داخل المنظمة . ومن أمثلة ذلك : الإمتناع عن المبالغة فى المشاكل، تفادى أى توتر أو شجار مع زملاء العمل خلال أوقات الأزمات ، وأن تكون دائما محترماً فى علاقتك مع زملائك ورؤسائك.

5- السلوك الحضارى : Civil Virtue

وتعنى وجود مستوى عالى من الاهتمام ومستوى عالى من الولاء للمنظمة ، والمشاركة الفعالة للعمال فى الاجتماعات لإظهار الاهتمام بسياسات المنظمة للمساهمة وإبداء الآراء والاقتراحات عن

إستراتيجيات المنظمة لمواكبة التغييرات فى الإطار التنظيمى وملاحظة البيئة من أجل تجنب أى خطر يمكن أن يمس المنظمة والإبلاغ عن أى حادثة غير عادية فى مكان العمل لكى يكون جاهزاً ضد أى خطر يصيب المنظمة .

وترى الباحثة أنه يمكن إضافة بعدين أساسيين لهذه الأبعاد تتمثلان فى :

- **الولاء التنظيمى: Organizational Loyalty**

وهو ما يتمثل فى الود نحو المنظمة ونحو الزملاء ، وحماية مصالح المنظمة ومساندتها أمام الغير ، وحمايتها من الأخطار الداخلية والخارجية ، والمساهمة فى بناء سمعة طيبة وصورة ذهنية جيدة.

- **التنمية الذاتية: Self Development**

وتتمثل فى الأنماط السلوكية التى يمارسها الأفراد بشكل تطوعى لتحسن معارفهم ومهاراتهم وقدراتهم عن طريق الاستفادة من البرامج التدريبية ، مواكبة التطورات ، تعلم مجموعة من المهارات التى تزيد من الإسهامات التى يقدمها الفرد الى المنظمة.

9-3 الفرص الكامنة وراء سلوكيات المواطنة التنظيمية:

هناك إتفاق بين الكتاب والباحثين فى أدبيات سلوكيات المواطنة التنظيمية بالنسبة للدوافع الكامنة وراء ممارسة سلوكيات المواطنة التنظيمية، فقد اعتمد الباحثون فى تفسيرهم لهذه السلوكيات على نظرية التبادل الاجتماعى ، والتى تعتمد على إن الأفراد بصفة عامة يميلون إلى مبادلة من يفيدهم بالمثل ، فأى منفعة مقدمة من المنظمة وممثليها من الرؤساء المباشرين فإنه من المتوقع أن يحاول هؤلاء العاملون رد الجميل، ونظراً لوجود العديد من القيود التى تحول بين العاملين ورد الجميل فى صورة زيادة فى نسبة الإنتاج أو جودته مثل محدودية القدرات فإن سلوك المواطنة التنظيمية الذى يعد أكثر خضوعاً لسيطرة العاملين قد يكون هو الشكل الملائم لرد الجميل .

ويؤكد (Dipaola & Neves: 2009) ⁽¹⁾ على أن نظرية التبادل الاجتماعي هي الأساس في تفسير المواطنة التنظيمية ، فعندما يعمل الموظف في منظمة يشوبها بيئة عمل مريحة ، فإنه مُلزم ببناء على قاعدة المعاملة بالمثل كما تنص عليها نظرية التبادل الاجتماعي برد الجميل ، ويكون ذلك عن طريق سلوكيات داعمة ومفيدة.

ويرى (عواد: 2001) أنه من خلال تحليل دراسات علم النفس يتضح أن هناك إتجاهين مختلفين يعتبران الغرض الكامن وراء سلوكيات المواطنة التنظيمية وهما :- ⁽²⁾

الإتجاه الأول : الدافع الأناني لسلوكيات المواطنة التنظيمية:-

ويشير هذا الإتجاه إلى أن النظرية السلوكية ونظرية التحليل النفسي قامت على إفتراض أن هناك دافع أناني وراء أى سلوك بشري ويعنى هذا أن أى تصرف يفعله الإنسان بما فى ذلك السلوك الاجتماعي المدعم يكون هدفه النهائى هو تحقيق مصلحة شخصية لذلك الإنسان.

وبناء على ذلك فإن أى شخص يمارس أى سلوك من شأنه مساعدة شخص آخر أو جماعة أخرى أو حتى المجتمع ككل فإنه يفعل ذلك أساساً للحصول على مكاسب شخصية وهذه المكافآت قد تكون واضحة مثل المكافآت المادية أو المدح ، كما أن هذه المكافآت قد تكون أقل وضوحاً مثل الهروب من النقد ، وهناك مكافآت ذاتية متمثلة فى تهنئة نفسه لأنه يتسم بالحنان والاهتمام بالآخرين.

الإتجاه الثانى : الدافع الإيثارى أو الغيرى لسلوكيات المواطنة التنظيمية:

ويتمثل هذا الإتجاه فى أن الإنسان يتصرف فى بعض الأحيان على دوافع غير أنانية ، ولقد أطلق على هذا الدافع مسمى الإيثار حيث يكون الهدف النهائى للإيثار هو تحقيق مصلحة الفرد أو الجماعة ككل دون النظر إلى أى مصلحة شخصية ناتجة عن ممارسته لسلوكيات المواطنة التنظيمية ويشير (عواد) إلى أنه

⁽¹⁾ Michael F.Dipaola, Paula Maria Mendes da casta Neves, (2009) " Organizational citizenship behaviors in American and Portuguese public schools Measuring the canstrucet across cultures." Journal of educational administration, Vol47, N4.p491.

⁽²⁾ عمرو محمد عواد . (2001). نموذج مقترح لسلوكيات المواطنة التنظيمية . دراسة تطبيقية على المستشفيات الحكومية بالقاهرة الكبرى .رسالة دكتوراه غير منشورة . كلية التجارة . جامعة عين شمس . ص 75.

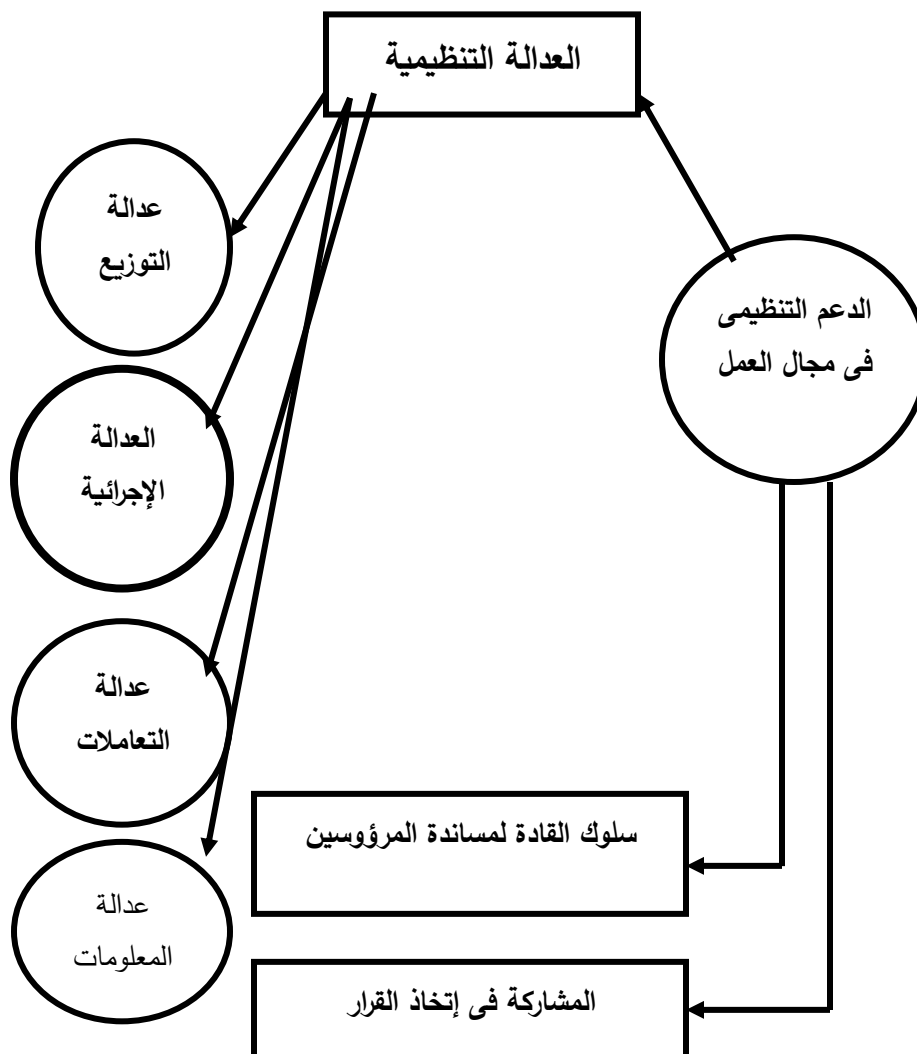
من غير الممكن أن نسلم بوجود دافع واحد وراء ممارسة سلوكيات المواطنة التنظيمية فى جميع الحالات وبعبارة أخرى لانستطيع أن نفترض دائماً صحة إحدى وجهتى النظر وعدم صحة الأخرى فلا يعلم ما فى النفس البشرية سوى الله سبحانه وتعالى فأحد الأفراد قد يمارس سلوكيات المواطنة التنظيمية وذلك بدافع أنانى (الحصول على ثناء وشكر المنظمة أو الزملاء ، أو المشرف المباشر) وذلك على الرغم من عدم حصوله على مكافآت مادية.

وترى الباحثة أنه يمكن للمنظمات أن تحول الإتجاه الأنانى لسلوكيات المواطنة التنظيمية إلى الإتجاه الإيثارى عن طريق تطبيق مفهوم الدعم التنظيمى وأبعاده الذى يعمل على خلق الولاء والمواطنة التنظيمية لدى الأفراد والذى ستقوم الباحثة بعرضه فى الفقرة التالية:

9-4 الدعم التنظيمى:

ويعنى إدراك الفرد لتقدير المنظمة له وبالتالي فإن الفرد يستخدم أحكامه الخاصة بإدراكه للدعم التنظيمى لتقدير توقعه للنتائج المترتبة على جهده ، ولذلك فإنه كلما كبر المدى الذى تهتم من خلاله المنظمة بالموظفين وتقدر جهودهم كلما بذل العاملون جهداً أكبر لمساعدة المنظمة على تحقيق أهدافها. وقد قامت الباحثة بتحديد أبعاد الدعم التنظيمى فى الشكل التالى :

شكل رقم (9-1) يوضح
الدعم التنظيمي في مجال العمل وأبعاده



(المصدر : من إعداد الباحثة)

1- العدالة التنظيمية :-

هى العدالة المدركة من قبل الأفراد للتبادلات التى تنشأ عن العلاقة السائدة فى المنظمة والتى تتضمن علاقات الموظف مع مدرائه وزملائه بنفس درجة العمل وعلاقته مع منظمته كنظام إجتماعى.

وقد عرف كل (Newstrom & Davis : 2002)⁽¹⁾ العدالة التنظيمية بأنها درجة تحقيق المساواة فى الحقوق والواجبات التى تعبر عن علاقة العاملين بالمنظمة ، وتجسد فكرة العدالة مبدأ تحقيق الإلتزام من قبل العاملين تجاه المنظمة التى يعملون فيها وتأكيد الثقة التنظيمية المطلوبة بين الطرفين.

إن العدالة التنظيمية تهتم بقواعد اتخاذ القرار فى عملية توزيع المهام والخدمات والفرص والمكافآت والعقوبات والأجور ولا بد أن تكون هذه القرارات مكتوبة ومنشورة ومعروفة لدى جميع العاملين بالمنظمة حتى تكون دوافع الإستجابة لها مفهومه بشكل كاف وتقسم العدالة التنظيمية إلى أربعة أنواع هى:-

(أ) عدالة التوزيع:-

وتشير عدالة التوزيع إلى عدالة المخرجات والعوائد التى يحصل عليها الفرد ، أو هى تصور الفرد على ما إذا كانت المكاسب التى حصل عليها موزعة بشكل عادل ، وتتضمن عدالة التوزيع العادل للموارد وتشير إلى سلوك الموظفين والاعتقاد بوجود عدالة فى الأجور والموارد.

(ب) العدالة الإجرائية:-

وهى العدالة فى الأساليب والآليات والعمليات التى تستخدم لتحديد النتائج ، وتشير إلى السلوك والعمليات التى تستخدمها المنظمة لتنفيذ الوظائف المختلفة ، وهذا النوع من العدالة يشير إلى الإنصاف فى الإجراءات المطبقة فى المؤسسة فيما يتعلق باتخاذ القرار من ترقية وتقييم أداء والمكافآت وتقاسم فرص تنظيمية أخرى.

(1) John W.Newstrom & Keth Davis, (2002) organizational Behavior. New York: Mc Graw-Hill companies. P.127.

(ج) عدالة التعاملات:

عدالة التعاملات هي سمة مهمة في المنظمات الناجحة وتشير إلى معاملة الأفراد في مجال العمل بأدب واحترام والمحافظة على كرامتهم. وتشير عدالة التعاملات بأنها جودة المعاملة العادلة للمرؤوسين من جانب الرؤساء في عملهم اليومي بحيث تكون باحترام للحفاظ على كرامتهم . وهناك بعض العوامل التي يمكن أن تعمل على رفع مستوى إدراك عدالة التعاملات لدى العاملين تتمثل في (1) .

- أن تكون القرارات التي تطبق في المنظمة بناء على مبررات سليمة وواضحة .
- إستخدام أسلوب الصراحة والوضوح مع الأفراد .
- أن يتم التعامل معهم على أساس من الإحترام .
- عدم إستغلال السلطة وقيام المديرين باستخدام لغة غير ملائمة ، وفي هذه الحالة يمكن أن يشعر العاملون بعدم العدالة وخاصة مع عدم قيام المديرين أو من ينوب عن التنظيم بتقديم تفسيرات ومبررات سليمة وواضحة عند اتخاذهم مجموعة من القرارات مع عدم التوضيح للعاملين بالأسلوب الذي يتسم بالاحترام ومراعاة حدود اللياقة والذوق.

د- عدالة المعلومات:

- وهي تُعبر عن تحرى الدقة والصراحة والوضوح في توصيل المعلومات التي تخص إنجاز العمل وعدم تحيزها وحسن توقيتها ومناسبتها للعاملين.
- ومدى إمداد كافة العاملين بالمنظمة بالمعلومات الواضحة وغير المتحيزة والكاملة لإنجاز الأعمال بالصورة التي تحقق أهداف المنظمة .
- وتهدف عدالة المعلومات إلى:-
- تقديم الأسباب والمبررات التي تكمن وراء القرارات والعمليات والبرامج.
 - بيان الحقائق.
 - تحقيق إنطباعات عالية لدى العاملين عن العدالة.

(¹) مها رمضان الزيدى (2011). أثر العدالة الإجرائية والالتزام التنظيمي على بيئة ترك العمل . دراسة مقارنة بين العاملين في القطاع الحكومي والقطاع الخاص . رسالة ماجستير غير منشورة . كلية التجارة . جامعة عين شمس. ص ص 58 - 59.

- ويمكن للمسؤولين بإدارة المنظمة أن يهتموا بالنواحي التالية فيما يتعلق بعدالة المعلومات : (1)
- تحديد أنواع البيانات والمعلومات التى ينبغى الحصول عليها وتحديد مصادرها.
 - تجنب اللجوء إلى أساليب غير عادلة لجمع البيانات .
 - تحديد كيفية حفظ البيانات والمعلومات.
 - إخطار العاملين بالسياسات المتعلقة بتداول المعلومات .
 - أن يصبح العاملون على دراية تامة بقوانين العمل ولوائحه الخاصة فيما يتعلق بالإفصاح عن أى معلومات لجهات خارجية.
 - تحديث البيانات أولاً بأول والتي يتم تخزينها بقاعدة البيانات بالمنظمة حتى يمكن الحصول على المعلومات الحديثة.
 - أن تكون المعلومات دقيقة وواضحة ومرنة وغير متحيزة وشاملة وملائمة لاحتياجات المستقبل ومؤكده المصدر ومتوفره فى الوقت المناسب.

(2) سلوك القادة لمساندة المرؤوسين:-

القيادة الفاعلة هى الأساس لنجاح أى منظمة ، والقيادة يجب أن يكون لديها القدرة لتستخدم آليات مختلفة للتأثير وأن يكون لها المهارات اللازمة لمثل هذه التأثيرات.

وتشير كثير من الدراسات إلى أن هناك علاقة وطيدة بين أسلوب القيادة وسلوك المواطن التنظيمية حيث أن وجود أسلوب قيادى غير مناسب يؤدى إلى نتائج قد تؤدى إلى انخفاض أداء العاملين أو التغيب أو ارتفاع معدل دوران العمل.

ويمكن القول أنه توجد علاقة تبادلية قوية بين المدير أو القائد والموظفين ، وكل فرد طبقاً لهذا المفهوم أن يقدم شئ للطرف الآخر ينظر إليه على أنه شئ ذو قيمة وكل طرف يجب أن ينظر إلى عملية التبادل على أنها يجب أن تكون عادلة لكى تستمر هذه العلاقة.

وتؤدى علاقة الفرد الجيدة بمديره على زيادة مستويات الرضا الوظيفى والأداء الوظيفى والفعالية التنظيمية.

(1) المرجع السابق . ص 62.

إن وجود علاقة جيدة بين الرئيس والمرؤوسين تؤدى إلى أن يسلك الفرد سلوكا إيجابيا مع رئيسه مثل الدور الرسمى لأداء العمل أو الدور الغير رسمى والمتمثل فى سلوكيات المواطنة التنظيمية.

(3) المشاركة فى اتخاذ القرارات:

يعتبر مفهوم المشاركة فى الإدارة أو الإدارة التشاكية من أحدث أشكال الإدارة وأساليب الاهتمام بالعنصر الإنسانى ، إن مشاركة الموظفين فى اتخاذ القرارات أصبح أسلوب يمارس فى كثير من الأنظمة الإدارية الحديثة حيث يقوم هذا الأسلوب على مبدأ منح فرص للعاملين للتعبير عن آرائهم والإستفادة من خبراتهم وتجاربهم . ولابد للإدارة الناضجة أن تشارك الآخرين فى أفكارها ، كما لابد أن توضح للعاملين لديها قراراتها وأهدافها وأساليب تطبيقها.

إن المشاركة فى اتخاذ القرارات تعنى مشاركة الموظفين للمديرين فى معالجة المعلومات واتخاذ القرارات وحل المشكلات ، ويأتى النمط التشاركى على النقيض من الأنماط السلطوية فى الإدارة ، فهذا النمط من الإدارة التشاركية ينظر إلى الموظفين على أعمالهم وليس مجرد منفذى للتعليمات التى تصدر من المستويات العليا فى الهرم الإدارى للمنظمة ، ويوفر هذا النمط التشاركى المناخ المؤسسى الإيجابى الذى يدفع فى إتجاه تحفيز الطاقات الإبداعية لدى الموظفين ويمكن إيجاز النقاط الإيجابية للمشاركة فى اتخاذ القرارات فيما يلى:

- أ- رفع مستوى العلاقات الإنسانية بين الموظفين مع بعضهم ، وبين الموظفين والإدارة.
- ب- تساعد على تحسين نوعية القرار ، وجعل القرار المتخذ أكثر ثباتاً وقبولاً لدى الموظفين فيعملون على تنفيذه بحماس شديد ورغبة صادقة .
- ج- إن للمشاركة فى اتخاذ القرار ، أثرها فى تنمية القيادة الإدارية فى المستويات الدنيا من التنظيم ، وتزيد من إحساسهم بالمسئولية وتفهمهم لأهداف المنظمة ، وتجعلهم أكثر إستعداداً لتقبل علاج المشكلات وتنفيذ القرارات التى اشتركوا فى وضعها.
- د- الأثر الكبير على رفع الروح المعنوية للعاملين وتأثير ذلك على أدائهم.

ويتطلب الأخذ بنمط الإدارة بالمشاركة توافر شرطين :

- توفر درجة عالية من الثقة المتبادلة بين الموظفين بالإضافة إلى الثقة بالنفس.
- توفر مستوى عال من القناعة بمفهوم القيادة التشاركية.

وبعد إستعراض مفهوم الدعم التنظيمى ومكوناته من العدالة التنظيمية وسلوك القادة المساند والمشاركة فى اتخاذ القرار فإن الباحثة ترى أن تطبيق هذه المفاهيم من قبل المنظمات المختلفة تخلق نوع من المواطنة التنظيمية والولاء التنظيمى المحفز للأفراد على ممارسة سلوكيات المواطنة التنظيمية بكافة أشكالها ، كما أن ممارسة أنواع مختلفة من العدالة التنظيمية تقهر أى نوع من الشائعات المغرضة التى يمكن أن تؤثر على كيان وسمعة المنظمة والعاملين بها.

وترى الباحثة أن ممارسة الدعم التنظيمى بأشكاله والعدالات المختلفة يجب أن تغلف بأخلاقيات العمل والعاملين وتتناول ذلك فيما يلى:-

9-5 أخلاقيات العمل:

الأخلاق هى الأساس الأول والأبرز الذى يقدمه الأفراد من أجل الوصول إلى الثقة المتبادلة بين الآخرين ، فمساعتك لشخص غير قادر على العمل بسبب ما فى عملك هو سبيل رائع لتشعر أنك أصبحت أفضل.

والأخلاق التى نتبعها فى أعمالنا والتى نطبقها فى حياتنا العملية ماهى إلا مثالا على الأخلاق الحميدة التى نتحلّى بها فى ظل الظروف العصيبة التى نمر بها ، فأخلاقنا التى نتعامل بها مع الآخرين تعمل بشكل أساسى على توفير الأمن ، والطريق المثلى من أجل الحصول على نتائج مرضية على وجه الخصوص فى العمل ، فأخلاقنا هى أساس إحترامنا لذاتنا وأخلاقيات العمل تتضمن منا أن نحترم أنفسنا ، ونتعامل مع الناس كما نحب نحن أن نعاملهم.

فالأخلاق مهمة كإتقان العمل تماماً ولايمكن لأحد أن يتخيل شخص متقن فى عمله ولكن لا يتمتع بالأخلاق الحميدة التى تجعل منه موظفاً وعاملاً خلوفاً ، ومحباً من قبل الأفراد والعاملين فى نفس المجال.

وقد أثبتت التجارب الكثيرة أنه عندما يترك العاملون وفقاً لـرغباتهم وأمزجتهم فإن مفاصد كثيرة ستتراكم وسوف نحصل على الخسارة والإفلاس ، وتراكم الأعمال ، وتنافر العاملين ، ونفور العملاء ، وإتاحة المجال للمفاصد الإدارية كالأهمال والرشوة والمحسوبية وتمكن الفاسدين وغير الأسوياء على حساب المخلصين والأسوياء ، ومع طول المدى يصبح إنتهاك أخلاقيات العمل أمراً معتاداً يؤدى إلى صعوبة إحترامها.

وقد أكدت الأبحاث الإدارية أن الاهتمام بقيم المهنة وأخلاقياتها من أهم أسباب التنمية والتطور لأي مؤسسة وأى مجتمع ، كما أن عدم الإكتراث بهذه الأخلاقيات يعد من أهم عوائق النجاح والنهضة والإتقان والإنجاز ، وأصحاب المهن والأعمال الذين تقتصر مفاهيم العمل عندهم على الحضور والغياب ، ويقتصر الدعم لديهم على الدعم المادى.

(1) الواجبات الأخلاقية للموظف:

هى مجموعة الأفعال والتصرفات والسلوك التى ينبغى على الموظف الإلتزام بها فى أدائه لوظيفته وتشمل :

- أ- واجب الإطلاع الشخصى بمهام وظيفته ويتحمل الموظف فى ذلك مهام وظيفته بنفسه وكذلك كل عمل يسند إليه مادام يتلاءم مع مؤهلاته.
- ب- الإلتزام باحترام الشرعية والقانون بحيث لايتجاوز الحدود المرسومة له فى النصوص.
- ج- الإسترشاد بالمصلحة العامة ، حيث يتحرى المصلحة العامة فى أدائه عن طريق سرعة البت فى القضايا وعدم المحاباة والتحيز والبعد عن الهوى بالإضافة إلى تحرى السلوك المثالى فى الأداء.
- د- إحترام الأوامر وطاعة الرؤساء فى حدود القانون .
- هـ- المحافظة على أوقات العمل ويعنى ذلك ضرورة تكريس كل وقت الدوام الرسمى للعمل المنتج.
- و- المحافظة على الممتلكات العامة ويكون ذلك عن طريق الترشيذ فى الإستهلاك والإستعمال وأن يسعى لتحقيق مستوى الإنفاق دون الإضرار بمستوى الأداء.
- ز- إتقان العمل وذلك بالسرعة فى الإنجاز والدقة فى الأداء والترشيذ فى الإنفاق.
- ح- آداب اللياقة وحسن التعامل مع الزملاء والرؤساء والمرووسين والعملاء.

ويترتب على ذلك مناخ تنظيمى صحيح يساعد على غرس روح الولاء والانتماء التنظيمى وإيجاد مستوى عال من الأداء وبالتالي يشجع على الإبداع والتطوير الإدارى.

(2) وسائل ترسيخ أخلاقيات العمل :-

- أ- تنمية الرقابة الذاتية فالموظف الناجح هو الذى يراقب الله تعالى قبل أن يراقب المسئول وهو الذى يراعى المصلحة الوظيفية قبل المصلحة الشخصية ، فإذا تكون هذا المفهوم فى نفس الموظف فسوف ينجح وتتجج المؤسسة.
- ب- وضع الأنظمة الدقيقة التى تمنح الإجهادات الفردية الخاطئة لأن الممارسات غير السوية تنتج أحيانا من ضعف النظام ، أو عدم وضوحه.
- ج- القدوة الحسنة للمدير والقائد.
- د- تصحيح الفهم الدينى والوطنى للوظيفة إذا اقتنع العامل بأن العمل عبادة وأن العمل وسيلة للتنمية الشخصية والوطنية وتحسين مستوى الدخل زاد لديه الإلتزام الوظيفى.
- هـ- محاسبة المسئولين والموظفين فلا بد من المحاسبة للتأكد من تطبيق النظام.
- و- التقييم المستمر للموظفين

(3) عناصر بيئة العمل الأخلاقية المثالية:

تحدد الباحثة عدد من العناصر التى يجب توافرها فى أى مؤسسة لتكون بذلك قد حققت بيئة عمل أخلاقية مثالية يحتذى بها ، وتعمل على إستقرار العاملين الذين يدينون لها بالمواطنة التنظيمية والولاء التنظيمى وتلخصها الباحثة فى الجدول التالى:

جدول رقم (9-1): عناصر بيئة العمل الأخلاقية

العنصر	تفصيلاته
المصادقية	* الإتصالات علنية * الوصول إلى المعلومات متاح * التكامل في تنفيذ الرؤية والأهداف * الشفافية والوضوح
الإحترام	* أخذ رأى المواطنين في القرارات الهامة * الاهتمام بالموظفين كأفراد فاعلين في المؤسسة
العدل والإنصاف	* معاملة متوازنة للجميع فيما يخص المكافآت * غياب المحاباه في التوظيف والترقيات * غياب التمييز ووجود قنوات عادلة لتقديم الالتماسات
الفخر	* الفخر بالوظيفة والإسهامات الفردية * الفخر بالعمل ضمن فريق متميز * الفخر بمخرجات المؤسسة * القدرة على إثبات الذات
الإنتماء	* الإنتماء للمؤسسة * إظهار روح المودة * التعاون مع الرؤساء والزلاء والمرؤوسين

إن العناية بأخلاقيات العمل يجب أن يكون فى أعلى قائمة الاهتمامات الإدارية تدريباً وتأهيلاً وتوظيفاً ، والذي يؤدي إلى التميز وجودة العمل.

9-6 تصور مقترح لخلق المواطنة التنظيمية لدى الشباب:

الشباب هم عماد الوطن ، وهم المنوطون بتحقيق التنمية المستدامة والنهوض بالمجتمع . وبالرغم من ذلك فقد لوحظ أن معدل دوران العمل بالنسبة للشباب عالى جداً وذلك برغم زيادة حجم البطالة والتي تقدر بنحو 12.3% وعدم توفر الوظائف بشكل كبير وترجع الباحثة هذا إلى عدم وجود مفهوم المواطنة التنظيمية والولاء التنظيمى فى كثير من الحالات لدى الموظفين الجدد من الشباب.

ونقترح الباحثة منهجية لاختيار الموظفين الجدد على أساس أخلاقى وخلق روح الولاء التنظيمى والمواطنة لديهم:-

1- معايير الاختيار الأولى للموظف :

جدول رقم (9-2): معايير الاختيار الأولى للموظف

معايير الاختيار	الشرح
قواعد المعلومات	جمع المعلومات عن المتقدم للوظيفة بطريقة لاتسمح بالتمييز بين المرشحين بناء على الدين أو الجنس أو العمر أو الإعاقة.
معيار السلوك	مراجعة المعلومات السلوكية من خلال السيرة الذاتية ومن اختبارات النزاهة والاستقامة
السمات الشخصية	معرفة السمات الشخصية مثل يقظة الضمير والوفاء وعدم التسلط والتلق وعدم التكبر فى معاملة الآخرين
أسئلة المقابلة الشخصية	فى المقابلة الشخصية مع المرشحين النهائيين تطرح اسئلة بشأن إستجاباتهم للمشاكل الأخلاقية التى واجهتهم فى بيئات العمل السابقة ، وكيف يمكنهم التعامل مع المشكلات الأخلاقية المحتملة
اختبارات أخرى	يمكن إجراء اختبارات الكشف عن تعاطى الكحوليات والمخدرات بوصفها مؤشرات على إستقامة المرشح

2- بعد إختيار الموظف الجديد تبدأ المؤسسة عن طريق المسئول عن الموارد البشرية فى تقديمه لزملائه وتعريفه ببيئة العمل والثقافة المؤسسية الخاصة ، ثم تعريفه بمهام وظيفته وإعطائه بطاقة الوصف الوظيفى الخاصة به ، ويتم تعريفه بمميزات المؤسسة التى تجعلها تتفوق على منافسيها ، وعن قيم وأخلاقيات العمل – ويجب أن يكون فخورا بإنضمامه الى فريق العمل .

3- يجب أن يدور حوار بين الموظف الجديد ومسئول الموارد البشرية حول الكيفية التى يستطيع من خلالها إستغلال نقاط قوته فى إطار وظيفته الجديدة وبأسلوب يصب فى مصلحة المؤسسة التى انضم إليها ، فمن فائدة هذا الحوار أن الموظف الشاب سينظر إلى وظيفته باعتبارها فرصة للإستفادة من نقاط قوته ، كما أنه سيعتبرها فرصة لتحقيق أهدافه وبالتالي سيقدم للمؤسسة أفضل مالىه. وتقل عنده فرصة ترك العمل ويتحقق بذلك مفهوم المواطنة التنظيمية لديه.

وفى ختام هذه النقطة ترى الباحثة أن عملية اختيار العاملين الجدد عليه عملية هامة ولكنها مجهدة ومكلفة وتستغرق وقتاً طويلاً ، لذلك يجب أن تحرص جميع مؤسسات الدولة على تفعيل المنهجية السابقة التى هدفها دمج الموظفين الجدد وبصفة خاصة الشباب بأسلوب لا يطمس هويتهم ، والإستفادة من قدراتهم على النحو الأمثل ، فضلاً عن أنها ستجنبهم ارتفاع معدل دوران العمالة الذى يسبب مشاكل عديدة.

9-7 مقترحات:

تحقق المؤسسات التى تتمتع بمستوى عال من التكامل والنزاهة والمصادقية أداءاً فائقاً لأنها تجتذب موظفين وعملاء وتحافظ عليهم وتخلق بينهم مفاهيم سلوكيات المواطنة التنظيمية وأبعادها المختلفة من الإيثار والكياسة والإلتزام العام ، والروح الرياضية والسلوك الحضارى والولاء التنظيمى والتنمية الذاتية، وتهتم بموضوع الدعم التنظيمى وأبعاده المختلفة ، وأخيراً تعلق كل ذلك بالاهتمام بأخلاقيات العمل والحفاظ عليها.

وتقدم الباحثة عدد من المقترحات القابلة للتنفيذ لتحقيق المواطنة التنظيمية والتحدى بأخلاقيات العمل:-

- (1) إعداد برامج تدريبية لتنمية مهارات التعامل مع الآخرين لكافة المستويات الإدارية وذلك فى كيفية التعامل مع الرؤساء والمرؤوسين والعملاء .
- (2) ضرورة الاهتمام بتوضيح وتفسير القرارات التى يتم اتخاذها وذلك من خلال عقد الاجتماعات الدورية مع الموظفين.
- (3) ضرورة الاهتمام بالتعرف على العوامل التى تؤدى إلى توافر نية ترك العمل لدى العاملين من خلال إجراء المقابلة الشخصية مع جميع العاملين الذين يطلبون ترك العمل.
- (4) وضع نظام موضوعى لتقييم الأداء ونظام عادل للأجور والمكافآت وذلك عن طريق ربط نظام الحوافز والأجور التى يحصل عليها الموظف بالأداء والخبرات السابقة والمؤهل العلمى.
- (5) توافر جميع قنوات الإتصال فى جميع الإتجاهات ودعم عملية التغذية العكسية.
- (6) توفير المعلومات اللازمة فى الوقت المناسب ، وإنشاء شبكة معلومات متاحة أمام جميع العاملين فى المنظمة.

- (7) إنشاء صندوق لتلقى الشكاوى والمقترحات الواردة من العاملين والاهتمام بها ومحاولة تقليل الشكاوى والعمل بالمقترحات الجادة والبناءة.
- (8) أخذ سلوكيات المواطن التنظيمية بعين الاعتبار عند تقييم الموظف.
- (9) تقدير أصحاب المبادرات الشخصية مادياً ومعنوياً بما ينمى لديهم سلوكيات المواطن التنظيمية ويجعلهم مثلاً يحتذى به.
- (10) لابد من بناء (ثقافة أخلاقيات العمل) وبثها بين الشباب وإستخدام كافة الأساليب الممكنة لترسيخها وتعميقها فى المجتمع ومن تلك الوسائل:-
 - وضع مادة أخلاقيات العمل ضمن مناهج التعليم العام والجامعى.
 - إقامة ندوات ومحاضرات فى المدارس والجامعات والنوادر تتناول الأخلاق بصفة عامة وأخلاقيات العمل بصفة خاصة.
 - إلزام جميع المؤسسات والمصالح الحكومية والخاصة بعمل حلقات نقاش ومجموعات عمل خاصة بتطبيق أخلاقيات العمل وتعديل سلوك العاملين أو تقويمه.
 - إنشاء وتشجيع الجمعيات والمؤسسات والمبادرات المهتمة بنشر فضائل الأخلاق والدفاع عنها مثل مبادرة أخلاقنا والتي تقوم بها وزارة الشباب والرياضة مع مجموعة من العلماء وتهدف إلى رد إعتبار الأخلاق والقيم داخل المجتمع المصرى ، من خلال تسليط الضوء على الجوانب الإيجابية وإستخراج أفضل مالدى المصريين من أخلاق وقيم إنسانية إنطلاقاً من أن الخير موجود داخل كل إنسان.
 - توجيه الإعلام لخدمة قضية الأخلاق بصفة عامة وأخلاقيات العمل بصفة خاصة.

الفصل العاشر

طموحات وتطلعات الشباب فى ضوء

واجبات وحقوق المواطنة

مقدمة

نادت ثورات الربيع العربى بالعدالة الاجتماعية واختلفت شكل الشعارات لكن المضمون واحد. فقد نادى الثورة المصرية بالعيش والحرية والكرامة الإنسانية، وهذا الشعار يحمل بعض من مكونات مفهوم المواطنة المجتمعية فى إطار ثورى ، حيث انعقدت الآمال على تحقيق مبدأ المواطنة بأبعاده الشاملة (الاجتماعية ، الاقتصادية - السياسية).

كما أثبتت ثورة 25 يناير 2011 مدى إهتمام الشباب المصرى بوطنه وأنه يرغب فى حياة أفضل وعيشة كريمة ومجتمع متقدم يجد فيه أمانه ويتحقق فيه طموحاته وتطلعاته. وسوف يركز هذا الفصل على مفهوم المواطنة الاقتصادية والاجتماعية لدى الشباب فى ضوء التمتع بالحقوق والالتزام بالواجبات.

يهدف هذا الفصل الى التعرف على تطلعات وطموحات الشباب بعد ثورة 25 يناير 2011 وماتلاها من أحداث وتغيرات أثرت فى هذه الشريحة العمرية الحيوية فى حياة الشباب وفى حياة المجتمع أيضا. فقد تعرض الشباب المصرى لظروف مجتمعية (اقتصادية وسياسية واجتماعية ودولية) صعبة وقاسية، حتى ان البعض منهم اختار السفر والهجرة بكافة أنواعها الشرعية وغير الشرعية ، والبعض الآخر اختار البقاء فى بلده ليساهم ويشارك فى بناءها.

التساؤلات:

- ماتطلعات وطموحات الشباب بعد الثورة؟
- ماواجبات وحقوق المواطنة لدى الشباب؟
- ماالاستراتيجية المناسبة لتنمية وتدعيم المواطنة لدى الشباب؟

10-1 مفهوم الشباب

" الشباب هم فئة إجتماعية وجيل إجتماعى تتحدد خصائصه وأوضاعه وتطلعاته بالحالة البنائية للمجتمع المحدد. وفى علاقتها بالحقب التاريخية التى مرت بها ، فشباب اليوم كانوا أطفال فى عهد سابق أثرت فى إعدادهم وفرصهم وطموحاتهم. فأثرت فى حاضرمهم ، كما أن إعدادهم وفرصهم وخياراتهم فى الحاضر، تؤثر أيا كان حجم التأثير فى أوضاعهم وخصالهم وأفعالهم ومستقبلهم " (1).

تشير تقارير الأمم المتحدة المتعلقة بالشباب: إلى أن مفهوم الشباب يعكس معانى مختلفة ترتبط بشكل واضح بالسياق المعرفى المراد إستخدامه فيه، فثمة محدد إحصائى " لمفهوم الشباب يراهم الفئة العمرية الواقعة بين 15 – 24 سنة وكتب هذا التحديد أهمية عندما يتعلق الأمر بعقد مقارنات جيلية داخل البلدان المعنية وبين البلدان والمجتمعات ، حيث يكون العمر هو المحك الأساسى فيها.

وثمة إتجاه واضح لتوسيع الشريحة العمرية التى يتم إدماجها تحت عنوان الشباب ، حيث تصل أحياناً إلى 35 عاماً ولعل ذلك يتفق وما تتجه إليه المواثيق الدولية من التوسع فى حماية حقوق قطاعات سكانية أوسع ، بهدف أن تصبح مشمولة ضمن ، شبكات أمان إجتماعى جديدة ، كما فى مصر حيث نجد إسكان الشباب يمتد ليشمل من تجاوزوا الـ 35 سنة.

وقد حدد مشروع برنامج الشباب بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية مرحلة الشباب بداية من سن الثامنة عشرة كحد أدنى الى الخامسة والثلاثين بحد أعلى ، وسوف تعتمد هذه الورقة على هذه المرحلة.

وبرغم الخلاف السائد حول تحديد المرحلة العمرية لفئة الشباب ، إلا أن الورقة لم تهتم بهذا التحديد، بقدر الإهتمام بتحديد التطلعات والطموحات الشبابية المتعلقة بالمواطنة.

10-2 مداخل دراسة الشباب :

سوف نعتمد فى هذا الفصل على الرؤية الكلية فى تناول قضايا الشباب للتركيز على فهم حاضر الشباب وتوقع مستقبلهم أو جدلية العلاقة بين أوضاعهم وفرصهم وبين الأداء السياسى والإقتصادى والإجتماعى ، وتتميز هذه الرؤية بأنها ، وإن ركزت على قضية بعينها ، التعليم أو التشغيل والبطالة ،

(1) جامعة الدول العربية ، تقرير الشباب العربى ، جامعة الدول العربية ، 2006 ، ص 10

ندرسها في كل تفاعلاتها ودينامياتها مع مستويات البنية الاجتماعية ، والأهم في هذه الرؤية أنها تنظر إلى الشباب بإعتباره فاعلاً تنموياً أصيلاً ، له إمكانيات وقدرات ، غير أن ظروفًا مجتمعية متداخلة متشابكة حالت كلياً أو جزئياً دون تطويرها وتنميتها وتوظيفها فردياً ومجتمعياً ، فهي ترى أن السياق المجتمعي الذي أحاط بالناس من بلادهم وحتى بلوغهم مرحلتهم العمرية والاجتماعية المحددة هو المسئول الأساسي عما كانوا ولا يزالون عليه.

وتوجد مداخل عديدة لدراسة قضايا الشباب منها الآتي :

مدخل حقوق الشباب :

وتتمثل أهمية هذا المدخل في أنها غيرت على نحو يكاد يكون جذرياً في التعامل مع الشباب من كونهم ذوي مشكلات ، وأنهم في حد ذاتهم بتصرفاتهم وأفعالهم مشكلة ، إلى إعتبارهم أصحاب حقوق من الضروري أن تلبى وأن تصان ، وهو ما دفع في إتجاه بلورة حقوقهم في التعليم الراقى النوعية ، العمل اللائق ، والمشاركة السياسية ، وتكوين الأسرة.

وهناك بحوث ودراسات إنطلقت من مدخل حق الشباب وتناولت تشغيل الشباب واكتسابهم المهارات واهتمت بالبحث في وضع تشغيل الشباب في بلدان الإسكوا والتغيرات الحادثة في أسواق العمل العالمية.⁽¹⁾

مدخل التنمية البشرية :

وقد عرفها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأنها عملية توسيع لخيارات الناس عن طريق تنمية القدرات وهي تمثل وسيلة وغاية في الوقت نفسه، وتتمثل هذه القدرات الأساسية الثلاث في الآتي :

أن يحيا الإنسان حياة مديدة وصحية ، وأن يحصل على المعرفة ، وأن يحيا على الموارد اللازمة التي توفر له مستوى معيشي لائق ، يحرره من الفقر ويساعده على تنمية قدراته⁽²⁾. وهذا المفهوم اعتمدت عليه التقارير الدولية والمحلية،

وأيضاً اعتمدت عليه سياسات التنمية البشرية في الدول ، ومن خلال مكونات هذا المفهوم تقاس التنمية البشرية من خلال دليل التنمية البشرية ، الذي يتضمن المكونات الثلاثة الآتية :

1- الصحة 2- التعليم 3- الدخل

(1) جامعة الدول العربية، تقرير الشباب العربي مرجع سابق ، ص ص 2، 21
(1) Undp, "Human Development Report t ",Undp,New York,2000, 2000/21.

وقد تطور هذا المدخل تطورات عديدة منها التنمية الإنسانية و حقوق الانسان ، وسوف نعرض لبعض من هذه المداخل كالاتى:

أبرز أبعاد التنمية البشرية فى المحاور التالية :

- 1 - **التعليم والصحة:** ويركز على الحق فى التعليم ونوعيته والترابط بين مخرجات لتعليم وسوق العمل.
- 2 - **السلوكيات الخطرة بين الشباب :** كالتدخين وإستهلاك الكحول والمخدرات والعنف والجنوح.
- 3 - **العمل والنشاط الإقتصادى :** ويتناول معدلات النشاط الإقتصادى والبطالة بين الشباب.
- 4 - **الخيارات :** يركز على توسيع خيارات الشباب فى المشاركة الاقتصادية و الإجتماعية ، وهو محور يقترب إلى حد واضح من تمكين الشباب.

وفى ضوء هذا أنطلق عدد من الدراسات والمسوح التى إعتمدت فى رصدها لواقع الشباب على مؤشرات التنمية البشرية مثل المسح العربى لصحة الأسرة ، بجانب التقرير السنوى الذى تصدره الأمم المتحدة حول الشباب.

- 5 - **الصراع الثقافى :** أنطلقت تلك المقاربة من قضيتين نظريتين أساسيتين :

الأولى : تؤكد وحدة الإنسان فى خصائصه الأساسية من النواحي العقلية والنفسية والوجدانية والفيزيولوجيه وإشتراك جميع المجتمعات فى أساسيات الهياكل المؤسسية وبعض الأدوار الرئيسية (العائلة والمدرسة على سبيل التخصيص)

الثانية: ترى العولمة بآلياتها ونتائجها إطاراً وسياًقاً عاماً موحداً لتطور المجتمعات ، حتى وإن اختلفت بعض المجتمعات فى موقعها من العولمة وفى ردود فعلها عليها ، إلا أن آليات العولمة قادرة على إختراق الحدود الوطنية ، يساعد فى ذلك ثورة الإتصالات ووسائل الإعلام ، بما يمكنها من التأثير أو حتى خلق سلوكيات ومفاهيم عابرة للقوميات ، ومن هنا طرحت داخل هذه المقارنة قضايا المراهقة والشباب (كالعنف والجنوح) كموضوعات للبحث والدراسة ، بإعتبار أن الشباب والمراهقين هم الفئات الأكثر حساسية إزاء المجتمع وفعالية مؤسساته وإحتمالات المستقبل ، الأمر الذى يجعل إشكاليات المراهقة والشباب على المستوى العالمى والإقليمى والوطنى (ترتبط مباشرة بالأسئلة والتحديات التى يطرحها العالم المعاصر .

أن التصدى لدراسة الشباب تتطلب كما ذهب رايت ميلز ضرورة تسلح الباحث بما أسماه " الخيال العلمى الاجتماعى " حتى يتشنى إدراك إبعاد المجتمع وقضاياه ، فهذا الخيال قادر على أنى ساعد الباحث فى فهم أن الفرد جزء من بناء إجتماعى ، وأن البناء الاجتماعى جزء ومرحلة من مراحل التاريخ ،وبالتالى إدراك سياق المشكلات وبإعتباره سياقاً بنائياً وليس فردياً أو شخصاً ذاتياً .

مفهوم المواطنة

"إن مفهوم المواطنة يتسم بقدر من التداخل مع مفاهيم أخرى، وان مفهوم المواطنة يندرج تحت تلك الفئة من المفاهيم التى تسمى مفاهيم المنظومة والتى يقصد بها أنها تتقاطع وترتبط بمجموعة أخرى من القيم والمفاهيم بما تحمله من طبيعة معيارية ، وذات أبعاد إجرائية على سبيل المثال ، يتقارب ويتقاطع مفهوم المواطنة مع حقوق الإنسان وحقوق المرأة الإنسانية وخاصة فى موضوع عدم التميز بين جميع المواطنين أيا كانت دياناتهم أو مذهبهم أو طوائفهم أو أعراقهم. كما يتداخل ويوجد قدر من الخلط فى كثير من الأحيان بين المواطنة والديمقراطية .

تعريفات للمواطنة

المواطنة هي تمتع الشخص بحقوق وواجبات، وممارستها فى بقعة جغرافية معينة، لا تميز بينهم بسبب الاختلاف فى الدين والنوع أو اللون أو العرق أو الموقع الاجتماعى.... الخ. وبالتالي فإن القانون يحقق المساواة داخل المجتمعات، ويفرض النظام، ويجعل العلاقات بين البشر متوقعة، أى تجري وفق تصور مسبق يعرفه ويرتضيه الجميع.

المواطنة هي علاقة فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة، وما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق فى تلك الدولة، فالمواطنة تتضمن مستوى من الحرية تصاحبها مسؤولية مناسبة.

المواطنة هي مجموع القيم الإنسانية والمعايير الحقوقية والقانونية المدنية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية، التى تمكن الفرد من الانخراط فى مجتمعه والتفاعل معه إيجاباً والمشاركة فى إدارة شؤونه، وهو ما يجعل المواطن "الفرد" متفاعلاً مع محيطه.

المواطنة إحساس بالانتماء وشعور بالولاء للدولة والوطن، وهي كيان من المشاعر والحقوق والواجبات والروابط الأخلاقية والإنسانية والقانونية بين الإنسان وتراب الوطن، وبين الوطن بكيانه السياسي ومختلف مواطنيه.

فالمفهوم له العديد من المداخل والأبعاد المرتبطة به والتي تقيد بعضها البعض ، فى ضوء السياق التاريخى لتطور التاريخى لتطور مفهوم المواطنة حيث يحتوى المفهوم على مداخل متعددة هي:

- المدخل القانونى والمدخل الاقتصادى والاجتماعى والثقافى.:

تعريف المواطنة من المدخل القانونى : مساواة جميع الأفراد أمام القانون دون تمييز لأحد دون الآخر، وتكون هذه المساواة على مستوى النصوص القانونية والممارسة العملية لتطبيق القانون والمساواة فى القانون فيما يعرف بالمواطنة القانونية ، وهي أول المستويات والمداخل التى بنى عليها بقية الحقوق الأخرى المرتبطة بالمواطنة فى المجالات الأخرى. فى ضوء المساواة المدنية بين جميع المواطنين كأفراد متساوية أمام القانون

- **المدخل السياسى :** فيما عرف باسم المواطنة السياسية والتي ترتبت على أثر المساواة فى الأهلية القانونية لجميع المواطنين ، وهي المعنية بحصول قاعدة أكبر من المواطنين على حقوق سياسية ، مثل حق التمثيل النيابى . وينظر هذا المدخل للمواطنة من خلال العملية السياسية أى من خلال دور المواطن وحقوقه وواجباته التى يقوم بها فى إطار السياسة من التصويت فى الانتخابات والحق فى الانضمام للأحزاب وحرية التنظيم والتعبير . أى بالمشاركة بصفة عامة فى إدارة شئون البلاد .

- **المدخل الاقتصادى :** يرى ضرورة العدالة بين الأفراد فى الفرص وعدم تهميش الفئات الاجتماعية الضعيفة مثل النساء ومحدودى الدخل ، ، ويهدف هذا المدخل إلى تحقيق الإستقرار والرضا الاجتماعى لجميع الأفراد وتقوية قدرات الفئات الأضعف فى المجتمع ، وهو الإتجاه الأحدث .. إلا أن التطور التاريخى لهذا المفهوم بدأ بالأساس مع الثورة الصناعية ، وتطور المجتمع ، وأنماط الملكية ، ومحاولة ترسيم العلاقة بين الدولة وهذه الطبقات وأصحاب الأملاك وهو متداخل مع الحقوق السياسية.

أما على المستوى الاقتصادى فيبدو أن هناك خلل بنيوى فى توزيع الموارد والمقدرات وهو مايفسر حالة الإفقار التى يعانى منها كثير من المواطنين فى البلدان العربية ، وعى الإشكالية

التي تأخذ بعداً أعمق فى حالة كان هناك تطابق بين الفقر وبين جماعات أو مكونات اجتماعية بعينها خاصة فى المناطق التي تتواجد بها أقليات تعاني من الفقر وقلة الموارد ، وارتفاع نسبة البطالة والذي قد يترافق معه إستغلال من السلطات للمقدرات الاقتصادية والطبيعية دون انعكاس على مواطنى هذه المناطق" (1) .

وكما سبق أن ذكرنا أنه توجد أربعة أوجه رئيسية لمفهوم المواطنة : المواطنة القانونية والتي تشير إلى الحق فى التمثيل السياسى سواء من خلال الانتخاب أو الترشح فى المجالس النيابية والمشاركة فى إدارة شئون البلاد والمواطنة الاجتماعية والتي تضمن مساواة كافة المواطنين فى الفرص وضمان حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية فى إطار عمليتى الإنتاج وتوزيع الموارد ، والمواطنة الثقافية التي تحمى الحقوق الثقافية والدينية لكل مكونات المجتمع ، وقد تم التأكيد على هذا البعد الثقافى فى المواطنة فى ظل تنامى صعود الهويات الثقافية سواء الدينية أو العرقية خلال العقود الأخيرة ومطالبتها بحقوقها الدينية والثقافية.

ونستخلص مما سبق من تعريفات المواطنة أن المواطنة الاجتماعية والاقتصادية تعنى الآتى:

- الحق فى الصحة
- الحق التعليم
- الحق فى التشغيل أو الحماية من البطالة

أما المواطنة الثقافية تعنى:

- إعتراف الدولة بهوية المواطن وحقه فى الاختلاف.

أما المواطنة السياسية تعنى

- الحريات الأساسية وهى:
- حرية التعبير
- حرية المساواة أمام العدالة
- حق الملكية
- المشاركة السياسية بكافة جوانبها

(1) البدائل ، المواطنة والتكوينات الاجتماعية فى المنطقة العربية ، منتدى البدائل العربى للدراسات ، ط1 ، 2015.

- حق التصويت ، حق الترشح ، حق الحماية فى الخارج

الحريات والحقوق الأساسية

وتنقسم حقوق المواطن هذه إلى:

حقوق مدنية وسياسية وتشمل هذه الحقوق:

حق كافة أفراد البشرية بالحرية والمساواة في الكرامة والحقوق، مثل: الحق في الحياة، الحق في عدم التعرض للتعذيب والعقوبات والمعاملات القاسية أو المحاطة بالكرامة.

الحق في المساواة أمام القانون، الحق في عدم التدخل التعسفي في الحياة الخاصة، الحق في حرية التنقل واختيار مكان الإقامة داخل حدود الدولة.

الحق في الزواج.

الحق في التملك.

الحق في حرية التفكير والضمير والدين والاعتقاد، الحق في حرية الرأي والتعبير، الحق في حرية الاشتراك في الجمعيات والجماعات السلمية.

الحق في الاشتراك في إدارة الشؤون العامة لبلده، الحق في تقلد الوظائف العامة في البلاد، الحق في المشاركة في الانتخابات الدورية ترشيحا وتصويتا.

مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية

ومن هنا فان الحد الأدنى لاعتبار دولة ما، مراعية لمبدأ المواطنة من عدمه يتمثل في وجود شرطين جوهريين: أولهما: زوال وجود مظاهر حكم الفرد أو القلة من الناس، وتحرير الدولة من التبعية لشخص الحاكم. وثانيهما: اعتبار جميع السكان الذين يتمتعون بجنسية الدولة، مواطنين متساوين في الحقوق والواجبات يتمتع كل فرد منهم بحقوق والتزامات مدنية وقانونية متساوية، كما تتوفر قانونية وامكانيات اجتماعية تتيح ممارسة كل مواطن حق المشاركة السياسية الفعالة وتولي المناصب العامة.

وجدير بالتأكيد ان الجوانب المدنية والقانونية والسياسية من حقوق المواطنة وواجباتها ليست كافية للتعبير عن مراعاة مبدأ المواطنة، هذا بالرغم من كونها أبعادا لازمة. فإلى جانب ذلك هناك أيضا الحقوق الاجتماعية والاقتصادية (Oliver and Heater 1994:92-113)، التي لا يمكن ممارسة مبدأ

المواطنة على أرض الواقع دون توفير حد أدنى من هذه الحقوق والضمانات للمواطن حتى يكون للمواطنة معنى ويتحقق بموجبها انتماء المواطن وولاءه لوطنه وتفاعله الإيجابي مع مواطنيه. وعندما يتحقق انتماء المواطن وبالتالي ولاءه في دولة ما، تنتقل المواطنة من كونها مجرد توافق أو ترتيب سياسي تعكسه نصوص قانونية، لتصبح المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات قيمة اجتماعية وممارسة سلوكية يعبر أداها من قبل المواطنين عن نضج ثقافي وإدراك حقيقي لفضيلة معاملة جميع المواطنين على قدم المساواة دون تمييز بينهم بسبب الدين والمذهب والعرق أو الجنس.

حقوق وواجبات المواطنة المجتمعية:

مما سبق نستخلص ان للمواطنة حقوق وواجبات مجتمعية للشباب في كل المجالات التي تصنع من اجلهم من قبل الدولة ومن خلالهم كطاقات حيوية تستطيع ان تطور المجتمع وان تتقدم به. وسوف نتاول تلك الحقوق والواجبات كمايلي:

1- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فتشمل:

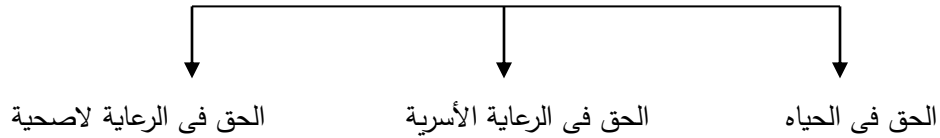
الحق في الضمانات الاجتماعية، الحق في العمل، الحق الحماية من البطالة، الحق في الأجر المتساوي للعمل المتساوي، الحق في إنشاء النقابات أو الانضمام إليها، الحق في مستوى من المعيشة كاف للمحافظة على الصحة والرفاهية. حق الأمومة والطفولة في مساعدة ورعاية خاصتين، الحق في التعلم، الحق في الاشتراك الحر في حياة المجتمع الثقافية، وفي الاستمتاع بالفنون والمساهمة في التقدم العلمي والاستمتاع بنتائجه. وأما الحقوق في التنمية والبيئة فإنها ترتبط بحقوق التضامن الإنساني الذي يتجاوز الأفراد والدول ليرتبط بالتضامن بين جميع الشعوب؛ لذلك فانه يشمل حقوقا مثل: الحق في التنمية للجميع - حق الجميع في السلم - حق الجميع في بيئة سليمة"⁽¹⁾

(1) جمال بلدحمان " المواطنة المسؤولة: دليل المفاهيم والمواضيع " .

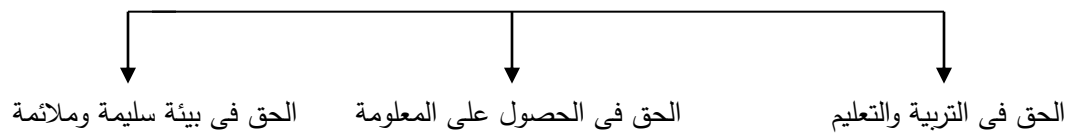
شكل رقم (10-1)

أنواع الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية⁽¹⁾

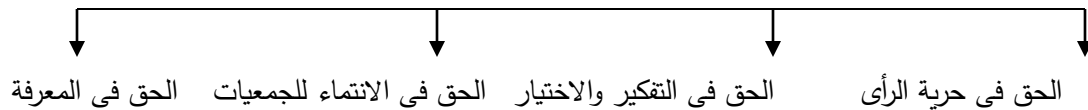
(1) حق البقاء



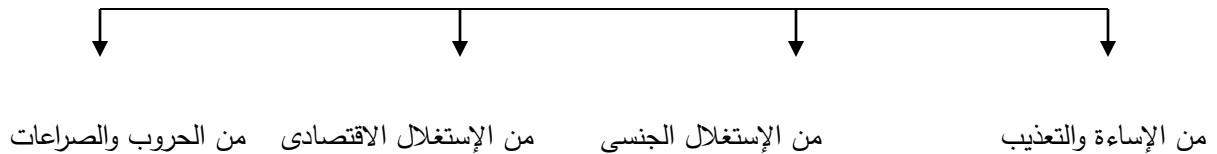
(2) الحق فى النماء



(3) حق المشاركة



(4) حق الحماية



(1) جمال بند حمان "المواطنة المسئولة: دليل المفاهيم والمواضيع"، المعهد العربى للتنمية والمواطنة، لندن 2007، ص 12

المواطنة ومفهوم الواجبات

ويضيف الباحثون إلى مفهوم الواجبات مفهوم المسئوليات التي قسموها إلى قسمين هما المسئوليات الإلزامية والمسئوليات التطوعية.

المسئوليات المفروضة: تتضمن مجموعة من الالتزامات التي تفرض على المواطنين تجاه الدولة بموجب الدستور والقوانين مثلما هو الحال مع الضرائب، والالتزام بالقوانين التي يشنها ممثلو الشعب في البرلمان.

المسئوليات التطوعية: يقوم بها المواطنون طوعية دون فرض التزامات عليهم بشأنها، ويمكن التمثيل لها بالمشاركة في الحياة السياسية والمدنية، والنقد البناء للحياة العامة، والعمل على تضيق الفجوة ما بين الواقع الذي نعيشه والغايات والآمال الديمقراطية التي نرجوها، والتطوع في الأعمال المدنية، وحماية البيئة... وغيرها من المهام.

تسمح هذه الاختيارات بجعل ترسيخ قيم المواطنة مبنيا على أسس منهجية، حيث تعمل التربية القيمية على ترسيخ القيم الذاتية، وقيم العلاقات، وقيم البيئة.⁽¹⁾

شكل رقم (10-2) قيم المواطنة

القيم الذاتية	قيم العلاقات	قيم البيئة
- تقدير الذات - التفكير الإيجابي - الثقة بالنفس - تقدير الحقيقة والعدل وحقوق الانسان وسيادة القانون	- الموضوعية - احترام الآخر - احترام التنوع والاختلاف - المشاركة في الحياة العامة	- تقدير البيئة الطبيعية - والمساهمة في حمايتها - مكافحة التلوث

(1) المرجع السابق ص 15

10-3 احتياجات و اهتمامات ومشكلات الشباب:

10-3-1 الشباب والاهتمام بقضايا الوطن:

قد أثبتت ثورة 25 يناير 2011 مدى إهتمام الشباب المصرى بوطنه وأنه يرغب فى حياة أفضل وعيشة كريمة ومجتمع متقدم يجد فيه أمانه ويتحقق فيه طموحاته وتطلعاته.

ولانستطيع أنا نتناول المواطنة عند الشباب دون التطرق إلى مدى اهتمام الشباب بوطنه أى إهتمامه بالشأن العام ، وفى هذا الصدد قد قام المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية بعمل مسح اجتماعى عن الشباب المصرى همومه واهتماماته فى التقرير الاجتماعى المصرى الذى رصد وحلل كل مايخص الشباب بالشأن العام والشأن الخاص له لقياس التغير الذى حدث والتعرف على المستقبل.

فقد رصد ذلك المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية من خلال نتائج إستطلاع الرأى عن اهتمام الشباب بالشأن مقياساً بإدراكهم وبوعيهم بأهم مشكلات المجتمع وقضاياها ، وقد تمثل اهتمام الشباب هذا من جانبه الكمى فى ارتفاع قيمة مؤشر الاهتمام ، حيث تراوحت قيمته بين 83.4% و 99.7% ، كما تمثل من جانبه الكيفى فى إحاطة الشباب بأهم قضايا الوطن ومشكلاته فى تنوعاتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وفى تقييمه لما تلقاه هذه القضايا والمشكلات من إهتمام من جانب الحكومة ، وفى حكمه على أحوال الوطن الحالية مقارنة بما كانت عليه فى الماضى القريب . وفى توقعاته المستقبلية لمسار هذه الأحوال مع تحديده بوضوح لما يريده للوطن فى المستقبل كل هذه الآراء والرؤى الكيفية للشباب المصرى أكدت مضامينها إتساع وارتفاع مستوى اهتمام الشباب بالشأن العام المصرى بحيث تحول هذا الاهتمام ليصبح هما أساسيا ، بل وهما ثقيلًا جاثما على صدورهم وشاغلا لأذهانهم ، فإنهم سواء بالنسبة لحاضر الوطن أو بالنسبة لمستقبله⁽¹⁾.

كما تصدرت البطالة قائمة مشكلات أو هموم الوطن فى رأى الشباب المصرى ، بفارق كبير عن غيرها من مشكلات الوطن وهمومه ، فالبطالة هى القضية التى تشغل إهتمام أكبر نسبة من الشباب (37.0%) بالنسبة لأحوال الوطن ، وهى فى رأيهم من أهم المشكلات التى تعانى منها مصر (78.7%) بل هى أهم مشكلة من بين هذه المشكلات (47.9%). وكان الحد من البطالة وتوفير فرص عمل أيضا على رأس مايريد الشباب أن يتحقق فى مصر فى المستقبل القريب (44.3%).

(1) المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، التقرير الاجتماعى المصرى مج2 " الشباب المصرى همومه واهتماماته " المركز القومى للبحوث الجنائية ، القاهرة 2013

وأيضاً اهتم الشباب بقضايا الوطن الأخرى. ومنها الفساد والرشوة والوساطة والمحسوبية حيث احتلت المرتبة الثالثة من الأمور التي لايرضى عنها الشباب في مصر وشكلت نسبة 17.6% من كافة القضايا التي تشغلهم.

أما من ناحية التطلعات السياسية في مجملها احتلت المرتبة الثانية مباشرة بعد الاقتصادية. إن وعى الشباب وإدراكه بقضايا الوطن انعكس على رؤيته المستقبلية وتوقعاته لأحوال الوطن حيث أنهم أدركوا أنها لم تتحسن منذ خمس سنوات بنسبة 64.7% بل اتجهت إلى الأسوأ بنسبة 48% كما توقعوا أنها تتجه إلى الأسوأ خلال الخمس سنوات القادمة بنسبة 37.8%.

وبالفعل قد قامت الثورة (25 يناير 2011) كما توقع الشباب أن الأحوال تتجه نحو الأسوأ. وأن الحكومة غير مهتمة بمشكلات الوطن وبالتالي غير مهتمة بمشكلات الشباب أيضاً. أو أنها مهتمة بنفسها أو بمصالحها ،أو مصالح من يهيمنها بنسبة 44% من الشباب ⁽¹⁾.

- ومن مشكلات الشباب الاغتراب وشيوع ثقافة الاغتراب التي سوف نتناولها

10-3-2 ثقافة الاغتراب:

يعيش الشباب المصري أزمة اغتراب حقيقي في مجتمعهم، وهذا الاغتراب ناتج عن طبيعة الأعراف والتقاليد التي تحكم المجتمع، وعدم تطورها بما يتناسب مع متطلبات الشباب، بخلاف عدم تطورها لكي تتناسب مع مقتضيات العصر والتطورات المحيطة في العالم الخارجي، هذا بالإضافة الي تجاهل وعدم الاهتمام الذي تعاني منه مشاكل وقضايا الشباب، وذلك على المستوى الرسمي وغير الرسمي، فجيل الشباب هو غالباً ليس قائمة الأولويات الرسمية، وهم في تصور المجتمع جيل لم ينضج بعد، وما زال في مرحلة النمو، ولا يمكن الاعتماد عليه، وقدرته على تحمل المسؤولية تكاد تكون معدومة. ويرى علماء الاجتماع أن الشباب الذين يعانون من هذه الظروف يكون أمامهم ثلاثة اختيارات فقط، هي اما الانسحاب من الواقع ورفضه وهو ما يسمى بالاغتراب، واما الخضوع له في الوقت الذي ينفر منه، واما التمرد على هذا المجتمع ومحاولة تغييره ولو كان ذلك بقوة السلاح.

والذي يهمننا في هذا الصدد هو إحساس الشباب بالاغتراب، فعندما يصل الشباب الي درجة الاغتراب فانهم لا يستطيعون مواجهة الآخرين أو شرح أفكارهم عن أي شيء حتى ولو عن اللهو والمتعة: ولا يستطيعون التحدث عن وماذا يحبون ويكرهون ولماذا؟ ولا يستطيعون التصريح برأيهم بخصوص مجتمعهم وعائلاتهم

(1) المرجع السابق ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية ، الشباب المصرى همومه واهتماماته ص 84 ، 85.

والقوانين التي تحكمهم، خاصة في ظل الفكر الابوي الذي يحكم المجتمع، وهو ما يدفع الشباب الي أن يكذبوا ولا يعترفون بما هو موجود في رؤوسهم، لان جل ما في رؤوسهم يدخل في نطاق العيب في رأي مجتمع الكبار، وهو ما يؤدي الي ن يشعر الشباب بأنهم معزولون في مجتمعهم، مرفوضون بسبب أفكارهم. كما يدفعهم هذا الشعور بالابتعاد عن المشاركة في شتى جوانب الحياة سواء السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية، والإحساس باللامبالاة بما يجري حولهم، وعدم الاهتمام بتراث أو بتاريخ أوطانهم، وقد حولتهم تلك المشاعر المتناقضة في دخلهم الي مخزن يغرف منه كل من لديه مصلحة خاصة في تجنيدهم واستخدامهم. كما أنها تدفع أعدادا كبيرة منهم – وخاصة المتعلمين – الي البحث عن مجتمعات جديدة تفتح لهم مجالا لتحقيق طموحاتهم، وتلبي رغباتهم وأحلامهم، لعدم توافر الظروف التي تمكنهم من إثبات ذواتهم في وطنهم، فتمتص الدول المتقدمة جزءا لا يستهان به من نخبة المتعلمين والطموحين والجادين من شبابنا، ومن يبقى داخل مجتمعه يصبح حبيسا فيه، ويصبح كالغريب في وطنه، وتجبره الظروف في بعض الأحيان لي ان يتحول الي إدارة متفجرة سياسيا أحيانا واجتماعيا أحيانا أخرى، فجزء منه انجرف وراء الجريمة والمخدرات، وجزء كبير جذبته قوى التطرف وتحول الي أدوات حادة ومعاول هدم.⁽¹⁾

10-3-3 تطلعات وطموحات الشباب بعد الثورة:

ان الشباب هم الطاقة الحيوية والمحرك الأساسي فى أى مجتمع ، فقد تنوعت وتعددت طموحاتهم بعد الثورة ورؤيتهم لمستقبل أفضل. ومن الدراسات التى اهتمت بالشباب بعد الثورة دراسة يهام محى الدين ⁽²⁾ عن قلق المتقبل لدى الشباب واهتمت بفرص العمل لدى الشباب :

10-4 إستراتيجية مستقبلية لتنمية وتدعيم المواطنة لدى الشباب المصرى:

تتضمن هذه الإستراتيجية رؤية إتجاهين فى تنمية المواطنة لدى الشباب :
الإتجاه الأول تنمية المواطنة على المدى القصير . والإتجاه الثانى لتنمية المواطن على المدى البعيد.

(1) مركز الدراسات المستقبلية قضايا مستقبلية، ثقافة الشباب المصرى العدد (2) نوفمبر ، مركز المعلومات ودعم

اتخاذ القرار بمجلس الوزراء 2006 ، ص 11 ، ص 12

(2) ريهام محى الدين "قلق المستقبل: رؤية الشباب لفرص العمل بعد ثورة 25 يناير.

1- على المدى القصير: لتنمية المواطنة لدى الشباب المصرى من خلال إنجاز الرسائل التسع لتقرير التنمية البشرية لمصر عام 2010 لأن هذه الرسائل تتضمن علاج المشكلات الآتية التى يعانى منها الشباب المصرى.

إن التأثير على حركة الشباب عبر المراحل الإنتقالية المختلفة يتطلب وضع إطار متماسك ، فالسياسة القومية للشباب يجب أن تحدد الأولويات، وتتسق بين الإجراءات وتضع خطوطا واضحة للمساءلة عن النتائج التى عادت على الشباب . كما يجب إدماج هذه السياسة فى التخطيط القومى وآليات التنفيذ من خلال الوزارات المعنية والأطراف صاحبة المصلحة . وسوف تستفيد من إدماج الشباب - الذين يتطوعون ويقودون هذه المشروعات - مبادرات منظمات المجتمع المدنى التى يجب تشجيعها حتى يمكن أن تستجيب لاحتياجات فئات معينة (مثل محو أمية الفتيات)، أو تبنى البرامج التى تتصدى لقضايا قومية (مثل تخفيض الفقر).

2- على المدى البعيد: يجب أن يدلى الشباب برأى قوى فى نوعية الخدمات المقدمة لهم ويجب على الشباب أن يصبحوا أطرافاً فاعلة للتغيير حتى يمكن تغيير الأعراف الثقافية التقليدية فى اتجاه التسامح ، وترسيخ القيم الجديدة وبخاصة المساواة بين الجنسين ، وتعزيز الحكم الرشيد . وفيما يلى تسع رسائل تبرز التوصيات الأساسية لهذا التقرير الخاصة بالإجراءات اللازمة لتوسيع آفاق الفرص أمام الشباب فى مصر .

الرسالة الأولى: التغلب على فشل نظام التعليم : يجب على صانعى السياسات ورجال التعليم أن يسعوا جاهدين إلى تحقيق توافق أفضل بين مخرجات المؤسسات التعليمية على كافة المستويات ومتطلبات سوق العمل . وهذا يتضمن إعادة النظر فى التوازن فى دراسة المواد التعليمية المختلفة ، والمهارات ومجالات الدراسة ، إلى جانب تطوير التعليم الفنى ، ومراجعة المناهج لغرس مهارات حل المشاكل ، وتطوير القدرات الإدارية والقدرة على قيادة الأعمال وإعلاء قيمة العمل الحر . وبالنسبة للأمية والتسرب المبكر من التعليم ، يمكن أن يعزى 80% من هذه الظاهرة إلى الفقر والتحيز ضد النوع الاجتماعى فى المناطق الريفية ، والحل يتمثل فى تدخلات تعتمد على الاستهداف الجغرافى ، وبخاصة بالنسبة للتحويلات النقدية المشروطة التى تجمع بين تقديم الدعم المالى للأسر والمساعدة فى محو الأمية والتعليم والتدريب فى برامج تكوين المهارات التى يحتاجها سوق العمل.

الرسالة الثانية : كسر دائرة الفقر : وهذا يجب أن يركز على الشباب آخذاً فى الاعتبار التفاعل المتبادل بين الفقر وأسبابه ، وبخاصة نقص التعليم والمهارات ، وعدم توفر وظائف مناسبة . ويكون الحل هنا أيضاً فى الاستهداف الجغرافى للأسر الفقيرة من خلال حزمة من التدخلات عبر القطاعات من بينها : التدريب من خلال العمل ، ومحو الأمية ، وتوليد الدخل . ويتيح المشروع القومى لتنمية الألف قرية الأكثر فقراً فرصة فريدة لمصر من أجل تعبئة كافة الموارد المالية والإدارية للحكومة والقطاع الخاص والمجتمع الدنى لإجتثاث جذور الفقر المدقع بكل مظاهره ويجب إعطاء الشباب دور أساسى فى جهود تعبئة الموارد ، وهو مايجعل الاهتمام بالقضايا القومية من خلال العمل التطوعى هدفاً وغاية لهم وهناك عدد من المشروعات القومية فى الخطة الخمسية الحالية وترتكز على الأهداف الإنمائية للألفية ، ويمكنها أن تستفيد من رأس المال البشرى لمصر المتمثل فى شبابها .ويمكن إتاحة الفرصة للمشروعات الصغيرة المبتدئة للإستفادة من البرامج القومية.

الرسالة الثالثة: خلق وظائف : هناك فرص عمل كثيرة فى القطاعين المنظم وغير المنظم ، لكن ينبغى أن تكون الدولة مسئولة عن جعل هذه الوظائف تحظى بالاحترام وأمنة ومجزية والحل هو أن تساهم الحكومة فى مدفوعات الضمان الاجتماعى لوظائف الشباب الجديدة ، كما أوصى بذلك تقرير التنمية البشرية لمصر عام 2005 وبالإضافة إلى دعم الأجور المقترح (المساهمة فى مدفوعات الضمان الاجتماعى) فإن التعليم والتدريب سوف يعنى دخولاً أعلى لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة . وإيرادات ضريبية أكثر للحكومة يمكن إستخدامها فى تعزيز نظام الموازنة المعتمد على الموارد الذاتية ، ويجب تعيين الشباب فى الوظائف الحكومية عندما تكون هناك حاجة حقيقية ، وتوجد فرص عمل فعلية ، وعلى الرغم من وجود عمالة زائدة فى الجهاز الإدارى للدولة ، مازال هناك عجز فى الكثير من المهن ، مثل مهن التدريس والتمريض فى الكثير من المحافظات ، حيث لايتقدم لها عدد كاف لشغلها سواء نتيجة انخفاض المرتبات أو لبعد مكان هذه الوظائف ، وهنا أيضاً يقترح وضع برنامج قومى لفترة محددة لتوظيف الشباب يستهدف تحقيق كافة الأهداف والمؤشرات المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية.

الرسالة الرابعة : التركيز على الثقافة : هناك شواهد متزايدة تشير إلى تراجع نزعات التسامح واحترام الآخرين ، سواء كان ذلك تجاه من لهم إنتماءات دينية معينة ، أو تجاه النوع الاجتماعى ويمكن للمبادرات المرتكزة على الشباب فى مجال الاهتمامات الاجتماعية أن تتغلب على التحيز ضد هذه المجموعات الصغيرة . وتشير الشواهد أيضاً إلى أن قيم وتوجهات المعلمين ، والمحتوى المحدود للمناهج مسئولة عن هذا الإتجاه المؤسف . ويؤدى التركيز أكثر على المواد التعليمية الليبرالية ، والموسيقى ،

والمسرح ، والفنون بوجه عام إلى تنمية التفكير الخلاق والقدرات الإبتكارية . وهذا سيحد من التحيز لوجهات النظر ضيقة الأفق . وسوف يؤدى التحالف مع مبادرات الشباب العالمية إلى تطوير أفكار الأطفال والشباب الذين يتمتعون بالعقلية المفتوحة والموهبة التى تمكنهم من التغلب على الآراء العالمية المحدودة . وفى مصر ، من الضرورى إحياء ثقافة الإبتكار والإبداع لدى الشباب بعد أن أصابها الإهمال لعقود طويلة ، حيث يسمح إتساع الأفق لطاقت الشباب - الذين هم قادة المستقبل - بإيجاد حلول جديدة ومبتكرة للمشاكل الحالية.

الرسالة الخامسة: القضاء على التمييز ضد النوع الاجتماعى : مازال إقصاء الشابات والنساء مشكلة حادة فى مصر ، ولهذا من الضرورى تبنى مجموعة من التدخلات التشريعية والبرامج لمحاربة مصادر التمييز عميقة الجذور فى الثقافة المصرية . وهناك دور يلعبه التعليم ، كما يجب أن تمتد الإصلاحات التى أدخلها قانون الطفل الجديد إلى الإناث فى الفئة العمرية (18 - 29 سنة) ليستقن منها ، وفيما يتعلق بالمشاركة الاجتماعية - الاقتصادية هناك ثلاثة مشروعات حيوية تؤثر على الفتيات والشابات يجب توسيع نطاقها وهى : التعليم فى مرحلة ما قبل المدرسة ، ومدارس الفصل الواحد للبنات والتحويلات النقدية المشروطة . وقد تم تبنى هذه البرامج الثلاثة فى الخطة الخمسية الحالية ، وذلك إستنادا لتوصيات تقرير التنمية البشرية لمصر عام 2005 ، ولكن تنفيذ هذه البرامج سوف يتأخر عن التاريخ المستهدف وهو عام 2012.

الرسالة السادسة : رفاهة الشباب : يجب على المجلس القومى للشباب أن يأخذ زمام المبادرة بإصدار المبادرات بإصدار تقرير سنوى عن المؤشر القومى لرفاهة الشباب . وهذا المؤشر - الذى تم إعداده كجزء من تقرير التنمية لعام 2010 - يقيس التقدم الذى تحقق فى مؤشرات الشباب من حيث الوصول للخدمات والدخل ، والحرمان ، والنوع الاجتماعى ، والتشغيل إلى جانب المشاركة فى العمل العام والحياة الأسرية ، وقت الفراغ والأمن. وهناك أربعة أهداف لهذا المؤشر هى : رصد مستويات وشدة حرمان الشباب تحديد وضع الشباب المصرى بالمقارنة بوضع الشباب فى الدول الأخرى قياس التقدم فى رفاهة الشباب عبر الوقت زيادة الوعى بكافة جوانب رفاهة الشباب . ويجب الاستعانة بالدراسات والبحوث الأخرى ، سواء تم إعدادها بمبادرات عامة أو خاصة ، لتكتمل قاعدة بيانات المجلس القومى للشباب الخاصة بالمؤشر . ولتتمد صانعى السياسات بالمعلومات عن مجالات الشباب التى تحتاج لتدخلات خاصة.

الرسالة السابعة : ممارسة السلطة (الحكومة) : إن تعزيز مشاركة الشباب فى ممارسة السلطة المستجيبة سوف يودى إلى تحسين أداء الحكومة وفى القطاع الحكومى يمكن أن تتوفر فرص للشباب من خلال نظام الأجر مقابل الأداء ، ونظام إدارة الموارد البشرية القائم على الكفاءة وزيادة إستخدام نظام الحكومة الالكترونية لمكافحة الفساد وإعادة صياغة العقد الاجتماعى الذى يربط بين صاحب العمل والعاملين والالتزام الشديد بنظام إدارة الموارد البشرية القائم على الجدارة يمكن أن يحد من المحسوبية ومحاباة الأقارب والواسطة كمدخل للتوظيف أو الترقية . ويمكن للشباب من خلال منظمات المجتمع المدنى والإعلام المستقل أن يشكلوا قوة ضغط من أجل إصلاح القطاع الحكومى من خلال مساءلة الحكومة ومتابعة أدائها.

الرسالة الثامنة : الهجرة : مزايا الهجرة من منظور التشغيل وتحويلات العاملين تفوق كثيرا تكلفة نزيف العقول ، وبخاصة إذا أخذ فى الاعتبار ظاهرة تضخم فئة الشباب الحالية فى مصر . ومع هذا ينبغي على الحكومة أن تدعم عملية الهجرة من خلال منهج شامل يركز على قواعد مؤسسية يملئها هيكل الموارد البشرية الحالى فى مصر . ويجب على الحكومة أيضا أن تدرس التوقعات المستقبلية والطلب فى أسواق العمالة فى أوروبا وتقدم سكانها فى السن ، وكذلك الطلب على العمالة فى أسواق العمل فى الاقتصاديات البترولية الصاعدة حتى يمكن توفير احتياجات هذه الأسواق من خلال برامج التعليم وتكوين المهارات فى مصر . وعلاوة على ذلك يجب أن تتفاوض الحكومة بشأن حركات العمالة مع الدول المضيفة على أساس الهجرة المؤقتة (من 4 - 5 سنوات) والشروط التى تحقق مصالح كافة الأطراف المعنية.

الرسالة التاسعة : التغلب على مشكلة نقص الأراضى : إن تبنى مشروع قومى مثل مشروع " أراضى المشروعات المقترح " يتضمن توزيع قطع أراضى على الشباب فى مصر فى المناطق الجديدة مثل الظهير الصحراوى ، وعلى إمتداد وادى النيل ، والمناطق الساحلية ، والمدن الجديدة ، ومناطق التنمية العمرانية. ويشترط إقامة الشباب المستفيد فى هذه الأراضى ، والعمل فى أنشطة مبتكرة مثل المشروعات السياحية الصغيرة ، والزراعة صديقة البيئة وغيرها من الأنشطة ذات القيمة المضافة المرتفعة - مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات - والنقل ، والإسكان ، وتحتاج ريادة الأعمال إلى البدء بتملك بعض الأصول بالإضافة إلى رأس المال البشرى ، كما أن توفير الأصول الرأسمالية المادية للشباب سوف يودى إلى فتح آفاق جديدة للتشغيل والرخاء والغرض هو إتاحة عنصر أساسى يحقق كل من عدالة التوزيع وأساسيات الإستثمار الجيد.

وحيث أشار المجلس القومى المصرى للشباب إلى أنه يعد مداولات مع القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدنى المسئولة عن أنشطة الشباب تم إعداد وثيقة موحدة تحدد السياسة القومية تجاه الشباب وتركز على 12 مجالاً فى مختلف القطاعات وتقتصر الوثيقة أيضاً الإجراءات التى يتعين اتخاذها من جانب كافة الأطراف المعنية ، وفيما يلى قائمة بالمجالات المختلفة وأهم الأنشطة المقترحة المطلوب القيام بها.

1- التشغيل :

- وضع وتنفيذ إستراتيجية قومية للتشغيل تركز على الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدنى.
- تعزيز ثقافة ريادة الأعمال والعمل الحر.
- توفير التمويل الكافى للمشروعات الصغيرة الخاصة بالشباب.
- تشجيع القطاع الخاص على توفير فرص التدريب والعمل التطوعى للشباب
- تحديد حصة من الوظائف للشباب ذوى الاحتياجات الخاصة
- رفع مستوى وعى الشباب بالنسبة لقوانين العمل والحقوق

2- المشاركة السياسية:

- ترسيخ قيمة المشاركة لدى الشباب من خلال المعاهد التعليمية ، والإعلام والمجتمع المدنى.
- التوسع فى برامج التثقيف السياسى ، وبرامج تنمية القدرة على القيادة لدى الشباب التى تنمى معرفتهم بالنظم السياسية وحقوق وواجبات المواطن .
- دعوة الأحزاب السياسية لإتاحة الفرصة للشباب للمشاركة فى المناصب القيادية.

3- التعليم:

- تعزيز دور الشباب فى صياغة ومراجعة السياسات التعليمية
- مكافحة ظاهرة التسرب من التعليم
- تطوير التعليم الفنى
- تدعيم العلاقة بين القطاع الخاص والمؤسسات التعليمية بغرض زيادة فرص التدريب والتشغيل.

4- الصحة

- وضع إطار عام للتعامل مع صحة الشباب
- زيادة حملات التوعية بشأن مكافحة الإدمان ، وانتقال الأمراض المعدية ، وتنظيم الأسرة.
- إجراء دراسات عن العادات الغذائية لدى الشباب.
- تدعيم الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدنى التى تقدم الخدمات الصحية للشباب.

5- السكان:

- تقديم برامج عن الثقافة السكانية فى كافة مراحل التعليم.
- زيادة الاعتماد على الشباب فى حملات التوعية بتنظيم الأسرة.
- الإستفادة من برامج الخدمة العامة للشباب فى خدمة أهداف تنظيم الأسرة.

6- الثقافة:

ثقافة أصلها الهوية وفرعها المعاصرة:

لا تعتبر الهوية مفهوما جامدا، ولا تخضع لمقومات الثبات والجمود، والتصور الجامد لها يؤدي الى اقصائها. لصياغة مزيج متوازن من الهوية والحداثة يتطلب ذلك رؤية مستقبلية للثقافة تجعل من الفاعلية وسيلة وهدفا، ومن الهوية عاملا مميزا للخصوصية، وهو ما يجعل من الخصوصية عنصرا من عناصر الحاضر، ويكون ذلك من خلال:

- تأصيل الهوية العربية والإسلامية بالفصل بين الإسلام كعقيدة وشريعة، وبين ما أنتج العلماء والباحثون وأصحاب الآراء والنظريات من القدماء.
- تربية الشباب على التعامل السليم مع التراث، وتنقية التراث مما حمله من مدسوسات، وآراء لا تمثل الحقيقة.
- وضع ثقافة متوازنة للشباب تراعي تراثهم وتاريخهم، وتسعى للحاق بالثقافة الحديثة المنفتحة على العلم والتكنولوجيا والفلسفة المعاصرة.
- تدريب الشباب على اكتشاف ثقافة الشعوب الأخرى ليتمكنوا من التعامل والتفاعل معهم.⁽¹⁾

(1) مركز الدراسات المستقبلية ، مركز دعم واتخاذ القرار "الشباب قضايا مستقبلية". مرجع سابق ، ص 27

- وضع إطار شامل للعمل الثقافى المرتبط بالشباب
- تطوير البنية الأساسية للمؤسسات الثقافية حتى يمكن النهوض بالتنمية الثقافية للشباب
- منح القطاع الخاص والمجتمع المدنى فرصة أكبر للمشاركة فى تنمية البنية الأساسية الثقافية المجتمعية.

7- الإعلام:

- منح الشباب فرصة أكبر للمشاركة فى عملية صنع السياسة العامة للإعلام.
- تخصيص مساحة أكبر فى الإعلام لتغطية قضايا الشباب.
- زيادة إستخدام أسلوب الإتصال التفاعلى فى الخطاب الإعلامى.
- تشجيع إصدار الصحف والمجلات والمواقع الالكترونية التى تتناول قضايا الشباب.

8- الأنشطة الاجتماعية والعمل التطوعى:

- تدعيم دور الشباب فى المجتمع المدنى والمنظمات غير الحكومية وتخصيص عدد من المقاعد للشباب فى مجالس إدارات هذه المنظمات .
- تنمية ثقافة العمل التطوعى والمسئولية الاجتماعية بين الشباب.

9- الرعاية الاجتماعية:

- تكثيف حملات التوعية التى ينظمها الشباب والتى تستهدف حماية الشباب من كافة أشكال السلوك المنحرف وبخاصة الإدمان والتطرف .
- مساندة المنظمات الحكومية ومنظمات المجتمع المدنى التى تعمل على توفير الرعاية الاجتماعية والنفسية للشباب.

10- الرياضة والترفيه:

- الاهتمام بالأنشطة الرياضية فى المدارس والجامعات وتوفير الموارد المطلوبة للمؤسسات التعليمية لإنشاء الملاعب وصالات الألعاب الرياضية.

- التوسع فى إنشاء الملاعب الرياضية وتشجيع لقطاع الخاص والمجتمع المدنى للمساعدة فى تحقيق هذا الهدف.
- المساعدة فى إقامة مهرجانات الشباب والمسابقات الرياضية فعلى المستويات القومية والمحلية والإقليمية.

11- البيئة:

- التأكيد على أهمية القضايا البيئية فى المناهج التعليمية.
- توفير تدريب كاف للمعلمين بشأن القضايا البيئية.
- تشجيع مشاركة الشباب فى نشر الوعى البيئى
- تشجيع إنشاء نوادى وجمعيات بيئية فى المدارس والجامعات والنوادر
- مساندة المنظمات غير الحكومية الشبابية العاملة فى مجال البيئة.

12- الدراسات والبحوث:

- تشجيع إدارات البحوث المختلفة فى الوزارات المعنية بالشباب لدراسة القضايا ذات الأهمية الحقيقية للشباب والخروج بتوصيات بشأن كيفية التصدى لهذه القضايا.
- إنشاء مركز لبحوث الشباب فى الجامعات.
- التأكيد على أهمية البحوث الميدانية فى تناول قضايا الشباب وإستطلاع رأى الشباب بصورة منتظمة والاستفادة من الرسائل والأطروحات الجامعية التى تتناول قضايا الشباب والمتاحة فى مختلف الجامعات.

10-5 تحقيق التنمية السياسية بالتركيز على جيل الشباب:

تعتبر الثقافة السياسية جزءا وشرطا مهما فى ثقافة الشباب، إذا أريد ادخالهم فى نسيج المجتمع، وتجنبيهم الشعور بالاغتراب داخل وطنهم، لذلك يجب العمل على تحقيق التنمية السياسية، وأن ينال جيل الشباب نصيبه منها، من خلال:

- تمكين الشباب من التعبير عن آرائهم وفقاً لقدراتهم ودرجة نضجهم.
- تمكين الشباب من اختيار ممثليهم فى مؤسسات المجتمع المدني.

- تأسيس البرلمانات والجمعيات الشبابية وتأسيس الديمقراطية داخلها.
- تفعيل برامج تهيئة القيادات الواعدة وبخاصة في مجال قيادة التغيير.
- تنويع برامج التوجيه لتشمل برامج تربوية واجتماعية وثقافية وبيئية وإرشادية وكشفية وسياحية.
- بناء شبكة شراكات فاعلة بين مختلف المؤسسات الوطنية المعنية.
- استثمار المنابر التربوية والإعلامية والدينية في تعزيز قيم المواطنة وممارساتها.
- توجيه نشاطات الأندية الرياضية والثقافية لخدمة مفاهيم: المشاركة والاندماج والوحدة الوطنية والتنمية.
- توسيع دور الشباب في كل ما يتعلق بحياتهم، بخفض سن الناخبين ليصبح 16 عاماً، وأن يمثل الشباب في المؤسسات الديمقراطية والتشريعية.
- اعتبار الوحدة الوطنية أساسية المجتمع وتقدمه، ونفي كل أشكال التعصب سواء الإقليمية أو الطائفية والعشائرية والعائلية وغيرها.
- تحقيق المساواة بين المواطنين أمام القانون وان يتفاضلوا بمدى اتقانهم لعملهم، وعطائهم لمجتمعهم، وانتمائهم له.
- التزام الحكومة ومؤسساتها بتطبيق القانون وعدم الخروج.⁽¹⁾

(1) مركز الدراسات المستقبلية (مرجع سابق)

الباب الثالث

الإطار التطبيقى للدراسة

تمهيد ..

إجراءات الدراسة الميدانية :	الفصل الحادى عشر
عرض وتحليل النتائج الميدانية :	الفصل الثانى عشر
النتائج والتوصيات :	الفصل الثالث عشر

تمهيد..

يتناول الفصل الحادى عشر منهجية الدراسة الميدانية من خلال المحاور والأبعاد التالية لماذا الشباب بؤرة اهتمام الدراسة ؟ وعينة الدراسة من حيث الحجم ، ومعيار الاختيار ، والحدود وأداة الدراسة من حيث الوصف والبناء والصدق والثبات ، والأسلوب الإحصائى المستخدم فى تحليل البيانات ، وأخيرا خصائص وسمات عينة الدراسة من حيث الجهة ، والنوع ، والسن ، والاهتمامات الشخصية ، والاهتمام بالقضايا العامة وبالأهداف المستقبلية.

فى حين تخصص الفصل الثانى عشر من هذا الباب لعرض وتحليل النتائج الميدانية وفقا لمحاور الاستبيان المطبق على عينة البحث الإستطلاعية من الطلبة والعاملين وتتمثل فى ، مشكلات الشباب وتحقيق احتياجاتهم وتطلعاتهم ومعوقات المواطنة ومقوماتها وآليات تنمية روح المواطنة النشطة .

بينما يعرض الفصل الثالث عشر والأخير من هذا الباب للنتائج المستقاه من شقى الدراسة النظرى والتطبيقى وأيضا لأهم التوصيات القابلة للتنفيذ والمرتبطة بشدة بهذه النتائج .

الفصل الحادى عشر

منهجية الدراسة الميدانية

تمهيد...

يحتوى هذا الفصل على إجراءات الدراسة الميدانية ومنهجيتها ، وذلك على النحو التالى:

/1 لماذا الشباب (18 - 35) بؤرة إهتمام موضوع الدراسة؟

/2 عينة البحث

1-2 الحجم

2-2 معيار الاختيار

3-2 الحدود

/3 الأداة

1-3 وصف الاستبيان

2-3 بناء الاستبيان

3-3 صدق وثبات الاستبيان

/4 الأسلوب الإحصائى : المستخدم فى تحليل البيانات

/5 خصائص عينة البحث

1-5 حسب الجهات

2-5 حسب النوع

3-5 حسب السن

4-5 حسب الاهتمامات الشخصية

5-5 حسب الاهتمام بالقضايا العامة

6-5 الأهداف المستقبلية

11-1 لماذا الشباب بؤرة إهتمام موضوع الدراسة الراهنة:

ليس من شك أن الاهتمام بقضايا الشباب ومشكلاتهم ، وتعزيز روح المواطنة لديهم ، يعد من أهم القضايا على المستوى التنموى الاجتماعى الاقتصادى السياسى بل والثقافى والتربوى والتاريخى ، إذ يعد ذلك مؤشرا دالا على مدى تقدم أو تخلف أى مجتمع.

ويزداد الاهتمام بقضايا المواطنة لدى الشباب المصرى ، ذلك أن الشباب يشكل الشريحة الكبرى فى الهرم السكانى ، ولما تتميز به المرحلة العمرية للشباب من طاقة وقدرة على العطاء والعمل والإنتاج.

ونظرا لما طرأ ويطرأ على مناحى حياة الشباب فى مصر من تغيرات ومستجدات بفعل التحولات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية .. والتي تزداد تسارعا وتيرتها بفعل العولمة ومايترتب على ذلك من مشكلات نفسية واجتماعية ... تزامنا مع ماحدث من تحولات فى مصر من ناحية ، وبفعل عولمة أنظمة المجتمع الإنسانى من ناحية أخرى.

من هنا أصبح من الضرورى بل والحتمى البحث عن حلول وإستراتيجيات للتكفل بمواجهة معوقات المواطنة لدى الشباب ، وتحقيق تطلعاتهم ، والتمسك بمقومات وآليات المواطنة النشطة والإيجابية الفعالة.

وليس من شك فى أن مناقشة قضايا الشباب ومشكلاتهم ، وإهتماماتهم ، ووطنيتهم تعتبر صرحاً لروابط الاجتماعية التى تربط بين أفراد المجتمع ، كما يعتبر ذلك أحد معايير دالة على رقى المواطن.

وبخصوص تعريف مفهوم الشباب ، فإن البحث فى هذا المفهوم يضعنا أمام مداخل ثلاثة هى:-

- **المدخل الأول :** والذى يعتبر الشباب مرحلة عمرية،

لذا نجد من يؤكد أن الشباب دون سن العشرين و/أو من يحدد سن الشباب ما بين 15 - 25 سنة ، وأحيانا يمتد الحد الأخير حتى سن الأربعين.

- **المدخل الثانى:** يرى أن الشباب حالة نفسية مصاحبة تمر بالإنسان ، وتتميز بالحيوية والنشاط ، وترتبط بالضرورة - بالقدرة على التعلم ، ومرونة العلاقات الإنسانية ، وتحمل المسئولية ...

- **المدخل الثالث :** ويركز على إكمال النمو العضوى والوظيفى للمكونات الأساسية لجسم الإنسان سواء أكانت المكونات عضوية داخلية أم مكونات خارجية.

بجانب ماتقدم ، فهناك من يؤكد على أن الشباب فترة تبدأ حينما يحاول المجتمع تأهيل الشخص كى يشغل مكانة و/أو وضعية إجتماعية ، بما يؤدى أدواراً إجتماعية داخل الأسرة وخارجها، وهذا يعنى أن الشباب أصبحوا مواطنين مشاركين ، وجزءاً من النظام المستقر والثابت فى المجتمع ، ووفقاً لهذا فإن الشباب يصبح عند دخوله هذه المرحلة العمرية فى بؤرة التعليم والتعلم والعمل.

ورغم إختلاف وتعدد وتباين وجهات النظر فيما يتعلق بتحديد مفهوم الشباب فإن هذه الدراسة تبنت تعريفاً ، وفقاً لمعيار السن ، والشخصية من حيث النضوج ، والمسئولية الاجتماعية والقانونية ، وعليه فإن التعريف الذى تقوم عليه هذه الدراسة هو :

الشباب فى الفئة العمرية (18 - 35 سنة) بإعتبار أن السن (18) سنة بداية الإدراك الفعلى لمجريات الأمور ، كما أن نهاية المرحلة (35 سنة) تتيح فرصاً أرحب لاستطلاع آراء شريحة كبرى من الشباب.

هذا ولما كان الشباب يشكل القوة الدافعة وراء كل جهد حقيقى لتحقيق المكاسب الوطنية للمجتمع كما يشكل الشباب البديل للتيار التقليدى المحافظ فى المجتمع ، إذ أن الشباب بطبيعته أكثر الفئات الاجتماعية تقبلاً للتعبير ، فإن هذا الشباب يعيش مجموعة من التحولات فى طريق العيش ، وأساليب التفكير ، وأنماط السلوك ، ويكن توصيف مرحلة الشباب بأنها مرحلة إنتقالية يتداخل فيها التقليدى والحديث ، على صعيد العلاقات الاجتماعية والثقافية والقيم السائدة ، فضلاً عن التداخل بين المحلى والأجبنى ، هذا ويحكم تأهيل هؤلاء الشباب وخصائصهم وتطلعاتهم يكونون أكثر تأثراً وتأثيراً بهذه التحولات ، وماينجم عنها من تأثيرات سلبية أم إيجابية.

وتتميز مرحلة الشباب بالقابلية للنمو الجسمى والاجتماعى والإنفعالى والنفسى والعقلى إلى جانب القدرة على الإبداع والإبتكار ، والمشاركة فى تغيير وتطوير المجتمع ، كما تمتاز هذه المرحلة الشبابية بخصائص جسمية وحركية وعقلية واجتماعية ، وانفعالية وغيرها من مراحل النمو ، ومن أهم مايميز به الشباب من خصائص مايلى:-

- **الولع بالمحاكاة والميل إلى المثاليات.**

- الحيوية والنشاط والمرونة.
 - الشباب إجتماعى بطبعه ، ويحاول إستكشاف هويته.
 - حب الفضول والإستطلاع ، وغلبة الطابع النقدى.
 - تأكيد الذات ، ومحاولة التخلص من الضغوط (القيود) الاجتماعية.
 - النزعة الإستقلالية ، ويمثل طاقة للتشكيل والتغيير.
 - الإستجابة للمتغيرات واستيعاب الجديد.
 - تخطيط المستقبل (الزواج - العمل - السكن...)
- والشباب فى اللغة - من الجذر - شب ، ومعنى الشبب أول النهار كما يتضمن المعنى النضج والإستبشار بالحياة والمستقبل ، وأشبب أى هيج ، فالشباب - إذن - مرحلة تهيج فيها غرائزه ، ورجل شوب أى ذكى الفؤاد ، ذو القلب المتوقد بالحيوية والحركة.
- واللغة شب ومنها الشباب تدل على القوة والنشاط والحركة وهذا يعنى أن كل المعانى المشتقة من الجذر اللغوى شبيب ، معان يجمع مفهوم الشباب والصفات المتعلقة به (ابن منظور).

والشباب - إصطلاحاً - فإنه وصفا لحالة أو مرحلة عمرية تملئها مقتضيات جديدة فى الأخذ بالإعتبار التحول فى مختلف مراحل الحياة ، فسن الشباب يمتد إلى من تجاوز الـ 35 عاماً ، وتوسيع نطاق الشريحة من أسفل لحاجات غير ملباه كانتقاء المفهوم التقليدى لصحة المرأة والذى يقتصر على سنوات الإنجاب 15 - 45 سنة (المجلس القومى للمرأة 2001).

هذا فيما يتعلق بتعريف مفهوم الشباب ، وخصائصه المميزة ، أما بخصوص مشكلات الشباب واهتماماته ، فيمكن القول بأن المدخل للتعرف على ذلك ، يتطلب العودة إلى أدبيات الموضوع والمرتبطة به مباشرة ، وأيضا إستطلاع رأى لعينات شبابية ، و/أو عمل مقابلات مباشرة وغير مباشرة معهم .

إستنادا لما تقدم ، فإن تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002 ، وفيه قد تم إستطلاع إهتمامات الشباب فى ستة دول عربية هى : مصر ، الأردن ، لبنان ، الإمارات ، السعودية ، وليبيا حيث رأت العينة من الشباب (220) منهم 128 شابا من البلدان العربية الستة ، أن أكثر القضايا أهمية على الترتيب هى.

- 1/ فرص العمل 2/ البيئة 3/ توزيع الدخل والثروة
4/ المشاركة السياسية 5/ الرعاية الصحية 6/ الفقر..
على حين أظهرت الشباب اهتمامها بالقضايا الآتية على الترتيب:
1/التعليم 2/ المشاركة السياسية 3/ الرعاية الصحية

كما عبر أكثر من نصف العينة (51%) من الشباب عن رغبتهم فى الهجرة إلى بلدان أخرى بسبب عدم رضاهم عن واقع الحال ، وفرص المستقبل فى بلدانهم.

وأشارت دراسة ميدانية أجريت من قبل المجلس الأعلى للشباب والرياضة فى مصر على عينة بلغ حجمها 3200 شاباً بهدف التعرف على إهتماماتهم تبين على الترتيب الاهتمامات التالية:-

- 1- الرياضة
- 2- النشاطات الطلابية
- 3- السياسة
- 4- الكمبيوتر والإنترنت
- 5- القراءة
- 6- الاهتمام بالأدب

وبخصوص مشكلات الشباب ، تشير المعطيات المتوفرة فى الأدبيات إلى وجود قواسم مشتركة لأهم مشكلات الشباب وتتمثل فى :-

- 1/ البطالة والفقر
- 2/ غياب الحوار وتهميش الشباب
- 3/ عدم الإنتماء

1/ وفيما يتعلق بمشكلة البطالة والفقر ، فإن هناك ثمة علاقة ارتباط قوية بين البطالة والفقر ، فمع إزدياد معدلات البطالة بسبب انخفاض معدلات النمو ، بل وإنعدامها ، كل ذلك ساعد على ، وأدى إلى الركود الاقتصادى الذى نجم عنه الفقر بمعناه الواسع ، حيث يعنى النقص فى القدرات البشرية اللازمة لتحسين نوعية الحياة.

وفى مواجهة هذه المشكلة المركبة من البطالة والفقر يجب رسم السياسات التنموية التى تركز على تمكين الفقراء وبخاصة الشباب منهم ، وذلك من خلال توفير فرص عمل حقيقية وبالتشجيع على المشروعات الصغيرة مع دعم حكومى مستمر من أجل توفير قروض شبابية للشباب الأكثر حرماناً .

2/ وبشأن مشكلة غياب الحوار وتهميش الشباب ، فلقد شهدت الأسر المصرية تغييرات ملموسة فى العلاقات الأسرية بين أعضائها سيما فى التنشئة الاجتماعية ، وذلك بفعل عوامل اقتصادية ، وتطلعات إستهلاكية جلبتها العولمة . وسرعان ما أدت هذه التغيرات من منظور النسق القيمى للشباب ومشاركتهم فى الحياة - إلى نشوء تناقض بين قيم الأهل وسعيهم إلى تربية الأبناء ، رغم أن الكثير من الشباب يصل إلى مرحلة النضج النفسى ، إلا أنهم يظلون محتفظين فى قرارة أنفسهم ببعض المثل والقيم والأصول والأعراف الاجتماعية التى لعبت فى تكوينهم عملية التطبيع الاجتماعى دوراً هاماً وأساسياً خلال تربية الشباب فى أسرهم.

ومما لاشك فيه أن إعطاء الشباب فرصة التعبير عن أنفسهم والإفصاح عن إهتماماتهم ورغباتهم يعد أمراً مطلوباً ومرغوباً فى آن واحد ، كما أن على المجتمع أن يصغى جيداً للشباب من خلال تشجيعهم وتعزيز ثقافة الحوار بينهم وغرس قيم المشاركة فيهم.

3/ أما عن مشكلة الشباب وعدم الإلتزام ، مملا شك فيه أن التعصب والتطرف الفكرى من أكبر المخاطر التى تواجه الشباب ، إذ يؤدى ذلك إلى فقدان الإلتزام والولاء للوطن والمواطنة ، أى غياب الدافع عن أداء فعل معين إلى جانب فقدان الحماس والرغبة فى تحقيق الطلعات والإنجازات ، إن الشاب الذى لايملك من أمر نفسه شيئاً ، هو شخص مسلوب الإرادة .

ويتطلب مواجهة التطرف تضافر حزمة من السياسات الهادفة إلى معالجة المشكلات الرئيسة من الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . كما يجب الجمع من الأصالة والمعاصرة ، والتمسك بما هو عقلانى ومضى والإنفتاح على ثقافة العصر وإنجازاته.

وفى الآونة الأخيرة فقد الكثير من الشباب معنى الولاء والإلتزام للوطن وأصبح هناك خطأ بين الإلتزام والولاء مما أدى إلى هجرة الكثيرين سيما من الشباب بحثاً عن الرزق..

وتعد البطالة بين المتعلمين سببا رئيسا إلى عدم إنتماء الشباب ، الأمر الذى دفع البعض منهم إلى الإغتراب خارجيا حيث بلغت نسبتهم 70% فى دول الخليج منهم 50% فى السعودية ، والباقي موزعاً فى باقى دول الخليج العربى ، 30% فى أوروبا ودول أمريكا الشمالية وهم من خيرة الشباب المتعلم.

وفى حين يرى البعض أن صفة الإلتناء لا تتحقق بتوفير فرص عمل للشباب ، ولا بتوفير إحتياجاتهم الضرورية ولا حتى بممارسة الديمقراطية ، وإنما الإلتناء يكون نابعاً من عقل ووجدان وإرادة الأفراد أى نابعا من الثقافة الموجهة للشباب.

بينما يرى البعض الآخر أن ثمة غموض يشوب كلمة الإلتناء ، مما أدى إلى ظهور إتجاهات فكرية متطرفة ، وجماعات متعصبة، وتغليب المصلحة الشخصية على المصلحة العامة .. ويعنى الإلتناء الإلتساب ، أو الإلتضمام إلى جماعى معينة إما الولاء فيعنى الإيمان والافتناع بقضايا الوطن ، والتفانى فى حلها والتضحية من أجلها.

إن الولاء للوطن والإلتناء له شعور فطرى ، ومن يتنازل عن جنسيته إفلاتا من العدالة ممن ينتمون للجماعات الإرهابية أو ممن تستهويهم أجواء الدول التى يعيشون بها.

والواقع يشير وينذر بكارثة حقيقية وهى ضياع أجيال المستقبل فى مهب الريح بعد أن أصبحت مصر طاردة للشباب ، هذا ما أكدته آخر إحصائية (الجوازات والهجرة) حيث كشفت عن تنازل (750) شابا مصرياً عن جنسيتهم ، وكان أشهرها قضية الصحفى محمد فهمى الذى تنازل عن جنسيته هرباً من المحاكمة والآن يطالب باستردادها، وهناك الآلاف من الشباب المصرى الواعد يفضل المخاطرة والهروب للخارج بطرق شرعية وغير شرعية على البقاء داخل مصر.

11-2 عينة الدراسة

11-2-1 حجم العينة:

ولكن نظرا للإمكانات المادية والمالية ، والوقت المتاح للبحث ككل وهو ستة شهور خلصت الدراسة الميدانية إلى أخذ عينة إستطلاعية لعدد (600) مفردة من الشباب موزعة كما يلى:-

إشكالية المواطنة فى مصر : الحقوق والواجبات - دراسة ميدانية على عينة من الشباب (18 - 35 سنة) بمحافظة القاهرة

(200) مفردة من طلبة الكليات النظرية وهما:-

(100) مفردة من طلبة التربية عين شمس

، (100) مفردة من طلبة كلية التربية الأزهر

(200) مفردة من طلبة الكليات العملية وهما:-

، (100) من طلبة كلية علوم عين شمس

(100) من طلبة كلية علوم الأزهر

(200) مفردة من العاملين وهما:-

(140) وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى

(60) معهد التخطيط القومى

11-2-2 معيار اختيار العينة

وقد تم اختيار عينة إستطلاعية من بين الشباب الطلبة والموظفين فى الفئة العمرية (18 - 35 سنة) ، وكان المستهدف هو عدد(600) مفردة كما هو موضح أعلاه ، إلا أن ماتم إستيفائه من الاستبيانات هو (460) إستبيانا مستوفا وذلك بنسبة 76.6%.

11-2-3 حدود الدراسة

وعن حدود الدراسة الميدانية ، فيمكن القول بأن الحد البشرى لهذه الدراسة هو لاشباب فى شريحة عمرية وفقا للعينة المستخدمة (18 - 35 سنة) ، وقد روعى فيها قدر المستطاع فئات الشباب الطلبة والموظفين ، وأيضا تم تحديدها بنوعية المشكلات والاهتمامات ، والمقومات والمعوقات المرتبطة بالمواطنة لدى الشباب التى طرحت فى الاستبيان ، وكذلك بالأسلوب الإحصائى المستخدم فى تحليل البيانات.

11-3 أداة الدراسة الميدانية : الإستبيان :

بناء على ماتم التوصل إليه من نتائج أثناء المقابلات الإستطلاعية ، تم تحديد محاور الاستبيان ، وعباراته ، وتمثل الهدف العام من الاستبيان فى جمع مختلف المعلومات عن مشكلات الشباب واهتماماتهم

ومقومات ومعوقات المواطنة لدى الشباب ثم آليات تنمية روح المواطنة لديهم . ثم تصميم وبناء الاستبيان وفقا لما جاءت به المناقشات ، والتجربة القبلية ، والأدبيات السابقة. ولقد مرت عملية بناء وتصميم الاستبيان بثلاث مراحل رئيسة ، المرحلة الأولى كانت إستطلاعية وفيها تم طرح الاستبيان فى صورته الأولى ويتضمن ستة محاور هى:

- المحور الأول : البيانات الأساسية : سمات وخصائص عينة البحث.
- المحور الثانى : عن مشكلات الشباب
- المحور الثالث : عن تحقيق اهتمامات الشباب
- المحور الرابع: معوقات المواطنة لدى الشباب
- المحور الخامس : مقومات المواطنة لدى الشباب
- المحور السادس: آليات تنمية روح المواطنة لدى الشباب

وفى المرحلة الثانية ، ثم مراجعة الاستبيان وإعادة ترتيب عباراته وفقا لأهميتها من وجهة نظر عينة إستطلاعية تجريبية (30 مفردة).

وفى المرحلة الثالثة ، حكمت الأداة من خلال عرضها على بعض الأكاديميين والمختصين من ذوى الاهتمام بموضوع المواطنة : ثقافيا ، تربويا ، إجتماعيا ، تنمويا ، سياسيا ...الخ.

وأخيرا تم تطبيق الاستبيان على عينة إستطلاعية عشوائية من الشباب وفقا للمعيار المستخدم فى هذه الدراسة وهو معيار السن (18 – 35) سنة من الطلبة والموظفين (أنظر الاستبيان فى صورته النهائية بالملاحق).

11-3-1 وصف الاستبيان :

احتوى الاستبيان الذى تم تطبيقه على عينة البحث من الشباب (18 – 35 سنة) طلبة + موظفين ، على ستة محاور هى:

إشكالية المواطنة فى مصر : الحقوق والواجبات - دراسة ميدانية على عينة من الشباب (18 - 35 سنة) بمحافظة القاهرة

المحور الأول: ويشمل البيانات الأساسية الشخصية والتي تكشف عن سمات وخصائص العينة وفقاً للنوع - السن - الحالة التعليمية - الحالة العملية - الحالة المادية ، الاهتمام الشخصى ، والاهتمام بالقضايا العامة ، وبالهدف المستقبلى... واحتوى على عدد (10) متغيراً.

المحور الثانى: ويتناول مشكلات الشباب ، ويشمل (15) مشكلة

المحور الثالث: ويتناول تحقيق إهتمامات الشباب الى تعزيز تنمية روح المواطنة لدى الشباب ، ويقع فى (15) عبارة .

المحور الرابع : ويتناول معوقات المواطنة ويقع فى (15)

أما المحور الخامس : فيعرض لمقومات المواطنة النشطة و/أو الإيجابية وتقع فى (15) عبارة ويتضمن التركيز على الأداء الرعاىة الاجتماعية - العدالة الاجتماعية - ثقافة الحوار - العلاقات الاجتماعية - التربية على المواطنة ، المشاركة السياسية ، الإنتخابات - الأحزاب...الخ.

فى حين تضمن **المحور السادس :** آليات تفعيل التربية على المواطنة (13) عبارة و/أو بنداً المناهج الدراسية - الحياة المدرسية - الأطر التربوية - البحث العلمى - المحيط الاجتماعى والثقافى، نشر ثقافة الحوار...الخ.

11-3-2 صدق الاستبيان:-

تم تجريب الاستبيان على عينة عشوائية من الشباب ، من الطلبة والموظفين فى المرحلة العمرية من 18 - 35 سنة فى كلية التربية عين شمس والأزهر ، وفى وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى ، ومعهد التخطيط القومى بلغ حجم هذه العينة (30) مفردة .

وتمثل الهدف من هذا التجريب هو التعرف على مدى وضوح العبارات المتضمنة فى محاور الاستبيان ، وعدم غموضها . وقد تبين أثناء هذا الإجراء أن بعض العبارات يصعب فهمها ، ومن ثم وجب تعديلها .

وعلى الجانب الآخر تم تدريب الباحثين الميدانيين على كيفية التعامل مع المبحوثين ومحاولة تسهيل الحصول على الاستجابات من المبحوثين.

هذا وقد عرض الاستبيان على المختصين والمهتمين بقضايا الشباب والمواطنة وقد أجمعوا على أن عبارات الاستبيان بعد تعديلها على درجة عالية من الوضوح ، كما أنها تعبر بحق عن الواقع ، وتعطى فرصا أرحب لإبداء رأى بشفافية وموضوعية مما يؤكد الصدق الظاهرى للاستبيان.

11-3-3 ثبات الاستبيان:

من حيث الثبات ، فقد تم إستخراج هذا الثبات عن طريق إعادة تطبيق الاستبيان على نفس العينة الإستطلاعية (30) مفردة بعد (15) يوما من التطبيق الأول وكانت جميع المعاملات دالة عن مستوى أوفر من الثقة.

أما الأسئلة المفتوحة فقد روعى فيها إستخراج معاملات ثباتها عن طريق إستخدام تحليل المضمون Content Analysis ، ومقارنتها بالإجابة الأولى لكل مبحوث حيث وجدت أن مجموعة آراء على درجة عالية من الارتباط وصلت إلى أكثر من (0.74) وهذه تمثل الدرجة المقابلة لمعامل الارتباط بين محتوى الإجابات فى التطبيق الإستطلاعى (الأول) والمحتوى فى التطبيق (الثانى) وتعتبر عالية مما دفع إلى التطبيق النهائى لهذه الأسئلة المفتوحة والتى تعتمد على رأى العينة المبحوثية بجدية.

11-4 الأسلوب الإحصائى المستخدم فى تحليل البيانات:

فى حدود الاستبيان الذى طبق على العينة المبحوثة، فقد عولجت البيانات التى تمثل رأى العينة من الشباب فى الفئة العمرية 18-35 سنة، حول مشكلاتهم وتطلعاتهم وإهتماماتهم، ومقومات ومعوقات المواطنة، وآليات تعزيز روح المواطنة لدى الشباب، عولجت البيانات إحصائيا على أساس حساب النسب

المئوية لدرجة أهمية العبارة في كل محور بالنسبة لعينة البحث، كما أستخدم أسلوب تحليل المضمون Content Analysis للإجابات على الأسئلة المفتوحة.

ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات المجمعة، تم عمل ما يلي:

- تكويد البيانات (موافق (3)، غير متأكد (2)، غير موافق (1))
- تحديد أطوال فئات المقياس الثلاثي (الحدود الدنيا - الوسطى - العليا) المستخدم في محاور الاستبيان، على النحو التالي :-

- ❖ حساب المدى: وهو الفرق بين الحد الأعلى للإجابات مطروح منه الحد الأدنى ($2 = 3 - 1$) ،
- ❖ تحديد طول الخلية: وهي تساوى المدى مقسومة على الحد الأعلى للإجابات ($0.67 = 3/2$)،
- ❖ إضافة هذه القيمة إلى الحد الأدنى من المقياس (غير موافق=1) لتحديد الحد الأعلى، لتصبح فئات المقياس الثلاثي على النحو التالي:-

✓ 1 - 1.67 تسهم بدرجة قليلة

✓ 1.68 - 2.34 تسهم بدرجة متوسطة

✓ 2.35 - 3.00 تسهم بدرجة كبيرة

❖ حساب المقاييس الإحصائية التالية باستخدام برنامج SPSS:-

- التكرارات والنسب المئوية للتعرف على إجابات أسئلة المحاور الرئيسية لاستمارة الاستبيان.
- إجمالى الترجيح لترتيب الأسئلة داخل المحاور وفقا لأعلى ترجيح.
- حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للتعرف على مدى انحراف إجابات مفردات العينة لكل سؤال داخل كل محور من محاور الدراسة الرئيسية عن المتوسط الحسابي، بحيث كلما اقتربت قيمته من الصفر تركزت الإجابات وأنخفض تشتتها.
- حساب تحليل التباين لمعرفة مدى تباين آراء المجموعات المستهدفة في الدراسة حول أسئلة استمارة الاستبيان، وذلك للتحقق من مدى تجانس أو اختلاف آراء مفردات كل مجموعة مستهدفة حساب ك².

5-11 سمات وخصائص المبحوثين

- جدول (1-11) عدد المبحوثين موزعا وفقا للجهة.
- جدول (2-11) عدد المبحوثين موزعا للنوع.

- جدول (3-11) عدد المبحوثين موزعا للفئة العمرية.
- جدول (4-11) عدد المبحوثين موزعا للحالة التعليمية.
- جدول (5-11) عدد المبحوثين موزعا للحالة العملية.
- جدول (6-11) عدد المبحوثين موزعا للحالة الاجتماعية.
- جدول (7-11) عدد المبحوثين موزعا للحالة المادية.
- جدول (8-11) عدد المبحوثين موزعا للإهتمامات الشخصية.
- جدول (9-11) عدد المبحوثين موزعا للإهتمامات بالقضايا العامة.
- جدول (10-11) عدد المبحوثين موزعا بالأهداف المستقبلية.
- جدول (11-11) عدد المبحوثين موزعا وفقا لاملاكهم التكنولوجيا المناسبة.

لتحقيق الهدف من الدراسة تم تصميم استمارة استبيان (أنظر الملحق) لجمع البيانات اللازمة عن المحاور الرئيسية للدراسة.

تم استيفاء 460 استمارة استبيان بواسطة الباحثين من خلال المقابلات الشخصية مع المجموعات المستهدفة موزعة على النحو المبين بالجدول رقم (1-11).

جدول رقم (1-11): عدد المبحوثين موزعة وفقا للجهة

الجهة	أعداد	%
معهد التخطيط القومي	36	7.8
بوزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري	68	14.7
كلية علوم – جامعة الأزهر	64	13.9
كلية التربية – جامعة الأزهر	100	21.9
كلية علوم – جامعة عين شمس	98	21.3
كلية زربية – جامعة عين شمس	94	20.4
جملة	460	

إشكالية المواطنة في مصر : الحقوق والواجبات - دراسة ميدانية على عينة من الشباب (18 - 35 سنة) بمحافظة القاهرة

يوضح جدول (1-11) أن أعلى عدد من المبحوثين من طلبة كلية التربية جامعة الأزهر 100 بنسبة 21.9%، يليها طلبة كلية علوم ثم كلية التربية جامعة عين شمس بأعداد 98، 94 مبحوث وبنسب 21.3%، 20.4% على التوالي.

ويوضح الجدول رقم (2-11) أن إجمالي عدد الإناث 240 بنسبة تمثل 52.2% وباقي العينة من الذكور وعددهم 220 بنسبة 47.8% من إجمالي العينة،

جدول رقم (2-11) عدد المبحوثين موزعة وفقا للنوع

النوع	أعداد	%
إناث	240	52.2
ذكور	220	47.8
جملة	460	

ويوضح جدول (3-11) أن معظم المجموعات المستهدفة وعددهم 320 بنسبة 69.6% تقع في الفئة العمرية 20 - 25 سنة يليها الفئة العمرية 25 - 30 وعددهم 112 مبحوث بنسبة 24.3%.

جدول رقم (3-11) عدد المبحوثين موزعة وفقا للفئة العمرية

الفئة العمرية	أعداد	%
25 - 20	320	69.6
30 - 25	112	24.3
35 - 30	28	6.1
جملة	460	

ويوضح جدول (4-11) أن معظم المبحوثين من الحاصلين على مؤهل جامعي وعددهم 400 بنسبة 87%، و أن عدد الحاصلين على مؤهل فوق المتوسط حوالي 27 مبحوث تمثل نسبة 5.8% ، بينما الحاصلون على مؤهل فوق الجامعي وعددهم 23 مبحوث بنسبة 5%.

جدول رقم (4-11) عدد المبحوثين موزعة وفقا للحالة التعليمية

الحالة التعليمية	أعداد	%
جامعى	400	87
فوق المتوسط	27	5.8
أعلى من الجامعى	23	5.0
متوسط	10	2.2
جملة	460	

ويوضح جدول (5-11) أن معظم المبحوثين من الطلبة وعددهم 356 بنسبة 77.4%، وعدد العاملون بالحكومة 104 مبحوث تمثل نسبة 22.6% .

جدول رقم (5-11) عدد المبحوثين موزعة وفقا للحالة العملية

الحالة العملية	أعداد	%
طالب	356	77.4
يعمل بالحكومة	104	22.6
جملة	460	

ويوضح جدول رقم (6-11) أن الحالة الاجتماعية "أعزب" لمعظم المبحوثين وعددهم 429 بنسبة 93.3%، وأن إجمالى عدد المتزوجين أو متزوج ويعول حوالى 31 بنسبة إجمالية 6.7%.

جدول رقم (6-11) عدد المبحوثين موزعة وفقا للحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	أعداد	%
أعزب	429	93.3
متزوج	16	3.4
متزوج ويعول	15	3.3
جملة	460	

إشكالية المواطنة في مصر : الحقوق والواجبات - دراسة ميدانية على عينة من الشباب (18 - 35 سنة) بمحافظة القاهرة

ويوضح جدول رقم (11-7) أن معظم المبحوثين وعددهم 233 بنسبة 50.7% يعتمدون على الأسرة في الإنفاق ، بينما 157 بنسبة 34.1% يعتمدون على دخلهم ومساعدة الأسرة، أما 56 من المبحوثين بنسبة 12.2% يعتمدون على دخولهم الخاصة.

جدول رقم (11-7) عدد المبحوثين موزعة وفقا للحالة المادية

الحالة المادية	أعداد	%
أعتمد على أسرتي	233	50.7
دخلى ومساعدة من أسرتي	157	34.1
أعتمد على دخلى	56	12.2
غير مبين	14	3.0
جملة	460	

ويوضح جدول رقم (11-8) أن معظم الاهتمامات الشخصية تتمثل فى المستقبل القريب بعدد 168 بنسبة 38.2%، والحاضر بعدد 138 بنسبة 31.4%، والمستقبل البعيد بعدد 101 بنسبة 23%.

جدول رقم (11-8) عدد المبحوثين موزعة وفقا للاهتمامات الشخصية

الاهتمامات الشخصية	أعداد	%
الاهتمام بالمستقبل القريب	168	36.5
الاهتمام بالحاضر	138	30.0
الاهتمام بالمستقبل البعيد	101	22.0
الاهتمام بالماضى	33	7.2
غير مبين	20	4.3
جملة	460	

أما بالنسبة للقضايا العامة، يوضح جدول رقم (11-9) أن معظم المبحوثين وعددهم 171 بنسبة 37.2% يهتمون بقضايا التنمية، يليها الاهتمام بقضايا التلوث بنسبة 17.8%، يليها الاهتمام بقضايا الطاقة و المياه بنسب 11.5%، 11.3% على الترتيب.

جدول رقم (9-11) عدد المبحوثين موزعة وفقا للاهتمامات بالقضايا العامة

الاهتمامات بالقضايا العامة	أعداد	%
التنمية	171	37.2
التلوث	82	17.8
الطاقة	53	11.5
الماء	52	11.3
الكهرباء	38	8.3
غير مبين	64	13.9
جملة	460	

ويوضح جدول رقم (10-11) أن الأهداف المستقبلية للمبحوثين تنحصر في الزواج وتكوين أسرة، و/أو فرصة عمل ، و/أو تواصل التعليم والنجاح في الدراسة بنسب 30.4% ، 26.3% ، 24.9% ، 15% على الترتيب.

جدول رقم (10-11) عدد المبحوثين موزعة وفقا للاهتمامات بالأهداف المستقبلية

الاهتمامات بالأهداف المستقبلية	أعداد	%
الزواج وتكوين أسرة	134	29.1
فرصة عمل	116	25.2
أواصل تعليمي	110	23.9
النجاح فى الدراسة	66	14.3
أخرى (الأمن / تأمين مستقبلى / إتمام الدراسات العليا)	7	1.5
غير مبين	27	5.9
جملة	460	

إشكالية المواطنة في مصر : الحقوق والواجبات - دراسة ميدانية على عينة من الشباب (18 - 35 سنة) بمحافظة القاهرة

ويوضح جدول رقم (11-11) أن كل المبحوثين لديهم بطاقة رقم قومي، وأن النسبة الأكبر 52% لديها حاسب آلي ، أما نسبة من يمتلك دراجة 13.3% ، وأن نسبة من يمتلك سيارة ومن لديه رخصة قيادة 12.2%.

جدول رقم (11-11) عدد المبحوثين موزعة وفقا لأمتلاكهم للتكنولوجيا الحديثة

الاهتمامات بالأهداف المستقبلية	أعداد	%
بطاقة رقم قومي	460	100
حاسب آلي	239	52.0
جواز سفر	91	20.0
دراجة	61	13.3
سيارة	56	12.2
رخصة قيادة	56	12.2

الفصل الثانى عشر

عرض وتحليل بيانات الدراسة الميدانية

المحور الأول : مشكلات الشباب

(أ) معهد التخطيط القومى

يوضح جدول رقم (12-1-أ) أن أفراد عينة الدراسة من معهد التخطيط القومى موافقون بدرجة كبيرة على كل أسئلة مشكلات الشباب بمتوسط حسابى يتراوح ما بين (2.60-2.98) وهو يقع فى الفئة الأولى من فئات المقياس الثلاثى (2.35-3.00) وبانحراف معيارى أقل من الواحد الصحيح أى تسهم بدرجة كبيرة عند مستوى معنوية أقل من 5%.

جدول رقم (12-1-أ) آراء المبحوثين من معهد التخطيط القومى حول
مشاكل الشباب

الترتيب	درجات الترتيب	المعنوية	ك2	الانحراف المعيارى	المتوسط	السؤال	رقم السؤال
1	107.00	.000	32.111	.16667	2.9722	غلاء الأسعار وضعف الدخل	9
2	105.00	.000	60.500	.36839	2.9167	تشغيل الشباب	15
3	104.00	.000	28.444	.46462	2.8889	البحث عن فرصة عمل	2
3	104.00	.000	28.444	.46462	2.8889	وجود فوارق بين طبقات المجتمع	12
5	103.00	.000	50.167	.42445	2.8611	قصور واضح فى ثقافة الحوار مع الآخر	4
5	103.00	.000	50.167	.42445	2.8611	عدم استثمار وقت الفراغ	5
7	102.00	.000	25.000	.56061	2.8333	زيادة نفوذ ذوى الدخل العالية	13
8	101.00	.000	45.167	.52478	2.8056	لا أحد يهتم بأمور الشباب	3
9	100.00	.000	40.667	.54043	2.7778	الزواج وتكوين أسرة	1
10	98.00	.000	36.167	.61464	2.7222	الكثير لا يعرف حقوقه وما عليه من واجبات	14
11	96.00	.000	28.500	.63246	2.6667	العلاقات بين الناس علاقات مصالح	11
11	96.00	.000	32.000	.67612	2.6667	عدم وجود تعاون بين الأفراد	10
13	92.00	.000	21.167	.73463	2.5556	الخوف من المستقبل	7
14	91.00	.000	30.914	.77460	2.6000	الحاجة إلى الأمن والأمان	8
15	89.00	.001	15.167	.77408	2.4722	الإحساس باليأس والضياع	6

يشير الجدول السابق إلى أن أوليات مشكلات الشباب للمبحوثين من العاملين في معهد التخطيط القومي تتمثل كما هو موضحا في عمود الترتيب على النحو التالي: غلاء الأسعار وضعف الدخل، تشغيل الشباب، البحث عن فرصة عمل، وجود فوارق بين طبقات المجتمع، قصور واضح في ثقافة الحوار مع الآخر ... الخ.

(ب) وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

يوضح جدول رقم (12-1-ب) أن أفراد عينة الدراسة من وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري موافقون بدرجة كبيرة على كل أسئلة مشكلات الشباب بمتوسط حسابي يتراوح ما بين (2.47- 2.93) وهو يقع في الفئة الأولى من فئات المقياس الثلاثي (2.35-3.00) وبانحراف معياري أقل من الواحد الصحيح أى تسهم بدرجة كبيرة عند مستوى معنوية أقل من 5%.

جدول رقم (12-1-ب) آراء المبحوثين من وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

حول مشاكل الشباب

الترتيب	درجات الترتيب	المعنوية	ك2	الانحراف المعياري	المتوسط	السؤال	رقم السؤال
1	202.00	.000	120.609	.35641	2.9275	غلاء الأسعار وضعف الدخل	9
2	196.00	.000	85.913	.40668	2.8406	الزواج وتكوين أسرة	1
3	194.00	.000	84.870	.49335	2.8116	البحث عن فرصة عمل	2
4	193.00	.000	80.435	.50234	2.7971	الخوف من المستقبل	7
5	191.00	.000	87.382	.52568	2.8088	زيادة نفوذ ذوى الدخل العالية	13
6	190.00	.000	78.559	.50546	2.7941	الكثير لا يعرف حقوقه وما عليه من واجبات	14
7	189.00	.000	82.618	.56899	2.7794	وجود فوارق بين طبقات المجتمع	12
8	188.00	.000	70.265	.52170	2.7647	قصور واضح في ثقافة الحوار مع الآخر	4
9	187.00	.000	93.364	.51391	2.8333	تشغيل الشباب	15
10	187.00	.000	66.382	.52901	2.7500	الحاجة إلى الأمن والأمان	8
11	185.00	.000	53.304	.58140	2.6812	عدم استثمار وقت الفراغ	5
12	185.00	.000	55.913	.60616	2.6812	لا أحد يهتم بأمور الشباب	3
13	179.00	.001	44.435	.69280	2.5942	الإحساس باليأس والضياع	6
14	176.00	.000	32.435	.65386	2.5507	عدم وجود تعاون بين الأفراد	10
15	168.00	.000	24.029	.72216	2.4706	العلاقات بين الناس علاقات مصالح	11

يشير الجدول السابق إلى اتفاق المبحوثين من العاملين في كل من وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري مع المبحوثين في معهد التخطيط القومي جدول رقم (12-1-أ) في أن غلاء الأسعار وضعف الدخل تمثل الأولوية الأولى في مشاكل الشباب، إلا أن أولويات مشاكل الشباب للمبحوثين من العاملين في وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري تختلف بعد ذلك كما هو موضحا في عمود الترتيب على النحو التالي: الزواج وتكوين أسرة، البحث عن فرصة عمل، الخوف من المستقبل، زيادة نفوذ ذوي الدخل العالية ... الخ.

(ج) كلية العلوم – جامعة عين شمس

يوضح جدول رقم (12 - 1-ج) أن أفراد عينة الدراسة من كلية العلوم – جامعة عين شمس كلهم موافقون بدرجة كبيرة على كل أسئلة مشكلات الشباب بمتوسط حسابي يتراوح ما بين (2.85- 2.96) وهو يقع في الفئة الأولى من فئات المقياس الثلاثي (2.35-3.00) وبانحراف معياري أقل من الواحد الصحيح أي تسهم بدرجة كبيرة عند مستوى معنوية أقل من 5%.

جدول رقم (12 - 1-ج) آراء المبحوثين من كلية العلوم – جامعة عين شمس حول

مشكلات الشباب

رقم السؤال	السؤال	المتوسط	الانحراف المعياري	ك ²	المعنوية	درجات الترتيب	الترتيب
3	لا أحد يهتم بأمور الشباب	2.9583	.24780	174.438	.000	284.00	1
9	غلاء الأسعار وضعف الدخل	2.9479	.26635	168.812	.000	283.00	2
4	قصور واضح في ثقافة الحوار مع الآخر	2.9271	.29894	157.938	.000	281.00	3
2	البحث عن فرصة عمل	2.9167	.34540	157.750	.000	280.00	4
14	الكثير لا يعرف حقوقه وما عليه من واجبات	2.9062	.35772	152.438	.000	279.00	5
8	الحاجة إلى الأمن والأمان	2.9062	.38602	157.688	.000	279.00	5
13	زيادة نفوذ ذوي الدخل العالية	2.8958	.36933	147.250	.000	278.00	7
7	الخوف من المستقبل	2.8958	.39681	152.312	.000	278.00	7
5	عدم استثمار وقت الفراغ	2.8660	.39867	134.371	.000	278.00	7
12	وجود فوارق بين طبقات المجتمع	2.8660	.39867	134.371	.000	278.00	7
10	عدم وجود تعاون بين الأفراد	2.8854	.38030	142.188	.000	277.00	11
1	الزواج وتكوين أسرة	2.8750	.44129	147.000	.000	276.00	12
15	تشغيل الشباب	2.8750	.39068	137.250	.000	276.00	13
11	العلاقات بين الناس علاقات مصالح	2.8542	.40986	127.750	.000	274.00	14
6	الإحساس باليأس والضياع	2.8542	.43478	132.062	.000	274.00	14

يشير الجدول السابق إلى أن أولويات مشاكل الشباب بين المبحوثين من طلبة كلية علوم جامعة عين شمس كما هو موضحا في عمود الترتيب على النحو التالي: لا أحد يهتم بأمور الشباب، غلاء الأسعار وضعف الدخل، قصور واضح في ثقافة الحوار مع الآخر، البحث عن فرصة عمل، الكثير لا يعرف حقوقه وما عليه من واجبات ، الحاجة إلى الأمن والأمان... الخ.

(د) كلية التربية - جامعة عين شمس

يوضح جدول رقم (12-1-د) أن أفراد عينة الدراسة من كلية التربية - جامعة عين شمس كلهم موافقون بدرجة كبيرة على كل أسئلة مشكلات الشباب بمتوسط حسابي يتراوح ما بين (2.36- 2.74) وهو يقع في الفئة الأولى من فئات المقياس الثلاثي (2.35- 3.00) وبانحراف معياري أقل من الواحد الصحيح أى تسهم بدرجة كبيرة عند مستوى معنوية أقل من 5%.

جدول رقم (12-1-د) آراء المبحوثين من كلية التربية - جامعة عين شمس حول

مشكلات الشباب

رقم السؤال	السؤال	المتوسط	الانحراف المعياري	ك2	المعنوية	درجات الترتيب	الترتيب
1	الزواج وتكوين أسرة	2.7340	.51170	83.255	.000	257.00	1
2	البحث عن فرصة عمل	2.6489	.56240	61.298	.000	249.00	2
15	تشغيل الشباب	2.6452	.58319	61.161	.000	246.00	3
12	وجود فوارق بين طبقات المجتمع	2.6129	.65991	60.581	.000	243.00	4
13	زيادة نفوذ ذوى الدخل العالية	2.5914	.62964	51.161	.000	241.00	5
14	الكثير لا يعرف حقوقه وما عليه من واجبات	2.5699	.64938	47.677	.000	239.00	6
8	الحاجة إلى الأمن والأمان	2.5319	.66724	41.255	.000	238.00	7
7	الخوف من المستقبل	2.5106	.68383	38.128	.000	236.00	8
9	غلاء الأسعار وضعف الدخل	2.5000	.71467	38.574	.000	235.00	9
11	العلاقات بين الناس علاقات مصالح	2.4574	.72830	31.426	.000	231.00	10
5	عدم استثمار وقت الفراغ	2.4255	.72571	26.064	.000	228.00	11
4	قصور واضح في ثقافة الحوار مع الآخر	2.4149	.75362	26.191	.000	227.00	12
6	الإحساس باليأس والضياع	2.4149	.73922	25.170	.000	227.00	12
10	عدم وجود تعاون بين الأفراد	2.3936	.75089	22.745	.000	225.00	14
3	لا أحد يهتم بأمور الشباب	2.3617	.77392	19.809	.000	222.00	15

يشير الجدول السابق إلى أن أولويات مشاكل الشباب بين المبحوثين من طلبة كلية التربية جامعة عين شمس كما هو موضحا في عمود الترتيب على النحو التالى: الزواج وتكوين أسرة، البحث عن فرصة عمل، تشغيل الشباب، وجود فوارق بين طبقات المجتمع، زيادة نفوذ ذوى الدخل العالية، الكثير لا يعرف حقوقه وما عليه من واجبات ، الحاجة إلى الأمن والأمان... الخ.

(هـ) كلية علوم – جامعة الأزهر

يوضح جدول رقم (12 - 1-هـ) أن أفراد عينة الدراسة من كلية العلوم – جامعة الأزهر كلهم موافقون بدرجة كبيرة على كل أسئلة مشكلات الشباب بمتوسط حسابى يتراوح ما بين (2.59 - 2.94) وهو يقع فى الفئة الأولى من فئات المقياس الثلاثى (2.35 - 3.00) وبانحراف معيارى أقل من الواحد الصحيح أى تسهم بدرجة كبيرة عند مستوى معنوية أقل من 5%.

جدول رقم (12 - 1-هـ) آراء المبحوثين من كلية العلوم – جامعة الأزهر حول مشكلات الشباب

رقم السؤال	السؤال	المتوسط	الانحراف المعيارى	ك ²	المعنوية	درجات الترتيب	الترتيب
1	الزواج وتكوين أسرة	2.9355	.30681	106.677	.000	182.00	1
9	غلاء الأسعار وضعف الدخل	2.9194	.32885	101.258	.000	181.00	2
12	وجود فوارق بين طبقات المجتمع	2.8871	.40911	95.839	.000	179.00	3
2	البحث عن فرصة عمل	2.8710	.46107	95.839	.000	178.00	4
5	عدم استثمار وقت الفراغ	2.8548	.47380	90.613	.000	177.00	5
13	زيادة نفوذ ذوى الدخل العالية	2.8548	.47380	90.613	.000	177.00	5
3	لا أحد يهتم بأمور الشباب	2.8361	.52219	88.754	.000	173.00	7
15	تشغيل الشباب	2.8814	.45806	95.322	.000	170.00	8
8	الحاجة إلى الأمن والأمان	2.7419	.47686	54.419	.000	170.00	8
4	قصور واضح فى ثقافة الحوار مع الآخر	2.7258	.57743	58.871	.000	169.00	10
14	الكثير لا يعرف حقوقه وما عليه من واجبات	2.7097	.58358	55.097	.000	168.00	11
11	العلاقات بين الناس علاقات مصالح	2.6290	.70673	50.355	.000	163.00	12
6	الإحساس باليأس والضياع	2.6129	.68604	43.194	.000	162.00	13
7	الخوف من المستقبل	2.5902	.69227	38.295	.000	158.00	14
10	عدم وجود تعاون بين الأفراد	2.5902	.69227	38.295	.000	158.00	14

يشير الجدول السابق إلى أن أولويات مشاكل الشباب بين المبحوثين من طلبة كلية علوم جامعة الأزهر كما هو موضحا في عمود الترتيب على النحو التالي: : الزواج وتكوين أسرة، غلاء الأسعار وضعف الدخل، وجود فوارق بين طبقات المجتمع ، البحث عن فرصة عمل، عم استثمار وقت الفراغ، ، زيادة نفوذ ذوى الدخل العالية، لا احد يهتم بأمور الشباب ، تشغيل الشباب، الحاجة إلى الأمن والأمان... الخ.

(و) كلية التربية - جامعة الأزهر

يوضح جدول رقم (12-1 - و) أن أفراد عينة الدراسة من كلية التربية - جامعة كلهم موافقون بدرجة كبيرة على كل أسئلة مشكلات الشباب بمتوسط حسابي يتراوح ما بين (2.36- 2.82) وهو يقع في الفئة الأولى من فئات المقياس الثلاثي (2.35-3.00) وبانحراف معياري أقل من الواحد الصحيح أى تسهم بدرجة كبيرة عند مستوى معنوية أقل من 5%.

جدول رقم (12-1 - و) آراء المبحوثين من كلية التربية - جامعة الأزهر حول

مشكلات الشباب

رقم السؤال	السؤال	المتوسط	الانحراف المعياري	ك2	المعنوية	درجات الترتيب	الترتيب
12	وجود فوارق بين طبقات المجتمع	2.8182	.52223	132.545	.000	279.00	1
2	البحث عن فرصة عمل	2.8081	.54729	132.606	.000	278.00	2
9	غلاء الأسعار وضعف الدخل	2.7959	.59133	136.306	.000	274.00	3
3	لا أحد يهتم بأمور الشباب	2.7677	.60319	123.152	.000	274.00	3
13	زيادة نفوذ ذوى الدخل العالية	2.7374	.56398	97.152	.000	271.00	5
15	تشغيل الشباب	2.6970	.67695	105.273	.000	267.00	6
4	قصور واضح في ثقافة الحوار مع الآخر	2.6768	.61988	81.152	.000	265.00	7
14	الكثير لا يعرف حقوقه وما عليه من واجبات	2.6263	.67892	72.970	.000	260.00	8
5	عدم استثمار وقت الفراغ	2.6327	.69442	78.449	.000	258.00	9
11	العلاقات بين الناس علاقات مصالح	2.5657	.67252	52.061	.000	254.00	10
8	الحاجة إلى الأمن والأمان	2.5051	.81283	64.061	.000	248.00	11
10	عدم وجود تعاون بين الأفراد	2.4747	.76055	41.152	.000	245.00	12
1	الزواج وتكوين أسرة	2.5155	.79206	59.773	.000	244.00	13
7	الخوف من المستقبل	2.4343	.84710	52.061	.000	241.00	14
6	الإحساس باليأس والضياع	2.3636	.83854	31.273	.000	234.00	15

يشير الجدول السابق إلى أن أولويات مشاكل الشباب بين الباحثين من طلبة كلية التربية جامعة الأزهر كما هو موضحا في عمود الترتيب على النحو التالى: : وجود فوارق بين طبقات المجتمع ، البحث عن فرصة عمل، غلاء الأسعار وضعف الدخل ، لا احد يهتم بأمور الشباب ، زيادة نفوذ ذوى الدخل العالية، تشغيل الشباب، قصور واضح في ثقافة الحوار مع الآخر... الخ.

المحور الثانى: تحقيق احتياجات الشباب وتطلعاتهم من أجل تنمية روح المواطنة لديهم

(أ) معهد التخطيط القومى

يوضح جدول رقم (12-2-أ) أن أفراد عينة الدراسة من معهد التخطيط القومى كلهم موافقون بدرجة كبيرة على كل أسئلة تحقيق احتياجات الشباب وتطلعاتهم من أجل تنمية روح المواطنة لديهم بمتوسط حسابى يتراوح ما بين (2.75- 3.00) وهو يقع فى الفئة الأولى من فئات المقياس الثلاثى (2.84-3.00) وبانحراف معيارى أقل من الواحد الصحيح أى تسهم بدرجة كبيرة عند مستوى معنوية أقل من 5%.

جدول رقم (12-2-أ) آراء الباحثين من معهد التخطيط القومى حول تحقيق احتياجات الشباب

وتطلعاتهم من أجل تنمية روح المواطنة لديهم

رقم السؤال	السؤال	المتوسط	الانحراف المعيارى	ك2	المعنوية	درجات الترتيب	الترتيب
6	تقوية إلتواء الشباب الوطنى بتحقيق المساواة وتكافؤ الفرص	3.0000	.00000	-	.000	108.00	1
1	رعاية الشباب من الطفولة (صحيا، إجتماعيا، ثقافيا)	2.9722	.16667	32.111	.000	107.00	2
3	الاهتمام بالشباب فى جميع المراحل التعليمية	2.9722	.16667	32.111	.000	107.00	2
8	تحسين جودة التعليم وجعله مرنا مستجيبا لأى تغير	2.9722	.16667	32.111	.000	107.00	2
12	إتاحة الفرص أمام الشباب المؤهل للتدريب على القيادة	2.9722	.16667	32.111	.000	107.00	2
13	اختيار الكفاءات الشبابية على أساس الأداء والكفاءة	2.9722	.16667	32.111	.000	107.00	2
15	مواصلة التعليم للمتميزين والمبدعين من الشباب	2.9722	.16667	32.111	.000	107.00	2
5	تقوية إلتواء الشباب الوطنى بالقضاء على الوساطة والمحسوبية	2.9444	.23231	28.444	.000	106.00	8
7	ربط التعليم بحاجات سوق العمل	2.9444	.23231	28.444	.000	106.00	8
14	تحقيق العدالة الاجتماعية	3.0000	.00000	-	.000	105.00	10

11	التخطيط لاستثمار أوقات الفراغ لدى الشباب	2.9167	.28031	25.000	.000	105.00	10
2	الاهتمام بالتنمية المستدامة للمتعلمين	2.8889	.31873	21.778	.000	104.00	12
4	تقوية إنتماء الشباب الوطنى بالمحافظة على حقوقه وكرامته كإنسان	2.9714	.16903	31.114	.000	104.00	13
10	أهمية وضرورة تدريب الشباب على مهارات ثقافة الحوار مع الآخر	2.9143	.28403	24.029	.000	102.00	14
9	أهمية وجدوى إلمام وتعليم الشباب الدين والثقافة الدينية الوسطية	2.8485	.44167	44.364	.000	94.00	15

شير الجدول السابق إلى أن أولويات تحقيق احتياجات الشباب وتطلعاتهم من أجل تنمية روح المواطنة لديهم بين المبحوثين من العاملين بمعهد التخطيط القومى موضحا في عمود الترتيب على النحو التالى: ضرورة تقوية إنتماء الشباب الوطنى بتحقيق المساواة وتكافؤ الفرص، رعاية الشباب من الطفولة الاهتمام بالشباب في جميع المراحل التعليمية، تحسين جودة التعليم وجعله مرنا مستجيبا لأى تغير، إتاحة الفرص أمام الشباب المؤهل للتدريب على القيادة.... الخ.

(ب) وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى

يوضح جدول رقم (12-2-ب) أن أفراد عينة الدراسة من وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى كلهم موافقون بدرجة كبيرة على كل أسئلة تحقيق احتياجات الشباب وتطلعاتهم من أجل تنمية روح المواطنة لديهم بمتوسط حسابى يتراوح ما بين (2.75- 3.00) وهو يقع فى الفئة الأولى من فئات المقياس الثلاثى (2.35-3.00) وبانحراف معيارى أقل من الواحد الصحيح أى تسهم بدرجة كبيرة عند مستوى معنوية أقل من 5%.

جدول رقم (12-2-ب) آراء المبحوثين من وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى حول تحقيق احتياجات الشباب وتطلعاتهم من أجل تنمية روح المواطنة لديهم

رقم السؤال	السؤال	المتوسط	الانحراف المعيارى	ك ²	المعنوية	درجات الترجيح	الترتيب
14	تحقيق العدالة الاجتماعية	3.0000	.00000	-	.000	207.00	1
8	تحسين جودة التعليم وجعله مرنا مستجيبا لأى تغير	2.9855	.12039	65.058	.000	206.00	2

12	إتاحة الفرص أمام الشباب المؤهل للتدريب على القيادة	2.9855	.12039	65.058	.000	206.00	2
4	تقوية إنتماء الشباب الوطنى بالمحافظة على حقوقه وكرامته كإنسان	2.9710	.16899	61.232	.000	205.00	4
5	تقوية إنتماء الشباب الوطنى بالقضاء على الوساطة والمحسوبية	2.9710	.16899	61.232	.000	205.00	4
6	تقوية إنتماء الشباب الوطنى بتحقيق المساواة وتكافؤ الفرص	2.9710	.16899	61.232	.000	205.00	4
13	اختيار الكفاءات الشبابية على أساس الأداء والكفاءة	2.9710	.16899	61.232	.000	205.00	4
1	رعاية الشباب من الطفولة (صحيا، إجتماعيا، ثقافيا)	2.9420	.23540	53.928	.000	203.00	8
3	الاهتمام بالشباب فى جميع المراحل التعليمية	2.9275	.26115	50.449	.000	202.00	9
9	أهمية وجدوى إلمام وتعليم الشباب الدين والثقافة الدينية الوسطية	2.9130	.28384	47.087	.000	201.00	10
11	التخطيط لاستثمار أوقات الفراغ لدى الشباب	2.9130	.37334	115.043	.000	201.00	10
15	مواصلة التعليم للتميزين والمبدعين من الشباب	2.9130	.33162	-	.000	201.00	10
10	أهمية وضرورة تدريب الشباب على مهارات ثقافة الحوار مع الآخر	2.8696	.41703	99.391	.000	198.00	13
7	ربط التعليم بحاجات سوق العمل	2.8261	.38181	29.348	.000	195.00	14
2	الاهتمام بالتنمية المستدامة للمتعلمين	2.7536	.46671	62.957	.000	190.00	15

شير الجدول السابق إلى أن أولويات تحقيق احتياجات الشباب وتطلعاتهم من أجل تنمية روح المواطنة لديهم بين الباحثين من العاملين بوزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى موضحا في عمود الترتيب على النحو التالى: ضرورة تحقيق العدالة الاجتماعية ، تحسين جودة التعليم وجعله مرنا مستجيبا لأى تغير ،

إشكالية المواطنة في مصر : الحقوق والواجبات - دراسة ميدانية على عينة من الشباب (18 - 35 سنة) بمحافظة القاهرة

إتاحة الفرص أمام الشباب المؤهل للتدريب على القيادة ، تقوية إنتماء الشباب الوطنى (بالمحافظة على حقوقه وكرامته كإنسان ، وبالقضاء على الوساطة والمحسوبية، وتحقيق المساواة وتكافؤ الفرص).... الخ.

(ج) كلية العلوم – جامعة عين شمس

يوضح جدول رقم (12-2-ج) أن أفراد عينة الدراسة من كلية العلوم – جامعة عين شمس كلهم موافقون بدرجة كبيرة على كل أسئلة تحقيق احتياجات الشباب وتطلعاتهم من أجل تنمية روح المواطنة لديهم بمتوسط حسابى يتراوح ما بين (2.92- 2.98) وهو يقع فى الفئة الأولى من فئات المقياس الثلاثى (2.35-3.00) وبانحراف معيارى أقل من الواحد الصحيح أى تسهم بدرجة كبيرة عند مستوى معنوية أقل من 5%.

جدول رقم (12-2-ج) آراء المبحوثين من كلية علوم – جامعة عين شمس حول تحقيق احتياجات الشباب وتطلعاتهم من أجل تنمية روح المواطنة لديهم

رقم السؤال	السؤال	المتوسط	الانحراف المعيارى	ك2	المعنوية	درجات الترتيب	الترتيب
5	تقوية إنتماء الشباب الوطنى بالقضاء على الوساطة والمحسوبية	2.9792	.14358	88.167	.000	286.00	1
6	تقوية إنتماء الشباب الوطنى بتحقيق المساواة وتكافؤ الفرص	2.9792	.20412	92.042	.000	286.00	1
15	مواصلة التعليم للتميزين والمبدعين من الشباب	2.9792	.20412	92.042	.000	286.00	1
12	إتاحة الفرص أمام الشباب المؤهل للتدريب على القيادة	2.9688	.17491	84.375	.000	285.00	4
14	تحقيق العدالة الاجتماعية	2.9688	.22725	180.188	.000	285.00	4
3	الاهتمام بالشباب فى جميع المراحل التعليمية	2.9583	.24780	174.438	.000	284.00	6
7	ربط التعليم بحاجات سوق العمل	2.9583	.20088	80.667	.000	284.00	6
2	الاهتمام بالتنمية المستدامة للمتعلمين	2.9479	.26635	168.812	.000	283.00	8
4	تقوية إنتماء الشباب الوطنى بالمحافظة على حقوقه وكرامته كإنسان	2.9479	.30331	174.438	.000	283.00	8

9	أهمية وجدوى إلمام وتعليم الشباب الدين والثقافة الدينية الوسطية	2.9479	.26635	168.812	.000	283.00	8
10	أهمية وضرورة تدريب الشباب على مهارات ثقافة الحوار مع الآخر	2.9479	.26635	168.812	.000	283.00	8
13	اختيار الكفاءات الشبابية على أساس الأداء والكفاءة	2.9479	.22336	77.042	.000	283.00	8
1	رعاية الشباب من الطفولة (صحيا، إجتماعيا، ثقافيا)	2.9375	.28331	163.312	.000	282.00	13
11	التخطيط لاستثمار أوقات الفراغ لدى الشباب	2.9375	.28331	163.312	.000	282.00	13
8	تحسين جودة التعليم وجعله مرنا مستجيبا لأى تغير	2.9271	.29894	157.938	.000	281.00	15

شير الجدول السابق إلى أن أولويات تحقيق احتياجات الشباب وتطلعاتهم من أجل تنمية روح المواطنة لديهم بين المبحوثين من طلبة كلية علوم جامعة عين شمس موضحا في عمود الترتيب على النحو التالى: تقوية إنتماء الشباب الوطنى (بالقضاء على الوساطة والمحسوبية، وتحقيق المساواة وتكافؤ الفرص)، مواصلة التعليم للمتميزين والمبدعين من الشباب، إتاحة الفرص أمام الشباب المؤهل للتدريب على القيادة، تحقيق العدالة الاجتماعية.... الخ.

(د) كلية التربية – جامعة عين شمس

يوضح جدول رقم (12-2-د) أن أفراد عينة الدراسة من كلية التربية – جامعة الأزهر كلهم موافقون بدرجة كبيرة على كل أسئلة تحقيق احتياجات الشباب وتطلعاتهم من أجل تنمية روح المواطنة لديهم بمتوسط حسابى يتراوح ما بين (2.69- 2.82) وهو يقع فى الفئة الأولى من فئات المقياس الثلاثى (2.35-3.00) وبانحراف معيارى أقل من الواحد الصحيح أى تسهم بدرجة كبيرة عند مستوى معنوية أقل من 5%.

جدول رقم (12-2-د) آراء الباحثين من كلية التربية - جامعة عين شمس حول تحقيق احتياجات الشباب وتطلعاتهم من أجل تنمية روح المواطنة لديهم

الترتيب	درجات الترتيح	المعنوية	ك ²	الانحراف المعيارى	المتوسط	السؤال	رقم السؤال
1	262.00	.000	108.839	.44100	2.8172	رعاية الشباب من الطفولة (صحيا، إجتماعيا، ثقافيا)	1
2	261.00	.000	108.194	.47223	2.8065	الاهتمام بالشباب فى جميع المراحل التعليمية	3
3	259.00	.000	107.290	.52852	2.7849	تقوية إنتماء الشباب الوطنى بالمحافظة على حقوقه وكرامته كإنسان	4
3	259.00	.000	111.548	.54870	2.7849	تحسين جودة التعليم وجعله مرنا مستجيبا لأى تغير	8
5	258.00	.000	99.290	.51349	2.7742	تقوية إنتماء الشباب الوطنى بالقضاء على الوساطة والمحسوبية	5
5	258.00	.000	99.290	.51349	2.7742	اختيار الكفاءات الشبابية على أساس الأداء والكفاءة	13
7	257.00	.000	92.194	.49777	2.7634	أهمية وضرورة تدريب الشباب على مهارات ثقافة الحوار مع الآخر	10
7	257.00	.000	102.645	.55946	2.7634	تحقيق العدالة الاجتماعية	14
9	255.00	.000	90.774	.54977	2.7419	أهمية وجدوى إلمام وتعليم الشباب الدين والثقافة الدينية الوسطية	9
10	254.00	.000	81.548	.51372	2.7312	الاهتمام بالتنمية المستدامة للمتعلمين	2
10	254.00	.000	77.677	.46950	2.7312	تقوية إنتماء الشباب الوطنى بتحقيق المساواة وتكافؤ الفرص	6
10	254.00	.000	81.548	.51372	2.7312	إتاحة الفرص أمام الشباب المؤهل للتدريب على القيادة	12
13	253.00	.000	96.543	.56695	2.7500	مواصلة التعليم للتميزين والمبدعين من الشباب	15

11	التخطيط لاستثمار أوقات الفراغ لدى الشباب	2.6989	.54742	74.000	.000	251.00	14
7	ربط التعليم بحاجات سوق العمل	2.6957	.56915	74.630	.000	248.00	15

شير الجدول السابق إلى أن أولويات تحقيق احتياجات الشباب وتطلعاتهم من أجل تنمية روح المواطنة لديهم بين المبحوثين من طلبة كلية التربية جامعة عين شمس موضحة في عمود الترتيب على النحو التالى: رعاية الشباب من الطفولة، الاهتمام بالشباب في جميع المراحل التعليمية ، تقوية إنتماء الشباب الوطنى بالمحافظة على حقوقه وكرامته كإنسان ، تحسين جودة التعليم وجعله مرنا مستجيبا لأى تغير، وتقوية إنتماء الشباب بالقضاء على الوساطة والمحسوبية.... الخ.

(هـ) كلية العلوم – جامعة الأزهر

يوضح جدول رقم (12-2- هـ) أن أفراد عينة الدراسة من كلية العلوم – جامعة الأزهر كلهم موافقون بدرجة كبيرة على كل أسئلة تحقيق احتياجات الشباب وتطلعاتهم من أجل تنمية روح المواطنة لديهم بمتوسط حسابى يتراوح ما بين (2.81- 2.94) وهو يقع فى الفئة الأولى من فئات المقياس الثلاثى (2.35-3.00) وبانحراف معيارى أقل من الواحد الصحيح أى تسهم بدرجة كبيرة عند مستوى معنوية أقل من 5%.

جدول رقم (12-2- هـ) آراء المبحوثين من كلية العلوم – جامعة الأزهر حول تحقيق احتياجات الشباب وتطلعاتهم من أجل تنمية روح المواطنة لديهم

رقم السؤال	السؤال	المتوسط	الانحراف المعيارى	ك ²	المعنوية	درجات الترتيب	الترتيب
14	تحقيق العدالة الاجتماعية	2.9375	.24398	49.000	.000	188.00	1
4	تقوية إنتماء الشباب الوطنى بالمحافظة على حقوقه وكرامته كإنسان	2.9219	.32390	105.219	.000	187.00	2
10	أهمية وضرورة تدريب الشباب على مهارات ثقافة الحوار مع الآخر	2.9219	.32390	105.219	.000	187.00	2
15	مواصلة التعليم للمتميزين والمبدعين من الشباب	2.9219	.32390	105.219	.000	187.00	2

إشكالية المواطنة في مصر : الحقوق والواجبات - دراسة ميدانية على عينة من الشباب (18 - 35 سنة) بمحافظة القاهرة

11	التخطيط لاستثمار أوقات الفراغ لدى الشباب	2.9062	.38704	105.125	.000	186.00	5
13	اختيار الكفاءات الشبابية على أساس الأداء والكفاءة	2.9062	.42608	52.562	.000	186.00	5
5	تقوية إنتماء الشباب الوطنى بالقضاء على الوساطة والمحسوبية	2.8906	.36153	94.906	.000	185.00	7
6	تقوية إنتماء الشباب الوطنى بتحقيق المساواة وتكافؤ الفرص	2.8906	.36153	94.906	.000	185.00	7
7	ربط التعليم بحاجات سوق العمل	2.9206	.37251	108.667	.000	184.00	9
3	الاهتمام بالشباب فى جميع المراحل التعليمية	2.8750	.45426	99.781	.000	184.00	9
8	تحسين جودة التعليم وجعله مرنا مستجيبا لأى تغير	2.9048	.34614	98.000	.000	183.00	11
1	رعاية الشباب من الطفولة (صحيا، إجتماعيا، ثقافيا)	2.8594	.46691	94.531	.000	183.00	11
9	أهمية وجدوى إلمام وتعليم الشباب الدين والثقافة الدينية الوسطية	2.8438	.51080	94.625	.000	182.00	13
12	إتاحة الفرص أمام الشباب المؤهل للتدريب على القيادة	2.8125	.53080	84.500	.000	180.00	14
2	الاهتمام بالتنمية المستدامة للمتعلمين	2.8254	.52486	87.524	.000	178.00	15

شير الجدول السابق إلى أن أولويات تحقيق احتياجات الشباب وتطلعاتهم من أجل تنمية روح المواطنة لديهم بين المبحوثين من طلبة كلية علوم جامعة الأزهر موضحا في عمود الترتيب على النحو التالى:

تحقيق العدالة الاجتماعية، تقوية إنتماء الشباب الوطنى بالمحافظة على حقوقه وكرامته كإنسان ، أهمية وضرورة تدريب الشباب على مهارات ثقافة الحوار مع الآخر، مواصلة تعليم المتميزين والمبدعين من الشباب.... الخ.

(و) كلية التربية – جامعة الأزهر

يوضح جدول رقم (12-2- و) أن أفراد عينة الدراسة من كلية التربية – جامعة الأزهر كلهم موافقون بدرجة كبيرة على كل أسئلة تحقيق احتياجات الشباب وتطلعاتهم من أجل تنمية روح المواطنة لديهم بمتوسط حسابى يتراوح ما بين (2.70- 2.94) وهو يقع فى الفئة الأولى من فئات المقياس الثلاثى (2.35- 3.00) وبانحراف معيارى أقل من الواحد الصحيح أى تسهم بدرجة كبيرة عند مستوى معنوية أقل من 5%.

جدول رقم (12-2- و) آراء المبحوثين من كلية التربية – جامعة الأزهر حول تحقيق احتياجات الشباب وتطلعاتهم من أجل تنمية روح المواطنة لديهم

رقم السؤال	السؤال	المتوسط	الانحراف المعيارى	كا ²	المعنوية	درجات الترتيح	الترتيب
4	تقوية إنتماء الشباب الوطنى بالمحافظة على حقوقه وكرامته كإنسان	2.9192	.36913	107.290	.000	289.00	1
14	تحقيق العدالة الاجتماعية	2.9388	.28051	102.645	.000	288.00	2
13	اختيار الكفاءات الشبابية على أساس الأداء والكفاءة	2.9091	.35257	99.290	.000	288.00	2
6	تقوية إنتماء الشباب الوطنى بتحقيق المساواة وتكافؤ الفرص	2.8990	.36407	77.677	.000	287.00	4
9	أهمية وجدوى إلمام وتعليم الشباب الدين والثقافة الدينية الوسطية	2.8990	.41637	90.774	.000	287.00	4
12	إتاحة الفرص أمام الشباب المؤهل للتدريب على القيادة	2.8788	.41089	81.548	.000	285.00	6
10	أهمية وضرورة تدريب الشباب على مهارات ثقافة الحوار مع الآخر	2.8776	.41282	92.194	.000	282.00	7
11	التخطيط لاستثمار أوقات الفراغ لدى الشباب	2.8969	.39488	74.000	.000	281.00	8
3	الاهتمام بالشباب فى جميع المراحل التعليمية	2.8673	.46833	108.194	.000	281.00	8
8	تحسين جودة التعليم وجعله مرنا مستجيبا	2.8673	.42202	111.548	.000	281.00	8

إشكالية المواطنة في مصر : الحقوق والواجبات - دراسة ميدانية على عينة من الشباب (18 - 35 سنة) بمحافظة القاهرة

						لاى تغير	
11	280.00	.000	96.543	.45408	2.8571	مواصلة التعليم للمتميزين والمبدعين من الشباب	15
12	279.00	.000	99.290	.52223	2.8182	تقوية إنتماء الشباب الوطنى بالقضاء على الوساطة والمحسوبية	5
13	278.00	.000	108.839	.56563	2.8081	رعاية الشباب من الطفولة (صحيا، إجتماعيا، ثقافيا)	1
14	277.00	.000	81.548	.49794	2.8265	الاهتمام بالتنمية المستدامة للمتعلمين	2
15	268.00	.000	74.630	.62682	2.7071	ربط التعليم بحاجات سوق العمل	7

شير الجدول السابق إلى أن أولويات تحقيق احتياجات الشباب وتطلعاتهم من أجل تنمية روح المواطنة لديهم بين الباحثين من طلبة كلية التربية جامعة الأزهر موضحا في عمود الترتيب على النحو التالى: تقوية إنتماء الشباب الوطنى بالمحافظة على حقوقه وكرامته كإنسان ، تحقيق العدالة الاجتماعية ، اختيار الكفاءات الشبابية على أساس الأداء والكفاءة، تقوية إنتماء الشباب الوطنى بتحقيق المساواة وتكافؤ الفرص.... الخ.

المحور الثالث: معوقات المواطنة

(أ) معهد التخطيط القومى

يوضح جدول رقم (12-3-أ) أن أفراد عينة الدراسة من معهد التخطيط القومى كلهم موافقون بدرجة كبيرة على كل أسئلة معوقات المواطنة بمتوسط حسابى يتراوح ما بين (2.57- 2.95) وهو يقع فى الفئة الأولى من فئات المقياس الثلاثى (2.35- 3.00) وبانحراف معيارى أقل من الواحد الصحيح أى تسهم بدرجة كبيرة عند مستوى معنوية أقل من 5%.

جدول رقم (12-3 - أ) آراء المبحوثين من معهد التخطيط القومى حول معوقات المواطنة

رقم السؤال	السؤال	المتوسط	الانحراف المعياري	ك ²	المعنوية	الترجيح	الترتيب
4	عدم الالتزام بالقانون من قبل البعض	2.9429	.33806	31.114	.000	103.00	1
2	وجود الوساطة والمحسوبية والمجاملات	2.8857	.47101	27.457	.000	101.00	2
3	وجود الأنانية والانتهازية والفساد	2.8857	.40376	53.200	.000	101.00	2
1	إنتشار البطالة بين المتعلمين	2.8286	.56806	24.029	.000	99.00	4
13	قصور فى الرعاية الاجتماعية والصحية	2.8824	.47767	26.471	.000	98.00	5
14	وجود أحزاب سياسية هشة بدون برامج مخططة	2.7714	.59832	43.257	.000	97.00	6
7	إنخفاض الدخل وزيادة الأسعار	2.7941	.59183	46.294	.000	95.00	7
8	الأمية والفقر	2.7143	.66737	38.800	.000	95.00	7
12	التهرب من سداد الضرائب	2.7143	.66737	38.800	.000	95.00	7
5	اللجوء إلى السلوكيات المنحرفة	2.6857	.63113	30.400	.000	94.00	10
9	تخلف المناهج التعليمية	2.6857	.71831	39.314	.000	94.00	10
10	تهريب الأموال للخارج	2.6857	.63113	30.400	.000	94.00	10
15	مازالت الطبقة الاجتماعية تحدد نوع الحياة	2.6857	.63113	30.400	.000	94.00	10
6	الإحساس بالضيق وإنعدام الثقة	2.6000	.69452	23.029	.000	91.00	14
11	الهجرة غير الشرعية	2.5714	.77784	26.800	.000	90.00	15

يشير الجدول السابق إلى أن أولويات معوقات المواطنة بين المبحوثين من العاملين بمعهد التخطيط القومى موضحة في عمود الترتيب على النحو التالى: عدم الالتزام بالقانون من قبل البعض، وجود الوساطة والمحسوبية والمجاملات، وجود الأنانية والانتهازية والفساد، انتشار البطالة بين المتعلمين، قصور فى الرعاية الاجتماعية والصحية.... الخ.

(ب) وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى

يوضح جدول رقم (12-3 - ب) أن أفراد عينة الدراسة من وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى كلهم موافقون بدرجة كبيرة على كل أسئلة معوقات المواطنة بمتوسط حسابى يتراوح ما بين (2.44- 2.86) وهو يقع فى الفئة الأولى من فئات المقياس الثلاثى (2.35- 3.00) وبانحراف معيارى أقل من الواحد الصحيح أى تسهم بدرجة كبيرة عند مستوى معنوية أقل من 5%.

جدول رقم (12-3 - ب) آراء المبحوثين من وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

حول معوقات المواطنة

الترتيب	الترجيح	المعنوية	ك2	الانحراف المعياري	المتوسط	السؤال	رقم السؤال
1	197.00	.000	50.449	.52231	2.8551	إنخفاض الدخل وزيادة الأسعار	7
2	196.00	.000	89.826	.44136	2.8406	وجود الوساطة والمحسوبية والمجاملات	2
2	196.00	.000	89.826	.44136	2.8406	عدم الالتزام بالقانون من قبل البعض	4
4	195.00	.000	85.304	.45233	2.8261	وجود الأنانية والانتهازية والفساد	3
5	194.00	.000	89.304	.52231	2.8116	قصور في الرعاية الاجتماعية والصحية	13
6	193.00	.000	84.609	.53081	2.7971	الأمية والفقر	8
7	189.00	.000	71.217	.58542	2.7391	الإحساس بالضيق وإنعدام الثقة	6
8	188.00	.000	67.130	.59121	2.7246	اللجوء إلى السلوكيات المنحرفة	5
9	187.00	.000	69.735	.55651	2.7500	إنتشار البطالة بين المتعلمين	1
9	187.00	.000	73.618	.58271	2.7500	تخلف المناهج التعليمية	9
9	187.00	.000	71.043	.64401	2.7101	وجود أحزاب سياسية هشة بدون برامج مخططة	14
12	185.00	.000	55.913 ^b	.60616	2.6812	ما زالت الطبقة الاجتماعية تحدد نوع الحياة	15
13	182.00	.000	48.609	.64102	2.6377	التهرب من سداد الضرائب	12
14	171.00	.000	23.739	.67755	2.4783	تهريب الأموال للخارج	10
15	169.00	.000	21.478	.71817	2.4493	الهجرة غير الشرعية	11

يشير الجدول السابق إلى أن أولويات معوقات المواطنة بين المبحوثين من العاملين بوزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري موضحة في عمود الترتيب على النحو التالي: انخفاض الدخل وزيادة الاسعار، وجود الوساطة والمحسوبية والمجاملات ، عدم الإلتزام بالقانون من قبل البعض، وجود الأنانية والانتهازية والفساد، قصور في الرعاية الاجتماعية والصحية.... الخ.

(ج) كلية علوم - جامعة عين شمس

يوضح جدول رقم (12-3- ج) أن أفراد عينة الدراسة من كلية علوم - جامعة عين شمس كلهم موافقون بدرجة كبيرة على كل أسئلة معوقات المواطنة بمتوسط حسابي يتراوح ما بين (2.78 - 2.90) وهو يقع في الفئة الأولى من فئات المقياس الثلاثي (2.35 - 3.00) وبانحراف معياري أقل من الواحد الصحيح أي تسهم بدرجة كبيرة عند مستوى معنوية أقل من 5%.

جدول رقم (12-3 - ج) آراء المبحوثين من كلية علوم – جامعة عين شمس حول معوقات المواطنة

رقم السؤال	السؤال	المتوسط	الانحراف المعياري	ك ²	المعنوية	الترجيح	الترتيب
11	الهجرة غير الشرعية	2.8969	.33803	144.515	.000	281.00	1
2	وجود الوساطة والمحسوبية والمجاملات	2.8763	.36107	134.866	.000	279.00	2
3	وجود الأنانية والانتهازية والفهلوة	2.8763	.36107	134.866	.000	279.00	2
13	قصور فى الرعاية الاجتماعية والصحية	2.8763	.38885	139.196	.000	279.00	2
9	تخلف المناهج التعليمية	2.8660	.42399	138.887	.000	278.00	5
4	عدم الالتزام بالقانون من قبل البعض	2.8557	.38160	125.711	.000	277.00	6
5	اللجوء إلى السلوكيات المنحرفة	2.8557	.38160	125.711	.000	277.00	6
12	التهرب من سداد الضرائب	2.8557	.40799	129.670	.000	277.00	6
1	إنتشار البطالة بين المتعلمين	2.8454	.44112	129.237	.000	276.00	9
7	إنخفاض الدخل وزيادة الأسعار	2.8351	.42526	120.639	.000	275.00	10
10	تهريب الأموال للخارج	2.8351	.40001	117.052	.000	275.00	10
14	وجود أحزاب سياسية هشة بدون برامج مخططة	2.8351	.47171	128.928	.000	275.00	10
15	ما زالت الطبقة الاجتماعية تحدد نوع الحياة	2.8542	.40986	127.750	.000	274.00	13
6	الإحساس بالضيق وإنعدام الثقة	2.8144	.46390	115.691	.000	273.00	14
8	الأمية والفقر	2.7835	.52494	110.433	.000	270.00	15

يشير الجدول السابق إلى أن أولويات معوقات المواطنة بين المبحوثين من طلبة كلية علوم جامعة عين شمس موضحة في عمود الترتيب على النحو التالى: الهجرة غير الشرعية، وجود الوساطة والمحسوبية والمجاملات ، وجود الأنانية والانتهازية والفهلوة، قصور فى الرعاية الاجتماعية والصحية، تخلف المناهج التعليمية.... الخ.

(د) كلية التربية – جامعة عين شمس

يوضح جدول رقم (12-3 - د) أن أفراد عينة الدراسة من كلية التربية – جامعة عين شمس كلهم موافقون بدرجة كبيرة على معظم أسئلة معوقات المواطنة بمتوسط حسابى يتراوح ما بين (2.36- 2.47) وهو يقع فى الفئة الأولى من فئات المقياس الثلاثى (2.35- 3.00) وبانحراف معيارى أقل من الواحد الصحيح أى تسهم بدرجة كبيرة عند مستوى معنوية أقل من 5%. باستثناء التالى:-

- الأمية والفقر

- التهرب من سداد الضرائب

إشكالية المواطنة في مصر : الحقوق والواجبات - دراسة ميدانية على عينة من الشباب (18 - 35 سنة) بمحافظة القاهرة

- عدم الالتزام بالقانون من قبل البعض

بمتوسط حسابي قدره يتراوح ما بين (2.31 - 2.34)، حيث تقع في الفئة الثانية من فئات المقياس الثلاثي (1.68- 2.34) أى تسهم بدرجة متوسطة.

جدول رقم (3-12 - د) آراء المبحوثين من كلية التربية - جامعة عين شمس حول معوقات المواطنة

رقم السؤال	السؤال	المتوسط	الانحراف المعياري	ك ²	المعنوية	الترجيح	الترتيب
7	إنخفاض الدخل وزيادة الأسعار	2.4565	.71734	29.826	.000	226.00	1
1	إنتشار البطالة بين المتعلمين	2.4615	.73496	31.736	.000	224.00	2
6	الإحساس بالضيق وإنعدام الثقة	2.4348	.73086	27.152	.000	224.00	2
2	وجود الوساطة والمحسوبية والمجاملات	2.4505	.74928	31.143	.000	223.00	4
9	تخلف المناهج التعليمية	2.4239	.74471	26.370	.000	223.00	4
14	وجود أحزاب سياسية هشة بدون برامج مخططة	2.4022	.71190	22.326	.000	221.00	6
3	وجود الأنانية والانتهازية والفساد	2.4176	.76108	26.462	.000	220.00	7
11	الهجرة غير الشرعية	2.3913	.74060	21.478	.000	220.00	7
15	ما زالت الطبقة الاجتماعية تحدد نوع الحياة	2.3913	.74060	21.478	.000	220.00	7
13	قصور في الرعاية الاجتماعية والصحية	2.3804	.76808	21.543	.000	219.00	10
5	اللجوء إلى السلوكيات المنحرفة	2.3696	.79445	22.522	.000	218.00	11
10	تهريب الأموال للخارج	2.3696	.75181	19.196	.000	218.00	11
8	الأمية والفقر	2.3333	.77085	15.935	.000	217.00	13
12	التهرب من سداد الضرائب	2.3152	.70989	15.674	.000	213.00	14
4	عدم الالتزام بالقانون من قبل البعض	2.3187	.77286	14.132	.001	211.00	15

يشير الجدول السابق إلى أن أولويات معوقات المواطنة بين المبحوثين من طلبة كلية التربية جامعة عين شمس موضحة في عمود الترتيب على النحو التالي: انخفاض الدخل وزيادة الأسعار، انتشار البطالة بين المتعلمين، الإحساس بالضيق وإنعدام الثقة، تخلف المناهج التعليمية.... الخ.

(هـ) كلية العلوم – جامعة الأزهر

يوضح جدول رقم (12-3 - هـ) أن أفراد عينة الدراسة من كلية العلوم - جامعة الأزهر كلهم موافقون بدرجة كبيرة على كل أسئلة معوقات المواطنة بمتوسط حسابى يتراوح ما بين (2.70 - 2.94) وهو يقع فى الفئة الأولى من فئات المقياس الثلاثى (2.35 - 3.00) وبانحراف معيارى أقل من الواحد الصحيح أى تسهم بدرجة كبيرة عند مستوى معنوية أقل من 5%.

جدول رقم (12-3- هـ) آراء الباحثين من كلية العلوم – جامعة الأزهر حول معوقات المواطنة

رقم السؤال	السؤال	المتوسط	الانحراف المعياري	ك ²	المعنوية	الترجيح	الترتيب
2	وجود الوساطة والمحسوبية والمجاملات	2.9167	.38142	102.700	.000	175.00	1
10	تهريب الأموال للخارج	2.9310	.31690	98.724	.000	170.00	2
3	وجود الأنانية والانتهازية والفهلوة	2.8333	.45721	77.200	.000	170.00	2
13	قصور فى الرعاية الاجتماعية والصحية	2.8167	.50394	67.900	.000	169.00	4
7	إنخفاض الدخل وزيادة الأسعار	2.8000	.54617	76.800	.000	168.00	5
4	عدم الالتزام بالقانون من قبل البعض	2.7833	.55515	72.100	.000	167.00	6
6	الإحساس بالضيق وإنعدام الثقة	2.7833	.52373	67.900	.000	167.00	6
12	التهرب من سداد الضرائب	2.7833	.52373	67.900	.000	167.00	6
1	إنتشار البطالة بين المتعلمين	2.7667	.53256	63.700	.000	166.00	9
8	الأمية والفقر	2.7667	.56348	67.600	.000	166.00	9
5	اللجوء إلى السلوكيات المنحرفة	2.7500	.60014	67.500	.000	165.00	11
11	الهجرة غير الشرعية	2.7797	.49368	62.475	.000	164.00	12
14	وجود أحزاب سياسية هشة بدون برامج مخططة	2.7797	.52745	66.034	.000	164.00	12
9	تخلف المناهج التعليمية	2.7000	.64572	58.800	.000	162.00	14
15	ما زالت الطبقة الاجتماعية تحدد نوع الحياة	2.7895	.49051	62.842	.000	159.00	15

يشير الجدول السابق إلى أن أولويات معوقات المواطنة بين الباحثين من طلبة كلية علوم جامعة الأزهر موضحة في عمود الترتيب على النحو التالى: وجود الوساطة والمحسوبية والمجاملات ، تهريب الأموال للخارج، وجود الأنانية والانتهازية والفهلوة، قصور فى الرعاية الاجتماعية والصحية، إنخفاض الدخل وزيادة الأسعار الخ.

(و) كلية التربية - جامعة الأزهر

يوضح جدول رقم (12-3- و) أن أفراد عينة الدراسة من كلية التربية - جامعة الأزهر كلهم موافقون بدرجة كبيرة على كل أسئلة معوقات المواطنة بمتوسط حسابي يتراوح ما بين (2.50 - 2.71) وهو يقع في الفئة الأولى من فئات المقياس الثلاثي (2.35 - 3.00) ويانحرف معيارى أقل من الواحد الصحيح أى تسهم بدرجة كبيرة عند مستوى معنوية أقل من 5%.

جدول رقم (12-3- هـ) آراء المبحوثين من كلية التربية - جامعة الأزهر حول معوقات المواطنة

رقم السؤال	السؤال	المتوسط	الانحراف المعياري	ك ²	المعنوية	الترجيح	الترتيب
2	وجود الوساطة والمحسوبية والمجاملات	2.7041	.70651	118.918	.000	265.00	1
7	إنخفاض الدخل وزيادة الأسعار	2.6939	.70941	113.959	.000	264.00	2
13	قصور في الرعاية الاجتماعية والصحية	2.6837	.71215	109.122	.000	263.00	3
4	عدم الالتزام بالقانون من قبل البعض	2.6735	.68527	94.612	.000	262.00	4
3	وجود الأنانية والانتهازية والفهلوة	2.6633	.70263	94.918	.000	261.00	5
1	إنتشار البطالة بين المتعلمين	2.6429	.74957	101.163	.000	259.00	6
15	ما زالت الطبقة الاجتماعية تحدد نوع الحياة	2.6429	.61342	67.000	.000	259.00	6
6	الإحساس بالضيق وإنعدام الثقة	2.6224	.69631	74.714	.000	257.00	8
8	الأمية والفقر	2.6224	.76678	97.367	.000	257.00	8
10	تهريب الأموال للخارج	2.6224	.71096	78.510	.000	257.00	8
5	اللجوء إلى السلوكيات المنحرفة	2.6020	.72850	74.837	.000	255.00	11
14	وجود أحزاب سياسية هشة بدون برامج مخططة	2.5816	.75878	75.449	.000	253.00	12
12	التهرب من سداد الضرائب	2.5876	.73247	69.423	.000	251.00	13
9	تخلف المناهج التعليمية	2.5408	.76210	60.755	.000	249.00	14
11	الهجرة غير الشرعية	2.5000	.77659	51.082	.000	245.00	15

يشير الجدول السابق إلى أن أولويات معوقات المواطنة بين المبحوثين من طلبة كلية تربية جامعة الأزهر موضحة في عمود الترتيب على النحو التالي: وجود الوساطة والمحسوبية والمجاملات ، إنخفاض الدخل وزيادة الأسعار ، قصور في الرعاية الاجتماعية والصحية ، عدم الالتزام بالقانون من قبل البعض، وجود الأنانية والانتهازية والفهلوة، الخ.

المحور الرابع : مقومات المواطنة

(أ) معهد التخطيط القومى

يوضح جدول رقم (12-4 - أ) أن أفراد عينة الدراسة من معهد التخطيط القومى موافقون بدرجة كبيرة على كل أسئلة مقومات المواطنة بمتوسط حسابى يتراوح ما بين (2.85- 3.00) وهو يقع فى الفئة الأولى من فئات المقياس الثلاثى (2.35-3.00) وبانحراف معيارى أقل من الواحد الصحيح أى تسهم بدرجة كبيرة عند مستوى معنوية أقل من 5%.

جدول رقم (12-4 - أ) آراء المبحوثين من معهد التخطيط القومى حول مقومات المواطنة

رقم السؤال	السؤال	المتوسط	الانحراف المعيارى	كا ²	المعنوية	الترجيح	الترتيب
14	تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص فى التعليم / العمل / الصحة	3.0000	.00000	-	.000	108.00	1
20	تعريف المواطن حقوقه وواجباته ومسئوليته	2.9722	.16667	32.111	.000	107.00	2
23	نشر ثقافة الحوار لدى الشباب	2.9722	.16667	32.111	.000	107.00	2
4	تلبية نداء الدفاع عن مصلحة الوطن إذا لزم الأمر	2.9444	.23231	28.444	.000	106.00	4
8	المشاركة فى برامج التنقيف (الصحة - الأمنى....)	2.9444	.23231	28.444	.000	106.00	4
22	التعريف بأهمية وجودة الحوار مع الآخر	2.9444	.23231	28.444	.000	106.00	4
1	أهمية وضرورة معرفة الجميع لطبيعة الأحوال المدنية	2.9167	.28031	25.000	.000	105.00	7
3	تضمين مناهج التربية الوطنية قيم وحقوق وواجبات المواطنة	2.9167	.28031	25.000	.000	105.00	7
5	المحافظة على استقلال الوطن والتضحية من أجله	2.9167	.36839	60.500	.000	105.00	7
15	تشغيل الشباب القادر على العمل والراغب فيه	2.9167	.36839	60.500	.000	105.00	7

7	المشاركة في الأعمال التطوعية الهادفة	2.8611	.42445	50.167	.000	103.00	11
19	محاصرة السلوكيات المنحرفة وتقديم سبل الوقاية والعلاج	2.8611	.42445	50.167	.000	103.00	11
21	تبنى قيم المواطنة وممارستها من خلال التعليم	2.9143	.28403	24.029	.000	102.00	13
16	ممارسة الأنشطة الشبابية / ثقافيا / إجتماعيا / سياسيا	2.8857	.47101	27.457	.000	101.00	14
18	إتاحة التعبير عن الرأي بحرية مطلقة	2.8571	.49366	53.200	.000	100.00	15

يشير الجدول السابق إلى أن أولويات مقومات المواطنة بين المبحوثين من العاملين بمعهد التخطيط القومى موضحة في عمود الترتيب على النحو التالي: تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص في التعليم / العمل / الصحة ، تعريف المواطن حقوقه وواجباته ومسئوليته، نشر ثقافة الحوار لدى الشباب، تلبية نداء الدفاع عن مصلحة الوطن إذا لزم الأمر، المشاركة في برامج التثقيف (الصحي - الأمنى....) الخ.

(ب) وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

يوضح جدول رقم (12-4-ب) أن أفراد عينة الدراسة من وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري موافقون بدرجة كبيرة على كل أسئلة مقومات المواطنة بمتوسط حسابي يتراوح ما بين (2.82 - 2.98) وهو يقع في الفئة الأولى من فئات المقياس الثلاثي (2.35-3.00) وبانحراف معياري أقل من الواحد الصحيح أي تسهم بدرجة كبيرة عند مستوى معنوية أقل من 5%.

جدول رقم (12-4 - ب) آراء المبحوثين من وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى حول مقومات المواطنة

الترتيب	الترجيح	المعنوية	ك ²	الانحراف المعياري	المتوسط	السؤال	رقم السؤال
1	205.00	.000	65.058	.24077	2.9710	نشر ثقافة الحوار لدى الشباب	23
2	203.00	.000	120.609	.29125	2.9420	تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص فى التعليم / العمل / الصحة	14
2	203.00	.000	120.609	.29125	2.9420	محاصرة السلوكيات المنحرفة وتقديم سبل الوقاية والعلاج	19
2	203.00	.000	53.928	.23540	2.9420	تبنى قيم المواطنة وممارستها من خلال التعليم	21
2	203.00	.000	120.609	.29125	2.9420	التعريف بأهمية وجودة الحوار مع الآخر	22
6	201.00	.000	109.826	.33162	2.9130	تشغيل الشباب القادر على العمل والراغب فيه	15
6	201.00	.000	109.826	.33162	2.9130	تعريف المواطن حقوقه وواجباته ومسئوليته	20
8	198.00	.000	37.696	.33925	2.8696	أهمية وضرورة معرفة الجميع لطبيعة الأحوال المدنية	1
9	197.00	.000	42.882	.30614	2.8971	المشاركة فى الأعمال التطوعية الهادفة	7
9	197.00	.000	94.522	.42962	2.8551	تلبية نداء الدفاع عن مصلحة الوطن إذا لزم الأمر	4
9	197.00	.000	99.217	.46258	2.8551	المحافظة على استقلال الوطن والتضحية من أجله	5
9	197.00	.000	90.348	.39390	2.8551	ممارسة الأنشطة الشبابية / ثقافيا / إجتماعيا / سياسيا	16
9	197.00	.000	99.217	.46258	2.8551	إتاحة التعبير عن رأى بحرية مطلقة	18
14	196.00	.000	85.913	.40668	2.8406	المشاركة فى برامج التنقيف (الصحى - الأمنى....)	8
15	195.00	.000	89.478	.48375	2.8261	تضمين مناهج التربية الوطنية قيم وحقوق وواجبات المواطنة	3

يشير الجدول السابق إلى أن أولويات مقومات المواطنة بين المبحوثين من العاملين بوزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى موضحة فى عمود الترتيب على النحو التالى: نشر ثقافة الحوار لدى الشباب،

إشكالية المواطنة في مصر : الحقوق والواجبات - دراسة ميدانية على عينة من الشباب (18 - 35 سنة) بمحافظة القاهرة

تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص في التعليم / العمل / الصحة ، محاصرة السلوكيات المنحرفة وتقديم سبل الوقاية والعلاج ، تبني قيم المواطنة وممارستها من خلال التعليم ، تعريف المواطن حقوقه وواجباته ومسئوليته،.... الخ.

(ج) كلية علوم - جامعة عين شمس

يوضح جدول رقم (12-4-ج) أن أفراد عينة الدراسة من كلية علوم - جامعة عين شمس كلهم موافقون بدرجة كبيرة على كل أسئلة مقومات المواطنة بمتوسط حسابي يتراوح ما بين (2.94 - 3.00) وهو يقع في الفئة الأولى من فئات المقياس الثلاثي (2.35-3.00) وبانحراف معياري أقل من الواحد الصحيح أي تسهم بدرجة كبيرة عند مستوى معنوية أقل من 5%.

جدول رقم (12-4- ج) آراء المبحوثين من كلية علوم - جامعة عين شمس حول مقومات المواطنة

رقم السؤال	السؤال	المتوسط	الانحراف المعياري	كا ²	المعنوية	الترجيح	الترتيب
8	المشاركة في برامج التنشيف (الصحي - الأمنى....)	2.9897	.10153	93.041	.000	290.00	1
3	تضمنين مناهج التربية الوطنية قيم وحقوق وواجبات المواطنة	2.9794	.14284	89.165	.000	289.00	2
5	المحافظة على استقلال الوطن والتضحية من أجله	2.9794	.14284	89.165	.000	289.00	2
7	المشاركة في الأعمال التطوعية الهادفة	2.9794	.14284	89.165	.000	289.00	2
21	تبني قيم المواطنة وممارستها من خلال التعليم	2.9794	.14284	89.165	.000	289.00	2
22	التعريف بأهمية وجودة الحوار مع الآخر	2.9794	.14284	89.165	.000	289.00	2
1	أهمية وضرورة معرفة الجميع لطبيعة الأحوال المدنية	2.9691	.17402	85.371	.000	288.00	7
4	تلبية نداء الدفاع عن مصلحة الوطن إذا لزم الأمر	2.9691	.22609	182.186	.000	288.00	7
18	إتاحة التعبير عن الرأي بحرية مطلقة	2.9691	.22609	182.186	.000	288.00	7

19	محاصرة السلوكيات المنحرفة وتقديم سبل الوقاية والعلاج	2.9691	.22609	182.186	.000	288.00	7
23	نشر ثقافة الحوار لدى الشباب	2.9691	.22609	182.186	.000	288.00	7
15	تشغيل الشباب القادر على العمل والراغب فيه	2.9588	.24654	176.433	.000	287.00	12
20	تعريف المواطن حقوقه وواجباته ومسئوليته	2.9588	.19987	81.660	.000	287.00	12
16	ممارسة الأنشطة الشبابية / ثقافيا / إجتماعيا / سياسيا	2.9485	.22226	78.031	.000	286.00	14
14	تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص فى التعليم / العمل / الصحة	2.9688	.22725	180.188	.000	285.00	15

يشير الجدول السابق إلى أن أولويات مقومات المواطنة بين المبحوثين من الطلبة بكلية علوم جامعة عين شمس موضحة في عمود الترتيب على النحو التالى: المشاركة فى برامج التنقيف (الصحة - الأمنى)، تضمين مناهج التربية الوطنية قيم وحقوق وواجبات المواطنة ، المحافظة على استقلال الوطن والتضحية من أجله ، المشاركة فى الأعمال التطوعية الهادفة ، تبني قيم المواطنة وممارستها من خلال التعليم ،.... الخ.

(د) كلية التربية – جامعة عين شمس

يوضح جدول رقم (12-4 - د) أن أفراد عينة الدراسة من كلية التربية – جامعة عين شمس كلهم موافقون بدرجة كبيرة على كل أسئلة مقومات المواطنة بمتوسط حسابى يتراوح ما بين (2.67- 2.86) وهو يقع فى الفئة الأولى من فئات المقياس الثلاثى (2.35-3.00) وبانحراف معيارى أقل من الواحد الصحيح أى تسهم بدرجة كبيرة عند مستوى معنوية أقل من 5%.

إشكالية المواطنة في مصر : الحقوق والواجبات - دراسة ميدانية على عينة من الشباب (18 - 35 سنة) بمحافظة القاهرة

جدول رقم (4-12 - د) آراء الباحثين من كلية التربية - جامعة عين شمس حول مقومات المواطنة

الترتيب	الترجيح	المعنوية	ك2	الانحراف المعياري	المتوسط	السؤال	رقم السؤال
1	263.00	.000	47.348	.35024	2.8587	أهمية وضرورة معرفة الجميع لطبيعة الأحوال المدنية	1
20	256.00	.000	112.467	.39409	2.8444	تعريف المواطن حقوقه وواجباته ومسئوليته	20
15	252.00	.000	96.200	.42927	2.8000	تشغيل الشباب القادر على العمل والراغب فيه	15
8	251.00	.000	91.670	.52368	2.7582	المشاركة في برامج التنشيط (الصحي - الأمنى....)	8
18	250.00	.000	104.989	.47378	2.8090	إتاحة التعبير عن الرأى بحرية مطلقة	18
4	250.00	.000	82.571	.48519	2.7473	تلبية نداء الدفاع عن مصلحة الوطن إذا لزم الأمر	4
16	248.00	.000	89.867	.52598	2.7556	ممارسة الأنشطة الشبابية / ثقافيا / إجتماعيا / سياسيا	16
5	248.00	.000	80.593	.53885	2.7253	المحافظة على أستقلال الوطن والتضحية من أجله	5
22	246.00	.000	88.800	.57670	2.7333	التعريف بأهمية وجودة الحوار مع الآخر	22
23	246.00	.000	19.600	.44469	2.7333	نشر ثقافة الحوار لدى الشباب	23
7	246.00	.000	76.308	.56754	2.7033	المشاركة في الأعمال التطوعية الهادفة	7
3	245.00	.000	70.703	.55161	2.6923	تضمن مناهج التربية الوطنية قيم وحقوق وواجبات المواطنة	3
14	244.00	.000	78.067	.56577	2.7111	تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص فى التعليم / العمل / الصحة	14
19	244.00	.000	73.267	.52455	2.7111	محاصرة السلوكيات المنحرفة وتقديم سبل الوقاية والعلاج	19
21	241.00	.000	68.067	.57724	2.6778	تبنى قيم المواطنة وممارستها من خلال التعليم	21

يشير الجدول السابق إلى أن أولويات مقومات المواطنة بين الباحثين من الطلبة بكلية التربية جامعة عين شمس موضحة في عمود الترتيب على النحو التالى: أهمية وضرورة معرفة الجميع لطبيعة الأحوال المدنية، تعريف المواطن حقوقه وواجباته ومسئوليته، تشغيل الشباب القادر على العمل والراغب فيه، المشاركة في برامج التنشيط (الصحي - الأمنى....)، إتاحة التعبير عن الرأى بحرية مطلقة،.... الخ.

(هـ) كلية علوم – جامعة الأزهر

يوضح جدول رقم (12-4 - هـ) أن أفراد عينة الدراسة من كلية العلوم – جامعة الأزهر كلهم موافقون بدرجة كبيرة على كل أسئلة مقومات المواطنة بمتوسط حسابى يتراوح ما بين (2.80 - 2.96) وهو يقع فى الفئة الأولى من فئات المقياس الثلاثى (2.35-3.00) وبانحراف معيارى أقل من الواحد الصحيح أى تسهم بدرجة كبيرة عند مستوى معنوية أقل من 5%.

جدول رقم (12-4- هـ) آراء المبحوثين من كلية علوم – جامعة الأزهر حول مقومات المواطنة

رقم السؤال	السؤال	المتوسط	الانحراف المعيارى	كا ²	المعنوية	الترجيح	الترتيب
23	نشر ثقافة الحوار لدى الشباب	2.9516	.28211	112.290	.000	183.00	1
15	تشغيل الشباب القادر على العمل والراغب فيه	2.9355	.30681	106.677	.000	182.00	2
20	تعريف المواطن حقوقه وواجباته ومسئوليته	2.9355	.24768	47.032	.000	182.00	2
19	محاصرة السلوكيات المنحرفة وتقديم سبل الوقاية والعلاج	2.9194	.27451	43.613	.000	181.00	4
1	أهمية وضرورة معرفة الجميع لطبيعة الأحوال المدنية	2.8871	.31906	37.161	.000	179.00	5
22	التعريف بأهمية وجودة الحوار مع الآخر	2.8710	.42403	90.710	.000	178.00	6
5	المحافظة على استقلال الوطن والتضحية من أجله	2.9500	.21978	48.600	.000	177.00	7
4	تلبية نداء الدفاع عن مصلحة الوطن إذا لزم الأمر	2.8548	.47380	90.613	.000	177.00	7
16	ممارسة الأنشطة الشبابية / ثقافيا / إجتماعيا / سياسيا	2.8548	.39864	81.516	.000	177.00	7
21	تبنى قيم المواطنة وممارستها من خلال التعليم	2.8548	.43783	85.774	.000	177.00	7
3	تضمن مناهج التربية الوطنية قيم وحقوق وواجبات المواطنة	2.8852	.36961	89.049	.000	176.00	11
14	تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص فى التعليم / العمل / الصحة	2.8387	.45063	81.032	.000	176.00	11
18	إتاحة التعبير عن رأى بحرية مطلقة	2.8689	.38624	84.230	.000	175.00	13
7	المشاركة فى الأعمال التطوعية الهادفة	2.8525	.40150	79.607	.000	174.00	14
8	المشاركة فى برامج التنقيف (الصحة - الأمنى....)	2.8033	.54221	78.721	.000	171.00	15

إشكالية المواطنة في مصر : الحقوق والواجبات - دراسة ميدانية على عينة من الشباب (18 - 35 سنة) بمحافظة القاهرة

يشير الجدول السابق إلى أن أولويات مقومات المواطنة بين المبحوثين من الطلبة بكلية علوم جامعة الأزهر موضحة في عمود الترتيب على النحو التالي: نشر ثقافة الحوار لدى الشباب ، تشغيل الشباب القادر على العمل والراغب فيه ، تعريف المواطن حقوقه وواجباته ومسئوليته ، محاصرة السلوكيات المنحرفة وتقديم سبل الوقاية والعلاج ، محاصرة السلوكيات المنحرفة وتقديم سبل الوقاية والعلاج ،.... الخ.

(و) كلية التربية - جامعة الأزهر

يوضح جدول رقم (12-4- و) أن أفراد عينة الدراسة من كلية التربية - جامعة الأزهر موافقون بدرجة كبيرة على كل أسئلة مقومات المواطنة بمتوسط حسابي يتراوح ما بين (2.71 - 2.92) وهو يقع في الفئة الأولى من فئات المقياس الثلاثي (2.35-3.00) وبانحراف معياري أقل من الواحد الصحيح أى تسهم بدرجة كبيرة عند مستوى معنوية أقل من 5%.

جدول رقم (12-4 - و) آراء المبحوثين من كلية التربية - جامعة الأزهر حول مقومات المواطنة

رقم السؤال	السؤال	المتوسط	الانحراف المعياري	ك ²	المعنوية	الترجيح	الترتيب
14	تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص في التعليم / العمل / الصحة	2.9192	.34037	163.697	.000	289.00	1
4	تلبية نداء الدفاع عن مصلحة الوطن إذا لزم الأمر	2.8990	.36407	153.152	.000	287.00	2
20	تعريف المواطن حقوقه وواجباته ومسئوليته	2.8889	.40125	152.970	.000	286.00	3
22	التعريف بأهمية وجودة الحوار مع الآخر	2.8889	.42592	158.242	.000	286.00	3
15	تشغيل الشباب القادر على العمل والراغب فيه	2.8980	.39297	156.265	.000	284.00	5
23	نشر ثقافة الحوار لدى الشباب	2.8687	.46613	152.970	.000	284.00	5
5	المحافظة على استقلال الوطن والتضحية من أجله	2.8878	.42796	156.265	.000	283.00	7
19	محاصرة السلوكيات المنحرفة وتقديم سبل الوقاية والعلاج	2.8586	.47402	147.697	.000	283.00	7
21	تبنى قيم المواطنة وممارستها من خلال التعليم	2.8283	.51588	137.515	.000	280.00	9
3	تضمين مناهج التربية الوطنية قيم وحقوق وواجبات المواطنة	2.8469	.46200	135.694	.000	279.00	10
8	المشاركة في برامج التنقيف (الصحي - الأمنى) (....)	2.7980	.49445	114.606	.000	277.00	11
16	ممارسة الأنشطة الشبابية / ثقافيا / إجتماعيا / سياسيا	2.7879	.53970	118.364	.000	276.00	12
18	إتاحة التعبير عن الرأي بحرية مطلقة	2.7677	.56835	113.697	.000	274.00	13

1	أهمية وضرورة معرفة الجميع لطبيعة الأحوال المدنية	2.7374	.52656	90.970	.000	271.00	14
7	المشاركة فى الأعمال التطوعية الهادفة	2.7172	.60677	96.424	.000	269.00	15

يشير الجدول السابق إلى أن أولويات مقومات المواطنة بين الباحثين من الطلبة بكلية التربية جامعة الأزهر موضحة في عمود الترتيب على النحو التالي: تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص فى التعليم / العمل / الصحة، تلبية نداء الدفاع عن مصلحة الوطن إذا لزم الأمر، تعريف المواطن حقوقه وواجباته ومسئوليته، التعريف بأهمية جودة الحوار مع الآخر ، تشغيل الشباب القادر على العمل والراغب فيه،.... الخ.

المحور الخامس آليات تنمية روح المواطنة النشطة

(أ) معهد التخطيط القومي

يوضح جدول رقم (12-5-أ) أن أفراد عينة الدراسة من معهد التخطيط القومي كلهم موافقون بدرجة كبيرة على كل أسئلة آليات تنمية روح المواطنة النشطة بمتوسط حسابى يتراوح ما بين (2.66-2.97) وهو يقع فى الفئة الأولى من فئات المقياس الثلاثى (2.35-3.00) وبانحراف معيارى أقل من الواحد الصحيح أى تسهم بدرجة كبيرة عند مستوى معنوية أقل من 5%.

جدول رقم (12-5-أ) آراء الباحثين من معهد التخطيط القومي حول آليات تنمية روح المواطنة النشطة

رقم السؤال	السؤال	المتوسط	الانحراف المعيارى	كا ²	المعنوية	الترجيح	الترتيب
2	التدريب على مهارات الحوار	2.9444	.23231	28.444	.000	106.00	1
3	تنويع الأنشطة الحوارية وزيادة الحراك الاجتماعى	2.9444	.23231	28.444	.000	106.00	1
5	تنمية المحيط الاجتماعى والمدنى للمدارس	2.9444	.23231	28.444	.000	106.00	1
8	التنمية المستدامة للمتعلمين	2.9444	.23231	28.444	.000	106.00	1
1	نشر ثقافة الحوار الفضاء التعليمى	2.9167	.28031	25.000	.000	105.00	5
4	البحث العلمى والتربوى فى مجال المواطنة	2.9167	.28031	25.000	.000	105.00	5
9	العلاقات والفضاءات التربوية داخل الفصل وخارجه	2.9167	.28031	25.000	.000	105.00	5
12	تعظيم دور المجتمع المدنى والجمعيات التى تعمل فى مجال المواطنة	2.9714	.16903	31.114	.000	104.00	8
13	المناهج والبرامج والكتب والمعلومات	2.8611	.42445	50.167	.000	103.00	9
7	التكوين الأساسى والمستمر للأطر التربوية	2.8333	.44721	45.500	.000	102.00	10

إشكالية المواطنة في مصر : الحقوق والواجبات - دراسة ميدانية على عينة من الشباب (18 - 35 سنة) بمحافظة القاهرة

10	102.00	.000	16.000	.37796	2.8333	تعظيم دور الفاعلين في السياق التعليمي في تعزيز المواطنة	10
12	101.00	.000	13.444	.40139	2.8056	تنمية المعارف والكفايات حول قيم المواطنة	6
13	96.00	.000	28.500	.63246	2.6667	تعظيم دور أصحاب المصالح والطموحات في تنمية المواطنة	11

يشير الجدول السابق إلى أن أولويات آليات تنمية روح المواطنة النشطة بين المبحوثين من العاملين بمعهد التخطيط القومي موضحة في عمود الترتيب على النحو التالي: التدريب على مهارات الحوار، تنويع الأنشطة الحوارية وزيادة الحراك الاجتماعي، تنمية المحيط الاجتماعي والمدنى للمدارس، التنمية المستدامة للمتعلمين، نشر ثقافة الحوار الفضاء التعليمي.... الخ.

(ب) وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

يوضح جدول رقم (12-5 - ب) أن أفراد عينة الدراسة من وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري كلهم موافقون بدرجة كبيرة على كل أسئلة آليات تنمية روح المواطنة النشطة بمتوسط حسابي يتراوح ما بين (2.55 - 2.97) وهو يقع في الفئة الأولى من فئات المقياس الثلاثي (2.35-3.00) وبانحراف معياري أقل من الواحد الصحيح أي تسهم بدرجة كبيرة عند مستوى معنوية أقل من 5%.

جدول رقم (12-5- ب) آراء المبحوثين من وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري حول آليات تنمية روح المواطنة النشطة

السؤال	السؤال	المتوسط	الانحراف المعياري	ك ²	المعنوية	الترجيح	الترتيب
2	التدريب على مهارات الحوار	2.9710	.16899	61.232	.000	205.00	1
5	تنمية المحيط الاجتماعي والمدنى للمدارس	2.9130	.28384	47.087	.000	201.00	2
7	التكوين الأساسي والمستمر للأطر التربوية	2.9130	.33162	109.826	.000	201.00	2
6	تنمية المعارف والكفايات حول قيم المواطنة	2.8986	.34916	104.696	.000	200.00	4
13	المناهج والبرامج والكتب والمعلومات	2.8986	.38900	109.652	.000	200.00	4
3	تنويع الأنشطة الحوارية وزيادة الحراك الاجتماعي	2.8841	.32250	40.710	.000	199.00	6
1	نشر ثقافة الحوار الفضاء التعليمي	2.8696	.33925	37.696	.000	198.00	7
10	تعظيم دور الفاعلين في السياق التعليمي في تعزيز المواطنة	2.8696	.41703	99.391	.000	198.00	7
4	البحث العلمي والتربوي في مجال المواطنة	2.8406	.40668	85.913	.000	196.00	9

9	العلاقات والفضاءات التربوية داخل الفصل وخارجه	2.8261	.45233	85.304	.000	195.00	10
8	التنمية المستدامة للمتعلمين	2.7826	.44950	69.913	.000	192.00	11
12	تعظيم دور المجتمع المدني والجمعيات التي تعمل في مجال المواطنة	2.7536	.49722	65.304	.000	190.00	12
11	تعظيم دور أصحاب المصالح والطموحات في تنمية المواطنة	2.5507	.69739	35.565 ^b	.000	176.00	13

يشير الجدول السابق إلى أن أولويات آليات تنمية روح المواطنة النشطة بين المبحوثين من العاملين بوزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري موضحا في عمود الترتيب على النحو التالي: التدريب على مهارات الحوار، تنمية المحيط الاجتماعي والمدني للمدارس، التكوين الأساسي والمستمر للأطر التربوية، تنمية المعارف والكفايات حول قيم المواطنة، المناهج والبرامج والكتب والمعلومات،.... الخ.

(ج) كلية علوم – جامعة عين شمس

يوضح جدول رقم (12-5 - ج) أن أفراد عينة الدراسة من كلية علوم – جامعة عين شمس كلهم موافقون بدرجة كبيرة على كل أسئلة آليات تنمية روح المواطنة النشطة بمتوسط حسابي يتراوح ما بين (2.91 - 2.98) وهو يقع في الفئة الأولى من فئات المقياس الثلاثي (2.35-3.00) وبانحراف معياري أقل من الواحد الصحيح أي تسهم بدرجة كبيرة عند مستوى معنوية أقل من 5%.

جدول رقم (12-5- ج) آراء المبحوثين من كلية العلوم – جامعة عين شمس حول آليات تنمية روح المواطنة النشطة

رقم السؤال	السؤال	المتوسط	الانحراف المعياري	ك ²	المعنوية	الترجيح	الترتيب
2	التدريب على مهارات الحوار	2.9792	.20412	92.042	.000	286.00	1
12	تعظيم دور المجتمع المدني والجمعيات التي تعمل في مجال المواطنة	2.9792	.14358	88.167	.000	286.00	1
1	نشر ثقافة الحوار الفضاء التعليمي	2.9688	.22725	180.188	.000	285.00	3
6	تنمية المعارف والكفايات حول قيم المواطنة	2.9688	.17491	84.375	.000	285.00	3
8	التنمية المستدامة للمتعلمين	2.9688	.22725	180.188	.000	285.00	3
11	تعظيم دور أصحاب المصالح والطموحات في تنمية المواطنة	2.9688	.22725	180.188	.000	285.00	3
3	تنويع الأنشطة الحوارية وزيادة الحراك الاجتماعي	2.9583	.20088	80.667	.000	284.00	7
4	البحث العلمي والتربوي في مجال المواطنة	2.9583	.20088	80.667	.000	284.00	7

9	العلاقات والفضاءات التربوية داخل الفصل وخارجه	2.9278	.33064	165.175	.000	284.00	7
13	المناهج والبرامج والكتب والمعلومات	2.9583	.20088	80.667	.000	284.00	7
5	تنمية المحيط الاجتماعي والمدنى للمدارس	2.9479	.26635	168.812	.000	283.00	11
7	التكوين الأساسى والمستمر للأطر التربوية	2.9167	.34540	157.750	.000	280.00	12
10	تعظيم دور الفاعلين فى السياق التعليمى فى تعزيز المواطنة	2.9167	.34540	157.750	.000	280.00	13

يشير الجدول السابق إلى أن أولويات آليات تنمية روح المواطنة النشطة بين المبحوثين من الطلبة بكلية علوم جامعة عين شمس موضحة في عمود الترتيب على النحو التالى: التدريب على مهارات الحوار، تعظيم دور المجتمع المدنى والجمعيات التى تعمل فى مجال المواطنة ، نشر ثقافة الحوار الفضاء التعليمى ، تنمية المعارف والكفايات حول قيم المواطنة ، التنمية المستدامة للمتعلمين ، الخ.

(د) كلية التربية – جامعة عين شمس

يوضح جدول رقم (12-5-د) أن أفراد عينة الدراسة من كلية التربية – جامعة عين شمس كلهم موافقون بدرجة كبيرة على كل أسئلة آليات تنمية روح المواطنة النشطة بمتوسط حسابى يتراوح ما بين (2.62 - 2.77) وهو يقع فى الفئة الأولى من فئات المقياس الثلاثى (2.35-3.00) وبانحراف معيارى أقل من الواحد الصحيح أى تسهم بدرجة كبيرة عند مستوى معنوية أقل من 5%.

جدول رقم (12-5-د) آراء الباحثين من كلية التربية – جامعة عين شمس حول آليات تنمية روح المواطنة النشطة

الترتيب	الترجيح	المعنوية	ك ²	الانحراف المعياري	المتوسط	السؤال	رقم السؤال
1	249.00	.000	93.800	.52037	2.7667	تعظيم دور أصحاب المصالح والطموحات في تنمية المواطنة	11
2	246.00	.000	75.800	.46928	2.7333	تعظيم دور المجتمع المدني والجمعيات التي تعمل في مجال المواطنة	12
2	246.00	.000	88.800	.57670	2.7333	المناهج والبرامج والكتب والمعلومات	13
4	244.00	.000	78.067	.56577	2.7111	نشر ثقافة الحوار الفضاء التعليمي	1
5	243.00	.000	77.400	.58923	2.7000	تعظيم دور الفاعلين في السياق التعليمي في تعزيز المواطنة	10
6	241.00	.000	63.267	.51555	2.6778	التدريب على مهارات الحوار	2
6	241.00	.000	66.067	.55744	2.6778	البحث العلمي والتربوي في مجال المواطنة	4
8	240.00	.000	61.800	.54049	2.6667	تنويع الأنشطة الحوارية وزيادة الحراك الاجتماعي	3
8	240.00	.000	61.800	.54049	2.6667	تنمية المحيط الاجتماعي والمدني للمدارس	5
8	240.00	.000	60.800	.51929	2.6667	التكوين الأساسي والمستمر للأطر التربوية	7
11	239.00	.000	64.067	.60264	2.6556	التنمية المستدامة للمتعلمين	8
11	239.00	.000	62.067	.58369	2.6556	العلاقات والفضاءات التربوية داخل الفصل وخارجه	9
13	236.00	.000	54.067	.59166	2.6222	تنمية المعارف والكفايات حول قيم المواطنة	6

يشير الجدول السابق إلى أن أولويات آليات تنمية روح المواطنة النشطة بين الباحثين من الطلبة بكلية التربية جامعة عين شمس موضحة في عمود الترتيب على النحو التالي: تعظيم دور أصحاب المصالح والطموحات في تنمية المواطنة ، تعظيم دور المجتمع المدني والجمعيات التي تعمل في مجال المواطنة ، المناهج والبرامج والكتب والمعلومات ، نشر ثقافة الحوار الفضاء التعليمي ، تعظيم دور الفاعلين في السياق التعليمي في تعزيز المواطنة،.... الخ.

(هـ) كلية العلوم – جامعة الأزهر

يوضح جدول رقم (12-5-هـ) أن أفراد عينة الدراسة من كلية العلوم – جامعة الأزهر كلهم موافقون بدرجة كبيرة على كل أسئلة آليات تنمية روح المواطنة النشطة بمتوسط حسابي يتراوح ما بين (2.75-2.91) وهو يقع في الفئة الأولى من فئات المقياس الثلاثي (2.35-3.00) وبانحراف معياري أقل من الواحد الصحيح أى تسهم بدرجة كبيرة عند مستوى معنوية أقل من 5%.

جدول رقم (12-5- هـ) آراء المبحوثين من كلية العلوم – جامعة الأزهر حول آليات تنمية روح المواطنة النشطة

رقم السؤال	السؤال	المتوسط	الانحراف المعياري	كا ²	المعنوية	الترجيح	الترتيب
2	التدريب على مهارات الحوار	2.9063	.34359	99.969	.000	186.00	1
1	نشر ثقافة الحوار الفضاء التعليمي	2.8594	.39308	85.344	.000	183.00	2
3	تنويع الأنشطة الحوارية وزيادة الحراك الاجتماعي	2.8594	.43158	89.656	.000	183.00	2
6	تنمية المعارف والكفايات حول قيم المواطنة	2.8281	.48973	84.594	.000	181.00	4
13	المناهج والبرامج والكتب والمعلومات	2.8281	.52113	89.469	.000	181.00	4
5	تنمية المحيط الاجتماعي والمدنى للمدارس	2.8125	.53080	84.500	.000	180.00	6
9	العلاقات والفضاءات التربوية داخل الفصل وخارجه	2.8254	.45930	78.381	.000	178.00	7
4	البحث العلمى والتربوى فى مجال المواطنة	2.7656	.52681	66.969	.000	177.00	8
10	تعظيم دور الفاعلين فى السياق التعليمى فى تعزيز المواطنة	2.8095	.43467	70.571	.000	177.00	8
12	تعظيم دور المجتمع المدنى والجمعيات التى تعمل فى مجال المواطنة	2.8095	.47032	74.000	.000	177.00	8
8	التنمية المستدامة للمتعلمين	2.7937	.51302	73.524	.000	176.00	11
7	التكوين الأساسى والمستمر للأطر التربوية	2.7258	.57743	58.871	.000	169.00	12
11	تعظيم دور أصحاب المصالح والطموحات فى تنمية المواطنة	2.5781	.77264	50.844	.000	165.00	13

يشير الجدول السابق إلى أن أولويات آليات تنمية روح المواطنة النشطة بين المبحوثين من الطلبة بكلية علوم جامعة الأزهر موضحة في عمود الترتيب على النحو التالى: التدريب على مهارات الحوار، نشر ثقافة الحوار الفضاء التعليمي، تنويع الأنشطة الحوارية وزيادة الحراك الاجتماعي، تنمية المعارف والكفايات حول قيم المواطنة، المناهج والبرامج والكتب والمعلومات، الخ.

(و) كلية التربية – جامعة الأزهر

يوضح جدول رقم (12-5 - و) أن أفراد عينة الدراسة من كلية التربية – جامعة الأزهر كلهم موافقون بدرجة كبيرة على كل أسئلة آليات تنمية روح المواطنة النشطة بمتوسط حسابى يتراوح ما بين (2.38- 2.93) وهو يقع فى الفئة الأولى من فئات المقياس الثلاثى (2.35-3.00) وبانحراف معيارى أقل من الواحد الصحيح أى تسهم بدرجة كبيرة عند مستوى معنوية أقل من 5%.

جدول رقم (12-5- و) آراء الباحثين من كلية التربية – جامعة الأزهر حول آليات تنمية روح المواطنة النشطة

رقم السؤال	السؤال	المتوسط	الانحراف المعيارى	ك2	المعنوية	الترجيح	الترتيب
8	التنمية المستدامة للمتعلمين	2.9300	.32582	171.140	.000	293.00	1
6	تنمية المعارف والكفايات حول قيم المواطنة	2.8900	.37322	150.020	.000	289.00	2
5	تنمية المحيط الاجتماعى والمدنى للمدارس	2.8700	.44165	149.660	.000	287.00	3
2	التدريب على مهارات الحوار	2.8600	.42687	139.820	.000	286.00	4
3	تنويع الأنشطة الحوارية وزيادة الحراك الاجتماعى	2.8788	.41089	147.818	.000	285.00	5
10	تعظيم دور الفاعلين فى السياق التعليمى فى تعزيز المواطنة	2.8788	.41089	147.818	.000	285.00	5
1	نشر ثقافة الحوار الفضاء التعليمى	2.8300	.45070	125.780	.000	283.00	7
7	التكوين الأساسى والمستمر للأطر التربوية	2.8300	.45070	125.780	.000	283.00	7
4	البحث العلمى والتربوى فى مجال المواطنة	2.8200	.45793	121.340	.000	282.00	9
13	المناهج والبرامج والكتب والمعلومات	2.8283	.45267	123.879	.000	280.00	10
9	العلاقات والفضاءات التربوية داخل الفصل وخارجه	2.7980	.51468	118.606	.000	277.00	11
12	تعظيم دور المجتمع المدنى والجمعيات التى تعمل فى مجال المواطنة	2.7576	.57305	109.273	.000	273.00	12
11	تعظيم دور أصحاب المصالح والطموحات فى تنمية المواطنة	2.3711	.84557	33.979	.000	230.00	13

يشير الجدول السابق إلى أن أولويات آليات تنمية روح المواطنة النشطة بين الباحثين من الطلبة بكلية التربية جامعة الأزهر موضحة فى عمود الترتيب على النحو التالى: التنمية المستدامة للمتعلمين، تنمية المعارف والكفايات حول قيم المواطنة ، تنمية المحيط الاجتماعى والمدنى للمدارس ، التدريب على مهارات الحوار ، تنويع الأنشطة الحوارية وزيادة الحراك الاجتماعى،.... الخ.

نتائج تحليل مدى التأثير المعنوي لكل من مستويات الحالة التعليمية والحالة العملية والحالة الاجتماعية على إجابات المبحوثين في الجهات المستهدفة لأسئلة محاور الدراسة المختلفة

المحور الأول: مشكلات الشباب

يتضح من جدول رقم (12-6 - أ) أن معظم قيم P value أكبر من 5% (مستوى المعنوية) مما يعنى عدم وجود تأثير ملموس أو معنوي لمستويات كل من الحالة التعليمية والحالة العملية والحالة الاجتماعية على إجابات المبحوثين بالجهات المستهدفة المختلفة على الأسئلة الخاصة بمشكلات الشباب. باستثناء مستويات الحالة العملية لكل من :

➤ المبحوثين من الطلبة في كلية علوم عين شمس ،

➤ وإجمالى المبحوثين من الطلبة في كليتي علوم (عين شمس والأزهر).

حيث أن قيمة P value فى كل منهما أقل من 5% (مستوى معنوية)، مما يؤكد أن هناك تأثير معنوي لمستويات الحالة العملية على إجابات المبحوثين من الطلبة في كلية علوم عين شمس ، وإجمالى المبحوثين من الطلبة في كليتي علوم (عين شمس والأزهر) على الأسئلة الخاصة بمشكلات الشباب عند مستوى ثقة 95%.

جدول رقم (12-6 - أ) قيمة كا² والقيمة الاحتمالية P value لكل من الحالة التعليمية والعملية

والاجتماعية وعلاقتها بإجابات المبحوثين على الأسئلة الخاصة بمشكلات الشباب للجهات المستهدفة فى الدراسة

الجهة		الحالة التعليمية		الحالة العملية		الحالة الاجتماعية	
		قيمة كا ²	قيمة P value	قيمة كا ²	قيمة P value	قيمة كا ²	قيمة P value
معهد التخطيط القومى		.725	.696	-	-	.523	.766
وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى		1.403	.696	.338	.561	2.222	.325
كلية علوم - جامعة عين شمس		.726	.394	8.891	.003	.115	.735
كلية التربية - جامعة عين شمس		5.999	.050	-	-	1.050	.304
كلية علوم - جامعة الأزهر		.284	.954	-	-	.284	.594
كلية التربية - جامعة الأزهر		.673	.412	-	-	.085	.771
إجمالى المبحوثين في كلية العلوم بالجامعتين		1.272	.259	5.786	.016	.352	.553
إجمالى المبحوثين في كلية التربية بالجامعتين		.673	.412	-	-	.085	.771

- تعنى عدم إمكانية حساب كا² لأن أحد المتغيرين ذو قيمة ثابتة.

المحور الثانى: تحقيق احتياجات الشباب وتطلعاتهم من أجل تنمية روح المواطنة لديهم

يتضح من جدول رقم (12-6-ب) أن معظم قيم P value أكبر من 5% (مستوى المعنوية) مما يعنى عدم وجود تأثير ملموس أو معنوى لمستويات كل من الحالة التعليمية والحالة العملية والحالة الاجتماعية على إجابات المبحوثين بالجهات المستهدفة المختلفة على الأسئلة الخاصة بتحقيق احتياجات الشباب وتطلعاتهم من أجل تنمية روح المواطنة. باستثناء التالى:

- الحالة التعليمية لكل من :

- المبحوثين من الطلبة في كلية تربية الأزهر ،

- وإجمالى المبحوثين من الطلبة في كليتى تربية عين شمس وعلوم الأزهر.

- والحالة الاجتماعية لكل من :

- المبحوثين من الموظفين في وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى،

- المبحوثين من الطلبة في كلية تربية الأزهر،

- وإجمالى المبحوثين من الطلبة في كليتى تربية عين شمس وعلوم الأزهر.

حيث أن قيمة P value فى كل منهم أقل من 5% (مستوى معنوية) ، مما يؤكد أن هناك تأثير معنوى لهم على إجابات المبحوثين على الأسئلة الخاصة بتحقيق احتياجات الشباب وتطلعاتهم من أجل تنمية روح المواطنة لديهم ، وهذا يعنى:

- أن هناك تأثير معنوى لمستويات الحالة التعليمية للمبحوثين من الطلبة في كلية تربية الأزهر ، وإجمالى المبحوثين من الطلبة في كليتى تربية عين شمس وعلوم الأزهر على إجابات المبحوثين على الأسئلة الخاصة بتحقيق احتياجات الشباب وتطلعاتهم من أجل تنمية روح المواطنة لديهم عند مستوى ثقة 95%
- وأن هناك تأثير معنوى لمستويات الحالة الاجتماعية للمبحوثين من الموظفين في وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى، والطلبة في كلية تربية الأزهر ، وإجمالى المبحوثين من الطلبة في كليتى تربية (عين شمس وعلوم الأزهر) على إجابات المبحوثين على الأسئلة الخاصة بتحقيق احتياجات الشباب وتطلعاتهم من أجل تنمية روح المواطنة لديهم عند مستوى ثقة 95%.

إشكالية المواطنة في مصر : الحقوق والواجبات - دراسة ميدانية على عينة من الشباب (18 - 35 سنة) بمحافظة القاهرة

جدول رقم (12-6-ب) قيمة كا2 والقيمة الاحتمالية P value لكل من الحالة التعليمية والعملية والاجتماعية وعلاقتها بإجابات المبحوثين على الأسئلة الخاصة بتحقيق احتياجات الشباب وتطلعاتهم من أجل تنمية روح المواطنة للجهات المستهدفة في الدراسة

الجهة	الحالة التعليمية		الحالة العملية		الحالة الاجتماعية	
	قيمة كا2	قيمة P value	قيمة كا2	قيمة P value	قيمة كا2	قيمة P value
معهد التخطيط القومي	-	-	-	-	-	-
وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري	2.979	.225	0.31	.861	8.157	.017
كلية علوم - جامعة عين شمس	.334	.558	.054	.816	.054	.816
كلية التربية - جامعة عين شمس	4.456	.108	-	-	.327	.567
كلية علوم - جامعة الأزهر	.166	.683	-	-	.166	.683
كلية التربية - جامعة الأزهر	15.825	.000	-	-	7.005	.008
إجمالي المبحوثين في كلية العلوم بالجامعتين	.692	.405	.095	.758	.192	.662
إجمالي المبحوثين في كلية التربية بالجامعتين	15.825	.000	-	-	7.005	.008

- تعنى عدم إمكانية حساب كا2 لأن أحد المتغيرين ذو قيمة ثابتة.

-

المحور الثالث: معوقات المواطنة

يتضح من جدول رقم (17 - ج) أن كل قيم P value أكبر من 5% (مستوى المعنوية) مما يعنى عدم وجود تأثير ملموس أو معنوى لمستويات كل من الحالة التعليمية والحالة العملية والحالة الاجتماعية على إجابات المبحوثين بالجهات المستهدفة المختلفة على الأسئلة الخاصة بمعوقات المواطنة.

جدول رقم (6-12 - ج) قيمة كا2 والقيمة الاحتمالية P value لكل من الحالة التعليمية والعملية والاجتماعية وعلاقتها بإجابات المبحوثين على الأسئلة الخاصة بمعوقات المواطنة للجهات المستهدفة فى الدراسة

الجهة	الحالة التعليمية		الحالة العملية		الحالة الاجتماعية	
	قيمة كا2	قيمة P value	قيمة كا2	قيمة P value	قيمة كا2	قيمة P value
معهد التخطيط القومى	.725	.696	-	-	.798	.671
وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى	1.140	.565	.155	.694	3.334	.185
كلية علوم – جامعة عين شمس	.546	.421	.102	.749	.102	.745
كلية التربية – جامعة عين شمس	2.695	.260	-	-	.852	.356
كلية علوم - جامعة الأزهر	.188	.664	-	-	.188	.664
كلية التربية – جامعة الأزهر	.319	.572	-	-	.644	.422
إجمالى المبحوثين في كلية العلوم بالجامعتين	.972	.324	.134	.715	.269	.604
إجمالى المبحوثين في كلية التربية بالجامعتين	.319	.572	-	-	.644	.422

- تعنى عدم إمكانية حساب كا2 لأن أحد المتغيرين ذو قيمة ثابتة.

المحور الرابع: مقومات المواطنة

يتضح من جدول رقم (6-12 - د) أن كل قيم P value أكبر من 5% (مستوى المعنوية) مما يعنى عدم وجود تأثير ملموس أو معنوى لمستويات كل من الحالة التعليمية والحالة العملية والحالة الاجتماعية على إجابات المبحوثين بالجهات المستهدفة المختلفة على الأسئلة الخاصة بمقومات المواطنة.

إشكالية المواطنة في مصر : الحقوق والواجبات - دراسة ميدانية على عينة من الشباب (18 - 35 سنة) بمحافظة القاهرة

جدول رقم (6-12 - د) قيمة كا² والقيمة الاحتمالية P value لكل من الحالة التعليمية والعملية والاجتماعية وعلاقتها بإجابات المبحوثين على الأسئلة الخاصة بمقومات المواطنة للجهات المستهدفة في الدراسة

الجهة	الحالة التعليمية		الحالة العملية		الحالة الاجتماعية	
	قيمة كا ²	قيمة P value	قيمة كا ²	قيمة P value	قيمة كا ²	قيمة P value
معهد التخطيط القومي	1.190	.552	-	-	1.636	.441
وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري	1.132	.568	.081	.777	4.189	.111
كلية علوم - جامعة عين شمس	.133	.715	.021	.885	.021	.885
كلية التربية - جامعة عين شمس	3.735	.155	-	-	.366	.545
كلية علوم - جامعة الأزهر	.086	.765	-	-	.086	.769
كلية التربية - جامعة الأزهر	.155	.698	-	-	2.470	.116
إجمالي المبحوثين في كلية العلوم بالجامعتين	.330	.565	.045	.831	.091	.762
إجمالي المبحوثين في كلية التربية بالجامعتين	.151	.698	-	-	2.470	.116

- تعنى عدم إمكانية حساب كا² لأن أحد المتغيرين ذو قيمة ثابتة.

المحور الخامس : آليات تنمية روح المواطنة النشطة

يتضح من جدول رقم (6-12 - هـ) أن كل قيم P value أكبر من 5% (مستوى المعنوية) مما يعنى عدم وجود تأثير ملموس أو معنوى لمستويات كل من الحالة التعليمية والحالة العملية والحالة الاجتماعية على إجابات المبحوثين بالجهات المستهدفة المختلفة على الأسئلة الخاصة بآليات تنمية روح المواطنة النشطة.

جدول رقم (6-12 – هـ) قيمة كا2 والقيمة الاحتمالية P value لكل من الحالة التعليمية والعملية والاجتماعية وعلاقتها بإجابات المبحوثين على الأسئلة الخاصة بآليات تنمية روح المواطنة النشطة للجهات المستهدفة في الدراسة

الحالة الاجتماعية		الحالة العملية		الحالة التعليمية		الجهة
قيمة P value	قيمة كا2	قيمة P value	قيمة كا2	قيمة P value	قيمة كا2	
-	-	-	-	-	-	معهد التخطيط القومي
.524	3.209	.977	.047	.926	.888	وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري
.919	.010	.919	.010	.797	.066	كلية علوم – جامعة عين شمس
.661	.192	-	-	.075	5.085	كلية التربية – جامعة عين شمس
.975	.050	-	-	.975	.050	كلية علوم - جامعة الأزهر
.948	.107	-	-	.974	.053	كلية التربية – جامعة الأزهر
.975	.051	.987	.025	.912	.185	إجمالي المبحوثين في كلية العلوم بالجامعتين
.948	.107	-	-	.974	.053	إجمالي المبحوثين في كلية التربية بالجامعتين

- تعني عدم إمكانية حساب كا2 لأن أحد المتغيرين ذو قيمة ثابتة.

جدول رقم (12-6-هـ-1) تباين آراء المجموعات المستهدفة حول أليات روح المواطنة النشطة

السؤال	مجموع المربعات	مربع المتوسطات	قيمة F	مستوى المعنوية	تباين الآراء
نشر ثقافة الحوار الفضاء التعليمي	بين المجموعات من خلال المجموعات الإجمالي	3.318 73.816 77.134	.664 .164	4.037 .001	اختلاف
التدريب على مهارات الحوار	بين المجموعات من خلال المجموعات الإجمالي	5.429 56.922 62.352	1.086 .127	8.565 .000	اختلاف
تنويع الأنشطة الحوارية وزيادة الحراك الاجتماعي	بين المجموعات من خلال المجموعات الإجمالي	4.619 67.075 71.694	.924 .150	6.171 .000	اختلاف
البحث العلمي والتربوي في مجال المواطنة	بين المجموعات من خلال المجموعات الإجمالي	4.204 83.730 87.934	.841 .186	4.509 .001	اختلاف
تنمية المحيط الاجتماعي والمدني للمدارس	بين المجموعات من خلال المجموعات الإجمالي	4.671 77.167 81.837	.934 .172	5.435 .000	اختلاف
تنمية المعارف والكفايات حول قيم المواطنة	بين المجموعات من خلال المجموعات الإجمالي	6.398 76.890 83.288	1.280 .171	7.472 .000	اختلاف
التكوين الأساسي والمستمر للأطر التربوية	بين المجموعات من خلال المجموعات الإجمالي	4.164 90.260 94.424	.833 .202	4.124 .001	اختلاف
التنمية المستدامة للمتعلمين	بين المجموعات من خلال المجموعات الإجمالي	6.213 79.684 85.896	1.243 .178	6.986 .000	اختلاف
العلاقات والفضاءات التربوية داخل الفصل وخارجه	بين المجموعات من خلال المجموعات الإجمالي	3.939 96.519 100.458	.788 .215	3.657 .003	اختلاف
تعظيم دور الفاعلين في السياق التعليمي في تعزيز المواطنة	بين المجموعات من خلال المجموعات الإجمالي	2.593 87.319 89.912	.519 .195	2.654 .022	اختلاف
تعظيم دور أصحاب المصالح والطموحات في تنمية المواطنة	بين المجموعات من خلال المجموعات الإجمالي	19.520 182.327 201.847	3.904 .409	9.550 .000	اختلاف
تعظيم دور المجتمع المدني والجمعيات التي تعمل في مجال المواطنة	بين المجموعات من خلال المجموعات الإجمالي	4.603 85.237 89.841	.921 .191	4.817 .000	اختلاف
المناهج والبرامج والكتب والمعلومات	بين المجموعات من خلال المجموعات الإجمالي	2.596 87.219 89.815	.519 .195	2.667 .022	اختلاف

الفصل الثالث عشر

النتائج والتوصيات

أ-النتائج

1-1 يتضح من نتائج تحليل تباين آراء المجموعات المستهدفة حول أسئلة محاور الدراسة التالية:-

- مشكلات الشباب
- احتياجات الشباب وتطلعاتهم من أجل تنمية روح المواطنة لديهم
- معوقات المواطنة
- مقومات المواطنة
- آليات تنمية روح المواطنة النشطة لدى الشباب

أن هناك إتفاق بين المبحوثين حول ضرورة:

- ✓ رعاية الشباب منذ الطفولة (صحيا ، إجتماعيا، ثقافيا)
- ✓ الاهتمام بالشباب في جميع مراحل التعليمية
- ✓ تشغيل الشباب القادر على العمل والراغب فيه
- ✓ تعريف المواطن حقوقه وواجباته ومسئوليته

ولكن هناك إختلاف بين المبحوثين حول باقى أسئلة المحاور المختلفة وعددهم 104 سؤال، وقد يرجع ذلك

إلى:

- أختلاف ثقافة المبحوثين ما بين موظفين وطلبة جامعات و/أو
- أختلاف ثقافة الطلبة في جامعة عين شمس وجامعة الأزهر و/أو
- أختلاف ثقافة الطلبة داخل الجامعة الواحدة ما بين طلبة كلية علوم وطلبة كلية التربية.

1-2 يتضح من نتائج تحليل آراء كل مجموعة مستهدفة حول محاور الدراسة ، وهم:

- العاملون بمعهد التخطيط القومى
- العاملون بوزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى
- طلبة جامعة عين شمس (كلية العلوم ، وكلية التربية)

■ طلبة جامعة الأزهر (كلية العلوم، كلية التربية)

أن جميع المبحوثين موافقون بدرجة كبيرة على معظم أسئلة المحاور المختلفة (السابق ذكرها) بمتوسط يتراوح ما بين (2.35 - 3.0) وهو يقع في الفئة الأولى من فئات المقياس الثلاثي (2.35 - 3.0) وبإنحراف معياري أقل من الواحد صحيح عند مستوى معنوية أقل من 5%، باستثناء التالي:-

- الأمية والفقر

- التهرب من سداد الضرائب

- عدم الالتزام بالقانون من قبل البعض

فإن طلبة كلية التربية بجامعة عين شمس موافقون بمتوسط حسابي قدره يتراوح ما بين (2.31 - 2.34)، وهو يقع في الفئة الثانية من فئات المقياس الثلاثي (1.68 - 2.34) أى تسهم بدرجة متوسطة.

1-3 يتضح من نتائج تحليل مدى التأثير المعنوي لكل من مستويات الحالة التعليمية والحالة العملية والحالة الاجتماعية على إجابات المبحوثين في الجهات المستهدفة لأسئلة محاور الدراسة أن معظم قيم P value أكبر من 5% (مستوى المعنوية) مما يعنى عدم وجود تأثير ملموس أو معنوي لمستويات كل من الحالة التعليمية والحالة العملية والحالة الاجتماعية على إجابات المبحوثين بالجهات المستهدفة، باستثناء التالي:-

(أ) مستويات الحالة العملية لكل من :

➤ المبحوثين من الطلبة في كلية علوم عين شمس ،

➤ وإجمالى المبحوثين من الطلبة في كليتي علوم (عين شمس والأزهر).

حيث أن قيمة P value فى كل منهما أقل من 5% (مستوى معنوية)، مما يؤكد أن هناك تأثير معنوي لمستويات الحالة العملية على إجابات المبحوثين من الطلبة في كلية علوم عين شمس ، وإجمالى المبحوثين من الطلبة في كليتي علوم (عين شمس والأزهر) على الأسئلة الخاصة بمشكلات الشباب عند مستوى ثقة 95%.

(ب) الحالة التعليمية لكل من :

- المبحوثين من الطلبة في كلية تربية الأزهر ،
 - وإجمالى المبحوثين من الطلبة في كليتي تربية عين شمس وعلوم الأزهر .
- حيث أن قيمة P value فى كل منهم أقل من 5% (مستوى معنوية) ، مما يؤكد أن هناك تأثير معنوى لهم على أجابات المبحوثين على الأسئلة الخاصة بتحقيق احتياجات الشباب وتطلعاتهم من أجل تنمية روح المواطنة لديهم.
- وهذا يعنى أن هناك تأثير معنوى لمستويات الحالة التعليمية للمبحوثين من الطلبة في كلية تربية الأزهر ، وإجمالى المبحوثين من الطلبة في كليتي تربية عين شمس وعلوم الأزهر على أجابات المبحوثين على الأسئلة الخاصة بتحقيق احتياجات الشباب وتطلعاتهم من أجل تنمية روح المواطنة لديهم عند مستوى ثقة 95% .

(ج) الحالة الاجتماعية لكل من :

- المبحوثين من الموظفين في وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى،
 - المبحوثين من الطلبة في كلية تربية الأزهر ،
 - وإجمالى المبحوثين من الطلبة في كليتي تربية عين شمس وعلوم الأزهر .
- حيث أن قيمة P value فى كل منهم أقل من 5% (مستوى معنوية) ، مما يؤكد أن هناك تأثير معنوى لهم على أجابات المبحوثين على الأسئلة الخاصة بتحقيق احتياجات الشباب وتطلعاتهم من أجل تنمية روح المواطنة لديهم.
- وهذا يعنى أن هناك تأثير معنوى لمستويات الحالة الاجتماعية للمبحوثين من الموظفين في وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى، والطلبة في كلية تربية الأزهر ، وإجمالى المبحوثين من الطلبة في كليتي تربية (عين شمس وعلوم الأزهر) على إجابات المبحوثين على الأسئلة الخاصة بتحقيق احتياجات الشباب وتطلعاتهم من أجل تنمية روح المواطنة لديهم عند مستوى ثقة 95% .

4-1 نتائج تحليل مدى التأثير المعنوي لإجابات المبحوثين في الجهات المستهدفة لأسئلة محاور الدراسة المختلفة

المحور الأول: مشكلات الشباب

يتضح من جدول رقم (17 - أ) عدم وجود تأثير ملموس أو معنوي لمستويات كل من الحالة التعليمية والحالة العملية والحالة الاجتماعية على إجابات المبحوثين بالجهات المستهدفة (المبحوثين) وهم:

- معهد التخطيط القومي
- وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.
- كلية علوم - جامعة عين شمس.
- كلية تربية - جامعة عين شمس.
- كلية علوم - جامعة الأزهر.
- كلية التربية - جامعة الأزهر.

وذلك على الأسئلة الخاصة بمشكلات الشباب حيث أن قيمة P value في كل منها أقل من 5% (مستوى المعنوية)، مما يؤكد أن هناك تأثير معنوي لمستويات الحالة العملية على إجابات المبحوثين من الطلبة في كلية علوم جامعة عين شمس ، وإجمالى المبحوثين من الطلبة في كليتي علوم عين شمس وعلوم الأزهر على الأسئلة الخاصة بمشكلات الشباب عند مستوى ثقة 95% لكل من الحالة التعليمية والعملية والاجتماعية وعلاقتها بإجابات المبحوثين على أسئلة مشكلات الشباب ، وهذا يعنى عدم إمكانية حساب كا² لأن أحد المتغيرين ذو قيمة ثابتة باستثناء مستويات الحالة العملية لكل من :

- طلبة كلية علوم عين شمس ،
- وإجمالى طلبة كليتي علوم (عين شمس والأزهر).

المحور الثانى: تحقيق احتياجات الشباب وتطلعاتهم من أجل تنمية روح المواطنة لديهم

يتضح من جدول رقم (17 - ب) أن معظم قيم P value أكبر من 5% (مستوى المعنوية) مما يعنى عدم وجود تأثير ملموس أو معنوي لمستويات كل من الحالة التعليمية والحالة العملية والحالة الاجتماعية على إجابات المبحوثين بالجهات المستهدفة المختلفة على الأسئلة الخاصة بتحقيق احتياجات الشباب

وتطلعاتهم من أجل تنمية روح المواطنة. باستثناء التالى:

• الحالة التعليمية لكل من :

➤ المبحوثين من الطلبة في كلية تربية الأزهر ،

➤ وإجمالى المبحوثين من الطلبة في كليتي تربية عين شمس وعلوم الأزهر.

• والحالة الاجتماعية لكل من :

➤ المبحوثين من الموظفين في وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى،

➤ المبحوثين من الطلبة في كلية تربية الأزهر،

➤ وإجمالى المبحوثين من الطلبة في كليتي تربية عين شمس وعلوم الأزهر.

حيث أن قيمة P value فى كل منهم أقل من 5% (مستوى معنوية) ، مما يؤكد أن هناك تأثير معنوى لهم على أجابات المبحوثين على الأسئلة الخاصة بتحقيق احتياجات الشباب وتطلعاتهم من أجل تنمية روح المواطنة لديهم ، وهذا يعنى:

- أن هناك تأثير معنوى لمستويات الحالة التعليمية للمبحوثين من الطلبة في كلية تربية الأزهر ، وإجمالى المبحوثين من الطلبة في كليتي تربية عين شمس وعلوم الأزهر على أجابات المبحوثين على الأسئلة الخاصة بتحقيق احتياجات الشباب وتطلعاتهم من أجل تنمية روح المواطنة لديهم عند مستوى ثقة 95%
- وأن هناك تأثير معنوى لمستويات الحالة الاجتماعية للمبحوثين من الموظفين في وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى، والطلبة في كلية تربية الأزهر ، وإجمالى المبحوثين من الطلبة في كليتي تربية (عين شمس وعلوم الأزهر) على إجابات المبحوثين على الأسئلة الخاصة بتحقيق احتياجات الشباب وتطلعاتهم من أجل تنمية روح المواطنة لديهم عند مستوى ثقة 95%.

المحور الثالث: معوقات المواطنة

يتضح من جدول رقم (17 – ج) أن كل قيم P value أكبر من 5% (مستوى المعنوية) مما يعنى عدم وجود تأثير ملموس أو معنوى لمستويات كل من الحالة التعليمية والحالة العملية والحالة الاجتماعية على إجابات المبحوثين بالجهات المستهدفة المختلفة على الأسئلة الخاصة بمعوقات المواطنة.

المحور الرابع: مقومات المواطنة

يتضح من جدول رقم (17 – د) أن كل قيم P value أكبر من 5% (مستوى المعنوية) مما يعنى عدم وجود تأثير ملموس أو معنوى لمستويات كل من الحالة التعليمية والحالة العملية والحالة الاجتماعية

إشكالية المواطنة فى مصر : الحقوق والواجبات - دراسة ميدانية على عينة من الشباب (18 - 35 سنة) بمحافظة القاهرة

على إجابات المبحوثين بالجهات المستهدفة المختلفة على الأسئلة الخاصة بمقومات المواطنة.

المحور الخامس: آليات تنمية روح المواطنة النشطة

يتضح من جدول رقم (17 - هـ) أن كل قيم P value أكبر من 5% (مستوى المعنوية) مما يعنى عدم وجود تأثير ملموس أو معنوى لمستويات كل من الحالة التعليمية والحالة العملية والحالة الإجتماعية على إجابات المبحوثين بالجهات المستهدفة المختلفة على الأسئلة الخاصة بآليات تنمية روح المواطنة النشطة.

ب - التوصيات

التوصية (1)

1/ الشباب والحياة السياسية :

تعتبر مشاركة الشباب فى الحياة السياسية من أهم الضروريات الواجبة للنهوض بالشأن العام على كل المستويات ولتأمين هذه الحاجة على الصعيد المستقبلى نحتاج إلى مجموعة من الاجراءات منها.

- أ- تأسيس مجلة للشباب والتثقيف الديمقراطى تتكفل بخلق مناخات للتداول وتلاقح الأفكار .
- ب- إعادة النظر فى التشريعات المنظمة للحريات العامة ومنها حرية التجمعات العمومية وتأسيس الأحزاب السياسية والتجمعات النقابية وإعطاء الجمعيات التى تعنى بالتربية والتثقيف التخصصى فى رعاية الشباب والناشئين مكانة قانونية خاصة.
- ج- تشجيع الشباب على المشاركة السياسية من خلال تنظيم الجماعات المتخصصة فى التثقيف فى مجال حقوق الإنسان والممارسة السياسية والعمل الدبلوماسى والعلاقات العامة الوطنية والدولية .
- د- إعادة تأهيل الأجهزة الإدارية وتمكينها من شروط الإتصال والخدمات التى تشعر المواطنين والشباب خاصة بأن الإدارة هى فى خدمة مصالحهم الخاصة والعامة وفق قوانين واضحة المعالم.
- هـ- إعطاء الشباب مكانة دستورية من خلال إنشاء مؤسسات دستورية تعنى بشأن التفكير والتخطيط فى المجال الشبابى .
- و- إعادة النظر فى السياسات العامة التى تنتظر للقطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية التى تعتنى بالطفولة والشباب على أنها مجرد شأن اجتماعى يكلف ميزانية الدولة.
- ز- وضع سياسات تعتبر الاستثمار فى الإنسان عامة والشباب خاصة هو أساس التطور والتقدم الاقتصادى والاجتماعى.
- ح- تقديس الحرية والعدالة فى كل البرامج والمناهج والسياسات التى تسعى للتنمية البشرية.
- ط- إتاحة كل الفرص أمام الشباب لاكتساب التجربة والخبرة فى إدارة الشأن العام على قاعدة التواصل والتكامل بين الأجيال.

د- تيسير إستفادة الشباب من ولوج مراكز التثقيف وإستكمال التكوين ومجالات تعلم التكنولوجيا وتعلم اللغات داخل المؤسسات التابعة للقطاع العام ومنظمات العمل التطوعى.

التوصية (2)

الشباب والتربية والتعليم والتكوين

أ- تطوير برامج التربية والتعليم والتكوين المهنى ، خاصة من حيث النوعية والجودة والكفاءة والإرتباط بسوق العمل ، بحيث تسهم هذه البرامج فى المزيد من إدماج الشباب فى برامج التنمية وخلق فرص عمل للشباب وبما يساعدهم على إبتكار مشاريع اقتصادية جديدة توفر فرص عمل حقيقية.

ب-الإسهام فى تطوير برامج التعليم بمختلف مراحله ومستوياته ، مع التركيز على التعليم المستمر مثل التعليم عن بعد ، والتدريب أثناء الخدمة، والتعليم المستمر ، والتعليم الإلكتروني ، والتعليم خلال العمل والتأهيل وإعادة التأهيل وبالتنسيق مع المؤسسات التعليمية ذات العلاقة مثل الجامعات ومعاهد التعليم ، والمؤسسات الصناعية.

ج- خلق حوار ثقافى بناء هادف بين الشباب من خلال اللقاءات والمسابقات العلمية والثقافية فى المعاهد التعليمية والمننديات الثقافية العامة ، خاصة ذات العلاقة بحياة الشباب.

خ- تنشيط الحياة الثقافية بما يخلق نوعا من الحوار الثقافى بين الأجيال (كبار السن وصغار السن) ما من شأنه أن يدعم ويعزز التماسك الاجتماعى والشعور بالانتماء ويخفف من التفكك الاجتماعى الناتج عن الهوة الثقافية بين الأجيال ، ويخفف من حدة الإغتراب الاجتماعى الذى ينتشر كثيرا بين شباب اليوم.

هـ- إقامة الندوات الإعلامية الموجهة لمعالجة قضايا الشباب خاصة المرتبطة بتكوين الشخصية وبناء الإتجاهات الفكرية والثقافية ، وتحصينهم من مختلف الإنحرافات الاجتماعية.

و- وضع إستراتيجية للتربية البيئية للنشئ فى مراحل التعليم المختلفة ، وبرامج التوعية والتثقيف للشباب ومختلف شرائح المجتمع للمحافظة على البيئة المصرية التى تنحصر مقدراتها أمام الزيادة السكانية والتوسع فى إستخدام التقنيات الحديثة.

التوصية (3)

لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص والعمل

لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية وحق العمل كخطوة لتخفيف حدة الصراع بين المشترك والمختلف يتطلب الأمر:

- الإهتمام بالتعليم فى جميع المراحل بصفة عامة والتعليم ماقبل الجامعى على وجه الخصوص وذلك من خلال :-
- زيادة مخصصاته المالية كى تصل إلى الحد الأدنى (4%) من الناتج المحلى ، وذلك على اقل تقدير ، ويمكن زيادتها كى تتواكب مع المعدلات العالمية.
- معالجة القصور فى القيد بالتعليم ماقبل الإبتدائى بإدماجه فى مرحلة التعليم الأساسى ، ومع تسهيل مساهمة الجمعيات الأهلية فى هذا الخصوص.
- إقتراح صيغ جديدة لتقديم الخدمة التعليمية تسهم فى تجويد عملية التعليم ، على أن يشارك فى هذا المقترح القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدنى مع الحكومة.
- معالجة مشكلة بطالة خريجى التعليم وبخاصة التعليم الفنى من خلال تحسين وتوثيق علاقة التعليم بعالم العمل والإنتاج من خلال المشاركة الإيجابية فى بناء المناهج الدراسية والأنشطة المصاحبة لها وايضا من خلال التدريب العملى وكذلك فى مجال المتابعة والتقييم لعمليات التعليم المختلفة.

التوصية (4)

من أهم معوقات المواطنة التعرف على احتياجات الشباب:

- من الأهمية بمكان التعرف على احتياجات الأساسية للشباب والعمل على تلبيتها وأخذها فى الاعتبار لدى صياغة الخطط والإستراتيجيات ، وتتمثل هذه الاحتياجات فى:-

- تقبل الشباب والإعتراف بهم وتوزيع طاقاتهم فى أنشطة تتوافق مع ميولهم ورغباتهم.
- تأكيد الذات والشعور بالإنتماء لدى الشباب
- الرعاية الصحة والنفسية الأولية
- الحاجات الاقتصادية (الملبس - المسكن - الترفيه - الترويح).

- المشاركة السياسية والاجتماعية.
- تعزيز الإنتاجية الاجتماعية لكافة فئات الشباب والاعتماد على الذات.
- مشاركة الشباب فى تكوين الرأى العام وصنع القرار .
- نشر مفاهيم المواطنة والديمقراطية ومنظومة القيم الإنسانية.
- إعطاء الشباب الحق فى المشاركة فى التخطيط والحق فى الرقابة والمتابعة والتقييم والمسائلة ومكافحة الفساد.
- تحديد وحماية حقوق الشباب مع إلزام الدولة بذلك .
- إعادة صياغة منظومة العمل الشبابى وتطويره من خلال
 - بناء قاعدة بيانات للإبداع والإبتكار للشباب
 - تفعيل التواصل مع المؤسسات الشبابية العربية والقطرية والدولية
 - التطور المؤسسى لوزارة الشباب والرياضة.
 - إجراء دراسات مسحية على الشباب المصرى لمعرفة إهتماماتهم وآرائهم واتجاهاتهم إزاء القضايا الهامة.

التوصية (5)

التربية والتعليم كأهم آلية لدعم المواطنة وتعزيزها:

تعتبر التربية والتعليم والتدريب فى مقدمة آليات تنمية روح المواطنة لدى الشباب المصرى ، حيث يتم صقل وتأهيل قدراتهم لمواجهة كل التحديات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية فى ظل عالم متغير لايعرف الحدود ويخترق الثقافات والعادات والتقليد إنه عالم العولمة..

هذا وينبغى تضافر الجهود الرسمية والأهلية والخاصة ، من أجل دعم مؤسسات التربية الرسمية والخاصة والعمل على إكساب الطلبة المعارف والمعلومات وطرائق التفكير ومناهجه ومهاراته لصياغة الوجدان وتهذيب الإنفعال ، وغرس القيم النبيلة ليتوافقوا مع معيار المواطنة المحلية والعالمية ، ولكى يصبح الطلبة أكثر كفاءة فى التعامل مع البيئة وأقدر على التكيف مع مطالب الحياة وتحسين جيل الشباب لمواجهة تحديات المستقبل ومنها:

- تحدى متابعة التغيرات التكنولوجية والتدريب المستمر.
- تحدى نقص الوظائف وقلة فرص العمل
- تحدى إنتاج المعرفة وتطويرها
- المشاركة فى قيادة التغير العالمى
- تحدى الإنفتاح الثقافى
- تحدى المحافظة على الهوية الحضارية والهوية النفسية للأفراد.
- المحافظة على الموروث الثقافى والدينى
- محاربة الإرهاب والتطرف.
- إحترام حق الاختلاف ضمن الإئتلاف فى المجتمع الواحد
- لتحقيق روح الإنتماء للوطن وقضايا واحتياجاته والتضحية من أجله.

التوصية (6)

نحو سياسة شبابية وطنية:

فيما يتعلق بالسياسات الشبابية : فإنها تستند إلى مرتكزات بعضها ذات طابع سياسى ويتمثل فى الممارسة الديمقراطية ، ودعم المواطنة حقوقا وواجبات ... والبعض الثانى طابعها إجتماعيا وتتمثل فى تحقيق تكافؤ الفرص فى التعليم والعمل ومن ثم الدخل ، والبعض الغالب ذات طابع إقتصادى ويتمثل فى توفير حد أدنى من الرخاء المادى والعمل والدخل والبعض الأخير ذات طابع ثقافى ويتمثل فى بلورة الهوية الثقافية والمواطنة ولضمان نجاح هذه السياسات يجب :-

- * وضع التشريعات المناسبة والتي تمكن الشباب تنمويا واجتماعيا واقتصاديا وسياسياً وثقافياً...الخ.
- * إنطلاق عملية التمكين من مقارنة حقوق المواطنة سيما حق المشاركة.
- * مشاركة الشباب فى التخطيط للمشاريع والبرامج التى تستهدف تمكينهم.
- ولتفعيل ماتقدم يتطلب التأكيد على تنفيذ الآليات والأدوات التالية:-
- عقد ملتقى نصف سنوى "البرلمان والشباب".
- تفعيل لجان الاستماع حول قضايا الشباب
- تفعيل دور شباب أعضاء البرلمان.

التوصية رقم (7)

- بلورة رؤية سياسية شبابية وطنية تتبناها الدولة ومن خلال تصميم خريطة شبابية مطورة من حيث التفضيلات السياسية ومن حيث التوجهات ، على أن يؤخذ فى الإعتبار مايلى:-
- تشكيل مجموعة خبراء أكاديميين و/أو ممارسين تنفيذيين فى مجال الشباب لتحديد محاور الحوار الرئيسية ، وفى إطار جدول زمنى وورش عمل.
 - تطوير معايير معلنه لاختيار قطاعات شبابية للمشاركة فى جولات الحوار المقترح بحيث تراعى تنوع المراحل العمرية فى الفئات:
- 15 - 20 سنة ، 21 - 25 سنة ، 26 - 30 سنة ، 30 - 35 سنة - 36 - 40 سنة.
- أن تعبر ورش العمل عن الواقع الحقيقى للشباب.
 - أن يكون موضوع هذه الرؤية هو سياسة وطنية للشباب.

التوصية رقم (8)

- التركيز على جانب المواطنة فى مناهج التعليم سيما المناهج الوطنية والدراسات الاجتماعية لإمكان حشد جيل يحب الوطن ويضحى من أجله.
- أن تسعى مناهج التعليم لترقية مستوى المواطنة بحيث تخرج مواطنا لديه الإلتناء والولاء والقدرة على العطاء ..
 - أن تتضمن المناهج التعليمية من خلال مقرراتها والأنشطة المصاحبة لها القضايا المجتمعية المرتبطة بمكونات المجتمع المصرى، والتي تتطلب المشاركة الإيجابية فى هموم الوطن.

- أن تركز المناهج على توعية الطالب وتحفيزه تربويا ومعرفيا ومهاريا وبحيث تسمح تلك القرارات بممارسة الأنشطة التطوعية وخدمة البيئة والمشاركة المجتمعية وممارسة الديمقراطية.
- تضمين مناهج التعليم القدر المناسب من الموضوعات التى تدعم الإنتماء والمواطنة لدى الطلاب - وتنمى الوعي بالواقع المعاش.

التوصية (9)

المشاركة فى التعلم الذاتى

وذلك من خلال الاهتمام بمادة الرياضيات والفيزياء والكيمياء والأحياء ومناهج التاريخ... الخ ، بحيث تنمى لدى الطالب قيم المواطنة ومنها ممارسة العمل من خلال فرق عمل ، وأيضاً غرس قيم التسامح وثقافة الحوار مع الآخر ، وبحيث يتاح للطلاب المناقشة فى القضايا المعاصرة والمؤثرة فى تاريخ مصر ، فضلاً عن تبنى نظرة إيجابية لتطوير المجتمع المدنى.

الاهتمام بكافة مراحل تعليم الطالب بحيث يتكفل الفضاء التعليمى الداخلى والخارجى ببناء شخصية متوازنة للطالب ، وتشكيل وعيه وإتجاهاته وقيمه ، مع التأكيد على الحرية لتفعيل المواطنة ، فالحرية تكفل ثقة المواطن بوطنه ، وتوسع آفاق مشاركته الاجتماعية ، كما أن تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص يزيد من إمكانات العطاء والمشاركة .

التوصية (10)

تفعيل المشاركة فى المواطنة وذلك من خلال:

- إشراك المواطنين فى المساهمة فى الشأن العام.
- تعبئة التشاركية والتواصلية من خلال رؤية إستراتيجية محددة المعالم.
- تحقيق الشفافية والحوكمة والمساءلة الاجتماعية كمنهجية للعمل التشاركى.
- تدريب الشباب وتمكينه من قيادة الجماعات.
- الاهتمام بأنماط المشاركة المواطنة وهى:
- * المشاركة الفردية وإبداء رأى والمقترحات حول مشروعات معينة
- * تقديم المقترحات وتيسير الحصول على الحقوق والقيام بالتزامات والواجبات.

التوصية (11)

التخطيط للمشاركة المواطنة من أجل زيادة مساحة المشترك بين المواطنين وتقليص المختلف فيه:

- تسهيل وتحسين فعاليات الإتصال بين المواطنين.
- وضوح الأهداف وتبسيط آليات وإستراتيجيات التنفيذ
- المشاركة فى إعداد مخطط إستراتيجى تشاركى
- مراعاة الزمان التتموى فى خطط المشاركة للمشاريع المجتمعية.
- إتاحة حقوق المشاركة والمواطنة وبخاصة:
 - حق المشاركة
 - الحق فى إبداء الرأى المعارض
 - حق فى المعلومة
 - الحق فى المبادرة
 - تقديم المقترحات
 - حضور الجلسات المنتجة
- قيام الإعلام بدوره فى مجال التوعية والتركيز على تكافؤ الفرص داخل الأحزاب ، والسعى نحو محو الأمية ، وتقريب التعليم من الفئات المحرومة ، ومحاربة الفقر لمحاربة الهدر المدرسى والعمل الجاد نحو إحداث آليات لمراقبة تطبيق المساواة والعدالة وتكافؤ الفرص وحق البقاء والرعاية الصحية المتكاملة.
- ومن أجل إنجاح المشروعات الديمقراطية يجب أن تكون المواطنة الرابط الاجتماعى والقانونى بين الأفراد والمجتمع السياسى الديمقراطى وهذا يحتم على المواطنة أن تلتزم إلى جانب الحقوق والحريات المسئوليات والإلتزامات.

ملخص البحث

إشكالية المواطنة فى مصر : الحقوق والواجبات - دراسة ميدانية على
عينة من الشباب (18 - 35 سنة) بمحافظة القاهرة

تعتبر إشكالية المواطنة من القضايا الهامة التى تحتل موقعا خاصاً فى المجتمعات المعاصرة لأن المواطنة تشمل طائفة واسعة من القضايا الاجتماعية والسياسية المعاصرة ، فمن ناحية تتجاوز الدلالة الحديثة للمواطنة حدود منطق الإنسان المتعلق غير الفعال إلى الفاعل ، وبهذا المعنى فإن المواطنة تغطى إهتمامها المواطن المساهم والمتمتع بحقوقه المدنية ، والاجتماعية والملتزم بواجباته ومسئوليته ومن الحقوق الأساسية للمواطنة ، والتي تمثل الحد الأدنى كى يكون المواطن شيئاً موجوداً ذا معنى وقيمه حقوق العمل وتكافؤ الفرص فى التعليم ، وحق الصحة والرعاية الصحية ، وحق المساواة والعدالة أمام القانون ... بجانب الحق فى التعبير عن الرأى ، وحق التنقل ، ومن الحريات ، حرية العقيدة ، وحرية الاختيار ... الخ.

والمواطنة من حيث طبيعتها ترتبط بطبيعة الأفراد والقيم التى تميز الشعور بالولاء والانتماء والعطاء وطبيعة العلاقة بالآخر ، والحوار معه وتقبله ، ذا فالمواطن الصالح يختلف باختلاف الزمان والمكان والثقافة ، والنوع والفلسفة السائدة ، وفى ضوء هذه الاختلافات تظهر نماذج متنوعة للمواطنة.. وقد تجلى مفهوم المواطنة على الصعيد المحلى من خلال إحساس المواطن بانتمائه إلى مجتمعه المحلى ، العمل على الاندماج مع خصوصية المجتمع المحلى وقيمه وحقوقه ، كما يساهم فى نسج العلاقات وتبادل المنافع وخلق الحاجات ، وإبراز الحقوق والواجبات والمسئوليات ، على أساس من المساواة وتكافؤ الفرص ، وتحقيق العدالة.

ولقد شهدت مصر بعد ثورتى 25 يناير ، 30 يونيو ، تحولات مجتمعية ، تحتاج إلى بلورة الإدراك حول المواطنة كإشكالية مفاهيمية وتحديات مجتمعية ، والمواطنة كقضية فى مجتمع متغير ، والذى عكسه دستور 2014 والذى يشكل العقد الاجتماعى بين أفراد المجتمع وبين سلطات الدولة وكما شهدت الساحة لاسياسية جديلاً واسعاً حول مفهوم المواطن ، والذى شارك فيه مختلف فئات الشباب وطوائف المجتمع المصرى،

إن إحياء قيمة المواطنة فى ظل إختلاف نسيج المجتمع المصرى ، وتنوعه أمر شديد الأهمية حيث أن مفهوم المواطنة يتعدى كونه نصاً بالدستور إلى كونه قيمة أساسية للبناء المجتمعى المصرى وأسلوب ممارسة لجميع المواطنين.

وعلى الجانب الآخر هناك من يروج لمفهوم عالمية المواطنة أو المواطنة متعددة الأبعاد ، كاستجابة للآثار المصاحبة للعولمة ومن بينها ، وجود اختلافات ثقافية على المستوى الدولى والقومى ، ووجود تأثير واضح للدين فى مركز السلطة عالمياً ، وزيادة حالات التوتر والصراع والمنافسة والمستويات

الأخلاقية والبيئية ، وايضا احتدام الصراع داخل الجماعات محليا وغقليميا من المنظور الدينى ، مع وجود تطور ملحوظ فى مجالات العلم وتعبئة المعلومات والاتصال والاعلام.

وتستهدف هذه الدراسة على المستوى التنظيرى : 1/ التأصيل النظرى للمواطنة كقضية فى مجتمع متغير وكإشكالية مفاهيمية وتحديات مجتمعية، 2/ إلقاء الضوء على التربية على المواطنة ، وعلى مفاهيم وأبعاد وتحديات المواطنة ، ومن منظور العلاقة الجدلية بين الموقع والمرجع فإن هذه الدراسة حاولت كشف الفجوة للمواطنة فى مصر فى حقوق : العمل ، تكافؤ الفرص التعليمية ، حق الصحة ، وحق الرعاية الصحية ، والسلوك التنظيمى للمواطنة وأثره على الشباب فى سن العمل ، وتحديات وتطلعات المواطنة من منظور حقوق وواجبات المواطنة ، وعلى المستوى التطبيقى ، العملى فلقد تعرفت الدراسة على مشكلات واهتمامات الشباب المرتبطة بالمواطنة ، وايضا على معوقات ومقومات المواطنة لديهم وكذلك آليات تنمية روح المواطنة لدى الشباب.

ولتحقيق الأهداف المشار إليها أعلاه إستعانت الدراسة بأكثر من منهج بحثى ، وحاولت المزاجية بينهما من أجل إثراء البحث فى جميع مراحله ، لذا إستعانت بالمنهج الوصفى ، والمنهج التأملى ، ومنهج دراسة الحالة وتحليل المضمون ، ومن الأدوات المقابلة ، والاستبيان الذى تم تطبيقه بعد التأكد من صدقه وثباته وتحكيمه ومن ثم تطبيقه على عينة من الشباب فى سن التعليم والعمل (18 - 35) 600 مفردة موزعة على النحو التالى:

عدد 200 إستبيان موجه لطلبة كليتى العلوم بجامعة الأزهر وعين شمس بواقع عدد 100 لكل كلية
عدد 200 إستبيان لطلبة كليتى التربية بجامعة الأزهر وعين شمس بواقع عدد 100 لكل كلية.
عدد 200 إستبيان موجه للعاملين بوزارة التخطيط والإصلاح الإدارى (140) معهد التخطيط القومى 60 إستبيان.

وبلغت الاستبيان المستوفاه عدد 46- إستبياننا ونسبة أكثر من 76.6%.

وخلصت الدراسة من خلال شقيها النظرى والميدانى إلى:-

من أجل الإرتقاء بالمواطنة من منظور تربوى تعليمى ، يتطلب الأمر توفير مدرسة ونظام تربوى جديد ومعلم كفاء يأخذ بيد البراعم إلى المستويات المطلوبة فى سلم التعليم ومن شعاراته أن المعرفة قوة، وتربية للعمل ، مع ترسيخ قيم الولاء للوطن ، والانتماء للهوية وتجديد الثقة بالنفس وبالوطن والمستقبل.
إعادة النظر فى إشكاليات المواطنة : المفاهيمية والثقافية ، والتى اصابت مفهوم المواطنة كى تصبح أكثر دقة وإتساعاً وتكشفاً فى تغطية وتجلبه كافة المتغيرات المكونة لها وتطوير تلك المفاهيم

والتصورات والتى تكشف عن متغيرات فى سياقات اجتماعية وحضارية متبانية ، والسعى لتدقيق قياس المواطنة من مدى تحقيق العدالة أمام القانون وتحقيق الديمقراطية ، والمشاركة ، والتمتع بكافة الحقوق والواجبات على إشباع الاحتياجات الأساسية.

ومن أجل الحفاظ على الهوية الخاصة بكل مجتمع وأمنه وإستقراره ، وصيانتة من التهديدات ، والتحديات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية محليا وإقليميا ، وتأتى ضرورة التربية على المواطنة ، ومشاركة كل الأطراف الرسمية لأهمية تبنى فلسفة يتم من خلالها إكساب الأفراد المعارف والقيم والاتجاهات والمهارات التى يستطيعون من خلالها تحقيق مقومات المواطنة الصالحة.

- ومن أجل زيادة مساحة المشترك وتقليص المختلف فيه من خلال مدارس واقع حق العمل وحق تكافؤ فرص التعليم فيجب مكافحة الأمية والفقر ، وتقليل معدلات البطالة والتعطل كل ذلك سيساعد بلا شك على الحد من إنتشار الأمراض النفسية والجسدية كالاكتئاب والإدمان. لذا يجب أن يكون الإهتمام بالتعلم من أوليات المخططين ومتخذى القرار مع زيادة المخصصات المالية ، ومعالجة الإختلالات فى هيكل دينه ومحتوى التعلم وبخاصة مرحلة ما قبل الجامعى. وتحسين جودة التعلم وجميع التميز فى التعلم.

- ومن منظور واقع حقى المواطنة فى مصر ، الصحة والرعاية الصحية ، فإن هناك نماذج مواطنة إيجابية وناجحة فى المجال الصحى يمكن الإستناد إلى بعض السمات المشتركة التى تجمع هذه النماذج وهى : المشاركة الفاعلة والفعالة ، وتبادل الخبرات العملية والعلمية وإستهداف التلاحم بين الأغنياء والفقراء ، وتعميم مجانية الخدمات الصحية.

- ومن أجل تحقيق مواطنة تنظيمية ، والتحلى بأخلاقيات العمل يتطلب ذلك ، توفير برامج تدريبية لتنمية مهارات التعامل والتواصل ، توضيح وتفسير القرارات التى تتخذ التعرف على العوامل التى تؤدى إلى ترك العمل ، ووضع نظام لتقييم الآراء ، وتوفير المعلومات فى الوقت المناسب ، وأشاد صندوق لتلقى الشكاوى والمقترحات ، وأخذ سلوكيات المواطنة التنظيمية فى الإعتبار عند تقييم الموظف ، وتقييم المبادرات الفردية الناجحة وبناء ثقافة أخلاقيات العمل وبثها لدى الشباب.

وخلصت هذه الدراسة إلى ما يلى من توصيات:

- ضرورة مشاركة الشباب المصرى فى الحياه السياسية والنهوض بالشأن العام ومحاولة دعم ذلك من خلال:
- تأسيس مجلة شبابية وثقافية ، وتأسيس الأحزاب ، والجمعيات والنقابات وإعطاء الشباب مكانة دستورية .
- يجب تطوير برامج التربية والتعليم والتكوين والخاصة بالشباب وبحيث يحقق التوعية والجودة والكفاءة ، مع أهم خلق حوار ثقافى بين الأجيال ، وإقامة الندوات الموجهة خصيصاً لمعالجة قضايا الشباب (تكوين الشخصية – بناء الإتجاهات والميول و المهارات) وذلك لتحسينهم من موجات الانحراف.
- من المهم جداً التعرف على إحتياجات الشباب الأساسية ، والعمل على تلبيتها من خلال الخطط والبرامج والمشروعات بهدف تقبل الشباب وتأكيد ذواتهم ، وشعورهم بالإنتماء ، ورعايتهم صحياً ونفسياً.
- تضافر الجهود الرسمية وغير الرسمية من أجل دعم مؤسسات التربيع لتمكين جيل الشباب من مواجهة تحديات المستقبل.
- يجب أن تستند السياسة الشبابية الوطنية على مرتكزات ، منها ، الممارسة الديمقراطية وإحقاق الحقوق ، وتأدية الواجبات ، وتحقيق المساواة ، ونشر العدالة ، ... الخ.
- مشاركة الخبراء أكاديميون وإختصاصيون فى رسم خريطة شبابية متطورة على أن تشارك قطاعات شبابية فيها ، على أن يسبق ذلك إختيار فئات شبابية وفقاً للسن وأن ينخرطوا فى ورش عمل.
- أن تسعى المناهج التعليمية لترقية مستوى المواطنة ، والمشاركة فى هموم المواطن والوطن ، وممارسة الأنشطة التطوعية ، وخدمة البيئة ، وممارسة الديمقراطية ، وتنمية الوعى بالواقع المعاش.
- من الأهمية بمكان إحداث نوع من التكامل بين المواد والدراسة وبخاصة الفيزياء والرياضيات والكيمياء والأحياء ومناهج التاريخ وغيرها ، بكافة مراحل التعليم من أجل بناء شخصية متوازنة للطلاب وبحيث يمكن تشكيل وعيه وإتجاهاته وقيمه من أجل الوطن .
- من أجل تفعيل مشاركة المواطن ، يجب إشراكه فى الشأن العام ، وتحقيق الشفافيه والحوكمة والمساءلة كمنهجيته للعمل التشاركى ، مع تدريب الشباب ، وتمكينه من قيادة الجماعات.

- من أجل تخفيف حدة الصراع بين المشترك والمختلف يتطلب الأمر التخطيط الشاركي للمواطنة مع الأخذ فى الاعتبار تسهيل وتحسين فعالية الإتصال بين المواطنين ، ومراعاة البعد الزمنى لكل هدف مخطط ، وقيام الإعلام بدوره فى مجال التوعية المطلوبة.

المراجع

أولاً : المراجع العربية :

- أ - المعجم والقواميس
- ب- التقارير والإحصاءات واللوائح والقوانين والتشريعات
- ج - الكتب العربية
- د - المؤتمرات والندوات
- هـ - الدوريات
- و - الرسائل العلمية

ثانياً : المراجع الإنجليزية :

- A. Dictionary:
- B. Report's
- C. Books
- D. Periodical

المراجع

أولاً: المراجع العربية

أ - المعاجم والقواميس .

1. أبى الفضل جمال الدين بن مكرم بن منظور الأفريقى المصرى : لسان العرب ، ج 13 ، دار صادر ، بيروت ، 1990
2. أبى الفضل جمال الدين بن مكرم بن منظور الأفريقى المصرى : لسان العرب ، دار صادر ، بيروت ط بولاق / 1996
3. محمد عاطف غيث : قاموس علم الاجتماع ، دار المعرفة الجامعة ، القاهرة ، 1988.

ب- التقارير والإحصاءات واللوائح والقوانين والقرارات والتشريعات:

4. تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2004 ، الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائى ، نحو الحرية فى الوطن العربى " 2005.
5. تقرير أمريكى صادر عن "بيو" ، أحد المراكز البحثية الأمريكية - منشور فى جريدة المصرى اليوم بتاريخ 2009/10/9.
6. تقرير منظمة حقوق الانسان "HUMAN-RIGHTS-WATCH" بعنوان : هويات ممنوعة إنتهاك الدولة لحرية المعتقد ، مجلد 19 ، رقم 7(ف) ، الصادر بتاريخه :نوفمبر 2007.
7. الجمعية العامة للأمم المتحدة ، مجلس حقوق الإنسان ، تقرير الأمم المتحدة السابق لحقوق الانسان حالات الوفيات والأمراض النفسانية التى يمكن الوقاية منها وحقوق الانسان ، مجلس حقوق الانسان ، الوحدة (14) بند (1)،(2)، جدول أعمال 2010.
8. الجمهورية التونسية ، الحوار المجتمعى ، الكتاب الأبيض من أجل صحة أفضل ، من تونس ، نسلك الطريق معا ، اللجنة الفنية للحوار المجتمعى ، 2014.
9. جمهورية مصر العربية ، مشروع الدستور ، الوثيقة الدستورية الجديدة بعد تعديل الدستور المعدل ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 2013.
10. الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، الكتاب الإحصائى السنوى ، سبتمبر ، 2014.

11. الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، مسح الدخل وانفاق واستهلاك 2005/2004 - 2013/2012
12. الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، مصر فى أرقام .2014
13. دستور جمهورية مصر العربية ، وثيقة الدستور 2014.
14. زينبات طبالة ، أولويات تطوير التعليم قبل الجامعى ، المتابعة العلمية ، معهد التخطيط القومى 2014 .
15. كمال المنوفى ، الجامعة وبناء المواطننة ، جريدة الأهرام ، ع 41674 ، 11 يناير 2003 القاهرة.
16. نجيب جبريل " رئيس منظمة الإتحاد المصرى لحقوق الإنسان " كلمة ألقاها أمام : ملتقى الإسكندرية المجلس القومى لحقوق الإنسان ، بتاريخ 10 ، 11 مايو 2006.
17. يارا سلام ، عادل رمضان ، وحسام بهجت . برنامج حرية الدين والمعتقد ، مصر : المبادرة المصرية للحقوق الشخصية إبريل 2008.

ج- الكتب :

18. إبراهيم سعد الدين. المجتمع والدولة فى الوطن العربى. الطبعة الثالثة ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2005.
19. أبو الفتوح رضوان : شخصية المواطن المصرى ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة د.ث.
20. أبو شنب جمال محمد ، النظم والمؤسسات السياسية. مصر : دار المعرفة الجامعية ، 2007.
21. أجمد عوض الرحمون ، الدولة الوطنية المعاصرة : أزمة الاندماج والتفكك ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2008.
22. احمد شحرورى ، كيف ترسخ آدب الحوار والنقد ، الكويت ، مجلة المجتمع ، العدد (1634) د.ث.
23. أحمد شكرى الصبيحى ، مستقبل المجتمع المدنى فى الوطن العربى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2000 .
24. أحمد ملحم ، العرب والتحديات الحضارية ، دار الغارابى ، بيروت ، لبنان ، 2006.
25. أسامه الخولى ، محرر ، العرب والعولمة ، مجموعة مؤلفين مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان ، 1998.

26. الأيوبي نزيه نصيف . الدولة المركزية في مصر. بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1989.
27. بئينه عبد الرؤوف رمضان ، مخاطر التعليم الأجنبي على هويتنا الثقافية وقيم المواطنة والانتماء ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، 2001.
28. برهان عليون وآخرون ، الديمقراطية والأحزاب في البلدان العربية ، المواقف والمخاوف المتبادلة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط (2)، 2001.
29. جمال بندحمان ، المواطنة المسئولة - دليل المفاهيم والمواضيع ، ضمن مشروع : خلى صوتك مسموع ، المعهد العربي للتنمية والمواطنة بالإشتراك مع المؤسسة الدولية للتدريب والتنمية والجمعية المتحدة لتأطير الطفولة والشباب ، 2012.
30. الجمعية السياسية ، ترسيخ قيم المواطنة وتكافؤ الفرص بالمجتمع البحريني، المنامة ، مملكة البحرين ، 2010 .
31. الجمعية المصرية لصحة الأسرة ، مؤتمر صحة الشباب والمراهقين والصحة الإنجابية ، القاهرة ، 11 - 12 ديسمبر 2011.
32. حامد بيير فارنييه ، عولمة الثقافة ترجمة : عبدالجليل الأزرى ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، 2005.
33. حسن أبو طالب ، صراع على - روح مصر ، مركز الأهرام للنشر والترجمة والتوزيع ، القاهرة ، 2011.
34. حسين العودات ، النهضة والحداثة بين الإرتباك والاختفاق ، دار الساقى ، بيروت ، لبنان ، 2011.
35. حسين جمعه ، الوطن والمواطنة - مجلة الفكر السياسى ، اتحاد الكتاب العربى ، دمشق ، 2006.
36. حسين كامل بهاء الدين : الوطنية فى عالم بلا هوية ، دار المعارف ، القاهرة 2001.
37. روجيه جارودى ، هذه وصيتى للقرن 21 ترجمة : شاكى فوزى المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، لبنان ، 2007.
38. سلامة غسان ، وآخرون الأمة والدولة والإندماج فى الوطن العربى ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2001.
39. السيد ياسين ، الكونية والأصونية وما بعد الحداثة، المكتبة الأكاديمية ، القاهرة ، 1996.
40. السيد ياسين ، الوعى التاريخى والثورة الكونية ، حوار الحضارات فى عالم متغير - مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، القاهرة ، 1995.

41. السيد يسين : المواطنة فى زمن العولمة ، المركز القبطى للدراسات الاجتماعية ، القاهرة 2000 .
42. شافعى جلى ، جدلية الفوه والفكر والتاريخ ، دار الفكر المعاصر ، بيروت ، لبنان ، 1999.
43. شريف الشوباشى : مستقبل مصر بعد الثورة ، مكتبة مدبولى ، القاهرة 2011.
44. ظافر البشرى ، حول العروبة والإسلام ، دائرة الحوار القومى الدينى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان ، 1989.
45. عبد الله عبد الرحمن الكندرى ، التجربة اليابانية فى بلورة قيم المواطنة ، قيم العمل والولاء ط 2 ، مكتبة ابن كثير ، الكويت ، 2006.
46. عبدالحى زلوم ، إمبراطورية الشر الجديدة ، الإرهاب الدولى ضد الإسلام ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، لبنان ، 2003.
47. عبدالله الخطيب ، الحضارة والإغتراب ، الالتئوع للنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان ، 1998.
48. عصام نعمان ، هل تغير العرب؟ أفكار محركة لمقاومة والإنحطاط والاستبداد والأمركة ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، ط (1)، 2003.
49. علاء شكر الله ، مقدمة عن التطور التاريخى للرعاية الصحية فى مصر ، الحالة الصحية والخدمات الصحية فى مصر ، دراسة تحليلية الوضع الراهن وفقرة مستقبلية ، جمعية التنمية الصحية والبيئة ، برنامج السياسات والنظم الصحية 2005.
50. على حرب ، العالم ومأزمة ، منطق الصدام ولغة التداول – المركز الثقافى العربى ، ط (2) الدار البيضاء ، المغرب، 2005 .
51. على خليفة الكوارى ، مفهوم المواطنة فى الدولة الديمقراطية ، فى المواطنة والديمقراطية للبلدان العربية ، مركز الوحدة العربية ، بيروت ، 2003.
52. على ليلة ، المجتمع المدنى العربى ، ط(1) ، الأنجلو المصرية ، القاهرة ، 2007.
53. فارس مطر الوقيان ، المواطنه فى الكويت ، مكوناتها السياسية والقانونية وتحدياتها الراهنة ، سلسلة الفكر الاجتماعى ، مركز الدراسات الإستراتيجية والمستقبلية – جامعة الكويت ، الكويت ، 2003.
54. فايد دياب ، المواطنة والعولمة : تساؤلات الزمن الصعب ، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ، القاهرة ، 2007.
55. فهد محمود الصبرى ، مفهوم الصحة الإنجابية – قراءة كلية – الجمهورية اليمنية، المجلس الوطنى للسكان ، الأمانة العامة ، 2006.

56. فهمى ، هويدى. مواطنون الذميون. الطبعة الثالثة ، القاهرة ، دار الشروق ، 1999.
57. مؤلف جماعى ، الوطنية كائن هلامى ، سلسلة المعرفة ، ع (106) ، إصدارات وزارة المعارف - السعودية ، الرياض ، 2001.
58. محمد سبيلا ، مدارات الحداثة ، الشبكة العربية للأبحاث والنشر ، بيروت ، لبنان ، 2009.
59. مكرجى آر ، مائل ، العوملة والفقراء تعريف ولید شحاده ، الحوار الثقافى للنشر ، بيروت ، لبنان ، 2004.
60. منظمة الصحة العالمية ، حقوق الإنسان والصحة وإستراتيجيات الحد من الفقر ، سلسلة منشورات الصحة وحقوق الإنسان ، ع (15)، 2010 .
61. مورييس خزج ، نفسنة المجتمع ، ترجمة : عبد العزيز عبد الحق ، مجموعة الألف كتاب ع (159) ، إدارة الثقافة العامه ، وزارة التربية والتعليم.
62. نافع ، (بشير). وآخرون. المواطنة والديمقراطية فى البلدان العربية. الطبعة الثانية ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2004.
63. نجيب الخنيزى ، الحوار المتمدن دراسات وأبحاث فى التاريخ والتراث واللغات العدد 2916 2010/2/13.
64. نمر فريحة ، فعالية المدرسة فى التربية الوطنية (دراسة ميدانية) شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت ، 2002.
65. هاشم صالح : من الحداثة إلى العولمة ، سلسلة كتاب العربية ، الرياض ، 2010.
66. هاشم صالح ، الإنسداد التاريخى ، دار الساقى ، بيروت ، لبنان ، 2007.
67. هشام جعيط ، حول ربط عملية التحديث بالهوية فى الإسلام والحداثة والاجماع السياسى ، بيروت ، لبنان ، 2004.
68. هيتير (ديريك). تاريخ موجز للمواطنة . ترجمة أصف ناصر ومكرم خليل ، الكويت ، مركز البابطين للترجمة ، 2007.
69. وزارة الصحة والسكان ، الزناتى ومشاركوه ، مسح دراسة عناصر تقديم الخدمة الصحية فى مصر ، 2015/2014.
70. وزارة الصحة والسكان ، الورقة البيضاء ، رسم ملامح السياسة الصحية فى مصر ، مجلد (10) أغسطس ، 2014.

د - المؤتمرات والندوات:

71. عبد السلام نوير ، التعليم كبوتقة للمواطنة المصرية ومستقبل الديمقراطية – رؤى جديدة لعالم متغير ، أعمال المؤتمر السنوى السابق عشر للبحوث السياسية ، القاهرة ،مركز البحوث والدراسات السياسية ، جامعة القاهرة ، 2005.
72. علاء إبراهيم زايد ، خصائص المواطنة فى محتوى منهج التاريخ وانعكاساتها على العملية التعليمية والطلاب فى المرحلة المتوسطة بالمملكة العربية السعودية – المؤتمر العلمى الخامس ، التعليم من أجل مستقبل عربى أفضل ، كلية التربية ، جامعة حلوان ، 1990.
73. على عبد الرازق جلبى ،الإندماج الاجتماعى والمواطنة النشطة – مصر بعد ثورة 25 يناير نموذجاً ، المؤتمر السنوى الثانى للعلوم الاجتماعية والإنسانية ، المركز العربى للأبحاث ودراسة السياسات الدوحة قطر ، 2013.
74. عيد الحسبان ، المقاربات القانونية لمبدأ المواطنة فى المنظومة التشريعية الأردنية ودلالات الممارسات السياسية ،قائع الندوة الفكرية ، المواطنة بين المنظور الحقوى وإشكاليات الواقع ، تحرير محمد يعقوب ومحمد فضيلات ، عمان ، المركز الوطنى الحقوى ، 2011.
75. يس عبد الرحمن قنديل ، مندور عبد السلام فتح الله ، فاعلية إستخدام بعض مداخل التربية القيمية لتقديم الموضوعات المرتبطة بقضايا العلم والتكنولوجيا فى تنمية التحصيل الدراسى وقيم المواطنة لدى تلاميذ الصف الأول الإعدادى ، المؤتمر العلمى الخامس ، "التربية العلمية للمواطنة " كلية التربية – جامعة عين شمس ، مجلد (1) ، 2001.

هـ - الدوريات

76. أحمد يوسف سعد ، مفهوم وقضايا المواطنة فى النصوص التعليمية بين منهجيات التمكين ومحتويات التعبئة ، دراسة تحليلية ، مجلة عالم التربية ، ع (9) ، 2002.
77. بسام محمد أبو حشيش ، دور كليات التربية فى تنمية قيم المواطنة لدى الطلبة المعلمين بمحافظات غزة ، مجلة جامعة الأقصى ، سلسلة العلوم الإنسانية ، مجلد (14) ع(1) ، 2010 .
78. ثائر رحيم كاظم ، العولمة والمواطنة والهوية – تأثير العولمة على الانتماء الوطنى والمحلى فى المجتمعات ، مجلة القادسية فى الآداب والعلوم التربوية ، ع (1) مجلد (8) ، 2009.

79. حنان عبد الرحيم رزق ، دور بعض الوسائط التربوية في تنمية وتأهيل القيم الأخلاقية لدى الشباب في ظل ملامح النظام العالمي الجديد ، مجلة كلية التربية ، المنصورة ع (48) 2002.
80. زياتي صالح ، واقع وآفاق المجتمع المدني كآلية لبناء وترسيخ التعددية في العالم العربي ، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية ع (9) - الجزائر ، ديسمبر ، 2003.
81. سارة صالح الخشمي ، هيفاء عبدالرحمن الشهلوب ، تنمية وعي الشباب بحقوق الإنسان لرفع مستوى المواطنة - دراسة وصفية مطبقة على الجامعات في المملكة العربية السعودية ، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ، العدد (25) ، 2012م (1433هـ).
82. سامر مؤيد عبد اللطيف ، المواطنة وإشكالياتها في ظل الدولة الإسلامية ، مجلة الفرات ، ع (7) ، 2011.
83. طاهر محمد هاني الجبوري ، مفهوم المواطنة لدى طلبة الجامعة ، دراسة ميدانية لطلبة جامعة بابل ، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية ، مجلد (18) ع (1) ، 2010.
84. عثمان صالح العمر ، المواطنة في الفكر الغربي المعاصر ، دراسة نقدية من منظور إسلامي ، مجلة جامعة دمشق ، مجلد (19) ، ع (1) ، 2003 .
85. العبدى صونية ، المجتمع المدني ، المواطنة والديمقراطية ، جدلية المفهوم والممارسة ، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية ، ع (2) ، (3) ، 2008.
86. فاروق جويده ، العديد من مقالاته الأسبوعية بجريدة الأهرام.
87. المبادرة المصرية للحقوق الشخصية ، الحق في الصحة ، ورقة شارقة ، وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ، 2011.
88. محمد بن عبدالله الهلي ، دور القانون في تكريس المواطنة ، جريدة الرياض ، السعودية ، العدد 93 ، 14 الرياض ، 2007.
89. محمد عبدالنواب شاهين ، أنماط القيادة الإدارية وعلاقتها بسلوكيات المواطنة التنظيمية ، المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، ع (1) ، 2010.
90. محمد مصطفى القباح ، التربية على المواطنة والحوار وقبول الآخر في التعليم الثانوي ، تحليلات واتجاهات ، بحث منشور في مجلة علوم التربية ، ع (32) المغرب ، 2006.

91. محمد يعقوب وآخرون ، المواطن من منظور حقوق الإنسان فى مناهج التربية الوطنية فى الأقطار العربية - دراسة حالة كل من : الأردن - مصر - لبنان - ضمن مشروع أبحاث حقوق الإنسان لعام 2012 ، عمان ، 2012.
92. محمود قمبر ، التعليم وترسيخ قيم المواطنة ، معهد الدراسات والبحوث التربوية - جامعة القاهرة ، يوليو 2004. المستقبلية والإستراتيجية : العدد : 15 ، السنة الثانية ، مارس 2006.
93. منى مكرم عبيد ، مفهوم المواطنة ، مجلة مفاهيم ، المركز الدولى للدراسات المستقبلية والإستراتيجية ، العدد (15) السنة (2) مارس ، 2006.
94. وليد سليمان قلادة ، مبدأ المواطنة ، دراسات ومقالات ، المستقبل العربى ، مجلد (22) العدد (200) مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2000 .

و - الرسائل العلمية ، والدراسات:

95. اشرف زكريا زيدان ، العلاقة بين سلوكيات المواطنة التنظيمية لدى المديرين وقدرتهم على إحداث التغيير ، دراسة تطبيقية على الهيئة العامة للتأمين الصحى فرع وسط الدلتا ، درجة العضوية فى العلوم السلوكية وإدارة الأهداف ، أكاديمية السادات الإدارية ، 2006.
96. جمال الدين إبراهيم محمود ، تقييم أثر منهج الدراسات الاجتماعية للصف الأول الإعدادى فى تنمية المواطنة لدى التلاميذ - ماجستير غير منشورة ، كلية بنات عين شمس ، 1997.
97. حنان سيد محمد حامد ، ثقافة المواطنة لدى طلاب التعليم الثانوى الفنى ، بحث حالة ، دكتوراه غير منشورة ، معهد الدراسات التربوية ، جامعة القاهرة ، 2012.
98. شعبان حامد إبراهيم ، نادية حسن إبراهيم ، بحث فى تطوير مناهج التعليم لتنمية المواطنة فى الألفية الثالثة لدى الطلاب بالمرحلة الثانوية (دراسة تجريبية) المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية ، القاهرة ، 2001.
99. عبد الخالق يوسف سعيد ، المواطنة وتنميتها لدى طلاب التعليم قبل الجامعى (رؤية مقارنة) المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية ، القاهرة 2004
100. عبد الرحمن بن على الغامدى ، قيم المواطنة لدى طلاب الثانوية وعلاقتها بالأمن الفكرى ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض ، 2010.

101. عبد الله بن سعيد بن محمد آل عبود ، قيم المواطنة لدى الشباب وإسهامها في تعزيز الأمن الوقائي ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض ، 2011.
102. عبد المنعم أحمد إبراهيم ، إستخدام المدخل التنموي في طريقة خدمة الجماعة لتنمية المواطنة لدى الشباب الجامعي ، دكتوراه غير منشورة ، تربية الأزهر ، 2010 .
103. عمرو عواد ، نموذج مقترح لسلوكيات المواطنة ، دراسة تطبيقية على المستشفيات بالقاهرة ، دكتوراه ، تجارة عين شمس ، 2001.
104. لطيفة إبراهيم خضر ، دور التعليم في تعزيز المواطنة (دراسة ميدانية) - دار الكتب ، القاهرة ، 2000.
105. منظمة الصحة العالمية ، المخاطر الصحية المحدقة بالشباب والحلول المقترحة ، مركز وسائل الإعلام ، الوقائع (345) أغسطس 2011 .
106. مها رمضان الزياي ، اثر العدالة الإجرائية والالتزام التنظيمي على بيئة ترك العمل ، دراسة مقارنة بين العاملين في القطاع الحكومي والقطاع الخاص ، ماجستير غير منشورة.
107. مبال حمود عامر ، نموذج مقترح لأثر العقد النفسي على سلوكيات المواطنة التنظيمية ، دراسة مقارنة بالمستشفيات الحكومية والخاصة ، دكتوراه غير منشورة ، كلية التجارة - جامعة عين شمس ، 2011.
108. نجلاء خلاف ، الوصف الهيكلي والوظيفي للنظام الصحي ، الحالة الصحية والخدمات الصحية في مصر ، دراسة تحليلية للوضع الراهن ورؤى مستقبلية ، جمعية التنمية الصحية والبيئة ، برنامج السياسات والنظم ، 2007.
109. نمر فريحة ، فعالية المدرسة في التربية الوطنية (دراسة ميدانية) شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت ، 2002.
110. نور غياث فنري ، أثر القيادة الملهمة على سلوكيات المواطنة التنظيمية ، دراسة تطبيقية على مركز المؤتمرات ، القاهرة ، ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، 2012.
111. هاني عبد الستار فرج ، التربية والمواطنة " دراسة تحليلية " مجلة مستقبل التربية العربية .، مجلد (10) ، ع (35) ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، 2004.

ثانيا : المراجع الأجنبية:

A-Dictionary:

- 1- The Oxford English Dictionary: Oxford At the Cleand en press, V. (11) Reppinted, 1970.
- 2- Webster's Encyclopedia Unabridged Dictionary of the English Language, New York, Toronte, London, 1994.

B- Report's:

- 3- Patick J. J. : Teaching the Responsibilities of Citizenship Eric Digest, Clearing House for Social studies, Social Science Education, ED 332929,1991.
- 4- The Conecept of Citizenship in Education for Democracy, Eric Digest, Eric Ckaring house for Social Studies, ED 432532, 1999.

C- Books:

- 5- Cathering. & elpern, J.c. Rua No-Borbalan, IDENTITE's individual. Le group la socieete Ed science numaines, Mai paris, 2004.
- 6- Fogleman, Ken: Citizenship Education in England in Kennedy, Kery J. (ed) Citizenship Education and the Modern Stab, London Flamer, Press, 1997.
- 7- Galston, W: Liberal Purposes : Goods, Virtues, and Duties in the Liberal rate, Cambridge : Cambridge University Press, 1991.
- 8- Georon, Lain: Learning to Teach Citizeship in the Secondry Education, London, Routeledge, Falmer,2003.
- 9- Green, Andy: "Education and Staf Formation in Europe and Asia" in Kennedy J. (ed) Citizenship Education and the Modern State, London, Flamer Press, 1997.
- 10- Habermas, J.: Citizenship and National identity in the Condition of England, ed Bsteenbergen, Stage publication lid.
- 11- Heater, D: Citizenship, The civic Ideal in World History, Polities and Evocation, London, Longman, 1990.
- 12- Joel J. Kupperman: The Foundations of Morality, London, Geoge Allen and Unwin, 1983.

- 13- John Potter: Active Citizen chip, In Schools, Make A difference, Kogan Page , London, 2001.
- 14- Karunt Kanying, citizenship and Governare in Eastern southern Africa, Iteration development center, sept. 2000.
- 15- Johnscott "sociology" The key concepts ED.Routlege, 2006.
- 16- Johnscott " fifty sociologists, the contemporary though Ed. Rouledg, 2002.
- 17- Katrine Risgard Pedersen, Mobilizing poor people for active citizenship. United Nation Development. Program, Oslo Govern and center 2006.
- 18- Lei joylee, Claims to belonging and Difference: Cultural citizenship and Identity construction in schools, P.H.D., the university of Wisconsin,.
- 19- Patrick John, The concept of citizenship Education for Democracy 1999. www-ericed-gov.
- 20- Remy Richard (1997): Hand Book of Basic Citizenship Competencies Association for Supervisor and Curriculum Development, Washington, D.C. 1997.
- 21- Shafer, B., Nationalism: Myth and Reality, Harcourt Press N.Y. 1995.
- 22- Stephen Negwa, citizenship. Amid, st. Economic and political change in Kenya Mimics, 1998.
- 23- Stevanson, Nike: Cultural Citizenship, Compulsion, Question, Berk Shire, Bettie, Ma Grow-Hill Ed., Ist,
- 24- Will Durant, the story of civilization, simian & scripter, N.Y., 1992.
- D- Periodical:
- 25- Andrew Vincent, citizenship, poverty and Real will, sociological Review, Vol. (40) Nov. Nye. 1922.
- 26- Barbalete, J. M., citizenship, Right and class inequality University of Minneapls Press, Minnie polis, USA., 1988.
- 27- Branson M.S.: Making the Case for Civic Education, where we stand at the end of the 20th century, Aspeech Given at people, National Conference of State and District Coordinators Washington, O.C., 1991.
- 28- Bryony Hoskins etal, Aclive citizenship In Europe an commission Directorate the protection .
- 29- Chen, Yangguang and Reid, ivan: Citizenship Education, Vol.62,N.II.

- 30- Davic, Hansen, T.: Teaching and the Moral Life of Classroom, Journal for Just, Caring Education, Jan, 1998, Vol.2, Lssue.I.
- 31- Diversity Banks, Group Identity, and citizenship Education in a Global Age Educational Researcher, Washington, 2008.
- 32- Fields, Joycel: Citizenship for Tomorrow: what Did yoy Learn in School to day? Early Child Development and Care, 1993.
- GRAINNEM Keever, Citizenship and social Exclusion,
- 33- The Re legations of political, the British Journal of criminology, London, 2007.
- 34- Herbert,y. Sears, A., citizenship Education, The Canadian Education Association, Available at [www.co/media/en/ citizenship Education-pdf](http://www.co/media/en/citizenship%20Education-pdf).
- 35- Kerr, David: Mecarthy, Stephen and Smith Alen: Citizenship Education in England, Ireland and North Ireland, European Journal of Education, ROl37.
- 36- Izhar oplarka, organ izational citizenship, Bahanior in tezching the consequeenes for teacher, pupols and the schools" International Journal of Education Management, vol, 23 No5, 2009.
- 37- Pierce, N. & Hallgarten, J. Tomorrow's Citizens: Critical Debates in Citizenship and Education, London, Instite for public policy Research, 2000.
- 38- Michael F. Dipaola, paulen Maria Mendes du costa Neves, Organizational citizenship behavior in Am Eric an and Portuguese public schools Measuring the contract across cultures, Journal of Educational Admin, v.147 N.A.,2009.
- 39- Ruget, v. and Usmandieva, B, (2007): The Impact of State weakness on citizenship, a case study of Kyrgyzstan academia in Kyrgyzstan Cambridge, USA.
- 40- Waldschmitt, Lisa, (2010): Education and Citizenship in urban Tansania, A study of Secondary Students conceptions of democracy of Civic engagement, Master Thesis, University of Oslo, Norway. 17. Woyach, Robert B, (1992). Leadership in Civic Education ERIC Digest, Publication.
- 41- Wood, Jason, john, (2009): Young people and Active Citizenship: An Investigation, Doctorate thesis, De Mont fort University, UK.

المراجع الالكترونية

- 1- <http://wehda.alwehda.gov.sy/>
- 2- [Htt://islamonline.net.arabic/](http://islamonline.net.arabic/)
- 3- <http://www.albayan.com>
- 4- <http://www.reefret.gov.sy/>
- 5- <http://www.edutrapedia.illof.net>
- 6- <http://www.islamicdiaa.com>

- 7- <http://www.gulfkids.co,/pdf>
- 8- <http://www.dtc.edu.sa/>
- 9- <http://knoll.google.com>
- 10- <http://ar.wikipedia.org/wiki>
- 11- <http://gammoudib.maktoobblog.com>
- 12- <http://www.who.int/features/90/28/gr>
- 13- <http://www.sitercourse/> world bomk. Org
- 14- <http://www.eipr.org/blog/post>.
- 15- <http://www/int/media> center/facts,ifs375/96

الملاحق

- ملحق رقم (1) - إستمارة البحث "الإستبيان"
- ملحق رقم (2) - قرار رئيس الجهاز المركزى
للتعبئة العامة والإحصاء
رقم 2015/1278 بالموافقة
على إجراء الدراسة الميدانية
- ملحق رقم (3) - كتاب الجهاز المركزى للتعبئة العامة
والإحصاء رقم 19 لسنة 2015
بالموافقة على إجراء الدراسة

إستبيان
موجه إلى عينة من الشباب المصري (18 – 35 سنة)
بمحافظة القاهرة
لاستطلاع الرأي بشأن
" معوقات ومقومات وآليات تنمية روح المواطنة

أغسطس 2015

من - الباحث الرئيسى

الى - السادة الأفاضل المبحوثين

تحية طيبة وإحتراما وبعد....

الموضوع : إستبيان بحث المواطنة فى مصر ، دراسة تطبيقية على عينة من الشباب
المصرى بمحافظة القاهرة

يشمل هذا الاستبيان ستة محاور هى على النحو التالى:-

المحور (1) البيانات الأساسية والشخصية ويتضمن (6) بنداً

المحور (2) مشكلات الشباب ، ويتضمن (10) عبارات

المحور (3) تحقيق احتياجات الشباب وتطلعاتهم من أجل تنمية روح المواطنة، ويتضمن (10)
عبارات

المحور (4) معوقات المواطنة ، ويتضمن (10) عبارات

المحور (5) مقومات المواطنة ، ويتضمن (10) عبارات

يرجى التكرم بالإجابة على بنود ، وعبارات الاستبيان بتأن وبصراحة ، وذلك بالتأشير

على البند ، و/أو العبارة التى تتفق مع وجهة نظركم بعلامة (✓)

هذا وللعلم فإن جميع المعلومات والبيانات التى يحتوئها هذا الاستبيان ، تعامل معاملة

سرى للغاية ، ولا تستخدم إلا فى أغراض البحث العلمى

ونحن إذ نشكر لكم صادق تعاونكم معنا.

أرجو أن تتفضلوا بقبول فائق الإحترام،

الباحث الرئيسى والمشارك

(أ.د. دسوقي حسين عبدالجليل)

المحور الأول : البيانات الأساسية الشخصية للمبحوث

- 1- النوع : 1 () ذكر 2 () أنثى
- 2- السن : 1 () من 15 - 20 سنة 2 () من 20 سنة - 25 سنة
- 3 () من 25 - 30 سنة 4 () من 30 - 35 سنة
- 3- الحالة التعليمية : 1 () أعلى من الجامعى 2 () جامعى
- 3 () فوق المتوسط 4 () متوسط
- 5 () أقل من المتوسط 6 () يقرأ ويكتب
- 4- الحالة العملية : 1 () يعمل بالحكومة 2 () يعمل بالقطاع الخاص
- 3 () يعمل لحسابه 4 () لا يعمل 5 () طالب
- 5- الحالة العائلية : 1 () متزوج ويعول 2 () متزوج
- 3 () مطلق 4 () أرمل
- 5 () أعزب
- 6- الحالة المادية : 1 () اعتمد على دخلى 2 () دخلى ومساعدة من أسرته
- 3 () اعتمد على أسرته 4 () أخرى تذكر

إشكالية المواطنة في مصر : الحقوق والواجبات - دراسة ميدانية على عينة من الشباب (18 - 35 سنة)
بمحافظة القاهرة

المحور الثانى : مشكلات الشباب :

م	المشكلة	موافق	غير متأكد	غير موافق
1	الدروس الخصوصية			
2	الإحساس بالعزلة والإغتراب			
3	غياب القدوة الحسنة والمثل العليا			
4	الإحساس بعدم الانتماء للوطن			
5	ضعف التمسك بالقيم			
6	سيادة القيم المادية على القيم الروحية			
7	زيادة أعباء المعيشة			
8	صعوبة الحصول على الاحتياجات الأساسية			
9	لم أؤدى دورى كما يجب نحو وطنى			
10	أخرى تذكر			

المحور الثالث : تحقيق احتياجات الشباب وتطلعاتهم من أجل تنمية روح المواطنة لديهم.

م	العبارة	موافق	غير متأكد	غير موافق
1	الاهتمام بالرياضة وممارستها فى جميع مراحل التعليم			
2	المحافظة على حقوق الشباب فى اختيار أسلوب معيشتهم			
3	تقوية إنتماء الشباب الوطنى بالقضاء على الفساد			
4	تقوية إنتماء الشباب الوطنى من خلال التربية على المواطنة			
5	معالجة ظاهرة أطفال الشوارع من منظور مؤسسى تنموى			
6	حب الشباب وتحفيزهم على الإلتحاق بالتعليم الفنى			
7	وجوب وضع تعريف محدد للشباب المصرى يتناسب مع الواقع			
8	مشاركة الشباب فى عمليتى صنع واتخاذ القرارات			
9	إفساح المجالات للمشاركة السياسية لجميع الشباب			
10	أخرى تذكر.....			

إشكالية المواطنة في مصر : الحقوق والواجبات - دراسة ميدانية على عينة من الشباب (18 - 35 سنة)
بمحافظة القاهرة

3 - المحور الرابع : معوقات المواطنة

م	العبارة	موافق	غير متأكد	غير موافق
1	قصور في مناهج التربية الوطنية			
2	الكسب السريع			
3	الولاء للرئيس في العمل وليس للأداء			
4	فقدان الثقة في المعلم			
5	فقدان مناهج التربية الوطنية لكثير من قيم المواطنة			
6	عدم ممارسة الانتخابات			
7	مازالت الطبقة الاجتماعية تحدد نوع التعليم			
8	مازالت الطبقة الاجتماعية تحدد نوع العمل			
9	وجود فوارق بين طبقات المجتمع			
10	أخرى تذكر			

4- المحور الخامس : مقومات المواطنة

م	المشكلة	موافق	غير متأكد	غير موافق
1	أهمية وضرورة معرفة الجميع بطبيعة العلاقات الاجتماعية			
2	تأدية الخدمة العسكرية "التجنيد"			
3	المشاركة فى التخطيط للحملات الإعلامية (الهجرة غير الشرعية - الإدمان)...الخ			
4	المشاركة فى الندوات واللقاءات السياسية الوطنية			
5	الانتساب لحزب سياسى لديه برنامج مخطط واضح			
6	متابعة البرامج السياسية والاخبارية باستمرار			
7	تطبيق الحد الأدنى والأعلى للأجور			
8	حث الشباب على ضرورة المشاركة فى التصويت الإنتخابى			
9	دعم البحوث والدراسات ذات العلاقة بالمواطنة			
10	أخرى تذكر....			

١	دراسة الهيكل الاقليمي للعمالة فى القطاع العام فى جمهورية مصر العربية	ديسمبر ١٩٧٧	د. محمد حسن فحج النور
٢			
٣	الدراسات التفصيلية لمقومات التنمية الإقليمية بمنطقة جنوب مصر	أبريل ١٩٧٨	
٤	دراسة تحليلية لمقومات التنمية الإقليمية بمنطقة جنوب مصر	يوليو ١٩٧٨	
٥	دراسة اقتصادية فنية لأفاق صناعة الأسمدة والتنمية الزراعية فى جمهورية مصر العربية حتى عام ١٩٨٥	أبريل ١٩٧٨	
٦	التغذية والتنمية الزراعية فى البلاد العربية	أكتوبر ١٩٧٨	
٧	تطوير التجارة وميزان المدفوعات ومشكلة تفاقم العجز الخارجى وسلبيات مواجته (١٩٧٠/٦٩ - ١٩٧٥)	أكتوبر ١٩٧٨	
٨	Improving the position of third world countries in the international cotton Economy,	June 1979	
٩	دراسة تحليلية لتفسير التضخم فى مصر (١٩٧٠ - ١٩٧٦)	أغسطس ١٩٧٩	د. كمال الجنزورى
١٠	حوار حول مصر فى مواجهة القرن الحادى والعشرون	فبراير ١٩٨٠	د. كمال الجنزورى
١١	تطوير أساليب وضع الخطط الخمسية باستخدام نماذج البرمجة الرياضية فى جمهورية مصر العربية	مارس ١٩٨٠	د. محرم الحداد
١٢	دراسة تحليلية للنظام الضريبي فى مصر (١٩٧٠-٧١/١٩٧٨)	مارس ١٩٨٠	د. كمال الجنزورى
١٣	تقييم سياسات التجارة الخارجية والنقد الاجنبى وسبل ترشيدها	يوليو ١٩٨٠	د. كمال الجنزورى
١٤	التنمية الزراعية فى مصر ماضيها وحاضرها (ثلاثة أجزاء)	يوليو ١٩٨٠	د. كمال الجنزورى
١٥	A study on Development of Egyptian National fleet/	June 1985	د. كمال الجنزورى
١٦	الأنفاق العام والاستقرار الاقتصادى فى مصر ١٩٧٠ - ١٩٧٩	ابريل ١٩٨١	د. كمال الجنزورى
١٧	الأبعاد الرئيسية لتطوير وتنمية القرى المصرية	يونيو ١٩٨١	د. كمال الجنزورى
١٨	الصناعات الصغيرة والتنمية الصناعية (التطبيق على صناعة الغزل والنسيج فى مصر	يوليو ١٩٨١	د. كمال الجنزورى
١٩	ترشيد الإدارة الاقتصادية للتجارة الخارجية والتقدير الأجنبية	ديسمبر ١٩٨١	د. كمال الجنزورى
٢٠	الصناعات التحويلية فى مصر (ثلاثة أجزاء)	أبريل ١٩٨٢	د. كمال الجنزورى
٢١	التنمية الزراعية فى مصر (جزئين)	سبتمبر ١٩٨٢	د. محمد عبد الفتاح منجى
٢٢	مشاكل إنتاج اللحوم والسياسات المقترحة للتغلب عليها	أكتوبر ١٩٨٣	د. محمد عبد الفتاح منجى
٢٣	دور القطاع الخاص فى التنمية	نوفمبر ١٩٨٣	د. محمد عبد الفتاح منجى
٢٤	تطوير معدلات الاستهلاك من السلع الغذائية وأثارها على السياسات الزراعية فى مصر	مارس ١٩٨٥	د. سعد طه علام
٢٥	البحيرات الشمالية بين الاستغلال النباتى والاستغلال السمكى	أكتوبر ١٩٨٥	د. احمد عبد الوهاب برانيه
٢٦	تقييم الاتفاقية التوسع التجارى والتعاون الاقتصادى بين مصر والهند ويوغوسلافيا	أكتوبر ١٩٨٥	د. رجاء عبد الرسول حسن
٢٧	سياسات وإمكانيات تخطيط الصادرات من السلع الزراعية	نوفمبر ١٩٨٥	د. سعد طه علام
٢٨	الأنفاق المستقبلية فى صناعة الغزل والنسيج فى مصر	نوفمبر ١٩٨٥	د. فوزى رياض فهمى
٢٩	دراسة تمهيدية لاستكشاف أفاق الاستثمار الصناعى فى إطار التكامل بين مصر والسودان	نوفمبر ١٩٨٥	د. فتحى الحسيني خليل
٣٠	دراسة تحليلية عن تطوير الاستثمار فى ج.م.ع مع الإشارة للطاقة الاستيعابية	ديسمبر ١٩٨٥	د. السيد عبد العزيز دحيه

			للاقتصاد القومى
٣١	دور المؤسسات الوطنية فى تنمية الأساليب الفنية للإنتاج فى مصر (جزئين)	ديسمبر ١٩٨٥	د. الفونس عزيز قديس
٣٢	حدود وإمكانات مساهمة ضريبية على الدخل الزراعى فى مواجهة مشكلة العجز فى الموازنة العامة للدولة وإصلاح هيكل توزيع الدخل القومى	يوليو ١٩٨٦	د. رجاء عبد الرسول حسن
٣٣	التفاوتات الإقليمية للنمو الاقتصادى والاجتماعى وطرق قياسها فى جمهورية مصر العربية	يوليو ١٩٨٦	د.علا سليمان الحكيم
٣٤	مدى إمكانية تحقيق اكتفاء ذاتى من القمح	يوليو ١٩٨٦	د. رجاء عبد الرسول حسن
٣٥	Integrated Methodology for Energy planning in Egypt.	Sep, 1986	د.عماد الشرقاوى امين
٣٦	الملاح الرئيسية للطلب على تملك الاراضى الزراعية الجديدة والسياسات المتصلة باستصلاحها واستزراعها	نوفمبر ١٩٨٦	معهد التخطيط القومى
٣٧	دراسة بعنوان مشكلات صناعة الألبان فى مصر	مارس ١٩٨٨	د.هدى محمد صالح
٣٨	دراسة بعنوان آفاق الاستثمارات العربية ودورها فى خطط التنمية المصرية	مارس ١٩٨٨	د.مصطفى أحمد مصطفى
٣٩	تقدير الإيجار الاقتصادى للأراضى الزراعية لزراعة المحاصيل الزراعية الحقلية على المستوى الإقليمى لجمهورية مصر العربية عامى ١٩٨٥/٨٠	مارس ١٩٨٨	د.احمد حسن ابراهيم
٤٠	السياسات التسويقية لبعض السلع الزراعية وآثارها الاقتصادية	يونيو ١٩٨٨	د. سعد طه علام
٤١	بحث الاستزراع السمكى فى مصر ومحددات تنميته	أكتوبر ١٩٨٨	د.على ابراهيم عرابي
٤٢	نظم توزيع الغذاء فى مصر بين الترشيد والإلغاء	أكتوبر ١٩٨٨	د.محمد سمير مصطفى
٤٣	دور الصناعات الصغيرة فى التنمية دراسة استطلاعية لدورها الاستيعاب العمالى	أكتوبر ١٩٨٨	د. محمد عبد المجيد الخولى
٤٤	دراسة تحليلية لبعض المؤشرات المالية للقطاع العام الصناعى التابع لوزارة الصناعة	أكتوبر ١٩٨٨	د. ثروت محمد على
٤٥	الجوانب التكاملية وتحليل القطاع الزراعى فى خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية	فبراير ١٩٨٩	د.سيد حسين احمد
٤٦	إمكانيات تطوير الضرائب العقارية لزيادة مساهمتها فى الإيرادات العامة للدولة فى مصر	فبراير ١٩٨٩	د.احمد حسن ابراهيم
٤٧	مدى إمكانية تحقيق ذاتى من السكر	سبتمبر ١٩٨٩	د. سعد طه علام
٤٨	دراسة تحليلية لاثار السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية على تطوير وتنمية القطاع الزراعى	فبراير ١٩٩٠	د.سيد حسين احمد
٤٩	الإنتاجية والأجور والأسعار الوضع الراهن للمعرفة النظرية والتطبيقية مع إشارة خاصة للدراسات السابقة عن مصر	مارس ١٩٩٠	د.ابراهيم حسن العيسوى
٥٠	المسح الاقتصادى والاجتماعى والعمرانى لمحافظة البحر الأحمر وفرص الاستثمار المتاحة للتنمية	مارس ١٩٩٠	د.احمد برانيه
٥١	سياسات إصلاح ميزان المدفوعات المصرية للمرحلة الأولى	مايو ١٩٩٠	د.السيد عبد المعبود ناصف
٥٢	بحث صناعة السكر وإمكانية تصنيع المعدات الرأسمالية فى مصر	سبتمبر ١٩٩٠	د.محمد عبد الفتاح منجى
٥٣	بحث الاعتماد على الذات فى مجال الطاقة من منظور تنموى وتكنولوجى	سبتمبر ١٩٩٠	د.عماد الشرقاوى امين
٥٤	التخطيط الاجتماعى والإنتاجية	أكتوبر ١٩٩٠	د.وفاء احمد عبد الله
٥٥	مستقبل استصلاح الاراضى فى مصر فى ظل محدودات الأراضى والمياه والطاقة	أكتوبر ١٩٩٠	د.محمد سمير مصطفى
٥٦	دراسات تطبيقية لبعض قضايا الإنتاجية فى الاقتصاد المصرى	نوفمبر ١٩٩٠	د.عثمان محمد عثمان
٥٧	بنوك التنمية الصناعية فى بعض دول مجلس التعاون العربى	نوفمبر ١٩٩٠	د.رأفت شفيق بسادة

٥٨	بعض آفاق التنسيق الصناعى بين دول مجلس التعاون العربى	نوفمبر ١٩٩٠	د.فتحى الحسينى خليل
٥٩	سياسات إصلاح ميزان المدفوعات المصرى (مرحلة ثانية)	نوفمبر ١٩٩٠	د.السيد عبد المعبود ناصف
٦٠	بحث اثر تغيرات سعر الصرف على القطاع الزراعى وانعكاساتها الاقتصادية	ديسمبر ١٩٩٠	د.محمد سمير مصطفى
٦١	الإمكانيات والأفاق المستقبلية للتكامل الاقتصادى بين دول مجلس التعاون العربى فى ضوء هياكل الإنتاج والتوزيع	يناير ١٩٩١	د.مجدى محمد خليفه
٦٢	إمكانية التكامل الزراعى بين مجلس التعاون العربى	يناير ١٩٩١	د. سعد طه علام
٦٣	دور الصناديق العربية فى تمويل القطاع الزراعى	أبريل ١٩٩١	د.سيد حسين احمد
٦٤	بعض القطاعات الإنتاجية والخدميه بمحافظة مطروح(جزئين) الجزء الأول: القطاعات الإنتاجية	أكتوبر ١٩٩١	د.صالح حسين مغيب
٦٥	مستقبل إنتاج الزيوت فى مصر	أكتوبر ١٩٩١	د. سعد طه علام
٦٦	الإنتاجية فى الاقتصاد القومى المصرى وسبل تحسينها مع التركيز على قطاع الصناعة (الجزء الأول) الأسس والدراسات النظرية	أكتوبر ١٩٩١	د.محرم الحداد
٦٦	الإنتاجية فى الاقتصاد القومى المصرى وسبل تحسينها مع التركيز على قطاع الصناعة (الجزء الثانى) الدراسات التطبيقية	أكتوبر ١٩٩١	د.محرم الحداد
٦٧	خلفية ومضمون النظريات الاقتصادية الحالية والمتوقعة بشرق أوروبا. ومحددات انعكاساتها الشاملة على مستقبل التنمية فى مصر والعالم العربى	ديسمبر ١٩٩١	د.سعد حافظ
٦٨	ميكنة الأنشطة والخدمات فى مركز التوثيق والنشر	ديسمبر ١٩٩١	د.امانى عمر
٦٩	إدارة الطاقة فى مصر فى ضوء أزمة الخليج وانعكاساتها جوليا وإقليميا ومحليا	يناير ١٩٩٢	د.راجيه عابدين خير الله
٧٠	واقع آفاق التنمية فى محافظات الوادى الجديد	يناير ١٩٩٢	د. عزه عبد العزيز سليمان
٧١	انعكاسات أزمة الخليج (١٩٩١/٩٠) على الاقتصاد المصرى	يناير ١٩٩٢	د.مصطفى أحمد مصطفى
٧٢	الوضع الراهن والمستقبل لاقتصاديات القطن المصرى	مايو ١٩٩٢	د.عبد القادر دياب
٧٣	خبرات التنمية فى الدول الآسيوية حديثة التصنيع وامكانية الاستفادة منها فى مصر	يوليو ١٩٩٢	د.ابراهيم حسن العيسوي
٧٤	بعض قضايا تنمية الصادرات الصناعية المصرية	سبتمبر ١٩٩٢	د.فتحى الحسينى خليل
٧٥	تطوير مناهج التخطيط وإدارة التنمية فى الاقتصاد المصرى فى ضوء المتغيرات الدولية المعاصرة	سبتمبر ١٩٩٢	د.عثمان محمد عثمان
٧٦	السياسات النقدية فى مصر خلال الثمانينات " المرحلة الاولى" ميكانيكية وفاعلية السياسة النقدية فى الجانب المالى والاقتصادى المصرى	سبتمبر ١٩٩٢	د.السيد عبد المعبود ناصف
٧٧	التحرير الاقتصادى وقطاع الزراعة	يناير ١٩٩٣	د.سيد حسين احمد
٧٨	احتياجات المرحلة المقبلة للاقتصاد المصرى ونماذج التخطيط واقتراح بناء نموذج اقتصادى قومى للتخطيط التأشيرى المرحلة الاولى	يناير ١٩٩٣	د.محرم الحداد
٧٩	بعض قضايا التصنيع فى مصر منظور تنموى تكنولوجياى	مايو ١٩٩٣	د.محمد عبد الفتاح منجى
٨٠	تقويم التعليم الاساسى فى مصر	مايو ١٩٩٣	د.محمد عبد العزيز عيد
٨١	الآثار المتوقعة لتحرير سوق النقد الاجنبى على بعض مكونات ميزان المدفوعات المصرى	مايو ١٩٩٣	د. الفونس عزيز قديس
٨٢	He Current development in the methodology and applications of operations research obstacles and prospects in developing countries	Nov 1993	د.امانى عمر

٨٣	الآثار البيئية الزراعية	نوفمبر ١٩٩٣	د. سعد طه علام
٨٤	تقييم البرامج للنهوض بالإنتاجية الزراعية	ديسمبر ١٩٩٣	د.محمد سمير مصطفى
٨٥	اثر قيام السوق الأوربية المشتركة على مصر والمنطقة	يناير ١٩٩٤	د.محمود عبد الحى صلاح
٨٦	مشروع إنشاء قاعدة بيانات الأنشطة البحثية بمعهد التخطيط القومى المرحلة الاولى	يونيو ١٩٩٤	د.محرم الحداد
٨٧	الكوارث الطبيعية وتخطيط الخدمات فى ج.م.ع (دراسة ميدانية عن زلزال أكتوبر ١٩٩٢ فى مدينة السلام)	سبتمبر ١٩٩٤	د.وفاء احمد عبد الله
٨٨	تحرير القطاع الصناعى العام فى مصر فى ظل المتغيرات المحلية والعالمية	سبتمبر ١٩٩٤	د.محمد ماجد صلاح الدين خشبة
٨٩	استشراف بعض الآثار المتوقعة لسياسة الإصلاح الاقتصادى بمصر (مجلدان)	سبتمبر ١٩٩٤	د. رمزي زكي
٩٠	واقع التعليم الاعدادى وكيفية تطويره	نوفمبر ١٩٩٤	د.محمد عبد العزيز عيد
٩١	تجربة تشغيل الخريجين بالمشروعات الزراعية وافق تطويرها	ديسمبر ١٩٩٤	د.عبد القادر دياب
٩٢	دور الدولة فى القطاع الزراعى فى مرحلة التحرير الاقتصادى	ديسمبر ١٩٩٤	د.سعد طه علام
٩٣	الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لتحرير القطاع الصناعى المصرى فى ظل الإصلاح الاقتصادى	يناير ١٩٩٥	د.راجيه عابدين خير الله
٩٤	مشروع انشاء قاعدة بيانات الأنشطة البحثية بمعهد التخطيط القومى (المرحلة الثانية)	فبراير ١٩٩٥	د.محرم الحداد
٩٥	السياسات القطاعية فى ظل التكيف الهيكلى	أبريل ١٩٩٥	د.محمود عبد الحى صلاح
٩٦	الموازنة العامة للدولة فى ضوء سياسة الإصلاح الاقتصادى	يونية ١٩٩٥	د.ثروت محمد على
٩٧	المستجدات العالمية (الجات وأوروبا الموحدة) وتأثيراتها على تدفقات رؤوس الأموال والعمالة والتجارة السلعية والخدمية (دراسة حالة مصر)	أغسطس ١٩٩٥	د.إجلال راتب
٩٨	تقييم البدائل الإجرائية لتوسع قاعدة الملكية فى قطاع الأعمال العام	يناير ١٩٩٦	د.صالح حسن مغيب
٩٩	أثر التكتلات الاقتصادية الدولية على قطاع الزراعى	يناير ١٩٩٦	د.سعد طه علام
١٠٠	مشروع إنشاء قاعدة بيانات الأنشطة البحثية بمعهد التخطيط القومى (المرحلة الثالثة)	مايو ١٩٩٦	د.محرم الحداد
١٠١	دراسة تحليلية مقارنة لواقع القطاعات الإنتاجية والخدمية بمحافظات الحدود	مايو ١٩٩٦	
١٠٢	التعليم الثانوى فى مصر: واقعة ومشاكله واتجاهات تطويره	مايو ١٩٩٦	د.محمد عبد العزيز عيد
١٠٣	التنمية الريفية ومستقبل القرية المصرية: المتطلبات والسياسات	سبتمبر ١٩٩٦	د.سعد طه علام
١٠٤	دور المناطق الحرة فى تنمية الصادرات	أكتوبر ١٩٩٦	د.اجلال راتب
١٠٥	تطوير أساليب وقواعد المعلومات فى إدارة الأزمات المهددة لأطراد التنمية (المرحلة الأولى)	نوفمبر ١٩٩٦	د.محرم الحداد
١٠٦	المنظمات غير الحكومية والتنمية فى مصر (دراسة حالات)	ديسمبر ١٩٩٦	د.نادرة وهدان
١٠٧	الابعاد البيئية المستدامة فى مصر	ديسمبر ١٩٩٦	د.راجية عابدين خير الله
١٠٨	التغيرات الهيكلية فى مؤسسات التمويل الزراعى: مصادر ومستقبل التمويل الزراعى فى مصر	مارس ١٩٩٧	د.محمد عبد العزيز عيد
١٠٩	التغيرات الهيكلية فى مؤسسات التمويل الزراعى ومصادر ومستقبل التمويل الزراعى فى مصر	أغسطس ١٩٩٧	د.ثروت محمد على
١١٠	ملامح الصناعة المصرية فى ظل العوامل الرئيسية المؤثرة فى مطلع القرن الحادى والعشرين	ديسمبر ١٩٩٧	د.ممدوح فهمي الشرقاوى

١١١	آفاق التصنيع وتدعيم الأنشطة غير المزرعية من اجل تنمية ريفية مستدامة فى مصر	فبراير ١٩٩٨	د.راجية عابدين خير الله
١١٢	الزراعة المصرية والسياسية الزراعية فى اطار نظام السوق الحرة	فبراير ١٩٩٨	د.عبد القادر دياب
١١٣	الزراعة المصرية فى مواجهة القرن الواحد والعشرين	فبراير ١٩٩٨	د.سعد طه علام
١١٤	التعاون بين الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	مايو ١٩٩٨	د.اجلال راتب
١١٥	تطوير أساليب وقواعد المعلومات فى إدارة الأزمات المهددة بطرد التنمية (المرحلة الثالثة)	يونيو ١٩٩٨	د.محرم الحداد
١١٦	حول أهم التحديات الاجتماعية فى مواجهة القرن ٢١	يونيو ١٩٩٨	د.وفاء احمد عبد الله
١١٧	محددات الطاقة الادخارية فى مصر دراسة نظرية وتطبيقية	يونيو ١٩٩٨	د.ابراهيم العيسوى
١١٨	تصور حول تطوير نظام المعلومات الزراعية	يوليو ١٩٩٨	د.عبد القادر دياب
١١٩	التوقعات المستقبلية لإمكانيات الاستصلاح والاستزراع بجنوب الوادى	سبتمبر ١٩٩٨	د.سعد طه علام
١٢٠	استراتيجية استغلال البعد الحيزى فى مصر فى ظل الاصلاح الاقتصادى	ديسمبر ١٩٩٨	د.سيد محمد عبد المقصود
١٢١	حولت الى مذكرة خارجية رقم (١٦٠١)	ديسمبر ١٩٩٨	د.ايمان احمد الشربيني
١٢٢	Artificial Neural Networks Usage For Underground Water storage & River Nile in Toshoku Area	ديسمبر ١٩٩٨	د.عبد الله الداعوشى
١٢٣	بناء وتطبيق نموذج متعدد القطاعات للتخطيط التأشيرى فى مصر	ديسمبر ١٩٩٨	د.ماجدة ابراهيم
١٢٤	اقتصاديات القطاع السياحى فى مصر وانعكاساتها على الاقتصاد القومى	ديسمبر ١٩٩٨	د.اجلال راتب
١٢٥	تحديات التنمية الراهنة فى بعض محافظات جنوب مصر	فبراير ١٩٩٩	د.سيد محمد عبد المقصود
١٢٦	الآفاق والإمكانيات التكنولوجية فى الزراعة المصرية	سبتمبر ١٩٩٩	د.سعد طه علام
١٢٧	ادارة التجارة الخارجية فى ظل سياسات التحرير الاقتصادى	سبتمبر ١٩٩٩	د.اجلال راتب
١٢٨	قواعد ونظم معلومات التفاوض فى المجالات المختلفة	سبتمبر ١٩٩٩	د.محرم الحداد
١٢٩	بهايات تطوير نموذج لاختيار السياسات الاقتصادية للاقتصاد المصرى	يناير ٢٠٠٠	د.ماجدة ابراهيم
١٣٠	دراسة الفجوة النوعية لقوة العمل فى محافظات مصر وتطورها خلال الفترة ١٩٨٦-١٩٩٦	يناير ٢٠٠٠	د.عزه عبد العزيز سليمان
١٣١	التعليم الفنى وتحديات القرن الحادى والعشرون	يناير ٢٠٠٠	د.محمد عبد العزيز عيد
١٣٢	أنماط الاستيطان فى منطقة جنوب الوادى " توشكى "	يونيو ٢٠٠٠	د.سيد محمد عبد المقصود
١٣٣	فرص ومجالات التعاون بين مصر ومجموعات دول الكوميسا	يونيو ٢٠٠٠	د.محمد محمود رزق
١٣٤	الإعاقة والتنمية فى مصر	يونيو ٢٠٠٠	د.نادرة وهدان
١٣٥	تقويم رياض الأطفال فى القاهرة الكبرى	يناير ٢٠٠١	د.محمد عبد العزيز عيد
١٣٦	الجمعيات الأهلية وأليات التنمية بمحافظات جمهورية مصر العربية	يناير ٢٠٠١	د.عزه عبد العزيز سليمان
١٣٧	آفاق ومستقبل التعاون الزراعى فى المرحلة القادمة	يناير ٢٠٠١	د.احمد عبد الوهاب برانيه
١٣٨	تقويم التعليم الصحى الفنى فى مصر	يناير ٢٠٠١	د.نادرة وهدان
١٣٩	منهجية جديدة للإستخدام الأمثل للمياه فى مصر مع التركيز على مياه الرى الزراعى مرحلة أولى	يناير ٢٠٠١	د.محمد محمد الكفراوي
١٤٠	التعاون الإقتصادى المصرى الدولى _ دراسة بعض حالات الشراكه	يناير ٢٠٠١	د.اجلال راتب
١٤١	تصنيف وترتيب المدن المصرية (حسب بيانات تعداد ١٩٩٦)	يناير ٢٠٠١	د.السيد محمد كيلانى
١٤٢	الميزة النسبية ومعدلات الحماية للبعض من السلع الزراعية والصناعية	يناير ٢٠٠١	د.عبد القادر دياب

١٤٣	سبل تنمية الصادرات من الخضر	ديسمبر ٢٠٠١	د.هدى صالح النمر
١٤٤	تحديد الاحتياجات التدريبية لمعلمي المرحلة الثانوية	ديسمبر ٢٠٠١	د.محمد عبد العزيز عيد
١٤٥	التخطيط بالمشاركة بين المخططين والجمعيات الأهلية على المستويين المركزي والمحافظات	فبراير ٢٠٠٢	د.عزه عبد العزيز سليمان
١٤٦	اثر البعد المؤسسي والمعوقات الإدارية والتسويق على تنمية الصادرات الصناعية المصرية	مارس ٢٠٠٢	د.ممدوح فهمي الشرفاوى
١٤٧	قياس استجابة مجتمع المنتجين الزراعيين للسياسات الزراعية	مارس ٢٠٠٢	د.عبد القادر دياب
١٤٨	تطوير منهجية جديدة لحساب الاستخدام الأمثل للمياه فى مصر (مرحلة ثانية)	مارس ٢٠٠٢	د.محمد محمد الكفراوي
١٤٩	رؤية مستقبلية لعلاقات ودوائر التعاون الإقتصادي المصرى الخارجى " الجزء الأول" حلفية أساسية "	مارس ٢٠٠٢	د.محمود محمد عبد الحى
١٥٠	المشاركة الشعبية ودورها فى تعاضم أهداف خطط التنمية المعاصرة المحلية الريفية والحضرية	ابريل ٢٠٠٢	د.وفاء احمد عبد الله
١٥١	تقدير مصفوفة حسابات اجتماعية للإقتصاد المصرى عام ١٩٩٨ - ١٩٩٩	أبريل ٢٠٠٢	د. سهير ابو العنين
١٥٢	الأشكال التنظيمية وصيغ وآليات تفعيل المشاركة فى عمليات التخطيط على مستوى القطاع الزراعى	يوليو ٢٠٠٢	د.هدى صالح النمر
١٥٣	نحو استراتيجية للاستفادة من التجارة الإلكترونية فى مصر	يوليو ٢٠٠٢	د.محرم الحداد
١٥٤	صناعة الأغذية والمنتجات الجلدية فى مصر (الواقع والمستقبل)	يوليو ٢٠٠٢	د.ممدوح فهمي الشرفاوى
١٥٥	تقدير الاحتياجات التمويلية لتطوير التعليم ما قبل الجامعى وفقا لاستراتيجية متعددة الأبعاد	يوليو ٢٠٠٢	د.محمد عبد العزيز عيد
١٥٦	الاحتياجات العملية والاستراتيجية للمرأة المربة وأولوياتها على مستوى المحافظات	يوليو ٢٠٠٢	د.عزه عبد العزيز سليمان
١٥٧	موقف مصر فى التجمعات الإقليمية	يوليو ٢٠٠٢	د.سلوى مرسى محمد فهمي
١٥٨	إدارة الدين العام المحلى وتمويل الاستثمارات العامة فى مصر	يوليو ٢٠٠٢	د.السيد عبد العزيز دحيه
١٥٩	التأمين الصحى فى واقع النظام الصحى المعاصر	يوليو ٢٠٠٢	د.عزه عمر الفندري
١٦٠	تطبيق الشبكات العصبية فى قطاع الزراعة	يوليو ٢٠٠٢	د.محمد محمد الكفراوي
١٦١	الإنتاج والصادرات المصرية من مجمدات وعصائر الخضر والفاكهة ومقترحات زيادة القدرة التنافسية لها بالأسواق المحلية والعالمية	يوليو ٢٠٠٢	د.سمير عريقات
١٦٢	تقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية	يناير ٢٠٠٣	د.سيد محمد عبد المقصود
١٦٣	تقييم وتحسين أداء بعض المرافق " مياه الشرب والصرف الصحى"	يوليو ٢٠٠٣	د.محرم الحداد
١٦٤	تصورات حول خصخصة بعض مرافق الخدمات العامة	يوليو ٢٠٠٣	د.عبد القادر دياب
١٦٥	تحديد الاحتياجات التمويلية للتعليم العالى " دراسة نظرية تحليلية ميدانية "	يوليو ٢٠٠٣	د.محمد عبد العزيز عيد
١٦٦	دراسة أهمية الآثار البيئية للأنشطة السياحة فى محافظة البحر الأحمر " بالتركيز على مدينة الغردقة"	يوليو ٢٠٠٣	د.سلوى مرسى محمد فهمي
١٦٧	العوامل المحددة للنمو الاقتصادى فى الفكر النظرى وواقع الاقتصاد المصرى	يوليو ٢٠٠٣	د. سهير ابو العنين
١٦٨	العدالة فى توزيع ثمار التنمية فى بعض المجالات الاقتصادية والاجتماعية فى محافظات مصر " دراسة تحليلية"	يوليو ٢٠٠٣	د.عزه عبد العزيز سليمان
١٦٩	تقييم وتحسين جودة أداء بعض الخدمات العامة لقطاعى التعليم والصحة باستخدام شبكات الأعمال	يوليو ٢٠٠٣	د.عبد القادر حمزه

١٧٠	دراسة الأسواق الخارجية وسبل النفاذ إليها	يوليو ٢٠٠٣	د.فادية عبد السلام
١٧١	أولويات الاستثمار فى قطاع الزراعة	يوليو ٢٠٠٣	د.هدى صالح النمر
١٧٢	دراسة ميدانية للمشاكل والمعوقات التى تواجه صناعة الأحذية الجديدة فى مصر " التطبيق على محافظة القاهرة ومدينة العاشر من رمضان"	يوليو ٢٠٠٣	د.ممدوح فهمي الشرقاوى
١٧٣	قضية التشغيل والبطالة على المستوى العالمى والقومى والمحلى	يوليو ٢٠٠٣	د.عزيزة على عبد الرازق
١٧٤	بناء وتنمية القدرات البشرية المصرية " القضايا والمعوقات الحاكمة"	يوليو ٢٠٠٣	د.مصطفى احمد مصطفى
١٧٥	بناء قواعد التقدم التكنولوجى فى الصناعة المصرية من منظور مداخل التنافسية والتشغيل والتركيب القطاعى	يوليو ٢٠٠٤	د.محرم الحداد
١٧٦	استراتيجية قومية مقترحة للإدارة المتكاملة للمخلفات الخطرة فى مصر	يوليو ٢٠٠٤	د.نفيسه ابو السعود
١٧٧	تحسين الجودة الشاملة لبعض مجالات اقطاع الصحى	يوليو ٢٠٠٤	د.عبد القادر حمزه
١٧٨	مخاطر الأسواق الدولية للسلع الغذائية للسلع الغذائية الاستراتيجية وإمكانات وسياسات وأدوات مواجهتها	يوليو ٢٠٠٤	د.عبد القادر دياب
١٧٩	إمكانات وأثار قيام منطقة حرة بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية والمناطق الصناعية المؤهلة (ودروس مستفادة للاقتصاد المصرى)	يوليو ٢٠٠٤	د.فادية عبد السلام
١٨٠	نحو هواء نظيف لمدينة عملاقة	يوليو ٢٠٠٤	د.محمد سمير مصطفى
١٨١	تحديد الاحتياجات بقاعات الصرف - التعليم ما قبل الجامعى - التعليم العالى (عدد خاص)	يوليو ٢٠٠٤	د.زينات محمد طباله
١٨٢	تحديد الاحتياجات بقطاعى الصرف الصحى والطرق والكبارى لمواجهة العشوائيات (عدد خاص)	يوليو ٢٠٠٤	د.محرم الحداد
١٨٣	خصائص ومتغيرات السوق المصرى _ دراسة تحليلية لبعض الأسواق المصرية الجزء الأول " الإطار النظرى والتحليلى "	يناير ٢٠٠٥	د.محرم الحداد
١٨٤	خصائص ومتغيرات السوق المصرى (دراسة تحليلية لبعض الأسواق المصرية) الجزء الثانى: الإطار التطبيقى " سوق الخدمات التعليمية - سوق الخدمات السياحية - سوق البرمجيات"	يناير ٢٠٠٥	د.محرم الحداد
١٨٥	خصائص ومتغيرات السوق المصرى (دراسة تحليلية لبعض الأسواق المصرية الجزء الثالث: الإطار التطبيقى " يوق الأدوية - سوق السلع الغذائية والزراعية - سوق حديد التسليح والأسمنت"	يناير ٢٠٠٥	د.محرم الحداد
١٨٦	الملكية الفكرية والتنمية فى مصر	أغسطس ٢٠٠٥	د. لطف الله امام صالح
١٨٧	تقدير الطلب على العمالة - قوة العمل - البطالة فى ظل سيناريوهات بديلة	يونية ٢٠٠٦	د.عبد الحميد سامى القصاص
١٨٨	الحاسبات الإقليمية كمدخل للامركزية المالية	يونية ٢٠٠٦	د.علا سليمان الحكيم
١٨٩	المعاشات والتأمينات فى جمهورية مصر العربية (الواقع وإمكانات التطوير)	يونيه ٢٠٠٦	د.محمود عبد الحى
١٩٠	بعض القضايا المتصلة بالصادرات (دراسة حالة الصناعات الكيماوية)	يونيه ٢٠٠٦	د.فاديه محمد عبد السلام
١٩١	مشروع تنمية جنوب الوادى " توشكى " بين الأهداف والإنجازات	يونية ٢٠٠٦	د.هدى صالح النمر
١٩٢	اللامركزية كمدخل لمواجهة بعض القضايا البيئية فى مصر (التوزيع الاقليمى للاستثمارات الحكومية وارتباطها ببعض قضايا البيئة)	يونية ٢٠٠٦	د.نفيسه ابو السعود
١٩٣	نحو تطبيق نظام الإدارة البيئية (الأيزو ١٤٠٠٠) " على معهد التخطيط القومى" كنموذج لمؤسسة بحثية حكومية	يونية ٢٠٠٦	د.نفيسه ابو السعود
١٩٤	تكاليف تحقيق أهداف الألفية الثالثة بمصر	يونية ٢٠٠٦	د.محرم الحداد

١٩٥	السوق المصرية للغزل	يونية ٢٠٠٦	د.عبد القادر دياب
١٩٦	المعايير البيئية والقدرة التنافسية للصادرات المصرية	أغسطس ٢٠٠٧	د.سلوى مرسي محمد فهمي
١٩٧	استخدام أسلوب البرمجة الخطية والنقل في البرمجة الرياضية لحل مشاكل الإنتاج والمخزون	أغسطس ٢٠٠٧	د.محمد محمد الكفراوي
١٩٨	تقييم موقف مصر في بعض الاتفاقيات الثنائية	أغسطس ٢٠٠٧	د.اجلال راتب
١٩٩	التضخم في مصر بحث في أسباب التضخم ، وتقييم مؤشرات، وجدوى استهدافه مع أسلوب مقترح باتجاهاته	أغسطس ٢٠٠٧	د.
٢٠٠	سبل تنمية مصادر الإنتاج الحيواني في ضوء الآثار الناجمة عن مرض أنفلونزا الطيور في مصر	أغسطس ٢٠٠٧	د. صادق رياض ابو العطا
٢٠١	مستقبل التنمية في محافظات الحدود (مع التطبيق على سيناء)	أغسطس ٢٠٠٧	د.فريد احمد عبد العال
٢٠٢	سياسات إدارة الطاقة في مصر في ظل المتغيرات المحلية والإقليمية والعالمية	أغسطس ٢٠٠٧	د.راجيه عابدين خير الله
٢٠٣	جدوى إعادة هيكلة قطاع التأمين دراسة تحليلية ميدانية	أكتوبر ٢٠٠٧	د. محرم الحداد
٢٠٤	حول تقدير الاحتياجات لأهم خدمات رعاية المسنين (بالتركيز على محافظة القاهرة)	أكتوبر ٢٠٠٧	د.عزه عمر الفندري
٢٠٥	خدمات ما بعد البيع في السوق المصري (دراسة حالة للسلع الهندسية والكهربائية) (بالتطبيق على صناعة الأجهزة المنزلية وصناعة السيارات)	أكتوبر ٢٠٠٧	د. محمد عبد الشفيق عيسى
٢٠٦	العناقد الصناعية والتحالفات الإستراتيجية لتدعيم القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في جمهورية مصر العربية	فبراير ٢٠٠٨	د.ايمان احمد الشربيني
٢٠٧	تقييم فاعلية الخطة الاستراتيجية القومية للسكان في مصر	سبتمبر ٢٠٠٨	د. محمود ابراهيم فرج
٢٠٨	الإسقاطات القومية للسكان في مصر خلال الفترة (٢٠٠٦ - ٢٠٣١)	سبتمبر ٢٠٠٨	د.فريال عبد القادر احمد
٢٠٩	إدارة الجودة الشاملة وتطبيقها في تقييم أداء بعض قطاعات المرافق العامة في مصر	سبتمبر ٢٠٠٨	د. محرم الحداد
٢١٠	الخصائص السكانية وانعكاساتها على القيم الاجتماعية	نوفمبر ٢٠٠٨	د.نادرة وهدان
٢١١	التجارب التنموية في كوريا الجنوبية، ماليزيا والصين: الاستراتيجيات والسياسات - الدروس المستفادة	نوفمبر ٢٠٠٨	د.فاديه عبد السلام
٢١٢	مستوى المعيشة المفهوم والمؤشرات والمعلومات والتحليل دليل قياس وتحليل معيشة المصريين	نوفمبر ٢٠٠٨	د.ابراهيم العيسوي
٢١٣	أولويات زراعة المحاصيل المستهلكة للمياه وسياسات وأدوات تنفيذها	فبراير ٢٠٠٩	د. عبد القادر دياب
٢١٤	السياسات الزراعية المستقبلية لمصر في ضوء المتغيرات المحلية والإقليمية	أغسطس ٢٠٠٩	د. نجوان سعد الدين عبد الوهاب
٢١٥	اتجاهات ومحددات الطلب على الإنجاب في مصر (١٩٨٨ - ٢٠٠٥)	أغسطس ٢٠٠٩	د. محمود ابراهيم فرج
٢١٦	آليات تحقيق اللامركزية في تخطيط وتنفيذ ومتابعة وتقييم البرنامج السكاني في مصر	أغسطس ٢٠٠٩	د. عبد الغنى محمد عبد الغنى
٢١٧	نظم الإنذار المبكر والإستعداد والوقاية لمواجهة بعض الأزمات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة	أكتوبر ٢٠٠٩	د. محرم الحداد
٢١٨	الشراكة بين الدولة والفاعلين الرئيسيين لتحفيز النمو والعدالة في مصر	فبراير ٢٠١٠	د.ايمان احمد الشربيني
٢١٩	التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في خريطة المحافظات وآثارها على التنمية	فبراير ٢٠١٠	د. سيد محمد عبد المقصود

٢٢٠	بعض الاختلالات الهيكلية فى الاقتصاد المصرى " من الجوانب القطاعية والتنوعية والدولية"	مارس ٢٠١٠	د. محمد عبد الشفيق عيسى
٢٢١	الإسقاطات السكانية وأهم المعالم الديموجرافية على مستوى المحافظات فى مصر ٢٠١٢ - ٢٠٣٢	يوليه ٢٠١٠	د. مجدي عبد القادر
٢٢٢	المواءمة المهنية لخريجى التعليم الفنى الصناعى فى مصر " دراسة ميدانية "	يوليه ٢٠١٠	د. دسوقي عبد الجليل
٢٢٣	المشروعات القومية للتنمية الزراعية فى الأراضى الصحراوية	يوليه ٢٠١٠	د. عبد القادر محمد دياب
٢٢٤	نحو إصلاح نظم الحماية الاجتماعية فى مصر	سبتمبر ٢٠١٠	د. خضر عبد العظيم ابو قوره
٢٢٥	متطلبات مواجهة الأخطار المحتملة على مصر نتيجة للتغير المناخى العالمى	أكتوبر ٢٠١٠	د. محرم الحداد
٢٢٦	آفاق النمو الاقتصادى فى مصر بعد الأزمة المالية والاقتصادية العالمية	يناير ٢٠١١	د. ابراهيم العيسوي
٢٢٧	نحو مزيج أمثل للطاقة فى مصر"	يناير ٢٠١١	د. نفين كمال
٢٢٨	مجتمع المعرفة وإدارة قطاع المعلومات والاتصالات فى مصر	أغسطس ٢٠١١	د. محرم الحداد
٢٢٩	المدن الجديدة فى إعادة التوزيع الجغرافى للسكان فى مصر	أغسطس ٢٠١١	د. مجدي عبد القادر
٢٣٠	تحقيق التنمية المستدامة فى ظل اقتصاديات السوق من خلال إدارة الصادرات والواردات فى الفترة من عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠١٠/٢٠١١	أكتوبر ٢٠١١	د. اجلال راتب
٢٣١	تجديد علم الاقتصاد نظرة نقدية إلى الفكر الاقتصادى السائد وعرض لبعض مقاربات تطوير	يونيه ٢٠١٢	د. ابراهيم العيسوي
٢٣٢	مقتضيات واتجاهات تطوير استراتيجية التنمية فى مصر فى ضوء الدروس المستفادة من الفكر الاقتصادى ومن تجارب الدول فى مواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية	يونيه ٢٠١٢	د. ابراهيم العيسوي
٢٣٣	تطوير جودة البيانات فى مصر	مارس ٢٠١٢	د. امانى حلمى الرئيس
٢٣٤	ملاحم التغيرات الاجتماعية المعاصرة ومردوداتها على التنمية البشرية	يونيه ٢٠١٢	د. وفاء احمد عبد الله
٢٣٥	السوق المحلية للقمح ومنتجاته	يونيه ٢٠١٢	د. عبد القادر محمد دياب
٢٣٦	أثر تطبيق اللامركزية على تنمية المحافظات المصرية (بالتطبيق على قطاع التنمية المحلية)	يونيه ٢٠١٢	د. فريد احمد عبد العال
٢٣٧	إدارة الموارد الطبيعية فى ضوء استدامة البيئة والأهداف الإنمائية للألفية	يونيه ٢٠١٢	د. نفيسه سيد ابو السعود
٢٣٨	رؤية مستقبلية للأدوار المتوقعة للجهات الممولة للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة فى مصر فى ظل التغيرات الراهنة	يونيه ٢٠١٢	د. ايمان أحمد الشربيني
٢٣٩	تطوير النظام القومى لإدارة الدولة بالمعلومات وتكنولوجياها كركيزة أساسية لتنمية مصر	سبتمبر ٢٠١٢	د. محرم الحداد
٢٤٠	(الرؤية المستقبلية للعلاقات الاقتصادية الخارجية ودوائر التعاون الاقتصادى المصرى فى ضوء المستجدات العالمية والإقليمية والمحلية)	سبتمبر ٢٠١٢	د. اجلال راتب
٢٤١	المجتمع المدنى ومستقبل التنمية فى مصر	سبتمبر ٢٠١٢	د. وفاء احمد عبد الله
٢٤٢	التغيرات الهيكلية للقوة العمل على مستوى المحافظات فى مصر وآفاق المستقبل	سبتمبر ٢٠١٢	د. مجدي عبد القادر
٢٤٣	تطوير إستراتيجية التنمية الصناعية بمصر مع التركيز على قطاع الغزل	نوفمبر ٢٠١٣	د. محرم الحداد
٢٤٤	أثر المناطق الصناعية على تنمية المحافظات المصرية (بالتطبيق على محافظات إقليم قناة السويس)	نوفمبر ٢٠١٣	د. فريد احمد عبد العال
٢٤٥	نموذج رياضى احصائى للتنبؤ بالأحمال الكهربائية باستخدام الشبكات العصبية	نوفمبر ٢٠١٣	د. محمد محمد ابو الفتوح الكفراوي
٢٤٦	دور الجمعيات الأهلية فى دعم التعليم الأساسى " دراسة ميدانية"	نوفمبر ٢٠١٣	د. دسوقي عبد الجليل

٢٤٧	" دور السياسات المالية فى تحقيق النمو والعدالة فى مصر " مع التركيز على الضرائب والاستثمار العام	نوفمبر ٢٠١٣	د.سهير ابو العينين
٢٤٨	"بناء قواعد تصديرية صناعية للاقتصاد المصرى"	نوفمبر ٢٠١٣	د.اجلال راتب
٢٤٩	الصناعات التحويلية والتنمية المستدامة فى مصر	ديسمبر ٢٠١٣	د. ممدوح فهمي الشرقاوى
٢٥٠	الصناديق والحسابات الخاصة"فلسفة الإنشاء – الأسباب – جدواها ومستقبلها"	ديسمبر ٢٠١٣	د.ايمان احمد الشربيني
٢٥١	الاقتصاد الأخضر ودوره فى التنمية المستدامة	فبراير ٢٠١٤	د. حسام الدين نجاتى
٢٥٢	إدارة الزراعة المصرية فى اطار التعيرات المحلية والدولية	فبراير ٢٠١٤	د. عبد القادر محمد دياب
٢٥٣	تفعيل العلاقات الاقتصادية المصرية مع دول مجموعة البريكس	ديسمبر ٢٠١٤	د.اجلال راتب
٢٥٤	التخطيط للتنمية المهنية للمعلمين فى مصر " معلم التعليم الأساسى نموذجا"	ديسمبر ٢٠١٤	د.دسوقي عبد الجليل
٢٥٥	استكشاف فرص النمو من خلال الخدمات اللوجستية بالتطبيق على الموانئ المصرية	ديسمبر ٢٠١٤	د.منى عبد العال دسوقي
٢٥٦	التغيرات الاقتصادية والاجتماعية فى الريف المصري بعد ثورة يناير ٢٠١١	يناير ٢٠١٥	د.حنان رجائي عبد اللطيف
٢٥٧	التدهور البيئى فى مصر منهج دليلى لتقدير تكاليف الضرر	ابريل ٢٠١٥	د.محمد سمير مصطفى
٢٥٨	بطاقة الأداء المتوازن كأداة لإعادة هندسة القطاع الحكومى فى مصر "دراسة حالة" " معهد التخطيط القومى"	مايو ٢٠١٥	د.ايمان احمد الشربيني
٢٥٩	تقييم الأهداف الإنمائية لما بعد ٢٠١٥ فى سياق توجهات التنمية فى مصر	يوليو ٢٠١٥	د. هدى صالح النمر
٢٦٠	العلاقات الاقتصادية المصرية التركية بالتركيز على تقييم اتفاقية التجارة الحرة	أغسطس ٢٠١٥	د. أجلال راتب
٢٦١	إطار لرؤية مستقبلية لاستخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة فى مصر	أكتوبر ٢٠١٥	د. نفين كمال
٢٦٢	السوق المحلية للسلع الغذائية" جوانب القصور، والتطوير "	سبتمبر ٢٠١٤	د. عبد القادر محمد دياب
٢٦٣	المركز الحضري لمدينة الأقصر محافظة الأقصر	ابريل ٢٠١٦	د. سيد عبد المقصود
٢٦٤	الطاقة المتجددة بين نتائج وإبتكارات البحث العلمى والتطبيق الميدانى فى الريف المصرى	إبريل ٢٠١٦	د. عبد القادر محمد دياب
٢٦٥	نحو تحسين أوضاع الأمن الغذائى والزراعة المستدامة والحد من الجوع والفقر فى مصر – سبل وآليات تحقيق الثانى من أهداف التنمية المستدامة- (٢٠١٦ – ٢٠٣٠)	يوليو ٢٠١٦	أ.د. هدى صالح النمر
٢٦٦	التغيرات فى أسعار النفط وأثارها على الاقتصاد (العالمى والعربى والمصرى)	يوليو ٢٠١٦	أ.د. حسن صالح
٢٦٧	مستقبل التنمية فى المنطقة الجنوبية لمحافظة البحر الاحمر (الشلاتين وحلايب)	يوليو ٢٠١٦	أ.د. منى دسوقي
٢٦٨	نحو إطار متكامل لقياس ودراسة أثر أهداف التنمية المستدامة لما بعد ٢٠١٥ على أوضاع التنمية المستدامة فى مصر خلال الفترة ٢٠١٥ / ٢٠٣٠	يوليو ٢٠١٦	أ.د. ماجد خشبة
٢٦٩	متطلبات تطوير الحاسبات القومية فى مصر	يوليو ٢٠١٦	أ.د. سهير أبو العينين
٢٧٠	آليات التنمية الاقليمية المتوازنة	أغسطس ٢٠١٦	أ.د. فريد عبد العال
٢٧١	تفاعلات المياه والمناخ والانسان فى مصر (اعادة التشكيل من أجل اقتصاد متواصل)	أغسطس ٢٠١٦	أ.د سمير مصطفى
٢٧٢	تفعيل استراتيجيية الذكاء الاقتصادى على المستوى المؤسسى والقومى فى مصر	أغسطس ٢٠١٦	أ.د محرم الحداد
٢٧٣	اشكالية المواطنة فى مصر – الحقوق والوجبات	أغسطس ٢٠١٦	د.دسوقي عبد الجليل

رقم الإيداع: ٢٠١٧/١٣٥٨٥

ISBN: 978-977-85313-9-8